



## مجلس الحرية الرسمية

### مجلس النواب

مجلس النواب

من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الأحد " ٢٦ " جمادى الأول  
١٩٤٩ م. / الموافق ١٧/٢٤/١٩٨٩ م.

(الجلد ٧)

(العدد ٧)

#### مجلس النواب

- ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات  
أ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد داود قزوح لمدة اسبوعين .  
ب- طلب معذرة مقدم من سعادة الشيخ فيصل بن جازي عن حضور جلسة اليوم .
- ٣ - انتخاب أعضاء اللجان المتفق عليها في الجلسة الرابعة وهي :  
١ - لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين .  
٢ - لجنة الشؤون الزراعية .

#### تعريف

- ١- أعد وروّب هذا العدد وأشرف على تنظيم ضبطه أمين عام مجلس الامة الأستاذ هاشي خير .
- ٢- قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الأمين العام السيد عدنان بعيون ومنظم الضبط السيد عثمان نزال الكوكبي .

هكذا من الأشغال

- ٣ - اللجنة الصحية وسلامة البيئة.
- ٤ - لجنة التربية والتعليم .
- ٥ - لجنة فلسطين والأراضي العربية المحتلة.
- ٦ - لجنة الريف والبادية .
- ٤ - احالة القوانين المؤقتة الواردة من الحكومة على اللجان المختصة .
- ق١ - قانون مؤقت رقم "٢٦" لسنة ١٩٨٨م قانون الغاء شؤون الارض المحتلة / قرر المجلس احالته للجنة القانونية.
- ق٢ - قانون مؤقت رقم "٢٧" لسنة ١٩٨٨م قانون التربية والتعليم / قرر المجلس احالته للجنة التربية والتعليم ثم القانونية.
- م٣ - قانون مؤقت رقم "٢٨" لسنة ١٩٨٨م قانون التعمير .
- م٤ - قانون مؤقت رقم "٢٩" لسنة ١٩٨٨م قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار.
- م٥ - قانون مؤقت رقم "٣٠" لسنة ١٩٨٨م قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع طريق وادي اليتيم ساحل العقبة الجنوبي . / من (م٣ - ٥) / قرر المجلس احالته للجنة المالية .
- ق٦ - قانون مؤقت رقم "٣١" لسنة ١٩٨٨م قانون معدل لقانون الاستملاك .
- ق٧ - قانون مؤقت رقم "٣٢" لسنة ١٩٨٨م قانون معدل لقانون محكمة امانة العاصمة .
- ق٨ - قانون مؤقت رقم "٣٣" لسنة ١٩٨٨م قانون معدل لقانون صيانته اسلاك البرق والهاتف . / من (ق٦ - ٨) / قرر المجلس احالته للجنة القانونية .
- م٩ - قانون مؤقت رقم "٣٤" لسنة ١٩٨٨م قانون معدل لقانون الضريبة على الاستهلاك .
- م١٠ - قانون مؤقت رقم "٣٥" لسنة ١٩٨٨م قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية . / من (م٩ - ١٠م) / قرر المجلس احالته للجنة المالية .
- ق١١ - قانون مؤقت رقم "٣٦" لسنة ١٩٨٨م قانون معدل لقانون التبغ . / قرر المجلس احالته للجنة الزراعة ثم القانونية .
- ق٢٠ - قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الأردنية .
- ق٢١ - قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية . / من (ق٢٠ - ٢١) / قرر المجلس احالتهما للجنة القانونية .
- ق٢٢ - قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون المؤسسة الطبية العلاجية . / قرر المجلس اجالته للجنة الصحية وشؤون البيئة ثم اللجنة القانونية .

- ق٢٣ - قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٨٩م قانون تصديق اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي . / قرر المجلس احالته للجنة الشؤون الخارجية .
- ق٢٤ - قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٨٩م قانون الغاء قانون محال الصرافة في المملكة الأردنية الهاشمية . / قرر المجلس احالته للجنة المالية .
- ق٢٥ - قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الأجانب .
- ق٢٦ - قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩م قانون محكمة العدل العليا .
- ق٢٧ - قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية.
- ق٢٨ - قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون استقلال القضاء . / من (ق٢٥ - ٢٨) / قرر المجلس احالته للجنة القانونية .
- ق٢٩ - قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب .
- ق٣٠ - قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية .
- ق٣١ - قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩م قانون المواصفات والمقاييس . / من (ق٢٩ - ٣١) / قرر المجلس احالته للجنة القانونية .
- ق٣٢ - قانون مؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٨٩م قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩م . / قرر المجلس احالته للجنة المالية .
- ق٣٣ - قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون تشكيل الدعاكم النظامية . / قرر المجلس احالته للجنة القانونية .
- ق٣٤ - قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٨٩م قانون الجامعات الأهلية .
- ق٣٥ - قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون التعليم العالي . / من (ق٣٤ - ٣٥) / قرر المجلس احالتهما للجنة التربية والتعليم ثم اللجنة القانونية .
- ق٣٦ - قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني . / قرر المجلس احالته للجنة المالية ثم اللجنة القانونية .
- ق٣٧ - قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون رقابة اطباء الأسنان/ صحية . / قرر المجلس احالته للجنة الصحية وشؤون البيئة ثم اللجنة القانونية.
- ق٣٨ - قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب . / قرر المجلس احالته للجنة القانونية .
- ق٣٩ - قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون المحاكم الشرعية . / قرر المجلس احالته للجنة القانونية .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

- ٤٠- قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون المجلس الطبي الأردني / . قرر المجلس إحالته للجنة الصحية ، وشؤون البيئة ثم اللجنة القانونية .
- ٤١- قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون الشركات / . قرر المجلس إحالته للجنة المالية ثم اللجنة القانونية .
- ٤٢- قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان .
- ٤٣- قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٩م قانون صندوق شهداء الدفاع المدني. / من ( ٤٢-٤٣ ) / قرر المجلس إحالتهما للجنة القانونية .
- ٤٤- قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٩م قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع مناجم الفوسفات الشديدة.
- ٤٥- قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٩م قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع مناجم الفوسفات الشديدة. / من ( ٤٤ - ٤٥ ) / قرر المجلس إحالتهما للجنة المالية .
- ٤٦- قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٨٩م قانون البناء الوطني الأردني. / قرر المجلس إحالته للجنة القانونية.
- ٤٧- قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون التعمير / . قرر المجلس إحالته للجنة المالية .
- ٤٨- قانون مؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون رخص المهن . / قرر المجلس إحالته للجنة القانونية .
- ٤٩- قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٩م قانون رعاية المعوقين . / قرر المجلس إحالته للجنة التربية والتعليم ثم اللجنة القانونية .
- ٥٠- قانون مؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الشرعية . / قرر المجلس إحالته للجنة القانونية .
- ٥١- قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون الضريبة الإضافية . / قرر المجلس إحالته للجنة المالية .
- ٥٢- قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني / . قرر المجلس إحالته للجنة المالية ثم اللجنة القانونية .
- ٥٣- قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون رسم طوابع الواردات / . قرر المجلس إحالته للجنة المالية .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

- ٥٥- قانون مؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون الادارة العامة . / قرر المجلس إحالته للجنة القانونية .
- ٥٦- قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون ضريبة الدخل / . قرر المجلس إحالته للجنة المالية .
- ٥٧- قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩م قانون إلغاء قانون مؤسسة اعمار العاصمة .
- ٥٨- قانون مؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٩م قانون معدل لقانون ملكية الطوابق والشقق / . من ( ٥٧ - ٥٨ ) / قرر المجلس إحالتهما للجنة القانونية .
- (٥) تلاوة كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم ٣/١٠/٢٩٤٢ تاريخ ٢٨/١١/١٩٨٩م والمتضمن إحالة التقرير السنوي لعام ١٩٨٧م والتقرير السنوي لعام ١٩٨٨م الى مجلس النواب لا حاليتهما على اللجنة المختصة. / قرر المجلس إحالتهما للجنة المالية .
- (٦) قرارات لجنتي الطعون الأولى والثانية المتعلقة بانتخاب رؤساء ومقرري هاتين اللجنتين :
- أ - قرار لجنة الطعون الأولى رقم (١١) تاريخ ١٨/١٢/١٩٨٩م بشأن انتخاب :
- ١ - سعادة السيد نايف الحديد رئيساً للجنة .
- ٢ - سعادة السيد فارس النابلسي مقرر اللجنة .
- ب- قرار لجنة الطعون الثانية رقم (١١) تاريخ ١٨ / ١٢ / ٨٩ بشأن انتخاب :
١. سعادة الدكتور ماجد خليفة رئيساً للجنة .
٢. سعادة السيد سليم الزعبي مقررًا للجنة .
- (٧) الاقتراحات برغبة :
- ١- اقتراح برغبة رقم (٤) تاريخ ١١/١٢/١٩٨٩م مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم بشأن تشكيل لجنة لبحث قضايا التطوير الحضري .
- ٢- اقتراح برغبة رقم (٥) تاريخ ١١/١٢/١٩٨٩م مقدم من سعادة النائب السيد عبد الله الزريقات بشأن استحداث مكتب للشكاوي داخل مجلس
- ٣- اقتراح برغبة رقم (٦) تاريخ ١١/١٢/١٩٨٩م مقدم من سعادة النائب السيد نواف الخوالدة بشأن ما يلي :
- أ- فتح كلية جامعية زراعية تابعة لجامعة العلوم والتكنولوجيا في محافظة المرق.
- ب- فتح كلية مجتمع في محافظة المرق / . قرر المجلس إحالتهما للجنة التربية والتعليم
- ج- معالجة مشروع محطة التنقية في الحيرة السراء / . قرر المجلس إحالته للجنة الصحة والبيئة
- د- رفع الخطر عن حفر الآبار الارتوازية في محافظة المرق / . قرر المجلس إحالته للجنة الزراعة



محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

- ٤- اقتراح برغبة رقم (٧) تاريخ ١٢/١٧/١٩٨٩ ، مقدم من سعادة النائب السيد نواف الخوالدة بشأن تفويض الأراضي في عطل الرصيفة والزرقاء .
- ٥- اقتراح برغبة رقم (٩) تاريخ ١٢/١٩/١٩٨٩ مقدم من سعادة النائب السيد سلامة الغوري ، بشأن دائرة التطوير الحضري .
- ٦- اقتراح برغبة رقم (١٠) تاريخ ١٢/١٩/١٩٨٩ مقدم من سعادة النائب السيد سلامة الغوري ، بشأن أراضي الدولة في محافظة الزرقاء . / قرر المجلس إحالتهم للجنة الإدارية (٨) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . ( عينت يوم الثلاثاء القادم الساعة العاشرة صباحاً )

محضر

في تمام الساعة ( العاشرة ) من صباح يوم ( الأحد ) الموافق ١٦ / جمادى الأولى / ١٤١٠ هجري الواقع في ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادي ، عقد مجلس ( النواب ) جلسته ( السابعة ) من الدورة ( العادية الأولى ) برئاسة معالي ( السيد سليمان عرار ) وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد ( هاني خير ) .

وتغيب باجازه من الأعضاء : السادة : داود قريشي .  
وتغيب معذرة من الأعضاء : السادة : فيصل بن جازي .  
وتغيب عن الجلسة الأعضاء : السادة :

وحضر من الحكومة :

١. دولة السيد مضربدران
٢. معالي السيد سالم مساعدة
٣. معالي السيد مروان القاسم
٤. معالي السيد عبد المجيد الشريدة
٥. معالي الدكتور محمد عضوب الزين
٦. معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة
٧. معالي المهندس عوني المصري
٨. سعادة الشيخ عبد الباقي جمر
٩. معالي الدكتور محمد حمدان
١٠. معالي السيد نبيل أبو الهدى
١١. معالي السيد يوسف المبيضين

- رئيس الوزراء ووزير الدفاع .
- نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية .
- نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .
- وزير التنمية الاجتماعية .
- وزير الصحة .
- وزير الأشغال العامة والإسكان .
- وزير التخطيط .
- وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
- وزير التربية والتعليم والتعليم العالي .
- وزير التكوين .
- وزير العدل .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

١٢. معالي الدكتور قسيم عبيدات
١٣. معالي السيد ابراهيم القباينة
١٤. معالي السيد عبد الكريم الكباريتي
١٥. معالي السيد عبد الكريم الدغسي

#### ١- افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس بسم الله الرحمن الرحيم ، النصاب مكتمل أعلن افتتاح الجلسة ، جدول الاعمال .

#### ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

موافقون وتعلي الأمين العام من تلاوته

دقيقة بالله ، الاستاذ طاهر ثم الاستاذ عيسى

مواضيع جديدة يعني ؟ الاستاذ طاهر .

معالي الرئيس ، اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية وترفع توصية الى المجلس الكريم بارسال برقية او برقيات الى جهات معنية منها الامم المتحدة باستنكار التدخل العسكري الامريكي في بنما باعتباره يخالف شرعية الامم المتحدة والقوانين والمواثيق الدولية ، وتطالب البرقية بانسحاب القوات الامريكية من بنما . فأطرح هذا الاقتراح على المجلس الكريم وشكراً .

الاستاذ عيسى الرؤوني

معالي رئيس المجلس

السيد عيسى الرؤوني

مذكرة من النائب عيسى الرؤوني

الى معالي رئيس مجلس النواب وأعضاء المجلس المحترمين

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين ،

حملت لنا الانتباه هذه الايام فصلا جديدا من فصول التأمر على مصير شعبنا العربي الفلسطيني . فقد تعددت الاشارات الى اعتزام دول اوروبا الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي ، بالسماح بهجرة مواطنيها اليهود الى فلسطين المحتلة ولا يخفي عليكم طبيعة الدور الاساسي الذي لعبته امريكا في هذا الموضوع . فقد ربط الامريكيون تقديم المساعدات الاقتصادية للاتحاد السوفياتي بموافقة سوفياتية على هجرة اليهود الى ارضنا



محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

المحتلة ولا تخفي هنا صدمتنا من المواقفة التي ابدتها اصدقاؤنا السوفيات حيال هذا الامر الخطير .  
التشريعات الجديدة في الاتحاد السوفياتي تتيح المجال امام الالاف من اليهود للهجرة ، ومنذ التحولات الجديدة للكتلة الشرقية هاجر حوالي ٢٠ الف يهودي الى فلسطين كما اعلنت اسرائيل ان هناك ٧٥٠ الف يهودي سيتوجهون الى الاراضي المحتلة ، وهذا يشكل حوالي ٢٠٪ من مجموع الاسرائيليين الذين يسكنون في المستعمرات في الضفة الغربية والقطاع .  
وما زاد في احتمالات تدفق المزيد من اليهود السوفيات الى " ارض الميعاد " هي القرارات الاميركية الاخيرة التي تمنع اليهود من التقدم الى امريكا وتؤكد التقرير انه سيتم شحن المهاجرين من موسكو الى تل ابيب مباشرة .

اننا اذ ندين بشدة هذه المؤامرة على عروبة فلسطين ، نؤكد ان مثل هذه الخطوة تزيد من تعقيد الاوضاع في الشرق الاوسط ، كما تلحق هذه المؤامرة ضرر بعلاقات الصداقة العربية - السوفياتية ، رغم حرصنا على سلامة هذه العلاقات .

اننا نتشدد الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح شعب فلسطين العربية ، اذ ان تنفيذ هذه المؤامرة سيزيد من شهية الصهاينة لارتكاب العدوان .

ايها الاخوة ، لقد تضاعفت الآن كل فرص السلام ، ويبدو ان هناك جولات من الاحتلال قادمة ، لأن اسرائيل ماضية في تنفيذ مخططاتها الهادفة الى اقامة دولتها من الفرات الى النيل .

وقد أقامت اسرائيل ١٧٠ مستعمرة على اراضي الضفة والقطاع ، استوعبت ٨٠ الف يهودي حتى الآن " ويشير " الوزير الصهيوني دان مريدور ، ان مئات الالاف من مهاجري اليهود الجدد سوف يكون لهم دور في رسم حدود دولة اسرائيل ، ويعلن ان هدف اسرائيل القادم هو تغيير الوضع الديموغرافي في الضفة والقطاع ، تمهيدا لتطهير اراضيها العربية المحتلة ، وهذا يعني ان هناك خطرا يتربص اخوتنا الفلسطينيين ، فالصهاينة يخطرون الآن لكي لا يكون هناك عرب على ارض فلسطين .

ان الاحتلال الصهيوني لفلسطين هو انتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني واعتداء عليه ، والخطورة بالنسبة الينا كمرب تتمثل في ذلك الربط المتصل بين تهديد الاوضاع الداخلية لدول اوروبا الشرقية وبين الانفتاح على اسرائيل لدرجة السماح لليهود بالهجرة اليها .

ان هذا الواقع الجديد يربط على الجانب العربي الرسمي وعلى الاحزاب والهيئات الشعبية العربية اضافة الى منظمة التحرير ، ان تهيب على الفور للاتصال بحكومات الكتلة الشرقية بهدف تذكيرها بالدور الاميرالي الذي تلعبه اسرائيل ، وخاصة في هذه الظروف من احتلال للاراضي العربية وانتهاك لحقوق الانسان والمواثيق الدولية .

وفي الختام فاني أتقدم من المجلس الكريم بالاقتراعات التالية

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

- اولا : ارسال برقية من مجلس النواب الاردني الى الرئيس السوفياتي غورباتشوف والى مجلس السوفيات الاعلى ، نتشدهم فيها إعادة النظر في قرارات الهجرة .  
ثانيا : توجيه نداء الى زعماء دول الكتلة الشرقية تمنى عليهم فيه وقف الهجرة اليهودية من بلدانهم الى فلسطين .  
ثالثا : توجيه برقيات الى كافة البرلمانات العربية والدولية لوضعها فسي صورة ابعاد هذا الخطر المهدق بالامة العربية ومناشدتها التدخل لوقفه .  
رابعا : توجيه برقية حول الموضوع الى سكرتير الامم المتحدة .  
خامسا : القيام بحملة عالمية لاطلاع الرأي العام العالمي على الموقف المستجد .

اذ لا يجوز لنا ، ايها الاخوة ، ان نضع رؤوسنا في الرمال ، وكان شيئا لم يحدث ، وعلينا ان نتحمل مسؤولياتنا وعلى الفور .

وشكرا

النائب

عيسى الرميوني

معالي رئيس المجلس السيد فخري قعوار ، ونرجو ان تكون اقتراحات محددة يعني على ما طرح .  
السيد فخري قعوار شكرا معالي الرئيس ، اثني اولا على الاقتراح الذي تقدم به الزميل طاهر المصري ، واد ثانيا ان اقترح توجيه تحية الى شعبنا في الارض المحتلة بمناسبة حلول عيد الميلاد ورأس السنة الميلادية ، واقترح ان يكون نص هذه التحية على النحو التالي .

فخري قعوار

" بمناسبة حلول عيد الميلاد المجيد ورأس السنة الميلادية ، فان مجلس النواب الاردني ، يوجه صادق تحيته الأخوية للشعب العربي الفلسطيني ، الرايح تحت وطأة الاحتلال الصهيوني البغيض ، وبأمل أن تعاد هذه المناسبة وقد تحققت أهداف الانتفاضة الشعبية العارمة ، وأهداف شعبنا المكافح في قيام دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وحق تقرير المصير بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية للممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني " .

معالي رئيس المجلس الاستاذ الدكتور حسني الشيايب

السيد حسني الشيايب البرقية التي يمكن توجيهها الى سيادة الامين العام للامم المتحدة . هل لي ان اقراها ؟

معالي رئيس المجلس

البرقية بعدن تفاهم عليها ، نقرأها مع الاخوان في اللجنة وبحضورك ان شاء الله . بس لما تقرأ هذه ، هذه فيما يتعلق ببرقية بنما اما فيما يتعلق بالبرقية للامم المتحدة اعتقد انه سبق للاخ عبد الحفيظ علوي ان اقترح هذا الاقتراح ووفق عليه بارسال برقية فيما يتعلق بالهجرة اليهودية. نقطة نظام عندك يا اخ احمد شو هي ؟

السيد احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم . معالي الرئيس انه حينما نغلق على امر ان نغلق عليه ولا نعود لمناقشته مرة اخرى .

المواضيع التي طرحها الزملاء في غاية الاهمية حقيقة ، ولا اعتقد ان فينا من يخالف في الترجمة العام ، وخاصة دعم الكيان اليهودي المقتصب بالرجال الذي لا يقل خطورة عن دعمه بالسلاح ، لكن سبق ان قلنا انه اذا اراد المجلس ان يدخل نقطة على جدول الاعمال ، ان تؤخذ مرافقة المجلس اولا على ان تبحث هذه النقطة ثم ندخل فيها بعد ان اتفقنا على هذا عندنا الان وطرحنا مجموعة من النقاط كلها في غاية الاهمية ، لكن الاولى ان نضمها الى اول جدول الاعمال او نضمها الى جدول الاعمال ثم نعمل لنا فيها حديثا . فنرجو ان يستقر هذا العرف من الان فصاعدا وق سبق ان نقش واقره المجلس انه بالاول تضاف النقطة الى جدول الاعمال. وشكرا .

معالي رئيس المجلس

الحقيقة يا اخ احمد المجلس جرى في سنوات سابقة ويخبرونا ذلك الاخوان اللي كانوا اعضاء في مجلس النواب ، جرى على انه تكون اول نصف ساعة اذا وجدت مستجدات ان تطرح ، وهذا الدكتور عبد الله جانيك وبامكانك ان تساله . فهذه من المستقرات لانه فيه شغلات تحصل لا تحصل التأجيل لمدة اسبوعين او اسبوعين ولهذا الان عندنا الاخ عبد الحفيظ علوي ، خلص انقضى موضوعك . الاخ احمد عزيزي العبادي ثم الاخ بسام . الزميل احمد عزيزي العبادي .

السيد احمد عزيزي العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم . حقيقة الاقتراح الذي تقدم به الاستاذ عيسى العابد الزموني اقترح في غاية الاهمية ، لانه لا يشكل خطورة على فلسطين والشعب الفلسطيني لحسب ، بل يشكل خطورة علينا هنا في الاردن ارضا وشعبا ونظاما وانما . اما بالنسبة لقضية بنما فلا اعتقد انها تخصنا ولا علاقة لنا بها ، وباعتقادي فالان الالم هو الارسال الى

معالي رئيس المجلس

الرئيس السوفيتي ولجميع المعنيين بهذه القضية . ارسال برقيات احتجاج وعمل التوعية الازمة لجميع الشعب الاردني والشعب الفلسطيني والى البرلمانات العربية لهذه المؤامرة الخطيرة التي ستحيق بنا جميعا وباجيالنا في المستقبل.

السيد بسام ونختتم هذا الموضوع ان لم ياتي بجديد . السيد بسام .

السيد بسام حدادين

سيدى الرئيس . الزميل الزموني ادخلنا في مناقشة موضوع ليس مطروح على الجلسة ، وطالبنا بان نتحدث عن جزئية واحدة من دور الاتحاد السوفيتي تجاه المسألة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني وهي موضوع الهجرة . والتي هي اصلا ليست بجديدة . انا في الوقت الذي اضم صوتي لاتي لست مع مؤيدي الهجرة السوفيتية ، لكن طرح المسألة بهذا الشكل وبهذا الوقت عمليا يقصد منه لدى الكثيرين صرف النظر عن الدور العدواني الذي تمارسه الولايات المتحدة ضد حقوق الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية منظمة التحرير الفلسطينية .

معالي رئيس المجلس

هذا الموضوع سبق ان بحثه المجلس وقر ارسال برقية فيه يا اخ بسام ، الموضوع الذي قاله الاخ عيسى الزموني ولذلك حسم الامر فيه . بدنا نوقف هذا الموضوع على هذا الحجم .

الاستاذ سليم الزعبي

السيد سليم الزعبي

حقيقة لدى قضية داخلية تتعلق بالحريات العامة ، لا شك يا سيدى اقتراح برغبة وحقيقة الامر يتعلق ببيان الحكومة التي قالت ان اجراءات المنع من العمل قد رفعت ولدي كتاب بفصل احد الموظفين ، يصرف النظر عن تعيينك بسبب الامن وعليك تسليم جميع ما يعهدتك من كتب ولوازم .

معالي رئيس المجلس

اخ سليم هذه ليست من القضايا المستعجلة بالامكان تقديمها وتبحثها في اول جلسة . ولك الشكر . الاستاذ الكوفحي

السيد احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم . الاحتجاج يا اخرة ينبغي ان ياخذ طابع المجدية ، فكم من الاحتجاجات والاستنكارات قدمناها الى مجلس الامن والهيئات المتخصصة في هيئة الامم المتحدة ولكن هل اجدت فتيلة وهل غيرت من الواقع شيئا ؟ لا بد من ان تربط هذا الشكل بالمضمون وعلامة ذلك ان

هكذا من الأصول



يكون ترجعها في التعامل مع الاتحاد السوفيتي توجهها يتناسب مع هذا الموقف . الاتحاد السوفيتي اعترف بالكيان اليهودي في ارضنا في فلسطين منذ اليوم الاول الذي اعلنت فيه هذه الدولة . نعم وهو ما يزال يهدم بالجنود ، لذلك لا بد من ان تأخذ طابع الجديدة . ان تأخذ الحكومة توجهها عاما في التعامل مع هؤلاء على اساس موقفهم من قضائنا وفي مقدمتها قضية فلسطين . هذا هو الحل اما الاستنكار فوحده لا يكفي .

هذه قضية يمكن ادراجها برغبة منك او برغبة من مجموعة كما يقتضي النظام حتى تناقش ضمن السياسة العامة . الان المطروح علينا امر مبسط ايسر من هذا . احنا لازم نختتم فيه بكلام الاستاذ عبد المنعم ابو زنت حتى لا يعاتبني . تعطيه الدور ثم بعدها الاستاذ ذوقان الهنداوي ونختتم هذا الموضوع لا داعي للتوسع فيه . تفضل استاذ ابو زنت

بسم الله الرحمن الرحيم . معالي الرئيس حرصا على الوقت وحرصا على البحث في مشكلات الامة وآلامها المضنية التي ابكت الاطفال الرضع والشيوخ الركع والنساء والشباب وحرصا على عامل الزمن ارى ان يحسم الامر بتحقيق مبدأ التوازن في شجب المؤلفين معا دون استثناء . فكما نشجب غزو امريكا بنما ايضا نشجب هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي والدول الشرقية وغيرها الى ارضنا فلسطين ولا اقول هجرتهم الى اسرائيل بل اقول نستنكر هجرتهم الى ارضنا فلسطين المقدسة .

يا استاذ عبد المنعم سبق انه الاخ عبد الحفيظ اقترح في جلسة سابقة والمجلس وافق على هذا فلا داعي لاثارة هذا الموضوع ثانية . سبق ان بحثنا برقية في هذا الموضوع . بناء على اقتراح قدم للمجلس الكريم ووافق عليه .

لن ؟

للإتحاد السوفيتي ونما اليوم اقترحت يا سيدى . الاستاذ ذوقان الهنداوي لعله اخر المتكلمين ونكتفي بهذا ، الاستاذ ذوقان .

معالي الرئيس . عندما بدأ الزميل الاستاذ طاهر المصري بالكلام فقد طلبت الكلمة ، ورفعت اصبعي بعد ذلك عدة مرات ولم اعط الكلمة الا بعد ان تكلم الاخوة الزملاء فهل يستطيع ان افهم بأن هنالك سياسة معينة

بالنسبة لحقي في الكلام في هذا المجلس ؟

يا استاذ ذوقان انت اعرف الناس انه ما فيش سياسة معينة وحق الكلام ، لسه عشرين واحد رافعين ايديهم من الاخوان .

انا رفعت اصبعي اول واحد ، واستمرت في رفع يدي على كل حال ، لن يكون غريبا بعد ان تكلم جميع الزملاء قبلي ان يأتي كلامي متقاطعا احيانا متفقا وحيانا مختلفا مع بعض ما تكلمه الاخوة . فلذلك بالفعل كنت اريد ان اثني مع من ثني على اقتراح الزميلين . مع اقتراح لجنة الشؤون الخارجية اولا ثم اقتراح الزميل فخرى قعوار ثانيا . وارى ان يتفق وان يؤخذ قرار بهذين الاقتراحين اما فيما يتعلق باقتراح الهجرة من الاتحاد السوفيتي ، فهناك انباء متضاربة حول الموضوع ، فهناك انباء تقول بان الاتحاد السوفيتي اشترط بان لا تكون الهجرة الى الاراضي المحتلة الى الوطن المحتل . لذلك قبل ان نبحث بهذه البرقيات وان تأخذ بالاقتراحات التي قدمها الزميل النائب الاستاذ عيسى الزويوني ارى ان يحال الامر للحكومة لتزودنا بالمعلومات حول هذا الموضوع لنكون عندئذ على بينة من امرنا حين نتخذ موقفا معينا . على كل حال كنت قد طلبت الكلمة لا لكي اثني او كي اشرح او كي افسر ، انما لكي اثير نقطة نظامية كنت اتحدث بها او حولها مع بعض الزملاء النواب في هذا الصباح ومنهم الاخ الاستاذ فخرى قعوار . كما تفضل النائب الاستاذ احمد قطيش هنالك موضوعات مهمة مستجدة تأتي كل صباح ومن غير المعقول ان نتجاهل هذه المواضيع ، لكن عندما نعود الى النظام الداخلي لا نرى ان هنالك مواد تعيننا وترشدنا الى ما يجب ان نتخذه في هذا السبيل مثلا مقارنة بنظام مجلس الاعيان ، هنالك مواد واضحة في هذا السبيل . لذلك كان اقتراحي بان تشكل لجنة او تكلف اللجنة القانونية باعادة النظر في النظام الداخلي لمجلس النواب بحيث يتيح الفرصة لمثل هذه الامور ان تأخذ مكانها المناسب واللازم . لاننا عندما نعود الى النظام الداخلي لا نجد ان فيه مكان ما عدا مشاريع القوانين وما عدا جدول الاعمال مكانا سوى اما لسؤال واما لاستجواب واما لاقتراح برغبة ليس هنالك مكان في هذا النظام لاثارة موضوع مستجد مهم مثل



المواضيع التي اثيرت في هذا الصباح . لذلك اقترحت ان يتخذ هذا المجلس الكريم قرار بتكليف اللجنة القانونية بدراسة النظام الداخلي لمجلس النواب واعادة النظر به وتقديم دراستنا حول هذا الموضوع في اقرب فرصة . لمجلس النواب لكي يتخذ القرار المناسب حوله والا دائما نجابه في كل جلسة بمثل ما جوبهنا به وهو حق اشارة مثل هذه المواضيع لكن ستأخذ وقت من جهة وقد لا نصل الى قرار مناسب حولها وشكرا معالي الرئيس .

فيما يتعلق باي نقاط في هذه المواضيع . الاستاذ حسين مجلي شكرا سيدي الرئيس ، ارى انه قد اثير في هذه الجلسة موضوع على جانب كبير من الاهمية وهو موقف الاتحاد السوفيتي أو الموقف من الاتحاد السوفيتي ، وهو دولة كبرى صديقة انا من اصحاب الرأي الذين يقولون انها الصديق الاول للامة العربية ومن الذين يدركون ان امتنا عند فقدانها لوزنها على ارضها لا يحسب لها حساب لا لدى الصديق ولا لدى العدو .

وتفقد الاثر على الولايات المتحدة العدو الاول للامة العربية وعلى الاتحاد السوفيتي الصديق الاول للامة العربية . وارى ان يفتح المجال للحديث في موضوع خطير يقتضي تقيمه والوقوف منه . حديث طويل طويل باسم انه موضوع مستجد مع وضوح انه ليس موضوعا مستجدا ، ارى ان استمرار المجلس في مناقشاته على مثل هذا الطريق حقيقة سيلقد المجلس انجازاته بجدول اعماله خاصة وان دورته اربعة شهور انقضى منها شهرا لحد الان .

وفي مثل هذا الموضوع لا ارى حقيقة ان هناك داع لتعديل النظام الداخلي في هذه الجزئية ، لانه حقيقة في كل جدول اعمال لاي مجلس في العالم يمكن ان يقال ان كان هناك مواضيع مستجدة تضاف الى جدول الاعمال قد يبدأ بها أو ينتهي منها سياتي ، لكن ان يقدم علينا موضوع كبير كبير وان نقول انه موضوع مستجد حقيقة لا اعتقد ان ايا منا ينجب عليه موقف الاتحاد السوفيتي في هذا الموضوع وهو موضوع جديد قديم . ان رغب المجلس في مناقشة وليكون هناك عدل وموازنة في

معالي رئيس المجلس  
الاستاذ حسين مجلي

المناقشة ، يجب ان يناقش موقف الاتحاد السوفيتي وقبله موقف الولايات المتحدة التي يتطابق موقفها بتصاعد مستمر مع جهات التصليب الاسرائيلي ممثلة بشامير وشارون وأرنز اما ان يصبح هذا المجلس او يطرح في هذا المجلس ما يسهم في ارباك شعبنا ويصرفه عن تحديد الصديق من العدو فهذا امر نحن في حاجة ونحن في زمن بحاجة فيه الى فك الارتباك الذي يسود الذهن واحد مهادين الارتباك التي تسود ذهن المواطن هي تحديد الصديق من العدو . وعلينا ان نعي ايضا ان اوضاعنا اللاحقة هي اقوى سلاح بيد العدو والصديق . اوضاعنا اللاحقة هي اقوى سلاح بيد عدونا اسرائيل والولايات المتحدة بها يحاربوننا وبها يهزموننا وبها ينتصرون علينا ، فقبل ان نقول ان المسؤولية هي مسؤولية العدو أو الصديق علينا ان نعي ان المسؤولية هي مسؤوليتنا وهناك دول عربية او يكاد يعتقد الاجماع على المنافسة للحاق بشامير او لتفضل شامير ليلتقي بالعرب اجمعين او بالنظم العربية مجتمعة . الكل يتسابق في هذا الميدان ولا نذكر ذلك ونقول على عدونا ان يحارب معركتنا ، أعود لاقول ارجو ان تنتهي من موضوع ان يقدم على كل جلسة مواضيع كبيرة ليست مستجدة ولا داعي للعجلة فيها وليكون المجلس في كل جلسة لينصرف عن جدول اعماله ولا ينجز فيها شيئا . ارجو ان اؤكد مرة ثانية على التمسك بجدول الاعمال وان قرر المجلس ، ليس يقرر عضو فيه الحديث ما شاء ان قرر المجلس حقيقة ان هناك مواضيع مستجدة باتفاق المجلس مجتمعين يمكن ان يضاف الى جدول الاعمال وعلينا ان نقصد الى ابعاد الحدود في موضوع الاضافة وشكرا .

احنا الان نلقل باب الحديث في هذا الموضوع . الموضوع تشعب كثير ، عندنا اقتراحات محددة ، عندنا اقتراح من لجنة الشؤون الخارجية بارسال برقية الى الامم المتحدة تستنكر غزو الولايات المتحدة لبنا . هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح ؟ عد الاصوات بالنسبة للبرقية الاولى الموضوع الذي اثاره الاستاذ عيسى الرميثي سبق البحث به في هذا المجلس واقر ارسال برقية تتحدث عن الهجرة السوفيتية الى بلادنا . اقتراح الاستاذ عيسى العابد سبق ان اقترحه الزميل عبد الحفيظ علاوي

معالي رئيس المجلس

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

ووافق المجلس على ارسال برقية . هذه كروتها عدة مرات صوت عليه وانتهى في جلسة سابقة . الان نأتي الى الاقتراح الذي تقدم فيه الاستاذ فخري قنوار وهي توجيه تحية الى شعبنا في الاراضي المحتلة وفي فلسطين . هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقون

وانتهى من هذا الموضوع ونمضي في جدول الاعمال . فيه قضايا مستعجلة ابو محمد ؟ ماحدا وافق على اقتراحكم ما ثنى عليه احد ، لكن تعديل النظام يقتضي توقيع عشرة من الاخوان الزملاء فيحال فوراً للجنة القانونية .

الاستاذ الدردور موضوع غير الذي بحث ؟ تفضل

الحاجز الامني المعادي للحدود الاردنية السورية .

ليس موضوعا مستعجلا استاذ محمد . تقدمه اقتراح نضعه على اول جدول اعمال . قدمه اقتراح برغبة . الاستاذ محمد المعمر .

سيد الرئيس . اقترح في اثاره المواضيع المستعجلة ضمنها لجدول الاعمال بالتصويت بعد طرحها . وان يكون هناك فراغ في الصفحة الاولى وتضم كتابيا في جدول الاعمال .

الذي تفضلت فيه لابد من تعديل النظام فيه وهو الاقتراح الذي اقترحه الاستاذ ذوقان ، الاستاذ حسني فيه نقطة نظام تفضل .

الموضوع اخذ منا اخذ ورد كثير وفي المرة الماضية قضينا وقتا طويلا على حساب جدول الاعمال ولم نبدأ به الا متأخرا . وها نحن نكرر نفس الشئ انا اعتقد انه يمكن حسم هذه المسألة بان نضيف بندا الى جدول الاعمال اسمه مسائل مستعجلة وانتهى الامر ، ويكون الزملاء فقدوا حماسهم ونشاطهم وميلهم للحديث والمطالبة في نهاية الجلسة يقل . انا اعتقد ان هذا اقتراح اذا وافق الاخوان . ان يكون صيغة جدول الاعمال نقطة في الاخير مسائل مستعجلة .

ثني على هذا الاقتراح . هل يوافق المجلس الكريم على اضافة بند ولدة نصف ساعة . ولا يزيد ؟ موافق المجلس ؟ موافقون

الجميع

معالي رئيس المجلس

السيد محمد الدردور

معالي رئيس المجلس

السيد محمد المعمر

معالي رئيس المجلس

السيد حسني الشهاب

الجميع

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

وتسجل السيد الامين العام ، ونمضي في جدول الاعمال (٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات :

أ- طلب اجازة مقدم من سعادة السيد داود قوبق لمدة اسبوعين لاداء مناسك العمرة اعتبارا من تاريخ ١٩٨٩/١٢/١٩ .

ب- طلب معذرة مقدم من سعادة الشيخ فيصل بن جازي عن حضور جلسة اليوم .

هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة الاثنينين المحترمين ؟

موافقون

(٣) انتخاب أعضاء اللجان المعقّد عليها في الجلسة الراهنة وهي :

دقيقة . تقدم لي الاخوان الذين كانوا بهذه المهمة من المجلس الكريم بالاسماء التالية بناء على تنسيقهم مع بقية الزملاء .

١- لجنة الحريات العامة وعقوق المواطنين :

- ١- سعادة السيد أحمد قطيش ٩- سعادة السيد عيسى دمانات
- ٢- سعادة الدكتور ماجد خليفة ١٠- سعادة الدكتور محمد احمد الجايح
- ٣- سعادة الدكتور عبدالله السكايلة ١١- سعادة السيد عبدالله زويقات
- ٤- سعادة الدكتور محمد ابو فارس ١٢- معالي الدكتور عبدالله التمشور
- ٥- سعادة السيد داود قوبق ١٣- معالي السيد مروان الحنود
- ٦- سعادة السيد ليث شبيلات ١٤- سعادة السيد عيسى الرميثي
- ٧- سعادة السيد سليم الزعبي ١٥- و سعادة السيد عاطف البطوش
- ٨- سعادة السيد عصيّن مجلي

موافق المجلس الكريم على هذه الاسماء ؟

موافقون

٢- لجنة الشؤون الزراعية .

- ١- سعادة السيد أحمد الكفاوين ٦- معالي السيد هشام الشراري .
- ٢- سعادة السيد عبد الحفيظ علاوي ٧- سعادة السيد سلطان العدوان .
- ٣- سعادة السيد محمد العلانة ٨- سعادة الدكتور عوني البشير .
- ٤- سعادة السيد محمود الهرمجل ٩- سعادة السيد عطا الشهران .
- ٥- سعادة الدكتور ذيب مرجي ١٠- سعادة السيد نادر الظهيرات

معالي رئيس المجلس

الجميع

معالي رئيس المجلس

هكذا من الشهاب

هكذا من الأشهر

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى للجمعية يوم الأحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

- ١١- سعادة السيد جمال حداد .
- ١٢- سعادة الدكتور أحمد عويدي العبادي .
- تفضل الدكتور عبدالله السور .
- السيد عبدالله السور
- الدكتور حسني الشياح عضو في لجنة التربية والتعليم بناءً على طلبه ،
- المجلس اقر لجنة واحدة والسقف خمسة عشر عضواً .
- معالي رئيس المجلس
- إذن يا دكتور اكتفي بما قسم لك .
- موافق المجلس الكريم على هذه الاسماء ؟
- الجميع
- معالي رئيس المجلس
- ٣- اللجنة الصحية وسلامة الهيئة .
- ١- سعادة الدكتور علي الحرامدة
- ٢- سعادة الدكتور يوسف الخصاونة
- ٣- سعادة الدكتور محمد ابو عليم
- ٤- سعادة الدكتور أحمد عناب
- ٤- لجنة التربية والتعليم .
- ١- سعادة السيد ابراهيم الحريسات
- ٢- سعادة الدكتور همام سعيد
- ٣- سعادة السيد حمزة منصور
- ٤- سعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات
- ٥- سعادة السيد يوسف العظم
- ٦- سعادة السيد كامل العمري
- ٧- سعادة الدكتور فوزي طعيمة
- ٨- سعادة السيد فخري قعوار
- معالي رئيس المجلس
- الجميع
- معالي رئيس المجلس
- ٥- لجنة فلسطين والأراضي العربية المحتلة .
- ١- سعادة السيد عبد النعم أبو زنت
- ٢- سعادة السيد ذيب أنيس

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى للجمعية يوم الأحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

- ٣- سعادة السيد عبد العزيز
- ٤- سعادة الدكتور أحمد الكوفحي
- ٥- سعادة السيد عبد الرحيم العكور
- ٦- سعادة السيد يعقوب قرش
- ٧- سعادة السيد زياد ابو محفوظ
- ٨- سعادة السيد بسام حدادين
- ٩- سعادة السيد فارس النابلسي
- ١٠- سعادة السيد محمد فارس الطراونة
- ١١- سعادة السيد منصور سيف الدين مراد
- ١٢- سعادة السيد زياد الشويخ
- ١٣- معالي السيد طاهر المصري
- ١٤- سعادة السيد مطير البستنجي
- ٦- لجنة الريف والهادية
- ١- سعادة السيد نايف الحديد
- ٢- سعادة السيد جمال الخريشة
- ٣- سعادة الدكتور نايف ابو تايه
- معالي رئيس المجلس
- موافق المجلس الكريم على هذه الاسماء ؟
- الجميع
- معالي رئيس المجلس
- السيد الامين السام
- انتهينا من انتخاب اعضاء اللجان ، البند الرابع
- (٤) احالة القوانين المؤقتة الواردة من الحكومة على اللجان المختصة :
- ١- قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨ - قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة .
- الاسباب المرجحة
- للقانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨
- قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة
- نظراً لالغاء وزارة شؤون الارض المحتلة بعد قرار فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية فكان لا بد من الغاء القانون الخاص بتلك الوزارة.
- قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨
- قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة
- المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة لسنة ١٩٨٨ وعمل به من تاريخ نشره



في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى قانون شؤون الارض المحتلة رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٠ .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية ؟

تفضل السيد عويدي العبادي

السيد احمد عويدي قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة اقترح احواله الى لجنة فلسطين

العبادي

والاراضي العربية المحتلة ، اما القضية ما لها علاقة بالقانونية .

اصوات

تفني على ذلك

معالي رئيس المجلس السيد فخري قهوار

السيد فخري قهوار

قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة اصبح في اعتقادي من واجب

المجلس الكريم ان يوافق على هذا الالغاء بسبب فك الارتباط ، وبالتالي لا

داعي لمناقشته ويقترح الموافقة على الغاء .

معالي رئيس المجلس لا يصح الا ان يعال الى لجنة ، فالكلام للجنة القانونية ام للجنة فلسطين

والاراضي المحتلة ؟

من يوافق على احواله للجنة القانونية ؟ يتفضل برفع يده .

عد الايدي .

بالاجماع يا سيدي

الشهد الامين العام

بالاغلبية الساحقة ، يعال الى اللجنة القانونية .

معالي رئيس المجلس

٢ . قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨ - قانون التربية والتعليم .

#### الاسباب المرجحة

للقانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨

قانون التربية والتعليم

لقد مضى على قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ زمن طويل خضع فيه للكثير من التعديلات التي كانت تفرضها التغيرات الاجتماعية والتربوية ، واصبح بالرغم من ذلك ، قاصرا عن مسايرة تطلعات وتلبية تلك التغيرات والتطورات الاجتماعية وما ينبغي ان تكون عليه الاحوال في النظام التربوي ، الى حد دفع مجلس الاعيان الموقر في جلسته الثالثة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة ، التي وافق

فيها على عدد من القوانين المعدلة للقانون المذكور ان يصدر توصية للحكومة باعداد صياغة جديدة لقانون التربية والتعليم تضمن ملائمة النصوص للاوضاع التربوية الاردنية المتطورة .

وبالنظر للتوصيات التي انبثقت عن المؤتمر الوطني للتطوير التربوي الذي عقد في ايلول عام ١٩٨٧ والتي تناولت مختلف جوانب العملية التربوية بالتطوير ، ولهذا فقد قامت لجنة تربية خاصة بموضع مشروع قانون جديد وتمت مناقشته في لجنة التربية والتعليم ومجلس التربية والتعليم .

وقد جاء القانون ملبيا للتطلعات التربوية المبرر عنها بتوصيات المؤتمر التربوي المشار اليه ، ومعينا على تسهيل الانتقال بالتربية من مرحلة الكم الى مرحلة الكيف ومراعيا للمستجدات الاجتماعية والتربوية في المجتمع الاردني وخاصة والمجتمع العربي بعامه .

قانون مؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٨

قانون التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٨٨ ) ، ويحمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### المصطلح الاول

١ - لتوضيح المصطلحات

المادة ٢ - أ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك .

الوزارة : وزارة التربية والتعليم .

الوزير : وزير التربية والتعليم .

المجلس : مجلس التربية والتعليم المؤلف بمقتضى هذا القانون .

روضة الأطفال : كل مؤسسة تعليمية تقدم تربية للطفل قبل مرحلة التعليم الأساسي يستثنى على الأقل .

المدارس : كل مؤسسة تعليمية تشتمل على مرحلة أو أكثر من مراحل التعليم

بأنواعه المختلفة وتعلم فيها أكثر من عشرة طلاب تعليميا نظاميا

ويقوم بالتعليم فيها معلم أو أكثر .

هكذا من الأعمال

المركب: كل مؤسسة تعليمية تدرب على أي نوع من أنواع المعرفة أو المهارات

دون تقييد بسن للطلاب أو مدة معينة ويكون التدريب فيها على شكل دورات .

- المعلم : كل من يتولى التعليم في أي مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة .
- المؤسسة التعليمية : كل روضة أطفال أو مدرسة أو مركز .
- المؤسسة التعليمية الحكومية : كل مؤسسة تعليمية تديرها الوزارة أو أي وزارة أو سلطة حكومية أخرى .
- المؤسسة التعليمية الخاصة : كل مؤسسة تعليمية غير حكومية مرخصة تطبيق المناهج والكتب المدرسية المستعملة في المؤسسات التعليمية الحكومية .
- المؤسسة التعليمية الأجنبية : كل مؤسسة تعليمية مرخصة تقوم على تعليم طلبة غير أردنيين وفق مناهج وكتب غير أردنية .
- شهادة الدراسة : الشهادة التي تمنحها الوزارة بعد نهاية المرحلة الثانوية في مناهج التعليم الثانوي الشامل .
- المناهج : مجموعة المقررات الدراسية المستعملة في المؤسسات التعليمية في المملكة .
- الكتب المدرسية : كل كتاب يقرر استعماله للتدريس في المؤسسات التعليمية في المملكة ويشمل أيضاً أصول الكتاب ومجارب طبعه وفقاً لأحكام هذا القانون .

ب- لغايات هذا القانون يشمل لفظ المذكر المؤنث ، كما يطلق الفرد على المثنى والجمع .

#### الفصل الثاني

#### ٢- فلسفة التربية وأهدافها

المادة ٣ - تتبثق فلسفة التربية في المملكة من الدستور الأردني والتراث العربي الإسلامي ومبادئ الثورة العربية الكبرى والتجربة الوطنية الأردنية ، وتتجلى هذه الفلسفة في الأسس التالية :

- أ- الأسس الفكرية :
- ١- الإيمان بالله .
- ٢- الإيمان بالمثل العليا للأمة العربية .
- ٣- الإسلام نظام فكري سلوكي يحترم الإنسان ويعلي من مكانة العقل ويحض على العلم

والعمل والخلق .

٤- الإسلام نظام قيمى متكامل يوفر القيم والمبادئ الصالحة التي تشكل ضمير الفرد والجماعة .

٥- العلاقة بين الإسلام والعروبة علاقة عضوية .

ب- الأسس الوطنية والقومية والانسانية :

- ١- المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي والولاء فيها لله والوطن والمملك .
- ٢- الأردن جزء من الوطن العربي والشعب الأردني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية .
- ٣- الشعب الأردني وحدة متكاملة ولا مكان فيه للتعصب العنصري أو الاقليمي أو الطائفي أو العشائري أو العائلي .
- ٤- اللغة العربية ركن أساسي في وجود الأمة العربية وعامل من عوامل وحدتها ونهضتها .
- ٥- الثورة العربية الكبرى تعبير عن طموح الأمة العربية وتطلعاتها للاستقلال والتحرر والوحدة والتقدم .
- ٦- التمسك بهوية فلسطين وجميع الاجزاء المفتتحة من الوطن العربي والعمل على استردادها .
- ٧- القضية الفلسطينية قضية مصيرية للشعب الأردني ، والعنوان الصهيوني على فلسطين تحد سياسي وعسكري وحضاري للأمة العربية بعامة والأردن بخاصة .
- ٨- الأمة العربية حقيقة تاريخية راسخة والوحدة العربية ضرورة حيوية لوجودها وتقدمها .
- ٩- التوازن بين مقومات الشخصية الوطنية والقومية من جهة ، والانفتاح على الثقافات العالمية من جهة أخرى .
- ١٠- التكيف مع متغيرات العصر وتوفير القدرة الذاتية لتلبية متطلباته .

١١- التفاهم الدولي على أساس العدل والمساواة والحرية .

١٢- المشاركة الايجابية في الحضارة العالمية وتطويرها .

ج- الأسس الاجتماعية :

- ١- الأردنيون متساوون في الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويتفاضلون بمدى عطائهم لمجتمعهم وانتمائهم له .
- ٢- احترام حرية الفرد وكرامته .
- ٣- تماسك المجتمع ويقاؤه مصلحة وضرورة لكل فرد من أفراد ، ودعائمه الاساسية العدل الاجتماعي واقامة التوازن بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع وتعاون افراده وتكافلهم ، بما يحقق الصالح العام

وتحمل المسؤولية الفردية والاجتماعية .

- ٤- تقدم المجتمع وهن بتنظيم افراده بما يحفظ المصلحة الوطنية والقومية .
- ٥- المشاركة السياسية والاجتماعية في اطار النظام الديمقراطي حق للفرد وواجب عليه ازاء مجتمعه .
- ٦- الغربة ضرورة اجتماعية والتعليم حق للجميع كل وفق قابلياته وقدراته الذاتية .

#### المادة ٤ - الاهداف العامة :

تنبثق الاهداف العامة للتربية في المملكة من فلسفة التربية ، وتتمثل في تكوين المواطن المؤمن بربه المنتمي لوطنه وأمه ، المتحلي بالفضائل والكمالات الانسانية ، النامي في مختلف جوانب الشخصية الجسمية والعقلية والروحية والوجدانية والاجتماعية بحيث يصبح الطالب في نهاية مراحل التعليم مواطناً قادراً على :

- أ- استخدام اللغة العربية في التعبير عن الذات والاتصال مع الآخرين بيسر وسهولة .
- ب- الاستيعاب الواعي للحقائق والمفاهيم والعلاقات المتصلة بالبيئة الطبيعية والجغرافية والسكانية والاجتماعية والثقافية محلياً وعالمياً واستثمارها بما يفي بالخدمة العامة .
- ج- استيعاب عناصر التراث ، واستغلالها لخدمة القيم الحاضرة والمستقبلية .
- د- استيعاب الاسلام عقيدة وشريعة والتحمل الواعي لما فيه من قيم واتجاهات .
- هـ- الانفتاح على ما في الثقافات الانسانية من قيم واتجاهات حميدة .
- و- التفكير الرياضي واستخدام الانظمة العددية والعلاقات الرياضية في المجالات العلمية وشؤون الحياة العامة .
- ز- استيعاب الحقائق والمفاهيم والمبادئ والنظريات والتعامل معها واستخدامها في تفسير الظواهر الكونية وتفسيرها لخدمة الانسان وحل مشكلاته وتوفير اسباب رفاهيته .
- ح- الاستيعاب الواعي للتكنولوجيا واكتساب المهارة في التعامل معها واتخاذها وتطويرها وتسخيرها لخدمة المجتمع .
- ط- جمع المعلومات وتخزينها واستدعائها ومعالجتها واتخاذها واستخدامها في تفسير الظواهر وتوقع الاحتمالات المختلفة للأحداث واتخاذ القرارات في شتى المجالات .
- ي- التفكير النقدي الموضوعي واتباع الاسلوب العلمي في الملاحظة والبحث وحل المشكلات .
- ك- مواجهة متطلبات العمل والاعتماد على النفس باكتساب مهارات مهنية عامة أخرى متخصصة .
- ل- استيعاب القواعد الصحية وممارسة العادات المتصلة بها والنشاط الرياضي لتحقيق نمو جسدي متوازن .

- م- تلوق الجوانب الجمالية في الفنون المختلفة وفي مظاهر الحياة .
- ن- التمسك بحقوق المواطنة وتحمل المسؤوليات المترتبة عليها .
- س- الاعتزاز الوطني والقومي .
- ع- استثمار القدرات الخاصة والافاق الحرة في تنمية المعارف وجوانب الابداع والابتكار وروح المبادرة بالعمل والاستمرار فيه والترويج البري .
- ف- تقدير انسانية الانسان وتكوين قيم واتجاهات ايجابية نحو الذات والآخرين والعمل والتقدم الاجتماعي وقفل المبادئ الديمقراطية في السلوك الفردي والاجتماعي .
- ص- التكيف الشخصي واكتساب قواعد السلوك الاجتماعي والأخلاقي وقفلها في التعامل مع الآخرين ومتغيرات الحياة .

#### المادة ٥ - مبادئ السياسة التربوية :

- أ- تتناول مبادئ السياسة التربوية فيما يلي :
- ١- توجيه النظام التربوي ليكون أكثر مراعاة لحاجات الفرد والمجتمع وإقامة التوازن بينهما .
- ٢- توفير الظروف التعليمية لبدء التربية المستمرة واستثمار افاق التربية الموازية بالتنسيق مع الجهات المختصة .
- ٣- تأكيد أهمية التربية السياسية في النظام التربوي وتوسيع مبادئ المشاركة والمبادرة والديمقراطية وممارستها .
- د - توجيه العملية التربوية وتوجيهها بطور في شخصية المواطن القادرة على التعامل والتقدم والمبادرة والابداع والحوار الايجابي وتميز القيم المستمدة من التراث العربي والاسلامي والانساني .
- هـ- ترسيخ المنهج العلمي في النظام التربوي تخطيطاً وتنقيلاً وتقريباً وتطوير نظم البحث والتقييم والمتابعة .
- و- توسيع افاق التربية في المؤسسات التربوية لتشمل برامج التربية الخاصة .
- ز- تأكيد مفهوم الخبرة الشاملة بما في ذلك الخبرات المهنية والتكنولوجية .
- ح- التأكيد على أن التعليم رسالة ومهمة لها قواعدها الخلقية والمهنية .
- ط- توجيه النظام التربوي بما يكفل تحقيق مركزية التخطيط العام والمتابعة والامركزية في الادارة .
- ي- الاعتزاز بمكانة المعلم العلمية والاجتماعية لدوره المتميز في بناء الانسان والمجتمع .



وتحمل المسؤولية الفردية والاجتماعية .

- ٤- تقدم المجتمع ومن بتنظيم افراده بما يحفظ المصلحة الوطنية والقومية .
- ٥- المشاركة السياسية والاجتماعية في اطار النظام الديمقراطي حق للفرد وواجب عليه ازاء مجتمعه .
- ٦- التربية ضرورة اجتماعية والتعليم حق للجميع كل وفق قابلياته وقدراته الذاتية .

#### المادة ٤ - الاهداف العامة :

تنبثق الاهداف العامة للتربية في المملكة من فلسفة التربية ، وتتمثل في تكوين المواطن المؤمن بربه المنتمي لوطنه وأمته ، المتحلي بالفضائل والكمالات الانسانية ، النامي في مختلف جوانب الشخصية الجسمية والعقلية والروحية والوجدانية والاجتماعية بحيث يصبح الطالب في نهاية مراحل التعليم مواطناً قادراً على :

- أ- استخدام اللغة السريية في التعبير عن الذات والاتصال مع الاخرين بسهولة .
- ب- الاستيعاب الواعي للحقائق والمفاهيم والعلاقات المتصلة بالبيئة الطبيعية والجغرافية والسكانية والاجتماعية والثقافية سعياً وراء المزايا واستخدامها بحكمة في الحياة العامة .
- ج- استيعاب نتائج التراث ، واستخدامه في الحياة العامة .
- د- استيعاب الاسلام عقيدة وشريعة والتعامل الواعي لما فيه من قيم واتجاهات .
- هـ- الانفتاح على ما في الثقافات الانسانية من قيم واتجاهات عميقة .
- و- التفكير الرياضي واستخدام الانظمة العددية والعلاقات الرياضية في المجالات العلمية والزيرو الحياة العامة .
- ز- استيعاب الحقائق والمفاهيم والمبادئ والنظريات والتعامل معها واستخدامها في تفسير الظواهر الكونية وتسخيرها لخدمة الانسان وحل مشكلاته وتوفير اسباب رفاهيته .
- ح- الاستيعاب الواعي للتكنولوجيا واكتساب المهارة في التعامل معها وانتاجها وتطويرها وتسخيرها لخدمة المجتمع .
- ط- جمع المعلومات وتخزينها واستدعائها ومعالجتها وانتاجها واستخدامها في تفسير الظواهر وتوقع الاحتمالات المختلفة للأحداث واتخاذ القرارات في شتى المجالات .
- ي- التفكير النقدي الموضوعي واتباع الاسلوب العلمي في المشاهدة والبحث وحل المشكلات .
- ك- مواجهة متطلبات العمل والاعتماد على النفس باكتساب مهارات مهنية عامة أخرى متخصصة .
- ل- استيعاب القواعد الصحية وممارسة العادات المتصلة بها والنشاط الرياضي لتحقيق النمو الجسمي متوازناً .

- م- تلوق الجوانب الجمالية في الفنون المختلفة وفي مظاهر الحياة .
- ن- التصمس بحقوق المواطنة وتحمل المسؤوليات المترتبة عليها .
- س- الاعتزاز الوطني والقومي .
- ع- استثمار القدرات الخاصة والارقات الحرة في تنمية المعارف وجوانب الابداع والابتكار وروح المبادرة بالعمل والاستمرار فيه والترويج البري .
- ف- تقدير انسانية الانسان وتكوين قيم واتجاهات ايجابية نحو الذات والاخرين والعمل والتقدم الاجتماعي وقبول المبادئ الديمقراطية في السلوك الفردي والاجتماعي .
- ص- التكيف الشخصي واكتساب قواعد السلوك الاجتماعي والأخلاقي وقبولها في التعامل مع الاخرين ومتغيرات الحياة .

#### المادة ٥ - مبادئ السياسة التربوية :

تتأهل مبادئ السياسة التربوية فيما يلي :

- أ- توجيه النظام التربوي ليكون أكثر مراعاة لمخارج الفرد والمجتمع واقامة التوازن بينهما .
- ب- توفير الفرص لتحقيق مبدأ التربية المستندة واستثمار المخط التربية الموازية بالتنسيق مع الجهات المختصة .
- ج- تأكيد أهمية التربية السياسية في النظام التربوي وترسيخ مبادئ المشاركة والمبادرة والديمقراطية وممارستها .
- د- توجيه العملية التربوية توجيهها بطور في شخصية المواطن القادرة على التعليل والتدبر والمبادرة والابداع والحوار الايجابي وتعزيز القيم المستمدة من التراث العربي والاسلامي والانساني .
- هـ- ترسيخ المنهج العلمي في النظام التربوي تخطيطاً وتنفيذاً وتقريباً وتطوير نظم البحث والتقويم والمتابعة .
- و- توسيع المخط التربية في المؤسسات التربوية لتشمل برامج التربية الخاصة .
- ز- تأكيد مفهوم الخبرة الشاملة بما في ذلك الخبرات المهنية والتكنولوجية .
- ح- التأكيد على أن التعليم رسالة ومهنة لها قواعدها الخلقية والمهنية .
- ط- توجيه النظام التربوي بما يكفل تحقيق مركزية التخطيط العام والمتابعة والامركزية في الادارة .
- ي- الاعتراف بمكانة المعلم العلمية والاجتماعية لدوره التميز في بناء الانسان والمجتمع .

هكذا من المأهول

## المادة ٦- أعمال الوزارة :

تقوم الوزارة بالمهام التالية :

- أ- إنشاء المؤسسات التعليمية الحكومية التابعة للوزارة وإدارتها على اختلاف أنواعها ومستوياتها وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة والمواد التعليمية اللازمة لها .
- ب- توفير الإبنية الصالحة للتعليم للمؤسسات التعليمية الحكومية وتوزيعها توزيعاً ينسجم مع السياسة التعليمية .
- ج- الاشراف على جميع المؤسسات التعليمية الخاصة بما يكفل تنفيذها بإحكام هذا القانون .
- د- تشجيع أوجه نشاط الطلاب في المؤسسات التعليمية وتنظيم شؤون هذا النشاط في جميع ميادينها الرياضية والكشفية والفنية والثقافية والاجتماعية وغير ذلك بما يحقق الاهداف التربوية في مختلف المراحل التعليمية .
- هـ- توفير الرعاية الصحية الوقائية في المؤسسات التعليمية الحكومية والاشراف على حسن توافرها في المؤسسات التعليمية الخاصة .
- و- الاسهام في تشجيع النشاط الثقافي والعلمي واصدار المطبوعات التربوية واستخدام وسائل الاتصال المختلفة وغير ذلك من المجالات التي تسهم في تحقيق الاهداف التربوية .
- ز- تشجيع البحث العلمي لغايات تطوير العملية التربوية وتحسينها .
- ح- تعزيز الصلات التربوية بين المملكة وسائر البلاد العربية .
- ط- إنشاء مراكز لتعليم الكبار ولاغراض التعليم المستمر .
- ي- إنشاء مراكز للدراسات غير النظامية لقاء الاجور التي يحددها الوزير .
- ك- توفير الامكانيات والوسائل اللازمة لتأمين الحياة الكريمة والاستقرار لجميع العاملين في الوزارة وابعاد الظروف والعوامل والحواجز التي تساعدهم على وقف جهودهم وقدراتهم على تحقيق اهداف التربية وغاياتها بما في ذلك رفع مستواهم العلمي والمسلكي وانشاء صناديق للسكان والضمان الاجتماعي وأي فعالية تعمد على العاملين بالنفع العام .

## الفصل الثالث

### ٣- المراحل التعليمية وأهدافها

المادة ٧ - تصنيف المؤسسات التعليمية من حيث مراحلها إلى الأنواع التالية :

- ١- مرحلة رياض الأطفال ومدتها سنتان على الأكثر .

٢- مرحلة التعليم الاساسي ومدتها عشر سنوات .

٣- مرحلة التعليم الثانوي ومدتها سنتان .

## المادة ٨ - مرحلة رياض الأطفال :

- أ- تهدف هذه المرحلة من التعليم قبل المدرسي الى توفير مناخ مناسب يهيئ للطفل تربية متوازنة تساعد على تكوين العادات الصحية السليمة وتنمية علاقات الاجتماعية وتعزيز الاتجاهات الايجابية وحب الحياة المدرسية .
- ب- تنشئ الوزارة رياض الأطفال في حدود امكانياتها .
- ج- تنظم الشؤون الفنية والادارية الخاصة برياض الأطفال وفق تعليمات يصدرها الوزير .

## المادة ٩- مرحلة التعليم الاساسي :

- أ- يعتبر التعليم الاساسي قاعدة للتعليم وأساساً لبناء الوحدة الوطنية والقومية وتنمية القدرات والميول الذاتية وتوجيه الطلاب في ضوئها .
- ب- تهدف هذه المرحلة الى تحقيق الاهداف العامة للتربية واعداد المواطن في مختلف جوانب شخصيته الجسمية والنقلية والروحية والوجدانية والاجتماعية ليصبح قادراً على أن :
  - ١- يلم بالاداء واعيا بمبادئ الاسلام وشعائره وأحكامه وقيمه ويمثلها خلقاً ومسلماً .
  - ٢- يتقن المهارات الاساسية للغة العربية بحيث يتمكن من استخدامها بسهولة ويسر .
  - ٣- يدرك الحقائق والوقائع الاساسية المتعلقة بتاريخ الشعب الاردني في عتقه العربي والإسلامي بوجه خاص والانساني بوجه عام .
  - ٤- يعي الحقائق الاساسية المتعلقة بالبيئة الطبيعية والجغرافية الاردنية والعربية والعالمية .
  - ٥- يتقن قواعد السلوك الاجتماعي وراعي تقاليد مجتمعه وعاداته وقيمه الحميدة .
  - ٦- يحب وطنه ويعتز به ويتحمل المسؤوليات المترتبة عليه تجاهه .
  - ٧- يحب أسرته ومجتمعه ويتحمل المسؤوليات المترتبة عليه تجاههما .
  - ٨- يتقن المهارات الاساسية للغة أجنبية واحدة على الأقل .
  - ٩- يتعامل مع الانظمة العددية والعمليات الرياضية الاساسية والاشكال الهندسية ويستخدمها في الحياة العملية .
  - ١٠- يستوعب الحقائق والتعميمات العلمية الاساسية وأسسها التجريبية ويستخدمها في تفسير الظواهر الطبيعية .

- ١١- يفكر بأسلوب علمي مستخدماً في ذلك عمليات الملاحظة وجمع البيانات وتنظيمها وتحليلها والاستنتاج منها وبناء أحكام وقرارات مستندة إليها .
- ١٢- يستوعب الأسس العلمية لأشكال التكنولوجيا التي تعرض له في حياته اليومية ويحسن استخدامها .
- ١٣- يحرص على سلامة بيئته ونظافتها وجمالها وثرواتها .
- ١٤- يدرك أهمية لياقته البدنية والصحية ويمارس النشاطات الرياضية والصحية المناسبة .
- ١٥- يتذوق الجوانب الجمالية في الفنون المختلفة ويعبر عن ميوله الفنية الخاصة .
- ١٦- يقرأ على أداء مهارات حرفية تتناسب وقدراته وميوله ويسعى لتنميتها . ويعزز في نفسه احترام العمل اليدوي باعتباره أن العمل وظيفة أساسية في الحياة الاجتماعية .
- ١٧- يتمثل قيم الجِد والعمل المثابرة والاعتماد على النفس في الانحياز وتحقيق القدره الذاتية وكسب العيش والاكتفاء الذاتي .
- ١٨- يعبر عن مواهبه وقدراته الخاصة وجوانب الإبداع لديه .
- ١٩- يتقبل ذاته ويحترم الآخرين ويراعي مشاعرهم ويقدر مزاياهم ومنتجاتهم .
- ٢٠- يقدر قيمة الوقت ويحسن استثمار أوقاته الحرة .
- ٢١- ينمي نفسه ويسعى للتعلم الذاتي وزيادة كفاءته .

#### المادة ١٠ - أ - التعليم الاساسي تعليم الزامي ومجاني في المدارس الحكومية .

- ب- يقبل الطالب في السنة الأولى من مرحلة التعليم الاساسي إذا أتم السنة السادسة من عمره في نهاية كانون الأول من العام الدراسي الذي يقبل فيه .
- ج- لا يفصل الطالب من التعليم قبل اتمام السادسة عشرة من عمره ويستثنى من ذلك من كانت به حالة صحية خاصة بناء على تقرير من اللجنة الطبية المختصة .

#### المادة ١١ - مرحلة التعليم الثانوي :

- أ- التعليم الثانوي تعليم يلتحق به الطلبة وفق قدراتهم وميولهم ويقوم على تقديم خبرات ثقافية وعلمية ومهنية متخصصة تلبي حاجات المجتمع الاردني القائم أو المنتظرة ، بمستوى يساعد الطالب على مواصلة التعليم العالي أو الالتحاق بمجالات العمل .
- ب- تهدف هذه المرحلة الى تكوين المواطن القادر على أن :
  - ١- يستخدم لغته العربية في تعزيز قدرته على الاتصال وتنمية ثقافته العلمية والأدبية ومراعاة

- ٢- يقومات البناء اللغوي الصحيح للغة وتذوق فنونها .
- ٣- يتكيف مع المتغيرات البيئية الخاصة بوطنه وأبعادها الطبيعية والسكانية والاجتماعية والثقافية ويعمل على حسن استغلالها وصيانتها وتحسين امكانياتها .
- ٤- يكون ذاتاً ثقافية مستعدة من تراث أمته في الماضي والحاضر ويدرك ضرورة الانفتاح الواعي على الحضارة العالمية والإسهام فيها .
- ٥- يتفاعل مع البيئة الثقافية الخاصة بمجتمعه ويعمل على تطويرها .
- ٦- يعي أهمية الأسرة وقاسمها ودورها في الحياة الاجتماعية .
- ٧- يعزز تقبله لذاته وتقديره لانسانية الانسان واحترامه لكرامة الآخرين وحرياتهم .
- ٨- يستوعب مبادئ العقيدة الاسلامية وأحكامها وقيمتها ويتمثلها في سلوكه ويتفهم ما في الأديان السماوية الأخرى من قيم ومعتقدات .
- ٩- يسعى إلى تقدم وطنه ورفعته والاعتزاز به ، والحرص على المشاركة في حل مشكلاته وتحقيق أمنه واستقراره .
- ١٠- يربط واقع أمته وقضاياها ويمتد بانتمائه إليها ويسعى إلى وحدتها وتقدمها .
- ١١- يزدهر واجباته ويمسك بحقوقه .
- ١٢- يعمل بروح الفريق ويعي أسس الديمقراطية وأشكالها ويمارسها في تعامله مع الآخرين ويؤمن بمبادئ العدالة الاجتماعية .
- ١٣- يعي القضايا والمشكلات الدولية ويدرك أهمية التفاهم الدولي والسلام القائم على الحق والعدل .
- ١٤- يتقن لغة أجنبية واحدة على الأقل .
- ١٥- يستوعب المفاهيم والعلاقات الرياضية والمنطقية ويستخدمها في حل المشكلات .
- ١٦- يتقن مصادرها المعلومات ويتقن العمليات المتصلة بجمعها وتخزينها ومعالجتها وطرق الاستفادة منها .
- ١٧- يستوعب حقائق العلم المتجددة وتطبيقاتها ويمكن من اختبار صحتها بالنتائج التجريبية ومعرفة دورها في صنع التقدم الانساني .
- ١٨- يحافظ على البيئة ونظافتها وينمي امكانياتها وثرواتها .
- ١٩- يستوعب المعلومات والقواعد الصحية المتعلقة بالنمو الجسمي والنفس المتوازن ويمارسها .
- ٢٠- يتذوق العمل الفني ويعبر عن ميوله الفنية في إنتاج أعمال فنية في مستوى قدراته وامكانياته .
- ٢١- يسعى إلى تحقيق متطلبات تأهيله المهني واستغلاله الاقتصادي ومقومات الاكتفاء الذاتي

كلنا من الأشعل



محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ٢٤/١٢/١٩٨٩ ميلادية

- ٢١- ينمي نفسه بالتعلم الذاتي والتعلم المستمر مدى الحياة .  
٢٢- يستثمر أوقات فراغه في ممارسة هوايات وأساليب ترويح نافعة وفي تطويرها .  
٢٣- يتمتع في سلوكه القيم والكمالات الانسانية .  
٢٤- يستخدم العقل في الحوار والتسامح في التعامل والأدب في الاستماع .

المادة ١٢ - يتألف التعليم الثانوي من مسارين رئيسيين هما :

- أ- مسار التعليم الثانوي الشامل الذي يقوم على قاعدة ثقافية عامة مشتركة ، وثقافة متخصصة أكاديمية أو مهنية .  
ب- مسار التعليم الثانوي التطبيقي الذي يقوم على الاعداد والتدريب المهني .

المادة ١٣ - تحدد شروط القبول في التعليم الثانوي بموجب تعليمات يصدرها الوزير بناء على الاسس التي يقرها المجلس .

#### الفصل الرابع

٤ - بوزارة التربية والتعليم

المادة ١٤ - ينظم جهاز الوزارة على الاسس التالية :

- أ- تنشأ في الوزارة الوحدات الادارية والاقسام الكافية لتصكين الوزارة من القيام باعمالها على نحو يضمن حسن سير العمل وسرعة الجهاز وذلك وفقا لنظام التنظيم الاداري للوزارة .  
ب- ان يتناسب عدد العاملين في الوزارة والميدان مع عدد الطلاب والمعلمين في جميع المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة بصورة تمكنهم من القيام باعمالهم والنجاح عملية التربية والتعليم .

المادة ١٥ - تنشأ في كل محافظة ولواء مديرية للتربية والتعليم يرأس كلا منها مدير للتربية والتعليم ويساعده عدد من الموظفين ، وتناط بالمديرية مسؤوليات العمل على انجاح عملية التربية والتعليم في المحافظة او اللواء وتطويرها .

المادة ١٦ - يشترط في رؤساء الاقسام والاعضاء الفنيين المختصين في مركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم في المحافظات والالوية ان يكونوا مؤهلين للتعليم في مرحلة تعليمية وان يكونوا ذوي خبرة لا تقل عن خمس سنوات .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ٢٤/١٢/١٩٨٩ ميلادية

المادة ١٧ - يشترط في المشرف التربوي ان يكون مؤهلا للتعليم في المرحلة التي يعمل فيها وان يكون ذا خبرة في التعليم او الادارة المدرسية لا تقل عن خمس سنوات وان يكون حاصلا على الدرجة الجامعية الثانية ( الماجستير ) .

المادة ١٨ - يشترط في مدير المدرسة ان يكون مؤهلا للتعليم في المرحلة التي يعمل فيها بالاضافة الى الحصول على مؤهل في الادارة المدرسية وذا خبرة في التعليم لا تقل عن خمس سنوات لمن يعين مديرا في المرحلة الثانوية وثلاث سنوات لمن يعين مديرا في المرحلة الاساسية .

المادة ١٩ - يشترط في المرشد التربوي ان يكون حاصلا على الدرجة الجامعية الاولى في علم النفس ودبلوم في الارشاد التربوي او درجة البكالوريوس في الصحة النفسية والارشاد التربوي او الماجستير في الارشاد التربوي .

المادة ٢٠ - أ - يشترط في المعلم في أي مؤسسة تعليمية حكومية او خاصة ان يكون حاصلا على اجازة دة التعليم . وتتمتع هذه الاجازة على الوجه التالي :

١- تمنح اجازة مؤقتة للتعليم في رياض الاطفال وفي مرحلة التعليم الاساسي للشخص الحاصل على الدرجة الجامعية الأولى .

٢- تمنح اجازة دة التعليم في المرحلة الثانوية للشخص الحاصل على الدرجة الجامعية الاولى بالاضافة إلى مؤهل تربوي لا تقل مدة الدراسة فيه عن سنة دراسية واحدة بعد الحصول على الدرجة الجامعية الأولى .

ب- يعطى المعلمون الذين لا تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفقرة ( أ ) من هذه المادة اجازة مؤقتة إلى حين اكمال تأهيلهم للحصول على الاجازة المطلوبة .

المادة ٢١ - تهى الوزارة في حدود امكانياتها الفرص والوسائل للعاملين في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة الذين لا تتوافر فيهم الشروط المبينة في المواد ( ١٦ - ٢٠ ) من هذا القانون لرفع مستواهم العلمي والتربوي الى المستوى المبين في تلك المواد .

المادة ٢٢ - على المعلم الالتزام باخلاقيات مهنة التربية والتعليم وأدابها .

### الفصل الخامس

#### ٥ - مجلس التربية والتعليم

- المادة ٢٣- أ - يؤلف المجلس برئاسة الوزير وعضوية ثمانية عشر عضوا يمثلون مختلف الفعاليات الاجتماعية ويعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد على أن يكون الأمين العام والمدير العام للمناهج في الوزارة من بينهم .
- ب- لمجلس الوزراء أنها عضوية أي عضو في المجلس قبل انتهاء مدة الأربع سنوات المتخصص عليها في الفقرة أ من هذه المادة .
- ج- ينتخب المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس .
- د - يعين الوزير من بين موظفي الوزارة أمين سر متفرغاً للمجلس .
- هـ- يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه . ويكون اجتماعه قانونياً بحضور ثلثي أعضائه على الأقل وعلى أن يكون الرئيس أو نائبه واداء مشيهم وتصدر قراراته وترسيماته بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين .
- و- لا وزير أن يدعو من يشاء من المختصين أو المؤتمين بأور التربية والتعليم للمشاركة في مداورات المجلس دون أن يكون له حق التصويت .

المادة ٢٤ : تناط بالمجلس المهام التالية :

- أ - يتخذ المجلس قرارات محددة بشأن الأمور التالية :
- ١ - الخطوط العريضة لمناهج المراحل التعليمية .
  - ٢ - مناهج المباحث الدراسية .
  - ٣ - الكتب المدرسية المقررة وأدلتها ، ولا يجوز تدريس أي كتاب في أي مؤسسة تعليمية إلا بموافقة المجلس .
  - ٤ - أسس القبول في مرحلة التعليم الثانوي .
- ب - للوزير أن يعرض على المجلس أي أمر من الأمور غير المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لاخذ رأيه فيها بما في ذلك الأمور التالية :
- ١ - السياسة التربوية في المملكة المنصوص عليها في هذا القانون .
  - ٢ - ربط التعليم بالخطط التنموية المقررة في المملكة .
  - ٣ - الخطة التنموية في الوزارة بما في ذلك المشروعات التربوية .

- ٤ - الارتفاع بالمستوى الأكاديمي والمهني للمعلمين .
- ٥ - مشروع الموازنة العامة للوزارة .
- ٦ - النظر في مشاريع تعديل هذا القانون والأنظمة المتعلقة بأعمال ومهام المجلس .

المادة ٢٥- تنشأ لجنة محلية للتربية والتعليم في مركز كل محافظة ولواء يشكلها الوزير برئاسة الحاكم الإداري ويكون مدير التربية والتعليم في المحافظة أو اللواء نائباً للرئيس على أن تقل فيها الفعاليات الرسمية والاهلية ومجالس الآباء والمعلمين في المحافظة أو اللواء وتكون مهمتها المساهمة في تطوير التربية والتعليم وتحقيق أهداف العملية التربوية .

### الفصل السادس

#### ٦- المناهج والكتب المدرسية والامتحانات العامة

- المادة ٢٦- تحدد اسس المناهج والكتب المدرسية والادلة من حيث التأليف أو الترجمة أو المراجعة أو الاختيار أو التوير أو الاجور أو المكافآت بموجب انظمة تصدر بمقتضى هذا القانون .
- المادة ٢٧ : أ - توزع الكتب المدرسية المقررة على طلاب مرحلة التعليم الأساسي في جميع المدارس الحكومية مجاناً ولمرة واحدة فقط في السنة .
- ب - تباع الكتب المدرسية المقررة لطلبة المدارس الخاصة في جميع مراحل التعليم وطلبة المدارس الحكومية في المرحلة الثانوية وطلبة المرحلة الاساسية بعد المرة الاولى وفقاً للأسعار التي تحددها الوزارة بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .
- المادة ٢٨- تقيد اثمان الكتب المدرسية التي تباع بمقتضى هذا القانون في حساب خاص لدى وزارة المالية باسم الوزارة يخصص لغايات تطوير المختبرات والمكتبات المدرسية والوسائل التعليمية وبرامج الاذاعة المدرسية والتلفزيون التربوي والنشاطات التربوية وعلى أبة غاية تربية أخرى يقررها الوزير ، ويتم الصرف من هذا الحساب وفقاً لتعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

#### المادة ٢٩ - الامتحانات العامة

- أ - تجري الوزارة امتحاناً عاماً للطلاب بعد نهاية المرحلة الثانوية في مناهج التعليم الثانوي الشامل تمنح للناجح فيه شهادة تسمى ( شهادة الدراسة الثانوية العامة ) ويبين فيها نوع التخصص ، وتحدد اجراءات هذا الامتحان وشروط منح هذه الشهادة بموجب تعليمات يصدرها الوزير .
- ب - تستوفي الوزارة من المشتركين في امتحان ( شهادة الدراسة الثانوية العامة ) رسوماً يحددها

هكذا من الأشهر

المادة ٣٠ - تعتبر قرارات الوزارة المتعلقة باجراءات امتحان ( شهادة الدراسة الثانوية العامة ) ونتائجه قطعية ولا تخضع للطعن امام أى مرجع قضائي أو إداري .

#### الفصل السابع

##### ٧ - المؤسسات التعليمية الخاصة والاجنبية

المادة ٣١ - أ - تنشأ المؤسسة التعليمية الخاصة والاجنبية بموجب ترخيص تصدره الوزارة ، ويكون هذا الترخيص مؤقتا أو دائما وفق الأسس التي تضعها الوزارة .

ب - يعتبر الترخيص المؤقت أو الدائم الصادر عن الوزير قبل نفاذ هذا القانون كأنه صادر بمقتضاء .

المادة ٣٢ - تحدد شروط تأسيس المؤسسات التعليمية الخاصة والاجنبية بموجب نظام يصدر لهذه الغاية بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣٣ - على المؤسسات التعليمية الخاصة ان تتقيد باهداف التربية والتعليم في المملكة وتحت إشرافها وتكون خاضعة لاشراف الوزارة ومراقبتها .

المادة ٣٤ - أ - على المدارس في المؤسسات التعليمية الخاصة ان تتقيد بالمناهج والكتب التي يقرها المجلس في مرحلة التعليم الاساسي هذا ادنى ، ولها ان تزيد عليها بموافقة المجلس .

ب - على المدارس الثانوية في المؤسسات التعليمية الخاصة ان تلتزم بتدريس المناهج والكتب المدرسية المقررة لمباحث الثقافة العامة المشتركة ، ولها ان تدرس مناهج وكتب مدرسية لمباحث أخرى غير تلك المقرر تدريسها في المدارس الحكومية على ان يقتصر ذلك بموافقة المجلس .

المادة ٣٥ - يجوز للمؤسسات التعليمية الخاصة تدريس لغة اجنبية او أكثر في جميع المراحل الدراسية بعد اخذ موافقة المجلس .

المادة ٣٦ - على المؤسسات التعليمية الخاصة ان تتقيد بالنسبة القانونية بالنسبة لقبول الطلبة في جميع مراحل التعليم وفق هذا القانون وأية تشريعات أخرى صادرة بموجبه .

المادة ٣٧ - أ - على المؤسسات التعليمية الخاصة ان تعطل التدريس لجميع طلابها في : ١ - أيام الاعياد الوطنية والقومية والدينية كما تحددها التعليمات الصادرة عن الوزير . ٢ - يوم الجمعة . ب - يجوز في حالات خاصة تقررها الوزارة ان تعطل المؤسسة التعليمية الخاصة يوما ثانيا في الاسبوع .

المادة ٣٨ - أ - على المدارس في المؤسسات التعليمية الخاصة ان تعد طلابها لامتحانات التي تجريها الوزارة أو الوزارة للدرجة التي تشتمل عليها تلك المؤسسات . ب - يجوز للمدارس الخاصة الثانوية ان تعد من يرغب من طلابها لامتحانات الشهادات الاجنبية المعادلة لشهادة الدراسة الثانوية العامة بعد اخذ موافقة الوزارة .

المادة ٣٩ - إذا خالفت أية مؤسسة تعليمية خاصة أي حكم من أحكام هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه فينظرها الوزير لازالة هذه المخالفة خلال اسبوعين من تاريخ تبليغ الانتذار وإذا استمرت المخالفة أو تكررت فللوزير اغلاق المؤسسة للمدة التي يراها مناسبة أو إلغاء ترخيصها .

#### الفصل الثامن

##### ٨ - احكام عامة

المادة ٤٠ - يكون عدد أيام الدراسة الفعلية خلال السنة الدراسية ما بين مائتين وخمسة عشر يوما ومائتين وعشرين يوما للمدارس التي تعطل يوما واحدا في الاسبوع وما بين مائة وخمسة وثمانين يوما ومائة وتسعين يوما للمدارس التي تعطل يومين في الاسبوع .

المادة ٤١ - تضع الوزارة برامج للتربية الخاصة في حدود امكانياتها .

المادة ٤٢ - أ - تفرض ضريبة تربية وتعليم بنسبة ٢٪ من القيمة الاجارية الصافية المقدرة بموجب قانون ضريبة الابدنية والاراضي داخل مناطق البلديات المعمول به تسمى ( ضريبة المعارف )

هكذا من الأشهر

هكذا من المأهول

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ٢٤/١٢/١٩٨٩ ميلادية

وتستوفى من مشغل أي عقار سواء كان مالكا أو مستأجرا له . ويحدد اجراءات تحصيل هذه الضريبة بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون وتنفق حصيلاتها على توفير الابنية المدرسية وصيانتها وعلى مائر الامور المتعلقة بتحقيق اهداف العملية التربوية .  
ب - يجوز جمع التبرعات المدرسية في المؤسسات التعليمية الحكومية بموجب نظام خاص لتعزيز العمل التربوي .

المادة ٤٣ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٤٤ - يلغى قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ واية تعديلات طرأت عليه وأي تشريع آخر يتعارض مع احكام هذا القانون على ان تبقى الانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ سارية المفعول الى ان تعدل أو تستبدل غيرها بها بموجب هذا القانون .

المادة ٤٥ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس  
اللجنة القانونية ام التربية هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة التربية والتعليم ؟  
من يوافق يرفع يده .

مرافقة بالاكثريه الساحقة . تفضل معالي وزير الشؤون البرلمانية .

سماحة وزير الدولة  
للشؤون البرلمانية  
يحال الى اللجنة القانونية وللجنة التربية والتعليم ان تشترك مع اللجنة القانونية في دراسة هذا القانون لانه قانون .

معالي رئيس المجلس  
السيد ليث شيبيلات  
الاستاذ ليث شيبيلات ثم الاستاذ هشام  
سيدى الرئيس . اذا كنا نستعقد من كل امر يذكر فيه قانون ونحيله الى اللجنة القانونية فلا داعي لتشكيل لجان كثيرة ، تشكيل اللجان الكثيرة التي شكلناها هي لبحث المواضيع التي تختص بهذه اللجان بما فيها القانون وكلنا هنا مؤهلون لان نبحث القوانين ، لان المجلس برمته هو الذي سيبحث القانون في النهاية ولكن من هو المختص ؟ لذلك ارجو ان لا تعتمد من كل كلمة قانون ونحيله الى اللجنة القانونية .

معالي رئيس المجلس  
الاستاذ هشام الشاردي . تفضل معالي وزير الشؤون البرلمانية .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ٢٤/١٢/١٩٨٩ ميلادية

سماحة وزير الدولة  
للشؤون البرلمانية

يعلم الاخ النائب ان مهمة اللجان الفرعية هي النظر في الامور الادارية ، واما النظر في القوانين فبالاختصاص . القوانين التي لها علاقة بالنواحي المالية فالى اللجنة المالية ، والقوانين الاخرى محال للجنة القانونية . اما اللجان الفرعية فلها حق ان تشترك في الحضور مع اللجنة القانونية او المالية او الخارجية في مثل هذه القوانين .  
وشكرا .

معالي رئيس المجلس  
السيد هشام الشاردي

دقيقة يا سيدي ، الاستاذ هشام الشاردي .  
اعتقد معالي الرئيس للجنة القانونية في النظام الداخلي تنص على أن وظيفتها تدقيق مشاريع القوانين التي تعرض على المجلس والنظر في الاقتراحات المقدمة من أعضاء المجلس وهذا واضح .

معالي رئيس المجلس  
السيد حسين مجلي

الاستاذ حسين مجلي  
شكرا سيدي الرئيس ، حقيقة كنت أريد أن أشير الى ما أشار اليه معالي وزير الشؤون البرلمانية والزميل معالي الاستاذ هشام . هنا مع رغبتني أن تتحقق للجنة القانونية من القوانين الكثيرة المعروضة عليها . إلا أنه بحكم النظام الداخلي الذي يحدد مهام اللجان ، النظام الداخلي فقط يحيل الى اللجنة المالية تدقيق الموائمة العامة والقوانين المالية ، ماعدا ذلك فإن وظيفة اللجنة القانونية تدقيق مشاريع القوانين كافة ، والاقتراحات القانونية المقدمة من المجلس . واللجنة القانونية واعتقد ان كل من يساعد من كل اللجان فيما يرى انه مهتم به مفروض أن يكون مرحبا بأن يشارك في هذا المجال الذي يختاره وشكرا .

معالي رئيس المجلس  
السيد سليم الزعبي

عندي السيد سليم الزعبي ثم الدكتور عبدالله النور .  
شكرا معالي الرئيس . حقيقة أثنى على ما ذكره الزميلين الاستاذ حسين والاستاذ هشام خاصة ان النظام في هذا الامر واضح ، وحيثما يرد نص فلا يجوز التصويت على خلاف ما جاء في النص . فعلا اللجنة المالية مختصة في قانون الموازنة ، الشؤون الخارجية مختصة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، اما اللجان المؤقتة الوارد ذكرها في المادة ٢٧ فهذه اللجان يرى المجلس ان الحاجة ماسة لتأليفها للنظر في غير المواضيع الميينة في المادة السابقة ، أي في أي موضوع آخر غير المواضيع المختصة



بنظرة اللجان النائمة فأرى فعلاً أن هذا الامر كنتقطة نظام من اختصاص اللجنة القانونية ولا يرد التصويت في مثل هذه الحالة وشكراً .

أنا عندي لئلا قبل أن أسجل حضرات الاخوان . عندي لئلا الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة والدكتور فوزي الطعيمة ومحمد درود و ابراهيم خريسات وهمام سعيد وأحمد عويدي العبادي . المسجلين لدي للكلام فهل ترغبوا كلكم ؟ الاستاذ ذوقان الان رفعت يدك . عبد اللطيف . الدكتور ماجد والدكتور محمد الحاج والدكتور عبد اللطيف ثم عبد الحفيظ . الدكتور عبدالله النور .

تسمح لي سيدي الرئيس ؟

تفضل يا أخي .

سيدي الرئيس . سيروض علينا في الأيام القليلة القادمة بالاضافة الى هذه الجلسة نحو مئة قانون . اذا كل هذه القوانين ستعمر من خلال اللجنة القانونية فلسوف نعملها وزراً كبيراً . لن تستطيع من الناحية العملية إنجاز هذا العمل الكبير . الامر الثاني . سيدي الرئيس هو أن المجلس هو صاحب السيادة كما عهدنا في المجالس السابقة وشاعلنا بإحالة القوانين أو المراضيع على اللجان معروض علينا بالتأجيل الآن لجنة الترميم والتعليم . هذا القانون هو قانون موضوع . ما هو في هذا القانون وقد قرأته مراراً وتكراراً أمور تربية كبيرة وكثيرة وخطيرة ولا اجد ان لجنة مؤهلة كلجنة التربية والتعليم ليحال عليها .

اذن أقترح سيدي الرئيس أن يستمر المجلس كما بدأت معاليك بأن يطرح القانون قانوناً قانوناً ويوزعها على اللجان وفق اختصاصاتها وحتى يكون الحل معقولاً لانجازها في المدة القانونية مئة قانون لن تنجز في الاربعة سنوات التي هي فترة هذا المجلس هذا كثير . قانون المالكين والمستأجرين سيأخذ من اللجنة القانونية عشرات الجلسات . قانون الانتخاب ؟ كم سيأخذ من الوقت في اللجنة القانونية ؟ وهكذا قوانين كثيرة أخرى . أن التمسك الجرفي بالنظام سوف يضيع اعمال هذا المجلس ولن يؤدي بنا إلى أية نتيجة وشكراً .

معالي وزير الشؤون البرلمانية .

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النور

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النور

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الدولة  
للشؤون البرلمانية

شكراً معالي الرئيس . النظام أولاً ، ثانياً مهمة اللجان الفرعية مهمة أو مهمات محدودة ، ولا يحال الى هذه اللجان سوى ما تأتي من شكاوى من المواطنين تتعلق بالوزارات المختلفة فتحال هذه الشكاوى الى اللجان الفرعية المختصة اذا لم تكن هذه الشكاوى تتعلق باللجان الدائمة ، ولذلك بدتجة ان العمل كثير . لا يجوز احالة القوانين الى اللجان الفرعية لأن مهماتها محددة ولا يجوز لها ان تنظر في قوانين مطلقاً ولم يسبق في هذا المجلس ان نظرت اللجان الفرعية غير الدائمة في القوانين مطلقاً . لذلك ارجو من المجلس الكريم ان يتقيد بالنظام . اما ان المجلس له الحق ان يقرر ان تكون لجنة التربية والتعليم من اللجان الدائمة وليست من اللجان الفرعية . وشكراً .

شكراً لك . برضه نسجل في الكشف استاذ الكورفي ؟ الان الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الشؤون

البرلمانية

شكراً . سيدي الرئيس . اللجنة التشريعية الى اللجنة التي أريد أن أراها . من وزيره نظر قانونية هي صلاحيات اللجنة القانونية . من وزيره نظر المظالم والتقصير . يجب ان يكون اللجنة الترميم والتعليم وأي في الفلسفة الواردة في القانون وتلافيا الخلاف في هذا الموضوع في يفتي حلين . أما أن تشترك اللجان معاً في بحث هذا القانون أو يدرس القانون من قبل لجنة التربية والتعليم ثم يحال للقانونية للصياغة النهائية وشكراً .

الاستاذ سليم الزعبي عنده نقطة نظام

معالي الرئيس . الاخوة الزملاء يبدو أننا اغفلنا النظر الى المادة ( ٩٤ ) من الدستور والتي تنص على ان القوانين المؤقتة في الامور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتل التأخير أو تستدعي صرف نكقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل . هذه تكون من اختصاص مجلس الوزراء في غيبة البرلمان ويجب ان تعرض على المجلس في أول انعقاد له . وللمجلس أن يرفض هذه القوانين اذا لم تتوافر فيها صفة حالة الضرورة والاستعجال أو صرف نكقات مستعجلة .

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزعبي

هكذا من الأصول

الآن بين أيدينا قوانين عديدة قرأناها جميعاً وقرأنا عناوينها فهل هذا القانون على سبيل المثال قانون التربية والتعليم كان من القوانين التي تستدعي الضرورة أن توضع في غيبة البرلمان ، أنا أرى أن هنالك نقطة أولية يجب أن نبحثها ، أن كانت هذه القوانين ليست قوانين ضرورة فلنرفض ومن ثم تبطل توفيقاً لحكم المادة ( ٩٤ ) من الدستور فأرجو أن تناقش هذه النقطة إذا سمح معالي الرئيس والاختراع الزملاء وشكراً .

معالي رئيس المجلس  
سماعة وزير الدولة  
للشؤون البرلمانية

من المفروض أن نحال القوانين كلها إلى اللجان المختصة واللجنة صاحبة الاختصاص هي التي تنظر في القوانين المستعجلة وتقدمها على غيرها أما القوانين يجب أن نحالها إذا كان هناك قانون له صفة الاستعجال فالحكومة تطلب من المجلس أن تعطي هذا القانون صفة الاستعجال وينظر فيه أما بقية القوانين فيجب أن نحالها إلى اللجان المختصة واللجان هي التي تقرر الاختيار وأن تقدم قانوناً أو تؤجل آخر وشكراً .

معالي رئيس المجلس  
السيد حسين مجلي

نقطة نظام عند الأخ حسين مجلي .  
أريد أن أضيف ضرورة التقيد أيضاً واعتقد أن المادة ٢٧ من النظام الداخلي واضحة في موضوع مهام اللجان المؤقتة . تقول المادة للمجلس أن ينتخب بأكثرية الآراء أعضاء للجان أخرى مؤقتة يرى أن الحاجة ماسة لتأليفها للنظر في غير المواضيع المبينة في المادة السابقة . المادة السابقة في تحديد مهام اللجان الدائمة حددت بأن القوانين ابن نحال . فيما يتعلق بلجنة الشؤون الخارجية حصرت بما تنظره وحصرت اللجنة المالية بما تنظره وكذلك اللجنة الإدارية وماعداً ذلك يعرض على اللجنة القانونية . يارجل أن لا نطيل الحديث في موضوع محسوم في النظام الداخلي وشكراً .

معالي رئيس المجلس  
السيد فوزي الطعيمة

شكراً . الدكتور فوزي الطعيمة  
شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة أردت أن أؤكد بعض النقاط حول قضية اللجان ، هذا المجلس أمامه حجم كبير من العمل ومهام كثيرة . وتأتي هذه اللجان الفرعية مساندة للجان الدائمة لتوزيع هذا الحجم الكبير من العمل التشريعي فأنا مع إعطاء هذه اللجان محتواها ومضمونها لاكثر من سبب السبب الأول هو اللجنة القانونية سيتراكم عليها عمل كثير ومن

خبرة سابقة ستبدأ بمناقشة القوانين ، والسبب الآخر لعله من المبررات لاعادة النظر في النظام الداخلي التي أشار إليها معالي الزميل ذوقان الهندواي هو أن نعيد النظر في المواد التي تحكم عمل هذه اللجان . فانا مع توزيع هذه القوانين حسب التخصصات التي تتضمنها اللجان التي شكلها هذا المجلس وكلمة المجلس هي النهائية في هذا المجال وشكراً

معالي رئيس المجلس  
معالي وزير العدل

معالي وزير عدليه .  
بسم الله الرحمن الرحيم . أخواني لا اعتقد أن مثل هذا الموضوع يحتاج إلى كل هذه المناقشات ، فالقوانين المؤقتة هي قوانين سارية المفعول وتبقى سارية المفعول حتى يقول المجلس كلمته فيها ، والمجلس يقول كلمته في القوانين المؤقتة من خلال لجنته القانونية أولاً ثم من خلال مجلسكم الكريم ثانياً فلا اعتقد أن الأمر يتطلب أي خلاف عليه ، فهذه القوانين المؤقتة جميعها يجب أن تعرض على مجلس النواب لاتقرارها أو لتعديلها أو للاضافة عليها . ولا بد أن نسللك الطريق الذي رسمه القانون أو رسمه النظام الداخلي على الأقل وهو أن تعرض على اللجنة القانونية وتشاركها في مناقشة هذا القانون أن لجنة ذات اختصاص في موضوع القانون وأرجو من الأخوان أن تأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار لأنه قد اخذ من وقتنا الكثير بينما يمكن اختصار الوقت وشكراً .  
قبل أن اعطي للاخ فارس النابلسي الدور ، لانه يقول نقطة نظام . جاب ان اذكر لكم الاسماء التي طالبة الكلام .

معالي رئيس المجلس

معالي رئيس المجلس  
السيد فارس النابلسي  
مع حفظ الالتقاء الزميل محمد درود ، الزميل ابراهيم خريسات ، الدكتور همام سعيد ، الزميل أحمد عويدي ، معالي الاستاذ ذوقان الهندواي ، الدكتور عبد اللطيف ، الدكتور ماجد خليفة ، عبد الحفيظ علاوي ، الدكتور أحمد عناب ، الدكتور الكروحي ، الدكتور عبدالله العكايلة ، ليث شهبيلات وهاجر المصري والاخ محمد الحاج . فلذلك لدينا اسماء كثيرة . الاخ فارس النابلسي كنقطة نظام تفضل .  
معالي الرئيس . النظام الداخلي واضح . وواضح رغبة الزملاء في احوالة القوانين لكل لجنة مختصة ، فالمطلوب انه المجلس يوافق على تغيير النظام

الداخلي ومن هنا يصير يحق للمجلس يحيل للجان .

هو الحقيقة ليس هنا مقام تغيير النظام الداخلي . هذا ليس مقامه . اذا رغبوا الاخوان بالتغيير فليسلكو السلوك الذي حده النظام للتغيير . الاخ بسام سأسجلك في آخر الاخوان الطالبين نقطة نظام ؟ تفضل اخي بسام

سيد الرئيس . بات واضحاً ان اتجاهات المجلس على اتجاهين . اتجاه يريد ان يحيل القوانين الى اللجنة القانونية واتجاه آخر يدعو الى توزيعها حسب الاختصاص . فلو استمعنا الى زملائنا الاعزاء المسجلين اسمائهم لمستصرف ليس اقل من ساعتين اقتراحي ان نوقف النقاش وان يجري تقديم اقتراحات محددة في هذا الاتجاه لنختصر النقاش .

نتني على ذلك .

تثنية على هذا ؟ يطرح على الاخوان الكرام . على المجلس الكريم هل نوقف النقاش ؟ من يوافق على ايقاف النقاش ؟ يرفع يده . نقطة النظام يا سيدي تعطي الحق بايقاف النقاش اذا اقترحه واحد وثني عليه من يوافق ؟ عد الاصوات

بالاجماع

لا ليس بالاجماع . عد الاصوات اخ عبد السلام . كم ؟ بالاعلبية (٦٢) صوت . اذا كان هنالك . الآن مطروح على المجلس الكريم من يرغب باحالته بعد البحث المستفيض الى اللجنة القانونية يرفع يده مشكوراً ؟ تفضل اخ ليث .

بسم الله الرحمن الرحيم . معالي الرئيس سيدي . الاصل في عمل مجلس النواب ان لا تقبل القوانين كما هي . وان يبحث موضوع قبولها او عدم قبولها للدخول للمداوله في هيئة المجلس ولجانته قبل ذلك والدليل على ذلك النقطه الدستوريه التي اوردها الزميل ثم النظام الداخلي وهذا ما اطلب من الرئاسة الجليله ان نلتزم به . تقول المادة ( ٣٩ ) لا يوضع مشروع اي قانون موضع البحث والملاكره في المجلس ما لم تكن تسعة منه قد وزعت على الاعضاء قبل ثلاثة ايام .... ويسمى الكلام . المادة ( ٤٠ ) تقول بعد مرور المده المعيه في المادة السابقه يقرأ مشروع القانون علناً في المجلس ثم يجري الملاكره حول

معالي رئيس المجلس

السيد بسام حدادين

اصوات

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام  
معالي رئيس المجلس

السيد ليث شهبيلات

ماذا ؟ فاذا رأى المجلس ان هنالك حاجة لمل هذا القانون يعنى نبحثه

برمته هل بحاجة لمل هذا القانون ؟ ام لسنا بحاجة لمل هذا القانون . فعلى الرئيس ان يضع امر حالته على اللجنة المختصة في الرأي واذا قرر المجلس ان لا حاجة لمل هذا القانون فيحيله الى مجلس الاعيان .

سيدي الرئيس . كل قانون يرد هنا يجب ان نعلم اسبابه الموجبة ويقرأ علناً . قد تتجاوز عن ذلك وان نقرر ان كنا سنقبله من ناحية المبدأ قد نرفضه بعد اللجنة ولكن القبول من ناحية المبدأ وهو ما يسمى في الاعراف البرلمانية بالقرائة الاولى . ارجو وقد انتخب مجلس جديد ونريد مسيرة جديدة ان نعود بمسيرة البرلمان الى الاصول البرلمانية مع ان ذلك سيأخذ منا وقتاً طويلاً لان الاعباء والقوانين المؤقتة ومشاريع القوانين اكثر مما نستطيع . ولكن الالتزام بالاعراف البرلمانية وبالاصول أولى من اي امر آخر وشكراً .

شكراً استاذ ليث . معالي الوزير

معالي رئيس المجلس  
سعادة وزير الدولة  
للشؤون البرلمانية

انا لا اريد ان اتعرض للنقطة التي اشارها الاخ النائب المحترم ليث شبيلات . لان الاصل هو قراءة القانون قراءة اولية اما اعتراضى هو على اقتراح التصويت على اي اللجنتين سيحال هذا القانون او القوانين الاخرى .

أولاً - لا اجتهاد في مورد النص . والمجلس لا يملك ولا بالاكثريه ان يخالف النظام في جلسة مثل هذه الجلسة . اما لهذا المجلس ان يحيل الى اللجنة القانونية اقتراحات بتعديل النظام حتى يمر في مراحل الدستورية ليصبح نظاماً يتقيد بمواده وتعليماته هذا المجلس الكريم . فهذا النص واضح . مهمة كل لجنة محددة ولم يرد هناك نص آخر يقيد هذا الاطلاق . فالتص مهمة اللجنة القانونية ووظيفتها الفقرة الثانية من المادة ٢٦ . وحتى يستطيع الكل ان يقرأ معي الصفحة ١٢ . اللجنة القانونية ووظيفتها تدقيق مشاريع القوانين التي تعرض على المجلس والنظر في الاقتراحات القانونية المقدمة من أعضاء المجلس . اما اللجان الفرعية فلها مهمات محددة . تنتهي هذه اللجنة بانتهاء هذه المهمات . ولذلك لا يجوز

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

التصويت على أية لجنة بحال القوانين ، أما اللجان الفرعية ، المادة ٢٧ .  
للمجلس ان ينتخب باكثرية الازاء اعضاءا للجان اخرى مؤقتة ، يرى ان  
الحاجة ماسة لتأليفها للنظر في غير المواضيع المبيته في المادة السابقة  
وتنتهي مدتها بانتهاء المهمة الموكلة اليها .  
فهذه لجان فرعية لها مهمات محدودة تنتهي بانتهاء تلك المهمات وهي  
ليست لجنة دائمة والقوانين لا يجوز ان بحال الا للجان الدائمة ولا اجتهد  
في مردد النص وارجو من المجلس الكريم ان يتقيد بهذا النظام حتى يتم  
ادخال تعليمات .

معالي رئيس المجلس

احنا الان اذا بدنا نرجع للموضوع نرجع للقائمة التي كتبناها للحديث في  
هذا الموضوع . اذا فيه نقطة نظام عندك يا أخ سليم تفضل فيها ، ثم الاخ  
ابراهيم خريسات نقطة نظام . ثم عويدي ثم الحكايلة .

السيد سليم الزعبي

شكراً سيدي الرئيس . يا سيدي النظام تحدث عن مشاريع القوانين ،  
والدستور المادة (٩٤) منه تحدث عن القوانين المؤقتة وهناك خلاف بين  
مشروع القانون والقانون المؤقت . خلاف واختلاف ، القانون المؤقت له  
شروطه منصوص عليها في المادة (٩٤) من الدستور . وقالت هذه المادة  
يعرض هذه القوانين على المجلس في اول انعقاد له . اما النظام فلم اري  
بين مواد اية مادة تتحدث عن القوانين المؤقتة . كل المواد في النظام  
تحدث عن مشاريع القوانين التي يجب ان بحال حسب رأيي الى اللجنة  
القانونية وحسب النظام اما فيما يتعلق بالقانون المؤقت فالدستور رسم  
الطريق لكيانية معالجة هذه القوانين من قبل المجلس مجتمعاً . انا اري ان  
يجب هذا القانون ابتداء في المجلس فاذا رفض هذا القانون باعتباره ليس  
مستجيباً لشروط القوانين المؤقتة فلا داعي لبحثه . الاشراف هي صفة  
الاستعجال وحالة الضرورة فلو اتينا الى قانون مثل قانون التربية وكان  
قبلاً قانوناً دائماً ، هل هناك حالة استعجال بررت اصدار هذا القانون ؟ هل  
هناك حالة ضرورة بررت اصدار مثل هذا القانون ؟ هذه النقطة التي اريد ان  
اوضحها والتي اري أنه يجب ان تشيع بحثاً مع حرصي على الوقت .

معالي رئيس المجلس

شكراً . الدكتور عبدالله النصور . خلوها تخلص من الموضوع هذا ،  
اصبحت واضحة النقطة ومستكملة . خلي الدكتور عبدالله النصور  
يحكي . تفضل .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

السيد عبدالله النصور  
معالي رئيس المجلس  
السيد عبدالله النصور

معالي الرئيس حضرتك طرحت للتصويت اقبال النقاش في هذه النقطة .  
خليه يحكي . تفضل الدكتور عبدالله  
الجملة التي حكيتها انه جرى تصويت على قفل النقاش فيه زميل يعترض  
انه ما جرى تصويت . جرى تصويت الان فيه عندك اقتراحين سيدي  
الرئيس . اري ان تسير الى ابعد الاقتراحين وتطرحه للتصويت فيبقى  
الاقتراح الاخر . وهو اما ان يطرح على اللجان المختصة واما ان يحسم  
في اللجنة القانونية . اقترح سيدي الرئيس ان تسير الى التصويت فوراً  
مع الشكر .

معالي رئيس المجلس  
السيد ماجد خليفة

شكراً . الدكتور ماجد خليفة . هو يتكلم كمان نقطة نظام  
بسم الله الرحمن الرحيم . اولا في نقطة النظام اسجل اللوم على سيادة  
رئيس المجلس يشكر ادبها الى الذين يرفعون اصابعهم أو أيديهم  
للاولويات .

معالي رئيس المجلس  
السيد ماجد خليفة

الادب ولا التواضع ؟  
اللوم والعتب يا سيدي . الناحية الثانية بالنسبة لهذا الموضوع اجد انه قد  
اشيع بحثاً بالنسبة لقانون التربية والتعليم ، هل يكون اختصاص اللجنة  
القانونية ؟ ام ان يكون اختصاص اللجنة التربوية ؟ وانني اعتقد ان هناك  
حلاً . يعين بين الاتجاهين ولا خلاف في ذلك . حيث ان كلا من اللجنتين  
مختص بذلك فان قانون التربية والتعليم يجري ابتداء على اللجنة  
القانونية ثم ايضا ان يعرض على اللجنة التربوية لان له بعداً تربوياً .  
وانني . مانع من اجتماع اللجنتين لمناقشة قانون التربية والتعليم  
وإسبغته .

معالي رئيس المجلس

السيد قنوي قعوار

هذا الاقتراح شبي عايد . فخوي قعوار نقطة نظام ارجو ان تكون نقطة  
نظام .  
هناك لقراران الاول تحويل القوانين الى اللجنة القانونية والثاني تحويل كل  
قانون حسب اللجنة المختصة . باعتقادي ان اختصاص اللجنة القانونية هو  
مسألة فنية .



معالي رئيس المجلس : هذه مش نقطة نظام .  
 السيد فخري قمرار : ما كملت اذا سمحت لي .  
 معالي رئيس المجلس : خلونا نسمع نقطة النظام عنده .  
 السيد فخري قمرار : اللجنة القانونية مهمتها الجانب القانوني وهي مسألة فنية . ولذلك اقترح بشكل محدد ان نحال القوانين على اللجنة القانونية ثم تقوم هذه اللجنة اوتنقل هذه اللجنة باحالتها الى اللجان ذات الاختصاص في الموضوع .  
 معالي رئيس المجلس : شكرا . على كل حال هذا امر ميتوت فيه . الا حالة لا نملك امام النصوص الصريحة التي أدلوا فيها الاخوان الخبراء في القانون وفي المجالس . الاخوان التي فسروا القانون الرجاء نسمع يا اخ احمد الاخوان التي فسروا القانون وقرأوا النصوص ووضح انها من صلاحيات اللجنة القانونية . فلا اجتهد امامها اذا فيه عند المجلس رغبة ان تشارك اللجان الاخرى وتجتمع . تفضل الاستاذ ليث . نقطة نظام حقيقية ؟ ثم عوني  
 السيد ليث شيبيلات : نقطة نظام سيدي الرئيس . لقد جزمتم ان الموضوع حسمه القانونيون وما بالكم بنقطة النظام التي طرحتها بأن جميع المواضيع . القوانين يجب ان نصوت عليها نقليها في المجلس من ناحية المبدأ ام لا . هذه نقطة نظام قرأتها وعلى الرئاسة ان تلزم بالنظام . سآتي اليها . الان نتكلم عن هذا . الاخ عوني . الدكتور عوني ثم الدكتور عبدالله العكايلة .  
 سيدي الرئيس . فيه نقطة نظام . بالنسبة للمادة ( ٤٠ ) والمادة ( ٤٣ ) والمادة ( ٤٠ ) تقول بعد مرور المدة المعينة في المادة السابقة يقرأ مشروع القانون علنا في المجلس ثم يجري المذاكرة . فاذا رأى المجلس ان هنالك حاجة لمثل هذا القانون فعلى الرئيس ان يضع امر احالته على اللجنة المختصة . فيه امكانية ان يحال على اية لجنة اخرى غير القانونية .  
 والمادة ٤٣ . اذا طلب احد الاعضاء ادخال اي تعديل على مشروع القانون الذي احيل على احد اللجان لم يقل اللجنة القانونية او احدى اللجنتين اي المالية او القانونية . فليه احتمال ان نحيل اي قانون لاي لجنة مختصة . فانا اقترح من الان ان نصوت كمجلس اما ان نحيله على اللجنة القانونية او احدى اللجان المختصة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ احمد عويدي العبادي عنده نقطة نظام . تفضل الدكتور العبادي .  
 السيد احمد عويدي العبادي : فيه المادة ٢٦ . اللجنة القانونية ووظيفتها تدقيق مشاريع القوانين التي تعرض على المجلس والنظر في الاقتراحات القانونية المقدمة من اعضاء المجلس . مجرد سؤال . اليس اللجان الفرعية هي ايضا من اعضاء المجلس ؟ وبالتالي اللجان الفرعية المختصة في الشؤون المختلفة بإمكانها دراسة هذه الامور واعطاء جميع ما لديها من خيرات وما لديها من امكانيات ثم تقدم ايضا ضمن الاقتراحات القانونية على اي قانون يعرض على المجلس . شكرا  
 معالي رئيس المجلس : الدكتور عبدالله العكايلة  
 السيد عبدالله العكايلة : معالي الرئيس . ارى موضوعين يتداخلان معا في هذا النقاش . اولهما السبق هو موضوع القوانين المؤقتة التي اشار لها الزميلان السيد سليم الزعبي والمهندس ليث شيبيلات . حقيقة لقد درجت الحكومات السابقة على اصدار القوانين المؤقتة والتي لها صفة القانون وقوة القانون . انا لا اؤيد الزميل ليث شيبيلات في قوله ان هذا مشروع قانون . هذا قانون مؤقت له قوة القانون ولكنني اؤكد ان من حق هذا المجلس ان ينظر في موضوعات هذه القوانين هل هي فعلا صدرت في ظروف قاهرة لا تحتل التأجيل ؟ لقد درجت الحكومة السابقة على اقام أي مشروع في مشروع قانون مؤقت في حالة كون المجلس في اجازة او في حالة كون المجلس غير منعقد . ومن هنا انا اؤيد بقوة ان تستعرض هذه القوانين هنا قبل ان تحول الى اللجان ليصوت المجلس هل كانت هذه القوانين في موضوعاتها فعلا في حالة عدم استعجال لا تحتل التأجيل ام لا ؟ ان كنا فعلا نريد تفعيل المادة ٩٤ من الدستور وفرض سلطة هذا المجلس او تفعيل سلطة هذا المجلس حيال سياسات الحكومات السابقة وشكرا .  
 معالي رئيس المجلس : الحقيقة يمكن الكلام بلغ نهاياته الان . الدكتور يوسف ثم الاخ محمد احنا اجلناه من بدري وارجع ثاني مرة اذا بدكم كلكم تتكلموا . استاذ يوسف .  
 السيد يوسف الخصاونة : بسم الله الرحمن الرحيم . معالي الرئيس تعلموا والجميع اني لست قانونيا . لكنني ارى بأن النزاع ليس بين اللجنة القانونية ولجنة العربية . بل بين النظام الذي وضعناه سابقا ووقعنا اسرى له ونعده له في كل وقت

ورين علولنا التي نحاوله ان نجدها في هذا المجلس . ما المانع ان نعرف اشخاص لجنة التربية من هـ ونجدها . عابهم قانون التربية وقرروا ان لا يقيم داخل نظام وضعتهم انفسنا اسرى فيه . يا اخوة العقل مبدع في كل وقت . ولجنة التربية نحن الذين افروزناها . واسمها لجنة تربية وهي مفروض بها ان تكون متخصصة في هذا المجال . فلنعطها تدريس هذا القانون وتقرر وتعرض عليكم . وننتهي هذا النقاش .

استوى هذا الموضوع . اجننا عتينا نقطة نظام اثارها الاخ ليث وهي جذيرة بالاعتبار وستراعيها الامانة ورئاسة المجلس مستقبلا . الحقيقة الامانة وهي متبرية في عهدكم اخ ليث . الامانة هي التي كان لازم لوزع القوانين كما ذكرت في نص النظام . وسوزع نصوص القوانين .

هناك تصويتان اذا اردنا ان نختار الرتب . احتراماً لهذا المجلس ، بصوت هل يقبل المجلس ان يدخل هذا القانون على المجلس أم لا ؟ هل له حاجة ام ليس له حاجة : اذا نال الرتب ثم نبحث اي لجنة . اما هنالك تصويتان اما ان ترسل لنا الحكومة قوانين وقوانين مؤقتة وان تعاملها كأنها فرض لازم ان تدخل الى هنا فوذا غير مفيول ، والنظام الداخلي لما وضع لذلك ولنا اسرى علولنا ، ولما وضع لاحترام السلطة التشريعية واذا لم يصوت على ادخال القوانين من عدم ادخالها فانا اسجل مخالفتي الصريحة على هذا الاسلوب .

دولة الرئيس . دولة الرئيس الان معالي الرئيس . للتذكير فقط وكما ذكر بعض الاخوان ان هنالك قوانين مؤقتة ومشروع قوانين ، هذه القوانين المؤقتة بتطبيقها ظهرت مراكز قانونية والتزامات يمكن ، لان هذا القانون طبق لفترة من الزمن . اذا قانون يعلق برطلين فرضا صار ترقيعات لموظفين اذا قانون مالي صارت حقوق اذا عطامات صارت عطامات اذا اذا ... ، القوانين المؤقت يعني انه طبق وعندما يرفض هذا القانون من مجلسكم الكريم تبقى الحقوق المكتسبة ثابتة ، لا يزوع الحق الثابت ، اما مشروع القانون فهو لم يطبق ، مشروع لن ينشأ عنه الى التزام لا قانوني ولا التزامات ، اما هذه القوانين نشأ عنها التزامات لازما طبقت رتب من الزمن لذلك ارجو التفريق بين التفتين ، وكما ذكر النائب المحترم السيد سليم هنالك فيه

معالي رئيس المجلس

السيد ليث شويلات

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

هكذا من العلول

نص في الدستور على وضع القوانين المؤقتة ، ان تكون مستعجلة . الخ . ولكن اذا نظرنا الى هذه القوانين نجدها انها وضعت عندما كان مجلس النواب منعلاً ، ما في مجلس نواب ، ليس في عطلة وليس في امر من الامور طبعاً اذا بدى ارجع اقتح الدستور يعرف شو الجواب على هذا الكلام . لانه في الاصل الدستور لا يجوز ان تبقى البلد الاصل بدون مجلس نيابي اكثر من اربعة شهور . فلذلك ما يجوز اقها المادة ، اما يوم تعدل الدستور على اساس تستمر البلد اكثر من ذلك اكثر من هذه المدة للظرف الطارئ والضفة الغربية . والانتخابات ... الخ . عدل الدستور ولكن لم تعدل هذه المادة عندما تبقى البلد عشر سنوات بدون مجلس نواب لظرف سياسي بموجب الدستور ايضاً بدون مجلس نواب . المفروض كان تعدل هذه المادة لتستقر الامور ، اما من المستحيل جداً ان تبقى البلد بدون قوانين مدة عشر سنوات ، فالشغلة المستعجلة مستعجلة اي اربعة اشهر سيأتي مجلس النواب فيه عندي مستعجل ابرره لمجلس النواب بعد اربع اشهر انه هذا قانون مستعجل اضطريت له لكيك وكيت اما عندما اعلم بأن مجلس النواب يجوز يقعو اربع سنين وخمس سنين ، فالقوانين بدعها تمشي البلد ، التطوير بده يستمر فهذه الصحيح مع قناعتي بما ذكره الاستاذ سليم ولكن هذه هي التبريرات وهي ليست مخالفة دستورية حديثة بالمناسبة وهذا اقرو مجلس النواب سابقاً ومجلس الاعيان . ثاني شئ اللي أحب احكيه كخبرة إلى في مجلس الاعيان الماضي وما كان مجلس نواب ، رأينا حوالي سبع مئة قانون مش ثمانية وخمسين قانون ودرس دراسة حقيقية في اللجنة القانونية . ارجو اخواني النواب ان لا يتوهوا في هذه القاعدة في مجلس الاعيان درسنا سبع مئة قانون ومشتيناهم ، دراسة حقيقية وصاروا دائميات . هذول قوانين جاوا في فترة حل مجلس النواب فلذلك طلعت قوانين مؤقتة ، صار التزامات وحقوق افراد نتيجة هذه القوانين تحتاج الى دراسة من لجنة قانونية ، عندئذ اذا رفضها مجلسكم الكريم . ما فيش ، هذه الحقوق ثابتة ومكتسبة وما فيش ضرر على الأفراد وشكراً .

ياسيدي . الدكتور عبدالله نقطة نظام .

معالي رئيس المجلس

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ٢٤/١٢/١٩٨٩ ميلادية

السيد همد الله النصور

أصبح الآن واضح أنه كنا نتحدث عن موضوعين مختلفين تماما ، مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة . النظام الداخلي لم يتعرض للقوانين المؤقتة فلمنا أسرى ما نزال أحرار أن تأخذ الخط الذي نريد ، الدستور يتحدث عن القوانين المؤقتة وقال تعرض على المجلس في أول اجتماع يعقده المجلس وله أن يقر هذه القوانين أو يعدلها أو يرفضها ، وترك الميكانيكية مفتوحة للمجلس أن يأخذ الأسلوب الذي يشاء بالنسبة للقوانين المؤقتة . النظام الداخلي لا يتحدث في أي مادة عن القوانين المؤقتة يتحدث عن مشاريع القوانين غير المطبقة ، نحن إذا علينا أن تغلق النظام الداخلي لأنه لا يشير هذا الموضوع أبداً ، ونقرأ الدستور فيقول نقر أو نعدل أو نرفض وترك الميكانيكية لنا ، هل نقر كجموعة أو نعدل أو نرفض أم نحيل إلى لجنة لتدرس وترتب وتضبط ونهمل لنا الموقف الذي نتصنعه به وهذا هو عمل اللجان ، التصح للمجلس . اقترح سيدي الرئيس أن نصوت على إحالة القوانين قانوناً قانوناً على اللجان الدائمة أو المؤقتة وفق اختصاصها ، فإذا فشل هذا الاقتراح تصوت على البديل الثاني وهو أن يعرض على اللجنة المختصة أولاً ثم اللجنة القانونية لتجري الصياغة القانونية وليس العكس وبهذا الترتيب اللجنة الفنية حتى تضمن المحتوى الفكري والموقف والسياسة ضمن القانون ثم يطرح على اللجنة القانونية لتصوب وتكيف الوضع القانوني لكل مادة .

الاقتراح الثالث أن فشل هذا الاقتراح سيدي الرئيس وقد اقترح في القاعة أن نحول كافة القوانين إلى اللجنة القانونية فإذا أمرت سيدي الرئيس أن نسير بالتصويت وفق هذا التسلسل .

معالي رئيس المجلس

السيد محمد درودز

شكراً هذا اقتراح عملي . الأخ محمد درودز طلب ميكراً نقطة نظام . يمكن لقد تم تجاوزي بعد تسجيل الاسم أكثر من مرة ، سيدي الأخوان الزملاء : لو اطلعنا على قانون التربية والتعليم السابق أو الذي هو مطروح للبحث ، نلاحظ أن هذا القانون من خلال تصلح الصلحات الموجودة فيه يتعلق بخصوصيات التربية ، فلسفة التربية ، أهدافها ، أسسها ، أنواع التعليم ، المناهج وغاياته ، أظن أن هذه الموضوعات لا علاقة لها بالناحية القانونية وليست هي كمواد الدستور التي تبحثها اللجنة المالية وإذا كان هناك مجال لمشاركة اللجنة القانونية فلما يكون

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ٢٤/١٢/١٩٨٩ ميلادية

معالي رئيس المجلس

السيد حسين الشهاب

مشاركتهما من قبيل التوجيه الخارجي فقط وشكراً .

شكراً . ما فيه نقطة نظام . الأخ الدكتور حسين الشهاب شكراً أولاً حول مفهوم المادة ٩٤ عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد أو منحل هذا شرط أول ، يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع قوانين مؤقتة في الأمور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا يحتمل التأخير فسلطة التقدير في أن الأمر لا يحتمل التأخير وهو ملح تعود للمجلس الوزراء ليس لهذا المجلس فاقترح الزميل ليث بأن يقدر المجلس الآن الحاجة الأمر اعتقد غير واردة أنه أولاً القانون المؤقت يوضع عندما لا يكون المجلس موجود وسلطة التقدير في الحاجة الأمر تعود للمجلس الوزراء فنحن إذا أزاء قوانين مؤقتة مكتملة للشروط القانونية لوضعها ، علينا أن نقرر بقبولها أو رفضها أو تعديلها فقط .

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزعبي

ياسيدي حسم هذا الأمر بأن المجلس كله قرر إيقاف النقاش في هذا الموضوع . فإذا كان الأخ سليم الزعبي عنده نقطة قانونية فإذا يوافق المجلس الكريم أن نوقف هذا النقاش ونطرحها للمجلس . تفضل أخ سليم شكراً معالي الرئيس . الحقيقة لمست أن للحكومة توجه بأنها ستعقد بأحكام الدستور بشأن القوانين المؤقتة ، وهذا أمر جميل . أما ما أشار له دولة الرئيس من أن هذه القوانين ، الحياة البرلمانية معطلة من عشرات السنوات فهذا صحيح ، لكن قائمة القوانين التي بين أيدينا هي قوانين سنت في عام ٨٨ وعام ٨٩ بل أن بعضها سن بعد الأمر بإجراء الانتخابات النيابية ، وهي قوانين ليست قوانين ضرورة أو قوانين استعجال ، ولنعمل على ذلك بقوانين يقال في الشارع أنها سنت لمصلحة شركة أو أخرى مثل قانون مؤقت رقم (٤٢) لسنة ٨٩ ، قانون معدل لقانون ملكية الطوايق والشقق ، هذا الحقيقة سن بشهر ١٠ أو شهر ١١ يعني قبل ما يجي البرلمان بشهر أو شهرين .

فأين الاستعجال بشأن هذا القانون ؟ أما ما أشار إليه الأخ الدكتور حسني فحقيقة الأمر أن لمجلس النواب ، للسلطة التشريعية حق تقدير أن القانون مستعجل أو غير مستعجل لأن لنا رقابة بحكم الدستور على كافة التشريعات هذا أمر حقيقة يدهي حسب رأيي وأردت أن أوضح هذه



النقطة وشكراً .

الاستاذ ذوقان الهنداوي

معالي رئيس المجلس

السيد ذوقان الهنداوي

معالي الرئيس . كنت أحب أن التزم بقرار المجلس عندنا قرر انقال النقاش ولكن يظهر أنه أعيد النقاش ثانية تحت عنوان نقاش نظام ، وعندما نستمع الى نقاط النظام نجد انها لا تتعلق بنقطة نظام إنما تتعلق برأي يريد أن يبديه النائب في الموضوع المعروض . من هنا اسمح لي معالي الرئيس والافوة الزملاء ان ابدي رأي جديد ولن اكبر ما تكلم به الاخوان ، الواقع انني لست قانونياً ولكن اعرف بأن القانون يفهم أن من نصه الصريح أولاً وأما من القرائن المتعلقة بالنصوص ، الواقع أن قراءة المادة الدستورية التي تفضل بها الاستاذ سليم في نهايتها تشير الى أن القانون المؤقت يعامل في مجلس النواب ، يعامل في مجلس الامة معاملة مشروع القانون ، عندما ليس فقط اجازة عندما أوجب على مجلس الامة إما أن يقر هذه القوانين او يمدلها . اذاً الصلاحية للمجلس باقرارها أو تعديلها . هناك المادة الدستورية الاخرى قالت بأن المجلس يسير بعمله بموجب نظام داخلي يضبط اجراءات عمل المجلس ، النظام الداخلي يضبط هذه الاجراءات بأن احال مشاريع القوانين او القوانين المؤقتة الى اللجان المختلفة لكي تدرسها ، اذا ليس هناك تعارض بين معاملة القانون المؤقت كمشروع قانون بما يتعلق بالعمل الاجرائي داخل هذا المجلس هذه نقطة أولى . نقطة ثانية معالي الرئيس الواقع أنه لو أن أعضاء هذا المجلس لم يكونوا تحت انطباع بأن اللجان المؤقتة ، ما سمي باللجان المؤقتة ، هي في صلاحياتها وفي مسؤولياتها تقارن نفس الصلاحيات التي تقارنها اللجان الدائمة لما كان هنالك حاجة لاقامة هذه اللجان ، ان يقال هذه اللجان لجان ملحقه ولجان اضافية ويعرض الامر أولاً على اللجان الدائمة ثم تعرض على هذه اللجان ، لا أظن ان المجلس كان تحت هذا المفهوم عندما اقترح اقامة هذه اللجان ، بصرف النظر عن النصوص القانونية أو النصوص النظامية في النظام ، نحن كنا واعتقد انني اكلم باسم الجميع تحت انطباع بأن هذه اللجان ما يسمى باللجان المؤقتة هي لها من الصلاحيات ومن المهام ومن المسؤوليات ما للنس اللجان الدائمة . لذلك ان يقال بأنه والله هذه لجان مؤقتة بعدن يعرض

عليها شغلات لاحقة وعندئذ اذا اخذ بهذا المفهوم يمكن سيقدم اقتراح آخر بالغاء هذه اللجان . انا قلت بأنه يفهم النظام من نصوص القوانين واللائحة المختلفة ، ونحن هنا في مجلس الامة هنالك مجلسان مجلس النواب ومجلس الاعيان ، وكلاهما تقريباً مجلسان متشابهان فيما يتعلق بالاجراءات الداخلية ، هنالك نص صريح في النظام الداخلي لمجلس الاعيان بعد ان يدرج نفس اللجان ، اللجنة القانونية واللجنة المالية واللجنة الادارية ولجنة الشؤون الخارجية بنفس مهامها ، ونص اخر انه يمكن ان تنتخب لجان مؤقتة ، يقول يجوز اجتماع لجنتين او اكثر لدراسة مشروع قانون او موضوع معين بناءً على قرار المجلس ، وهذا ما درج عليه مجلس الاعيان خلال المدة التي تشرقت بالانتساب اليه . فأني مع اقتراح السيد عبد الرؤوف الروابدة باحالة الى اللجنة المختصة أولاً وفي هذه الحالة اللجنة المختصة هي لجنة التربية والتعليم في حاله التربية والتعليم وأما احالته الى لجنة مشتركة ثم احالته الى اللجنة القانونية نكمل الاقتراح الاول . اما اذا كان اختصاراً للوقت فإن يجتمع اللجنتان كلجنة مشتركة ، اللجنة المختصة يعنى بها هنا اللجنة الفنية ، والا كما قال الزميل ليث ، ليس من المعقول ان تأخذ بتفسير معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية أم اللجنة القانونية وأيده في ذلك بعض الزملاء تدرس كل مشاريع القوانين ، اذاً كل ما يأتيها لهذا المجلس كل هذه مشاريع قوانين ، اذاً اين مهام ومسؤوليات اللجان الاخرى ؟ ما عدا مشروع قانون الموازنة منصوص عليه نص صريح في اللجنة المالية ومشروع الاتفاقات والمعاهدات الدولية منصوص عليه نص صريح في لجنة الشؤون الخارجية ، فهنا غير معقول يعني هذا يتناقض اصلاً مع صلاحيات المجلس ومع توجه هذا المجلس بأن يأخذ الامور أولاً بشكل تعاملي وشكل تكاملي بحيث ان كل الاعضاء يساهمون في العطاء ومن هنا عندما ترد بعض الاخوة وأنا منهم بالانتساب الى لجنة معينة لأننا كنا ننتظر بأن ننسب الى اللجنة المختصة الفنية التي نعتقد بأن لدينا أعضاء بها واللائحة الى اللجنة القانونية لو كنا لا نعرف ان هذه اللجنة هي تبحث في كل القوانين .

شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس

شكراً ياسيدي . معالي وزير شؤون الأرض المحتلة . ونختتم لانه فيه اقتراحات وثني عليها . عفواً معالي وزير الشؤون البرلمانية . تفضل يا سيدي .

سماعة وزير الدولة  
للشؤون البرلمانية

تحول هذا المجلس الى ارض محتلة ! . هذا مجلس يشل الامة وأنا اقول احترام النظام واحترام للملات ، اخواني النواب المحترمين اجتهدوا في مورد النص ومعالي النائب المحترم كان وزير تربية سابق وهو يعلم ان هناك قضايا تنشأ ليست لها علاقة بالقوانين انما تنشأ بسبب مخالفة المسؤولين للقوانين ، ويشكي من يقع عليه الظلم ونحال شكواه الى لجنة التربية والتعليم لان الشكوى هي موجهة ضد وزارة التربية والتعليم . النظام واضح لا يحتاج الى اجتهداء وأنا ارجو من اخواني النواب المحترمين ان يقرأوا النظام بدقة ، لو ان كل من يقرأ السطر منهم المعنى لما كان هناك مجتهدون ومقلدون . اقرأوا المادة السابعة بعد ان حدد النظام مسؤوليات وواجبات ومهام كل لجنة بموجب هذا النظام ، ثم اقرأوا المادة السابعة والعشرين ارجو ان تنتبهوا جيداً للمجلس ان ينتخب باكثرية الاراء اعضاء للجان اخرى مؤقتة يرى ان الحاجة ماسة لتأليفها للنظر في غير المواضيع المبينة في المادة السابقة وتنتهي مدتها بانتهاج المهمة الموكلة اليها ، اذا هذه المادة حددت مسؤولية هذه اللجان المؤقتة بحيث لا تتعارض مع مهام اللجان الدائمة الاخرى . هذا نص صريح ، للمجلس كما تقدمت في أول كلمتي ان للجنة التربية والتعليم ان تشترك مع اللجنة القانونية في القوانين التي لها مس وعلاقة بالتربية والتعليم حتى تسأمن برأيها وحتى يصدر القرار وحتى لا يفتح مجال للكلام من قبل لجنة التربية والتعليم في المجلس وتضيق وقتنا في المناقشة . ارجو من المجلس الكريم ان نحترم النظام وان تعقيد بنصه حتى يقرر هذا المجلس الكريم تغيير هذا النظام وادخال التعديلات التي يرى انها الفضل واحسن واكثر عطاءً من هذا النظام وشكراً .

معالي رئيس المجلس

الدكتور عبدالله السور اقترح اقتراحات معدة اعتقد انها تحتوي على معظم الاقتراحات وثني عليها يا فيها الاقتراحات التي تقدم بها الزميل ذوقان الهنداوي . اما أن ينحال الى اللجنة الفنية ومن ثم الى اللجنة القانونية أو ينحال الى اللجنتين مجتمعين هذا كان اقتراحه ، أو

ينحال الى القانونية فنصوت على احواله الى اللجنتين مجتمعين ، هل يوافق المجلس الكريم على احواله هذا القانون ، قانون التربية والتعليم المؤقت الى لجنة التربية والتعليم والقانونية مجتمعين ؟ عد الاصوات من يوافق على احواله الى اللجنتين مجتمعين ؟ عد الاصوات بالله الامين العام ٢١ فسقط اقتراح احواله الى اللجنتين . هنالك اقتراح آخر وثني عليه من الاستاذ ذوقان احواله الى اللجنة الفنية ثم الى اللجنة القانونية . من يوافق على هذا الاقتراح ؟ عد الاصوات خيلنا الآن نصوت على هذا رجاء يا دكتور عبدالله . عد الاصوات . أن يعرض على اللجنة الفنية ثم القانونية . الغالبية اذن وأخذ بهذا الاقتراح ان يعرض على اللجنة الفنية . ثم يؤخذ بملاحظات اللجنة الفنية الى اللجنة القانونية .

السيد ليث شبيلات  
معالي رئيس المجلس

هذه مخالفة للنظام من ناحية المبدأ . ليس مخالفة نظام ، ما فيه مخالفة نظام . تأتي الان الى القوانين الاخرى هنالك تعرض من الزميل ليث شبيلات بان تلغز بنقطة النظام بان يعرض القانون وهذا ينطبق حتى على القوانين التي طبقناها ، التي صرنا عليها لان هذا نقطة نظام يعرض على المجلس الكريم لاقراءه ، بعد ان استمعنا لوجهة نظر دولة الرئيس وبعض الاخوان . ايضاً في الحال انه فيه وجهة نظر اخرى ان القوانين المؤقتة ليست مشاريع قوانين ، فنعرض هذه القوانين على مجلسكم الكريم من حيث القبول والاقرار . هل يقر المجلس القانون المؤقت لسنة ٨٨ والمتعلق بالمؤسسة الاردنية للاستثمار ؟ هل يقر عرضه ام لا يقر عرضه المجلس الكريم ؟ من يقر عرضه على هذا المجلس فيحول . ؟ دكتور عبدالله

السيد عبدالله العكايلة

معالي الرئيس . ارجو من اخواني الكرام ان يتمسكوا بحق هذا المجلس في ان يخضعوا كل سلطة تقديرية للحكومة ايضاً لسلطة هذا المجلس . ولي رجاء في هذه القوانين جميعاً والتي لم تكن من صياغة ولا من سن هذه الحكومة الحالية وتيسيراً لعملائنا في هذا المجلس ان نقبل ان نحولها الى اللجان . فإن وجدنا قانوناً منها فعلاً لا يستوي ولا يتفق والمصلحة العامة قلنا قولنا بشأنه . فلي رجاء ان نقبل ادخالها ونحولها الى اللجان وارجو ان يثنى على هذا الاقتراح .

هكذا من اهل

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ١٩٨٨/١٢/٢٤ ميلادية

أصوات  
معالي رئيس المجلس  
السيد ليث شهبلاط

لثني عليه  
فيه وجهة نظر قبل ما نطرح رأيك من الاخ ليث .

معالي الرئيس . اوافق على ما جاء به الدكتور عبدالله العكايلة ولكنني من ناحية الاجراء وحتى نقر هذه العادة كل قانون يطرح علينا ونقر على زملائي الموافقة ان يقال هل يقبل الزملاء النواب هذا القانون لكي يدخل الى مجلس النواب ؟ ونقول نعم ثم نصوت تصويتاً آخر على اللجنة . ذلك حتى نرسي المبدأ وشكراً .

معالي رئيس المجلس  
السيد الامين العام

الان القانون الثالث ، البند الثالث اقراء لنا بالله . ثم نطرحه بعد ذلك .  
٣. قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ - قانون التموين

قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨

قانون التموين

الباب الاول

تعريف

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون التموين لسنة ١٩٨٨ ) ويحل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

السودارة :

وزارة التموين

وزير التموين

مجلس التموين المؤلف بموجب هذا القانون

٥٦

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

الراد الغلانية الاساسية : المواد التي يقرر مجلس الوزراء اعتبارها مواد غذائية اساسية .  
الراد التموينية : المواد الغذائية غير الاساسية التي يحددها مجلس الوزراء .  
الواد والسلح : أي مادة أو سلعة غير غذائية يحددها مجلس الوزراء .

الباب الثاني

مجال عمل الوزارة

المادة ٣- تعتبر الوزارة لغايات تطبيق احكام هذا القانون شخصية اعتبارية ولها ان تقاضي وأن تقاضى في الدعاوى الناشئة عن تطبيق احكامه وبشكلها الوزير في ذلك وله ان ينيب عنه في الاجراءات القانونية والقضائية النائب العام أو أي محام يوكله لهذه الغاية .

المادة ٤- تعمل الوزارة على تنفيذ السياسة التموينية العامة للمملكة وتوفير احتياجاتها من المواد الغذائية الاساسية وتأمين مخزون احتياطي من هذه المواد وتحقيقا لذلك تقوم الوزارة بالاعمال والمهام التالية:-

- أ- عقد الاتفاقيات والعقود والتعهدات وطرح العطاءات وأحالتها وذلك لتوفير المواد الغذائية الاساسية في المملكة سواء بشرائها أو استيرادها وبيع أو تصدير الفائض منها .
- ب- تنظيم عملية بيع وتوزيع المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية بالطرق والوسائل المناسبة .
- ج- التعاون والتنسيق مع الجهات المختصة في وضع المواصفات القياسية للمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والاشراف عليها .
- د- إنشاء ونقل واستثمار المستودعات وما يلزمها لتحقيق اعمالها وغاياتها .
- هـ- تشجيع قيام المشاريع الانتاجية للمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية و/ أو المساهمة فيها باسم خزانة المملكة بموافقة مجلس الوزراء على ذلك .

المادة ٥- أ- ينشأ في الوزارة حساب خاص للاحتجار بالمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية وتشغيل مشاريع الوزارة يسمى ( الحساب التجاري ) وتكون له موازنة خاصة يقرها مجلس الوزراء . وتتألف مصادر تمويله مما يلي :-

- ١- إيرادات التجارة بالمواد التموينية .
- ٢- إيرادات تشغيل المشاريع .
- ٣- إيرادات المستودعات .

٥٧

هكذا من الأول



محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ٢٤/١٢/١٩٨٩ ميلادية

- د- الامين العام لوزارة الزراعة
- هـ- الامين العام لوزارة الصحة
- و- المدير العام لدائرة الجمارك
- ز- مندوب عن القوات المسلحة الاردنية
- ح- يعينه القائد العام للقوات المسلحة الاردنية .
- د- أربعة أشخاص من القطاع الخاص يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير
- على أن يكون اثنان منهم من كل من المحاد
- غرف التجارة وغرفة صناعة عمان وتكون
- مدة عضوية هؤلاء الاعضاء سنتين قابلة
- للتجديد .
- اعضاء

المادة ١٤- أ- يجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة اشهر على الاقل بدعوة من الرئيس ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضره ثمانية من اعضائه على الاقل على أن يكون الرئيس واحدا منهم وتتخذ القرارات فيه باجماع او بأكثرية اصوات اعضائه الحاضرين واذا تساوت هذه الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس .

- ب- يعين الوزير من بين موظفي الوزارة امين سر للمجلس يتولى تنظيم جدول اعماله وتداول محاضر جلساته وتسجيل قراراته وتوصياته وتوقيعه من الرئيس واعضاء المجلس .
- ج- تحدد مكافآت اعضاء المجلس وامين سره بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ١٥- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- اقتراح السياسة التموينية العامة للمملكة ورفعها الى الوزير .
- ب- التوصية للوزير بالاسعار التي يحددها للمواد الغذائية الاساسية .
- ج- اية امور اخرى يرى الوزير عرضها على المجلس مما له علاقة باعماله ومهامه .

#### الباب الثالث

#### التعريفات والاجراءات القضائية

المادة ١٦- يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد على مائتي دينار كل من :-

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ٢٤/١٢/١٩٨٩ ميلادية

- أ- باع مادة غذائية اساسية او مادة تموينية او أي مادة او سلعة اخرى محددة السعر او عرضها للبيع بسعر يزيد على السعر المحدد .
- ب- استوفى سعرا لاي من المأكولات والمشروبات التي يقوم بتقديرها في محله يزيد على الاسعار المحددة او العلنة لتلك المأكولات والمشروبات .

المادة ١٧- يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على ثلاثمائة دينار كل من :-

- أ- لم يقم كلياً او جزئياً بالاعلان عن الاسعار على أي من المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية او المواد والسلع الاخرى المعروضة للبيع في محله . سواء كانت منتجة محليا او مستوردة وينطبق ذلك على اصحاب المحلات التجارية بالجملة ونصف الجملة والتجزئة والمطاعم والمصانع .
- ب- امتنع عن بيع أي مادة من المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية او المواد والسلع الاخرى بالسعر المحدد لها او المعلن عنه او اشترط على المشتري شراء مواد او سلعة اخرى معها .
- ج- انتج أي مادة من المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية او المواد والسلع الاخرى على نحو يخالف في انتاجها اشكام قانون المواصفات والمقاييس المعمول به اذا كانت اسعارها تحد على اساس المواصفات والمقاييس التي تصدرها الجهات المختصة وتنطبق احكام هذه الفقرة اذا استورد مثل تلك المادة وادوا او عرضها للبيع وهي مخالفة للمواصفات والمقاييس المقررة .

المادة ١٨- أ- يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر واعد ولا تزيد على ستة اشهر كل من اقدم على ارتكاب أي من الاعمال التالية :-

- ١- ادخل أي تغيير على مدة صلاحية أي من المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية او المواد والسلع الاخرى .
- ٢- باع او عرض للبيع او خزن مواد غذائية اساسية او مواد تموينية او أي سلع او مواد غير صالحة للاستهلاك البشري او انتهت مدة صلاحيتها لذلك الاستهلاك .
- ٣- باع او عرض للبيع أي مادة غذائية اساسية او تموينية او غيرها من المواد والسلع الاخرى بغير حالتها الاصلية .
- ب- يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار كل من اقدم على ارتكاب أي من الاعمال التالية :-

- ١- باع ايا من المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية او المواد والسلع الاخرى في ساعات معينة وامتنع عن بيع مواد اخرى منها . وذلك على الرغم من بقاء محله مفتوحا طيلة ساعات العمل.

- ٢- اغلق محله المخصص لبيع المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية والمواد والسلع الاخرى دون سبب مشروع ويقصد عدم بيعها .
- ٣- لم يتقيد بالتدريج والتصنيف النوعي المقرر من قبل الجهات المختصة للمواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية وسائر المواد من السلع .
- ٤- كل تاجر او صاحب مصنع اخفى عن المشتري او المستهلك اي مادة غذائية اساسية او اي مادة تموينية او اي من المواد والسلع الاخرى سواء اكانت محلية او مستوردة .
- ٥- كل صاحب مصنع او تاجر لم يقدم ايا من الكشوف المنصوص عليها في المادة ( ١١ ) من هذا القانون .
- ٦- منع اي موظف عن موظفي الوزارة من القيام بالواجبات والمهام الموكولة له في تنفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ١٩- أ- اذا تكررت ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة ( ١٦ ) من هذا القانون فيحكم على المخالف بعقوبة الحبس التي تستلزمها مخالفته الثانية او الثالثة حسب مقتضى الحال على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للعقوبة المقررة للمخالفة على انه اذا تكررت المخالفة اكثر من ثلاثة مرات فيحكم بحبس المخالف لمدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على ثلاثة اشهر وبإغلاق محله لمدة ماثلة .

ب- اذا تكررت ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة ( ١٧ ) من هذا القانون فيحكم على المخالف بعقوبة الحبس التي تستلزمها مخالفته الثانية او الثالثة حسب مقتضى الحال على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للعقوبة المقررة للمخالفة على انه اذا تكررت المخالفة اكثر من ثلاث مرات فيحكم بحبس المخالف لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة اشهر وبإغلاق محله لمدة ماثلة .

ج- اذا تكررت ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة ( ١٨ ) من هذا القانون فيحكم على المخالف بعقوبة الحبس التي تستلزمها مخالفته الثانية او الثالثة حسب مقتضى الحال على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للعقوبة المقررة للمخالفة واذا تكررت المخالفة اكثر من ثلاث مرات فيحكم على المخالف بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على ستة اشهر وبإغلاق محله لمدة ماثلة .

المادة ٢٠- أ- تختص محاكم الصلح بالنظر في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون وتحال اليها جميع القضايا القائمة عند نفاذ اجكامه لدى المحكمة العسكرية التي لم تصدر بها احكام نهائية ويجوز ان تنشأ محكمة صلح او اكثر مختصة بالنظر في المخالفات التي ترتكب خلالها

- ب- لاحكام هذا القانون في مدينة عمان او في اي مكان آخر في المملكة .
- ب- يتم تبليغ وكيل المحافظة التي تنطبق عليها احكام هذا القانون وموعد المحاكمة فيها من قبل من يفوضه الوزير وذلك من موقفي الوزارة على ان تراعى في ذلك اجراءات التبليغ المنصوص عليها في قانون اول المحاكمات المدنية .

الراب الرابع  
احكام معقولة

المادة ٢١- للوزير ان يفوض خطيا ايا من صلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون لامين عام الوزارة او لمندوب في اي محافظة .

المادة ٢٢- للوزير والوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٣- يلغى أي نص في أي تشريع آخر يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٤- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٨/١٠/١١

معالي رئيس المجلس  
هل يقبل المجلس هذا القانون ؟ يقبل طرحه ، من يقبل طرحه يرفع يده  
لو سمحتوا ؟ تفضل يا سيدي . احنا بدنا نطل فاهمين هذا الموضوع ؟  
دكتور همام  
معالي الرئيس . قبل عرض اي قانون لابد اولاً ان يحال علينا لقرائته على الاقل حتى نعرف ايش هذا القانون . لكن هنا ان يقال هذا تقبلونه او لا تقبلونه ، لا نستطيع الان الحقيقة الا بعد النظر فيه على الاقل .  
انا قلت انه ارسلت هذه القوانين لكم . فاحنا الان لا نطلب الموافقة على القانون نطلب مبدأ قبوله . مادام جاءكم القوانين يا دكتور همام ما وجه الاعتراض ؟  
السيد همام سعيد  
معالي رئيس المجلس  
وجه الاعتراض اننا ليس معنا الرقعة على الاقل ان ننظر فيها قراءة .  
هذا مش ذبتنا ، القانون جاءكم في وقت مناسب . الاخ فخري قعوار .

هكذا من الأصول

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى للجمعية يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

- ٢- اغلق محله المخصص لبيع المواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية والمواد والسلع الاخرى دون سبب مشروع ويقصد عدم بيعها .
- ٣- لم يخضع بالتدريج والتصنيف النوعي المقرر من قبل الجهات المختصة للمواد الغذائية الاساسية او المواد التموينية وسائر المواد من السلع .
- ٤- كل تاجر او صاحب مصنع اخفى عن المشتري او المستهلك اي مادة غذائية اساسية او اي مادة تموينية او اي من المواد والسلع الاخرى سواء اكانت محلية او مستوردة .
- ٥- كل صاحب مصنع او تاجر لم يقدم ايا من الكشوف المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون .
- ٦- منع اي موظف عن موظفي الوزارة من القيام بالواجبات والمهام الموكولة له في تنفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ١٩- أ- اذا تكرر ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا القانون فيحكم على المخالف بعقوبة التي تستلزمها مخالفته الثانية او الثالثة حسب مقتضى الحال على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للعقوبة المقررة للمخالفة على انه اذا تكررت المخالفة اكثر من ثلاثة مرات فيحكم بحبس المخالف لمدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على ثلاثة اشهر وباعلاق محله لمدة ماثلة .

ب- اذا تكرر ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون فيحكم على المخالف بعقوبة التي تستلزمها مخالفته الثانية او الثالثة حسب مقتضى الحال على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للعقوبة المقررة للمخالفة على انه اذا تكررت المخالفة اكثر من ثلاث مرات فيحكم بحبس المخالف لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة اشهر وباعلاق محله لمدة ماثلة .

ج- اذا تكرر ارتكاب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا القانون فيحكم على المخالف بعقوبة التي تستلزمها مخالفته الثانية او الثالثة حسب مقتضى الحال على ان لا تتجاوز الحد الاعلى للعقوبة المقررة للمخالفة واذا تكررت المخالفة اكثر من ثلاث مرات فيحكم على المخالف بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة وباعلاق محله لمدة ماثلة .

المادة ٢٠- أ- تختص محاكم الصلح بالنظر في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون وتحال اليها جميع القضايا القائمة عند نفاذ احكامه لدى المحكمة العرفية العسكرية التي لم تصدر بها احكام نهائية ويجوز ان تنشأ محكمة صلح او اكثر مختصة بالنظر في المخالفات التي ترتكب خلالها

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى للجمعية يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

- لا يحكم هذا القانون في مدينة عمان او في اي مكان آخر في المملكة .
- ب- يتم تبليغ وزير الداخلية التي تنطبق عليها احكام هذا القانون وموعد المحاكمة فيها من قبل من يفوضه الوزير بذلك من ذوي الوزارة على ان تراعى في ذلك اجراءات التبليغ المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المدنية .

#### الباب الرابع احكام متفرقة

المادة ٢١- للوزير ان يفوض خطيا ايا من صلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون لامين عام الوزارة او له اذلة في اي محافظة .

المادة ٢٢- للوزير اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٣- يلغى أي نص في أي تشريع آخر يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٤- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٨/١٠/١١

هل يقبل المجلس هذا القانون ؟ يقبل طرحه ، من يقبل طرحه يرتفع يده لو سمحوا ؟ تفضل يا سيدي . احنا بنظن نقبل قانون هذا الموضوع ؟

معالي رئيس المجلس

دكتور همام

معالي الرئيس . قبل عرض اي قانون لابد اولاً ان يحال علينا لقراءته على الاقل حتى نعرف ايش هذا القانون . لكن هنا ان يقال هذا تقبلونه او لا تقبلونه ، لا نستطيع الان الحقيقة الا بعد النظر فيه على الاقل .

معالي رئيس المجلس

انا قلت انه ارسلت هذه القوانين لكم . فاحنا الان لا نطلب الموافقة على القانون نطلب مبدأ قبوله . مادام جاءكم القوانين يا دكتور همام ما وجه الاعتراض ؟

السيد همام سعيد

معالي رئيس المجلس

وجه الاعتراض اننا ليس معنا الوقت على الاقل ان ننظر فيها قراءة . هذا مش ذاتنا ، القانون جاءكم في وقت مناسب ، الاغ تغري قمار .

هكذا من الشاعري

السيد فكري قعوار

شكراً معالي الرئيس . اقترح أن يجري الحديث عن القانون الذي نحن بصدده الآن ، القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ٨٨ قانون التموين جنباً إلى جنب مع قانون مؤقت رقم ٣٢ لسنة ٨٩ وهو قانون معدل لقانون التموين وارد في هذا الكشف تحت رقم ٤٧ . فاقترح أن يجري الحديث عن القانونين معاً .

معالي رئيس المجلس  
السيد عبد السلام قريحات

لما توصله . نعم تفضل الحقيقة أن النص الدستوري وكما قرأه سعادة الزميل الاستاذ سليم ، يوجب إحالة جميع القوانين المؤقتة إلى المجلس ولذلك لا حاجة إلى الاقتراح على أن يعال أو لا يعال هذا التصويت مخالف لنص الدستور . الاقرار يختلف عن الاحالة الاحالة واجبة في النص الدستوري أما الاقرار وعدمه فهو شأن المجلس . ان يقره او يرفضه او يعدله .

معالي رئيس المجلس  
السيد سليم الزعبي

شكراً . الحقيقة لا أحد يتكلم عن اقرار القانون ، نحن نتكلم انه هل هذا القانون من القوانين المستعجلة ام لا ؟ هكذا ارى ان يصوت على اي قانون ، هل هو قانون مستعجل وقانون ضرورة ام لا ؟ ثم اذا قررنا انه ليس قانون ضرورة يعال للجنة المختصة .

معالي رئيس المجلس  
السيد حسين معلي

الاخ حسين معلي نقطة نظام عنده ارجو ان تكون نقطة نظام شكراً سيدي الرئيس . الحقيقة أنا أرى أن الاستمرار في هذا النهج في رؤية القوانين حقيقة يمكن أن يؤدي بنا إلى معالجة غير سليمة لكافة القوانين التي يمكن أن تعرض على هذا المجلس . والحقيقة ارجو ان يسمع لي القول بانني استهجن حقيقة ان يصوت على نصوص قانونية او يصوت على نصوص تقع في النظام الداخلي دون أن تأخذ المجري الطبيعي لتعديلها او لتصويب ما يرى المجلس ان هناك خطأ بها ، وأخشى اذا استمرينا في هذا النهج دون أن تأخذ الطريق المسلم به والذي يقع في نطاق اليبدييات في معالجة ما يمكن ان تعرض عليه ، حقيقة أخشى فعل هذا الجوهر ان تأتي إلى القول بأنه وبسهولة يمكن ان نقول ان هذا التعديل ليس من صلبنا ولذلك تأخذ تصوت عليه ونقول ان هذا التعديل ذا السمو وذا العلو وذا القداسة لدى كل الشعوب ان نقول بسهولة ان نصوت عليه وان للمفهد .

هناك وسيلة أو طريق طبيعي لمعالجة اي نص تشريعي ، الواقع فيما يتعلق بالقوانين المؤقتة هي محالة حكماً بحكم الدستور على هذا المجلس وهي تؤاخذ ، السلطة التنفيذية لولم تحيل هذه القوانين على المجلس فهي محالة حكماً على هذا المجلس . ولا يملك ان يقول المجلس لا اريد ان يحال على المجلس لان الدستور واضح وضوح قاطع بضرورة إحالتها على المجلس .

أما كيف يعالج حقيقة موضوع او اجراء او ما اتخذته الحكومة بشأنها عندما اصدرتها هذا من الطبيعي بأن ير بالطريقة الطبيعية بان يحال إلى اللجان المحددة والدائمة في المجلس لنظرها ، لان اللجان المؤقتة اعيد القول ايضاً هي بطبيعتها كلمة مؤقتة تعني انها حقيقة مختصة بما أحيل اليها بشأن محدد يحدده المجلس والمثال على ذلك ما ارتأيناه في المجلس كأن يقال هناك مشكلة بظالة او اسعار ، حقيقة محال مشكلة البطالة او الاسعار على لجنة تختص في هذا الموضوع او ان يقال هناك مشكلة بجهة معينة في دائرة معينة يحيل المجلس او يشكل المجلس لجنة بشأنها لدراستها وتنتهي مهمة اللجنة المؤقتة في هذا الموضوع .

أما فيما يتعلق حقيقة بالحريصين على ضرورة اشباع الدراسة بالخبرات الواقع ان النظام الداخلي ينص على ان من حق كل لجنة ان تستدعي الوزير وللوزير ان يرفق بمن يشاء من خبرات اولها ان تستدعي كل صاحب خبرة ضمن المجلس او خارجه حتى ليعينها على ما يمكن ان تدرسه . لذلك ارجو العودة إلى اتباع الطريقة الطبيعية ، لاتنا لا نملك ان نصوت على نصوص قانونية ولذلك ارى ان تصويت على نص محسوم في النظام الداخلي هو تصويت في غير محله وتصويت باطل . وشكراً .

معالي رئيس المجلس  
السيد عبد الحفيظ  
علاري

شكراً معالي الرئيس . أنا الحقيقة استغرب جداً ان نضيع الوقت في مثل هذا . ثم أسأل معالي وزير الشؤون البرلمانية حقيقة النظام الداخلي لا يذكر ما هي المهام بالتحديد وإنما تنصص عامة ولذلك أنا أرى ان نمشي في التصويت . أولاً نقبلها أو لا نقبلها جملة واحدة ترفير للموقت وليكن

هكذا من الأعمال



محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٧/١٢/١٩٨٨ ميلادية

المضمون هو المهم وليس الشكل . نحن لا نوصت الآن في التصويت حول  
القبول والاعتراف وإنما التصويت ان يحال الى المجلس . واعتقد ان اللجان  
من المجلس وانما توفير الوقت . ارجو ان نصوت على النقطة التي معاليك  
اقرحتها . قبل هذه القوانين دفعة واحدة ثم احالتها الى اللجان المختصة  
للدراة لتعرضها على المجلس وشكراً .

نتهي على هذا .

الاستاذ محمد المرع . ثني على هذا الاقتراح . الاستاذ محمد المرع .  
حيث ان هذه القوانين المؤقتة لابد من التزات . حصلت بوجهها فاني ارى  
عرضها على المجلس بدون اللجان أولاً . ثم يرى المجلس بعد ان يبعث  
في هذه القوانين قانوناً قانوناً . فحال الى اللجنة القانونية لصياغتها من  
الناحية القانونية .

شكراً . الان المطروح على المجلس الكريم قانون التامين قانون مؤقت رقم  
٢٨ لسنة ٨٨ قانون التامين .

هل يوافق المجلس على احالته للجنة المالية ؟ من يوافق يرفع يده لو  
سمحتوا .

موافقون

ويحال الى اللجنة المالية ، المادة ٤

٤ - قانون مؤقت رقم ( ٢٨ ) لسنة ١٩٨٨ - قانون المؤسسة الاردنية  
للاستثمار .

اصوات  
معالي رئيس المجلس  
السيد محمد المرع

معالي رئيس المجلس

الجميع  
معالي رئيس المجلس  
السيد الامين العام

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٧/١٢/١٩٨٨ ميلادية

قانون مؤقت، رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٨

قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار

المادة ٨ - يسمى هذا القانون ( قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار لسنة ١٩٨٨ ) ويعمل به بعد مرور  
ثلاثين يوماً . على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٩ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل  
القرينة على غير ذلك :-

الوزير : وزير المالية  
المؤسسة : المؤسسة الاردنية للاستثمار  
المجلس : مجلس ادارة المؤسسة  
المدير العام : المدير العام للمؤسسة

المادة ١٠ - أ - تؤسس بموجب هذا القانون مؤسسة عامة تسمى ( المؤسسة الاردنية للاستثمار ) ترتبط  
بوزير وتختص بالشخصية الاعتبارية ولها ان تقوم بهذه الصفة بجميع التصرفات والاعمال  
القانونية بما في ذلك تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وايرام العقود والقيام بجميع الاجراءات  
القانونية المتعلقة بها ولها ان تقيم عنها النائب العام اواي معام آخر .

ب - يكون مقر المؤسسة في مدينة عمان ولها ان تنشئ قروعا لها داخل المملكة وخارجها .

المادة ١١ - تتألف اموال المؤسسة من :-

أ - مساهمة المضمرة في الشركات .  
ب - اموال صندوق التقاعد المنقولة وغير المنقولة بما في ذلك مساهمة الصندوق في الشركات .  
ج - مساهمة المؤسسات الرسمية العامة في الشركات التي يقرر مجلس الوزراء تحويلها الى المؤسسة .  
د - ما تخصصه الحكومة للمؤسسة في الموازنة العامة .  
هـ - اي اموال اخرى تحصل عليها المؤسسة بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ١٢ - تعمل المؤسسة وفق السياسة الاستثمارية العامة للحكومة وتحقيقا لذلك تقوم بالاعمال التالية :-

أ - ادارة اموال المؤسسة واستثماراتها والاشراف على اوجه استثمارها .  
ب - المساهمة في رؤوس اموال الشركات والمشاريع الاستثمارية بالاشتراك والتعاون والتنسيق مع  
المؤسسات الاستثمارية المحلية والخارجية ، مع اعطاء الاولوية في المساهمة للمشاريع الانتاجية  
التي تتضمنها الخطط الائتمانية للمملكة .  
ج - المساهمة في رؤوس اموال الهيئات والمؤسسات التي تهدف الى زيادة الصادرات الوطنية وتعزيزها  
والى تشجيع دعم استثمارات صغار الصناعيين والحرفيين والى تشجيع المشاريع ذات العنفة

المقدمة وتطوير اوجه استخدامهما .

د- شراء اسهم الشركات المساهمة وبيعها لحساب المؤسسة .

المادة ٦- أ- يكون للمؤسسة مجلس ادارة برئاسة الوزير وعضوية كل من :

١- وزير الصناعة والتجارة

٢- وزير التخطيط

٣- محافظ البنك المركزي الاردني

٤- المدير العام لبنك الائحة الصناعي

٥- المدير العام لدائرة الموازنة

٦- المدير العام

ب- يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه مرة كل شهرين وكلما دعت الحاجة

الى ذلك ويكون الاجتماع قانونيا بحضور خمسة من اعضاءه على الاقل ان يكون الرئيس او

نائبه واحدا منهم ، ويصدر قراراته بالاجماع او باكثرية اصوات اعضائه الحاضرين . وعند

تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

ج- للمجلس ان يدعو من يراه من ذوي الخبرة والاختصاص للاستشهاد برأيه في اي موضوع

معروض عليه دون ان يكون له حق التصويت على قراراته .

د- يكون المدير العام مقررًا للمجلس ويتولى تنظيم اجتماعاته واعداد جدول اعماله وتدوين

قراراته ومتابعة تنفيذها .

المادة ٧- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

أ- وضع السياسة العامة للمؤسسة والاشراف على تنفيذها .

ب- شراء اسهم الشركات المساهمة وبيعها لحساب المؤسسة .

ج- اعداد مشاريع القوانين والانظمة المتعلقة باعمال المؤسسة .

د- وضع الموازنة السنوية للمؤسسة ورفعها الى مجلس الوزراء للمرافقة عليها .

هـ- وضع تقرير سنوي عن اعمال المؤسسة وميزانيتها العمومية وحساباتها الختامية ورفع ذلك الى مجلس

الوزراء للمصادقة عليه .

و- تعيين ممثلي المؤسسة في مجالس ادارة الشركات المساهمة وهيئاتها العامة وفق نظام خاص .

ز- الموافقة على انشاء فروع للمؤسسة داخل المملكة وخارجها والغاء اي منها .

ح- الموافقة على التعاقد مع المستشارين والخبراء وغيرهم من اصحاب الاختصاص لتقديم خدمات ودراسات تتعلق باهداف المؤسسة وغاياتها .

المادة ٨- أ-

يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقتصر القرار بالارادة الملكية السامية .

ب-

يطبق على المدير العام وعلى موظفي المؤسسة نظام الخدمة المدنية رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ ، وينقل موظفو ومستخدمو صندوق التقاعد العاملين فيه عند نفاذ احكام هذا القانون الى المؤسسة بكامل حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم وتعتبر خدماتهم في الصندوق جزءا من خدماتهم في المؤسسة .

المادة ٩- أ-

يكون للمؤسسة موازنة خاصة وتنظم حساباتها بصورة اصولية يقوم ديوان المحاسبة بتدقيقها وللمجلس ايضا تعيين مدقق حسابات قانوني لهذا الغرض .

ب-

على المؤسسة ان تنظم في نهاية كل سنة مالية تقريرا باعمالها وأن تقدمه لمجلس الوزراء مع الميزانية العامة والحسابات الختامية خلال مدة لا تتجاوز نهاية شهر آذار من السنة التالية .

المادة ١٠- أ-

تحول المؤسسة الى الخزينة العامة صافي الارباح السنوية المتأتبة من مساهماتها بعد تقطية نفقاتها الجارية وجزءا من الارباح الرأسمالية التي تتحقق سنويا من بيع الاسهم وفق النسبة التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس .

المادة ١١- أ-

تتمتع المؤسسة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية وتحصل اموالها بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به

المادة ١٢- أ-

يلغى قانون صندوق التقاعد رقم (٦) لسنة ١٩٧٦ وتؤول الى المؤسسة جميع اموال صندوق التقاعد المنقولة وغير المنقولة وموجوداته واستثماراته وحقوقه والتزاماته المترتبة عليه وتعتبر المؤسسة الخلف القانوني للصندوق ، كما تلغى احكام أي قانون آخر تعارض مع احكام هذا القانون .

ب-

يستمر العمل بالانظمة الصادرة بملغى القوانين المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة الى ان تعدل او يستبدل غيرها بها بموجب هذا القانون .

المادة ١٣- أ-

لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا من المأهول

المادة ١٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلتون بتنفيذ احكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس  
السيد الامين العام  
معالي رئيس المجلس  
السيد الامين العام

من يوافق على احالته للجنة المالية ١ من يوافق يرفع يده مشكوراً .  
الاجلبية .  
بحال للمالية بالاجلبية .  
٥ - قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٨ - قانون تصديق اتفاقية قرض  
بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في  
تحويل مشروع طريق وادي اليعرب / ساحل العقبة الجنوبي .

قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٨  
قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق السعودي للتنمية  
للمساهمة في تحويل مشروع طريق وادي اليعرب / ساحل العقبة الجنوبي

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق  
السعودي للتنمية للمساهمة في تحويل مشروع طريق وادي اليعرب / ساحل العقبة الجنوبي لسنة  
١٩٨٨ ) ، ويصدر به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعتمدة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق  
السعودي للتنمية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الجهات الخاضعة لسلطانها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلتون بتنفيذ احكام هذا القانون .

المملكة العربية السعودية

الصندوق السعودي للتنمية

اتفاقية قرض  
تحويل طريق اليعرب - جنوب العقبة )

بين  
الصندوق السعودي للتنمية

و  
المملكة الاردنية الهاشمية

قرض رقم : ٢٨٥/١٤  
رقت الاتفاقية بتاريخ ١٦ شوال ١٤٠٨ هجري الموافق ٣١ مايو ١٩٨٨

هكذا من الله على

بسم الله الرحمن الرحيم

قرض رقم : ١٨٥/١٤

### اتفاقية قرض

اتفاقية بتاريخ ١٦ شوال ١٤٠٨ هجري الموافق ٣١ مايو ١٩٨٨ بين :

١- الصندوق السعودي للتنمية ، ومقره مدينة الرياض بالملكة العربية السعودية ، ( ويشار اليه فيما يلي بالصندوق ) ، وعثله في توقيع هذه الاتفاقية معالي الاستاذ / محمد عبدالله المغير نائب الرئيس والعرض المنتخب .

و

٢- المملكة الاردنية الهاشمية ، ( ويشار اليها فيما يلي بالمقترض ) ، وعثله في توقيع هذه الاتفاقية معالي الدكتور طاهر حمدي كنعان وزير التخطيط .

### تمهيد

- أ- حيث ان المقترض قد طلب من الصندوق ان يمنحه قرضاً للمساهمة في تمويل مشروع طريق اليتيم - جنوب العقبة الوارد وصله بالجدول رقم (٢) بهذه الاتفاقية ، ( ويشار اليه فيما يلي بالمشروع ) .
- ب- وحيث ان هدف الصندوق هو مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها الانمائية .
- ج- وحيث انه قد ثبت للصندوق أهمية وفائدة المشروع المذكور في التنمية الاقتصادية لشعب الاردن الشقيق .
- د- وحيث ان مجلس ادارة الصندوق ، بالنظر الى ما تقدم ، قد وافق بقراره رقم ٣٣٦/٣٤/٣ بتاريخ ١٤٠٢/٦/٢٦ هجري الموافق ١٩٨٢/٤/٢٠م على منح المقترض قرضاً طبقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- فانه بناء على ما تقدم يوافق طرفا هذه الاتفاقية على ما يلي :

٧٧

( المادة الاولى )

### الشروط العامة - تعاريف

١-١ الهند : يقبل طرفا هذه الاتفاقية كافة نصوص الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق الصادرة بقرار مجلس ادارة الصندوق رقم ١٤/١١ بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٩٦ هجري الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦م بنفس القوة والاثار كما لو كانت قد ادرجت كاملة في هذه الاتفاقية ، ( ويشار الى تلك الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق فيما يلي بالشروط العامة ) .

٢-١ الهند : يكون للمصطلحات الواردة تعاريفها في الشروط العامة وفي التمهيد الوارد بصدر هذه الاتفاقية ، حيثما وردت في هذه الاتفاقية ، وما لم يقض سياق النص بغير ذلك ، المعاني المحددة لكل منها فيها . ويعني مصطلح " الوزارة " وزارة الاشغال العامة للمقترض .

( المادة الثانية )

### القرض

١-٢ الهند : يوافق الصندوق على اقراض المقترض وفقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها او المشار اليها في هذه الاتفاقية قرضاً يبلغ اربعين مليون ( ٤٠.٠٠٠.٠٠٠ ) ريال سعودي .

٢-٢ الهند : يحق للمقترض أن يسحب مبلغ القرض من حساب القرض طبقاً لنصوص الجدول رقم (١) بهذه الاتفاقية وفقاً لما يرد على هذا الجدول من وقت لآخر من تعديلات بالاتفاق بين الصندوق والمقترض لتغطية المبالغ التي تم صرفها او - اذا وافق الصندوق على ذلك المبالغ التي سيتم صرفها لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تقبل من حصيللة القرض .

٣-٢ الهند : يتعهد المقترض بأن يستخدم حصيللة القرض لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة لتنفيذ المشروع فحسب . ويتم تحديد البضائع والخدمات التي تقبل من حصيللة القرض بالتفصيل ، والطرق ، والاجراءات التي تتبع للحصول عليها باتفاق بين الصندوق والمقترض يجوز تعديله باتفاق لاحق بينهما . ويتعين على المقترض أن يحصل على موافقة الصندوق قبل توقيع العقود التي تقبل من حصيللة القرض أو قبل اجراء أي تعديل يدخل على أي منها في المستقبل .

٧٣

هكذا من الأصول



البند ٤-٢ : ينتهي حق المقرض في السحب من القرض في ٣١ ديسمبر ١٩٩٠م أو في أي تاريخ لاحق يحدده الصندوق . ويقوم الصندوق بأخطار المقرض فوراً بالتاريخ المذكور .

البند ٥-٢ : يدفع المقرض تكلفة القرض بسعر ثلاثة في المائة (٣٪) سنوياً عن المبالغ المسحوبة من أصل القرض وغير المسددة .

البند ٦-٢ : تدفع تكلفة القرض والتكاليف الأخرى كل ستة أشهر في ٣١ مارس و ٣٠ سبتمبر من كل سنة .

البند ٧-٢ : مدة القرض عشرون سنة منها خمس سنوات فترة سماح ويسدد المقرض أصل القرض طبقاً لجدول السداد الموضح في الجدول رقم (٣) بهذه الاتفاقية .

#### ( المادة الثالثة )

##### تنفيذ المشروع

البند ١-٣ :

- أ- يتعهد المقرض بأن يقوم بتنفيذ المشروع بواسطة الوزارة بالعناية والكفاءة اللازمين وطبقاً للاسس الهندسية والمالية والإدارية السليمة المتبعة . كما يلتزم بأن يوفر بنفسه أو بالواسطة كافة الاموال والتسهيلات والخدمات الأخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة إليها .
- ب- دون المساس بعموم الفقرة (أ) من هذا البند يتعهد المقرض بأن يوفر للوزارة - بالإضافة إلى حصيلة هذا القرض كل الاموال اللازمة لتنفيذ المشروع بما في ذلك أية أموال تكون مطلوبة لمقابلة أية زيادة في تكاليف المشروع فوق تلك المقدرة عند توقيع هذه الاتفاقية . ويتعين أن توفر كل هذه الاموال وفقاً لأحكام وشروط مقبولة لدى الصندوق .

البند ٢-٣ :

يتعهد المقرض بأن يقدم للصندوق كافة الدراسات والتصميمات والمواصفات والتقارير ، والمعقود ، والجدأول الزمنية الخاصة بتنفيذ المشروع وتوفر البضائع والخدمات اللازمة لذلك ، وذلك بمجرد اعدادها ، كما يلتزم بأن يوافي الصندوق أولاً بأول بأي تعديل يدخل عليها في المستقبل ، كل ذلك على النحو وبالتفصيل الذي يطلبه الصندوق .

البند ٣-٣ : يتعهد المقرض باستخدام استشاريين تكون مؤهلاتهم وخبراتهم وأحكام وشروط استخدامهم مقبولة لدى الصندوق وذلك لمساعدة المقرض في أعداد التصاميم الهندسية ووثائق المناقصات والإشراف على تنفيذ المشروع .

البند ٤-٣ : يتعهد المقرض بأن يستخدم لتنفيذ المشروع مقاولين مقبولين لدى الصندوق طبقاً لشروط وأحكام يوافق عليها الصندوق .

البند ٥-٣ : يتعهد المقرض بأن يقوم بالتأمين على البضائع المستوردة التي قول من حصيلة القرض ضد المخاطر الملاسة لشراؤها ونقلها وتسليمها في مكان استعمالها أو تركيبها ، ويشترط أن يكون التأمين واجب الدفع في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بعملة يمكن للمقرض استخدامها دون قيود لاستبدال البضائع أو اصلاحها .

البند ٦-٣ : يتعهد المقرض بأن تستعمل كافة البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض في تنفيذ المشروع فحسب .

البند ٧-٣ : يتعهد المقرض :

- (١) بأن يقوم بامساك سجلات مستغاة يمكن بواسطتها متابعة تقدم سير العمل في تنفيذ المشروع ( بما في ذلك تكاليفه ) والتعرف على البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع ، وبيان كافة العمليات والموارد والمصاريف المتعلقة بالمشروع .
- (٢) بأن يهيئ لتدويني الصندوق المفوضين القرض المعقولة للقيام بالزيارات للأغراض المتعلقة بالقرض . وللتفتيش على المشروع والبضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض ، وللمراجعة كافة السجلات والمستندات المرتبطة بالمشروع .
- (٣) بأن يقدم للصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع وباتفاق حصيلة القرض وبالبضائع والخدمات الممولة من القرض .

البند ٨-٣ : يتعهد المقرض باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لاكتساب الاراضي والحقوق المصنعة المتعلقة بالاراضي اللازمة لتنفيذ المشروع .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى للجمعية يوم الأحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

### ( المادة الرابعة )

#### اتفاقيات خاصة

البند ١-٤ :

(أ) يؤكد المقترض والصندوق اتفاقهما على ألا يتمتع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق عن طريق إنشاء ضمان عيني على الأصول الحكومية وتحقيقاً لذلك يلتزم المقترض ويتمتع بأنه في حالة إنشاء ضمان عيني على أصول المقترض لضمان سداد أي قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني - ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك - تلقائياً بنفس المقدار وبنات درجة الأولوية ضماناً لسداد أصل قرض الصندوق مع تكلفته والتكاليف الأخرى المستحقة على القرض ، وذلك دون أن يتحمل الصندوق أية تكلفة في سبيل ذلك ويقوم المقترض عند إنشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

(ب) لا يسري التعهد المنصوص عليه في الفقرة (أ) على :

- ١- أحوال إنشاء ضمانات عينية على الأصول وقت شرائها ككفالة سداد ثمن شراء تلك الأموال فحسب .
- ٢- أحوال ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لضمان سداد ديون لا يزيد أجل استحقاقها عن سنة واحدة من التاريخ الأصلي لعقدها بفرض سدادها من حصة بيع تلك السلع التجارية
- ٣- أحوال إنشاء الضمانات العينية في المجرى المعتاد للمعاملات المصرفية لضمان سداد ديون لا يزيد أجل استحقاقها عن سنة واحدة من تاريخ الدين .

(ج) يقصد باصطلاح " الأصول الحكومية " الوارد في هذا البند أصول المقترض وأي من أقسامه السياسية والإدارية وأصول أية هيئة يملكها أو يسيطر عليها المقترض أو أي من أقسامه المشار إليها وأية هيئة تعمل لحساب أو لصالح المقترض أو أقسامه المشار إليها ، ويدخل في تلك الأصول الذهب والنقد الأجنبي الذي يحوزه أية مؤسسة تؤدي للمقترض وظائف البنك المركزي أو وظائف صندوق تثبيت أسعار الصرف أو وظائف مماثلة .

البند ٢-٤ :

يتمتع المقترض باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان عدم تجاوز الإهمال والأضرار المحورية للمركبات التي تستخدم شبكة الطرق في أراضيها المحددة التي تتناسب مع مواصفات التصميم الإنشائية لتلك الطرق .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى للجمعية يوم الأحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

البند ٣-٤ : يتمتع المقترض بصيانة المشروع وشبكة الطرق الرئيسية في أراضيها وتوفير الأموال والتسهيلات والخدمات وغيرها من الموارد اللازمة لذلك فور الحاجة إليها .

البند ٤-٤ : يتمتع المقترض بأن يخصص سنوياً في ميزانيته العامة كل الأموال اللازمة لمقابلة نصيبه في تكلفة المشروع .

البند ٥-٤ : يتمتع المقترض بأن يقوم بنفسه أو بالواسطة بامساك سجلات مستوفاة توضع طبقاً للأنس المحاسبية السليمة كافة العمليات والموارد والتفقات المرتبطة بالمشروع للوزارة ولغيرها من إدارات وأجهزة المقترض المستولة عن تنفيذ المشروع أو أي جزء منه .

البند ٦-٤ : يلتزم المقترض بحمل أروحة تذكارية ذات أبعاد مناسبة من الخرسانة أو من أي معدن مناسب في مكان بارز في أحد منشآت المشروع توضح مساهمة الصندوق في تمويل المشروع .

البند ٧-٤ : فور اكتمال المشروع ، وعلى أية حال في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد تاريخ انتهاء حق المقترض في الدرع من حساب القرض أو في أي تاريخ لاحق يتفق عليه الصندوق والمقترض لهذا الغرض يتمتع المقترض بأن يرسل للصندوق تقرير اكتمال المشروع بالشكل والتفصيل المناسب الذي يطلبه الصندوق ، ويجب أن يتناول التقرير تنفيذ المشروع والتشغيل الابتدائي وتكلفة المشروع والفوائد الناتجة أو التي ستنتج عنه وقيام المقترض بالتزاماته بموجب اتفاقية القرض وتحقيق أغراض القرض .

### ( المادة الخامسة )

#### المزايا الممنوحة للصندوق

البند ١-٥ : لا يفرض البند ٦-٢ من الشروط العامة تضاف الوقائع التالية طبقاً للفقرة (و) منه :

- (أ) مع مراعاة الحكم المنصوص عليه في الفقرة ( ثانياً ) من هذا البند : أولاً : إذا أوقف حق المقترض في سحب حصة أي قرض منع له لتحويل المشروع أو الغني أو الهبة كلياً أو جزئياً طبقاً لأحكام الاتفاقية التي منح القرض بمقتضاها .
- ثانياً : إذا أصبح ذلك القرض حالاً ومستحق الاداء قبل أجل استحقاقه المطلق عليه .
- (ب) لا يسري الأحكام المنصوص عليها في الفقرة ( أولاً ) من هذا البند إذا أقام المقترض الدليل - على نفي -

هكذا من الأصول

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

يقبله الصندوق - على : (أ) أن ذلك الإيقاف أو الانهاء أو اسقاط الاجل لا يعود إلى الخلل من المقترض في تنفيذ التزاماته طبقاً لأحكام الاتفاقية المعنية و (ب) أن أموالاً كافية لتنفيذ المشروع تتوفر للمقترض من مصادر أخرى طبقاً لأحكام وشروط لا تتعارض مع التزامات المقترض طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية .

البند ٥-٢ : لأغراض البند ٧-١ من الشروط العامة تضاف الواقعة التالية طبقاً للفقرة (د) منه :  
" إذا حدثت الواقعة المنصوص عليها في الفقرة (أ) (أولاً) و (ثانياً) من البند ٥-١ من هذه الاتفاقية .

( المادة السادسة )

تاريخ النفاذ

البند ٦-١ : يحدد تاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٨٨م لأغراض البند ١٢ - ٤ من الشروط العامة

( المادة السابعة )

ممثل المقترض - العناوين

البند ٧-١ : يعين وزير التخطيط للمقترض كممثل للمقترض لأغراض البند ١١-٣ من الشروط العامة .

البند ٧-٢ : حددت العناوين التالية أعمالاً للبند ١١-١ من الشروط العامة :

بالنسبة للصندوق :

الصندوق السعودي للتنمية

ص . ب : ٤٨٣

الرياض : ١١٥٢٣

المملكة العربية السعودية

العنوان البرقي :

الصندوق السعودي للتنمية

الرياض

المملكة العربية السعودية

تلكس : 4201145 SUNDQJSJ

بالنسبة للمقترض :

وزارة التخطيط

ص . ب : ٥٥٥

عمان

المملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي :

وزارة التخطيط

عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تلكس : 21319 NPC JO

وتصديقاً على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في مدينة عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية في التاريخ المذكور بصدر الاتفاقية ، بواسطة الممثلين المفوضين قانونياً من جانب الطرفين من نسختين باللغة العربية تعتبر كل منهما أصلاً وسلمت نسخة الى كل من الطرفين ، كما سلمت نسخة من الشروط العامة باللغة العربية للمقترض .

عن المملكة الاردنية الهاشمية

عن الصندوق السعودي للتنمية

طاهر حمدي كنعان

وزير التخطيط

محمد عبدالله الصغير

نائب الرئيس والمدير المتعبد

هكذا من الأهل

المجدول رقم ( ١ )

سحب حصة القرض

أ- توضح القائمة المفصلة أدناه فئات البضائع الممولة من حصة القرض والاعتمادات المخصصة لكل منها من حصة القرض ونسبة النفقات التي تقبل في كل فئة :

النفقة	من القرض	الاعتمادات المخصصة
بالريالات السعودية	نسبة النفقات	التي تقبل
١- الأعمال المدنية للطريق ( الأقسام أولاً وثانياً من المشروع )	٢٢٪ من النفقات الإجمالية	٢٧.٠٣٠.٠٠٠
٢- خدمات هندسية وإشراف ( القسم رابعاً من المشروع )	٣٥٪ من النفقات الإجمالية	٩٧.٠٠٠
٣- احتياطي		٢.٠٠٠.٠٠٠
المجموع		٤.٠٠٠.٠٠٠

ب- بالرغم من نصوص الفقرة (أ) أعلاه لا يجوز السحب من حصة القرض من أجل :

- ١- تمويل دفعات قمت لتغطية نفقات سابقة على ١٩٨٧/٨/١م.
- ٢- تمويل الضرائب التي يفرضها المقرض أو الضرائب السارية في إقليمه على البضائع أو الخدمات أو على استيرادها أو تصنيعها أو توزيعها .
- ج- بالرغم من تخصيص مبلغ من القرض وتحديد نسب مئوية للمدفوعات في القائمة الموضحة في الفقرة (أ) أعلاه ، إذا كان المبلغ المخصص للفئة الممولة لا يكفي - في تقدير الصندوق - لتمويل التسمية للنفق عليها لكل النفقات في تلك الفئة ، فإنه يجوز للصندوق بإخطار يرسله إلى المقرض :

أولاً : أن يعيد - لتلك الفئة - تخصيص مبالغ من حصة القرض تكون مدرجة في بند الاحتياطي أو أن يخصص لها جزءاً من المبالغ المخصصة لفئة أخرى إذا لم تكن هناك حاجة - في نظر الصندوق - لذلك الجزء لتغطية نفقات أخرى ، كل ذلك بالتقدير الذي يسهل العجز في الفئة المعنية .

ثانياً : أن يخفض - إذا لم تكن إعادة التخصيص كافية لسد العجز بالكامل - النسبة المئوية المطبقة حيثئلاً على المدفوعات بحيث يستمر السحب تحت الفئة المعنية إلى أن تكون كل النفقات المتعلقة بها قد استوفيت .

المجدول رقم (٢)

وصف المشروع

يهدف المشروع إلى خدمة متطلبات الصناعة في منطقة ساحل العقبة وتحويل حركة الشاحنات عن الجسور داخل المدينة وعن المناطق السياحية وذلك بإنشاء طريق خلفي بجزيئين طوله الإجمالي حوالي ٢٦ كيلو متر طرقتاً للراصفات الفنية الموضحة في ملحق هذا الجدول يبدأ من نقطة تقاطعه مع طريق عمان العقبة في وادي اليتيم ويتجه جنوباً ليرتبط مع الطريق الساحلي جنوب العقبة ويتكون المشروع من الأقسام التالية :

أولاً : الأعمال المدنية للجزء الأول من الطريق وتشتمل على :

- ١- تشييد الجزء الأول من الطريق بطول حوالي ١٣ر٥ كم .
  - ٢- تشييد ثلاثة تقاطعات من الطرق المسفلنة بطول إجمالي حوالي ٦ كم .
  - ٣- طريق فرعي إلى ميناء الحاويات بطول حوالي ٦ كم مع مواقف للشاحنات .
  - ٤- إنشاء ستة جسور من الخرسانة المسلحة تبلغ مساحتها السطحية حوالي ٨٢٥٠ متراً مربعاً .
  - ٥- أعمال تصريف المياه وحماية السفوح الترابية من مياه الأمطار وأعمال أخرى .
- ثانياً : الأعمال المدنية للجزء الثاني من الطريق وتشتمل على :
- ١- تشييد الجزء الثاني من الطريق بطول حوالي ١٢ر٥ كم .
  - ٢- أعمال التقاطع مع طريق ساحل العقبة بطول إجمالي ٣ كم من الطرق المسفلنة .
  - ٣- إنشاء ثلاثة جسور من الخرسانة المسلحة تبلغ مساحتها السطحية حوالي ٢٧٠٠ متر مربعاً .
  - ٤- إنشاء قناة تصريف مياه الفيضان في وادي (٢) بطول حوالي ٢ر٥ كم .
  - ٥- أعمال تصريف المياه وحماية السفوح الترابية من مياه الأمطار وأعمال أخرى .
- ثالثاً : أعمال توريد وإنشاء ميزانين وتقاط مراقبة أوزان الشاحنات .
- رابعاً : الخدمات الهندسية والإشراف .



محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم ١٧/٧٤/١٩٨٩ ميلادية

وتقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بحوالي ١٤٨ مليون دينار اردني اي ما يعادل حوالي ١٦٢ مليون ريال سعودي .  
ويتوقع ان يكتمل تنفيذ المشروع بجميع اجزائه خلال شهر ديسمبر ١٩٨٩ .

ملحق الجدول رقم (٧)  
المواصفات الفنية للطريق

- السرعة التصميمية ( كم / ساعة ) ٨٠
- عرض المسار بالمتر ٧,٢ (٢٧٢)
- عرض الاكتاف بالمتر ٣,٠ (١٠٨)
- أقل نصف قطر لامتحنى الالتقي بالمتر ٢٥٠
- أقصى انحدار رأسي (%) ٧
- أقل عرض بحرم الطريق بالمتر ٦٠
- مسافة سبلح الطريق المسفلت بالبيتون الاسفلتي (سم) ١٤
- مسافة طبقة الاساس من الحجر المكسر (سم) ٣٠
- مسافة طبقة ما تحت الاساس (سم) ٢٠
- أقصى حمل محوري بالطن ١٣-٢٠
- أقصى حمولة على الجسور بالطن ٧٠

الجدول رقم (٣)

جدول السناد

رقم القسط	تاريخ استحقاق القسط	مبلغ القسط بالريالات السعودية
١	٣١ مارس ١٩٩٣م	١٣٤٢٠٠٠
٢	٣٠ سبتمبر ١٩٩٣م	١٣٣٣٠٠٠

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم ١٧/٧٤/١٩٨٩ ميلادية

رقم القسط	تاريخ استحقاق القسط	مبلغ القسط بالريالات السعودية
٣	٣١ مارس ١٩٩٤م	١٣٣٣٠٠٠
٤	٣٠ سبتمبر ١٩٩٤م	١٣٣٣٠٠٠
٥	٣١ مارس ١٩٩٥م	١٣٣٣٠٠٠
٦	٣٠ سبتمبر ١٩٩٥م	١٣٣٣٠٠٠
٧	٣١ مارس ١٩٩٦م	١٣٣٣٠٠٠
٨	٣٠ سبتمبر ١٩٩٦م	١٣٣٣٠٠٠
٩	٣١ مارس ١٩٩٧م	١٣٣٣٠٠٠
١٠	٣٠ سبتمبر ١٩٩٧م	١٣٣٣٠٠٠
١١	٣١ مارس ١٩٩٨م	١٣٣٣٠٠٠
١٢	٣٠ سبتمبر ١٩٩٨م	١٣٣٣٠٠٠
١٣	٣١ مارس ١٩٩٩م	١٣٣٣٠٠٠
١٤	٣٠ سبتمبر ١٩٩٩م	١٣٣٣٠٠٠
١٥	٣١ مارس ٢٠٠٠م	١٣٣٣٠٠٠
١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠م	١٣٣٣٠٠٠
١٧	٣١ مارس ٢٠٠١م	١٣٣٣٠٠٠
١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠٠١م	١٣٣٣٠٠٠
١٩	٣١ مارس ٢٠٠٢م	١٣٣٣٠٠٠
٢٠	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢م	١٣٣٣٠٠٠
٢١	٣١ مارس ٢٠٠٣م	١٣٣٣٠٠٠
٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٣م	١٣٣٣٠٠٠
٢٣	٣١ مارس ٢٠٠٤م	١٣٣٣٠٠٠
٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤م	١٣٣٣٠٠٠
٢٥	٣١ مارس ٢٠٠٥م	١٣٣٣٠٠٠
٢٦	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥م	١٣٣٣٠٠٠

هكذا من الأصول

هكذا من المأهول

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

رقم القسط	تاريخ استحقاق القسط	مبلغ القسط بالريالات السعودية
٢٧	٣١ مارس ٢٠٠٦م	١٣٣٣.٠٠٠
٢٨	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٦م	١٣٣٣.٠٠٠
٢٩	٣٠ مارس ٢٠٠٧م	١٣٣٣.٠٠٠
٣٠	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧م	١٣٣٣.٠٠٠
	المجموع	٤.٠٠٠.٠٠٠

معالي رئيس المجلس  
السيد الأمين العام  
معالي رئيس المجلس  
السيد فؤاد الهنداوي

هل يوافق المجلس على احواله للجنة المالية ١ من يوافق يرفع يده ، وعد الاصوات . قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة والصندوق السعودي بحال للجنة المالية من يوافق على احواله للجنة المالية ؟  
الاغلبية .  
لكم عليه تعليق . استاذ فؤاد  
رقم (٥) قانون تصديق الاتفاقية في حسب الدستور ليس للجنة ان تبحث في مضمون الاتفاقية متبعت في القانون ، او ان الصلاحية هو لبحث موضوع محتوى الاتفاقية لكان من الخير والصواب ان يحال للجنة المالية ، لكن بما ان الحال القانون نفسه وهي كلها مادة واحدة اعتقد ان احواله للجنة القانونية هو الاصر ، وشكراً .  
صوت المجلس على احواله للجنة المالية .  
٦ - قانون مؤقت رقم ( ٣١ ) لسنة ١٩٨٨ - قانون معدل لقانون الاستهلاك .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٨٨  
قانون معدل لقانون الاستهلاك

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الاستهلاك لسنة ١٩٨٨ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (هـ) من المادة (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
هـ- على الرغم مما ورد في هذا القانون او اي تشريع آخر يقدر التعويض عن اي اضرار لحقت عن الاعمال التي قام بها المستهلك قبل الاستهلاك او بعده . ولغقت بأي عقار او بما هو موجود او ثابت فيه خارج نطاق المساحة المستملكة او المراد استهلاكها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تقديرات ترفعه اليه لجنة مؤلفة من مدير عام دائرة الاراضي والمساحة ورئيسا وعضوية كل من أمين عام وزارة المالية وأمين عام ديوان المعاشية على ان تستأنس اللجنة في تقديرها للتعويض برأي هيئة قضائية تترك في كل محافظة من مدير الاشفال العامة ومدير التسجيل ومدير الزراعة ومثلو به دون دوائر ان الخاصة فيها .  
وللاعتدال او المستعمل في حالة عدم قبوله التقدير ان يقدم طلبا الى المحكمة لتقدير التعويض البادل .

١٩٨٨/١٠/١١

معالي رئيس المجلس  
السيد الأمين العام  
معالي رئيس المجلس  
السيد الأمين العام

يرافق المجلس الكريم على احواله على اللجنة القانونية من يوافق يرفع يده .  
الاكثرية .  
٧- قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٨ - قانون معدل لقانون محكمة امانة العاصمة .

الاسباب المرجحة  
للقانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٨  
قانون معدل لقانون محكمة امانة العاصمة

- ١- من خلال التطبيق العملي وجد أن بعض المخالفات التي ترتكب خلالها لقانون الصحة العامة لا تدخل ضمن اختصاص محكمة الأمانة ومنها مخالفات المكاره الصحية والباعة المتجولين مما أدى إلى تأخير معالجة هذا النوع من المخالفات .
- ٢- ولتحقيقاً لذلك كان لابد من توسيع صلاحية المحكمة في المخالفات التي تنفذها بالنظر فيها وبما أن كثيراً من التعديلات قد طرأت على تسمية القوانين المعمول بها فقد أعيد صياغة الفقرة (١) من المادة (٦) من قانون محكمة أمانة العاصمة ووضع النص المرفق ليكون متطابقاً بقدر الإمكان مع اختصاص محكمة بلدية السلط الذي نص عليه بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨٦ .
- قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٨  
قانون معدل لقانون محكمة أمانة العاصمة

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون محكمة أمانة العاصمة لسنة ١٩٨٨ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٩١ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويصدر به بعد مرور ثلاثين يوماً على نشره في الجريدة الرسمية .

- المادة ٧- تعدل الفقرة (١) من المادة (٦) من القانون الأصلي بالقضاء بالبنود من ( أ - ط ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بالبنود التالية :-
- أ- قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .
- ب- قانون تنظيم المدن والقرى والأحياء رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .
- ج- قانون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤ .
- د- قانون الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣ .
- هـ- قانون رخص المهن لمدينة عمان رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٥ .
- و- قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية لمدينة عمان رقم (٧) لسنة ١٩٧٧ .
- ز- قانون المواصلات والمقاييس رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٢ .
- ح- المخالفات المنصوص عليها في الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١ المتعلقة بالمكاره الصحية ومكافحة الملاريا والباعة المتجولين .
- ط- المخالفات المنصوص عليها في الفصلين الأول والثاني من الباب العاشر وفي الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني من قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ المتعلقة بمكافحة امراض الحيوانات وذبورها وسلخها والجحر البيطري .

- مالي رئيس المجلس  
الجميع  
مالي رئيس المجلس  
السيد الأمين العام
- د. يواقيع الكريم على إحالته على اللجنة القانونية ؟  
موافقون .  
موافقة .
- ٨٨- قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٨ - قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف .

الاصحاب المروية  
للقانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٨  
قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف

- ١- عدلت المادة (٢٩) من القانون رقم ١٩٨٨ رقم ٢٢ وقام قانون المقويات المعمول به اذا ما زالت تلك المادة تحول الملاحقة وتوقيع المقويات على ( قانون الجزاء ) الملحق بموجب قانون المقويات .
- ٢- اما التعديلات التي تم تعديلها وشملت في القانون لكي تتناسب التسميات الواردة فيه مع التسميات المتعددة في الوقت الحاضر ، المحرر الوفاة والقوانين المعمول بها ، لا سيما وان قانون صيانة اسلاك البرق والهاتف المعمول به من تاريخ ١٩٧٣ .

هكذا من المأهول

قانون مؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٨  
قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف

- المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف لسنة ١٩٨٨ ) ويقرأ مع قانون صيانة اسلاك البرق والهاتف لسنة ١٩٣٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢- تلغى عبارة ( قائم مقام ) الواردة في المواد (٣) و(٤) و(٥) و(٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بعبارة ( مدير القضاء ) .
- المادة ٣- يلغى نص المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بنص التالي :-
- المادة (٥)  
إذا عرف الفاعل بنتيجة التحقيق الذي يجريه المحافظ او المتصرف او مدير القضاء او اي شخص مفروض من قبل اي منهم فيعاقب الفاعل بمقتضى احكام المواد (٣٧٩) و(٣٨٠) و(٣٨١) و(٣٨٢) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ .
- المادة ٤- تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي بالغاء عبارة ( جباية الضرائب ) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة ( تحصيل الاموال الاميرية ) .

معالي رئيس المجلس

من يوافق على احالته على اللجنة القانونية يرفع يده؟  
اللجنة القانونية . عد الاصوات .

من يوافق على احالته للجنة القانونية؟ موافقين على القانونية؟  
الاكثرية .

٩٠ قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨ - قانون معدل لقانون الضريبة على الاستهلاك .

قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨  
قانون الضريبة على الاستهلاك

- المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون الضريبة على الاستهلاك لسنة ١٩٨٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادنا ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
- الوزير : وزير المالية .  
البلدية : دائرة الجمارك .  
المدير : المدير العام لدائرة الجمارك .  
السلعة : اي مادة منتجة محليا او مستوردة تنطبق عليها احكام هذا القانون .  
الضريبة : الضريبة التي تخضع لها اي سلعة بمقتضى هذا القانون .  
اللتزم بالضريبة : الشخص الطبيعي او المعنوي المكلف بدفع الضريبة الى الخزينة العامة عن السلعة سواء كانت منتجة محليا او مستوردة .
- النسج : كل شخص طبيعي او معنوي ينتج او يستورد اي سلعة تخضع لاحكام هذا القانون .  
للخزن : المكان الذي يوافق عليه المدير لاستعماله في خزن السلعة بعد انتاجها مباشرة .  
الستودع : المكان الذي يوافق عليه المدير لتخزين المواد الاولية والمواد الاخرى التي تستعمل في انتاج اي سلعة خاضعة لاحكام هذا القانون .  
البيع : المكان الذي يتم انتاج او تجهيز السلعة فيه .
- المادة ٣- أ- تخضع السلع المدرجة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون للضريبة وفقا للئات والنسب المبينة في الجدول ، وللمجلس الوزراء تعديل هذه الفئات والنسب ونشرها في الجريدة الرسمية ، ويعمل بها من التاريخ الذي يحدده المجلس .  
ب- يجوز بانظمة تصدر بمقتضى هذا القانون حذف اي سلعة من السلع المدرجة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ، او اضافة اي سلعة اليه وتحديد فئة ونسبة الضريبة عليها .
- المادة ٤- أ- تكون الضريبة اما نسبية بنسبة مئوية من قيمة السلعة او نوعية بمبلغ مقطوع على كل وحدة من السلعة حسب نوعها ، كما يجوز ان تكون الضريبة نسبية ونوعية معا للنوع الواحد من السلعة .



ب- تقدر قيمة السلعة المنتجة محليا بالسعر السائد لبيعها في السوق في الظروف العادية، وللدائرة ان تتحقق من ذلك السعر بالطريقة التي تراها مناسبة، ولها في سبيل ذلك ان تطلب من منتج السلعة ان يقدم لها العقود وغيرها من الوثائق المتعلقة ببيع السلعة.

ج- تقدر قيمة السلعة المستوردة بالقيمة ذاتها المتخذة اساسا لتحقيق الرسوم الجمركية عليها.

المادة ٥- أ- تخضع السلعة المنتجة محليا او المستوردة لفئة الضريبة ونسبتها المقررة بتاريخ سحبها من المكان الذي انتجت فيه او من المخزن لوضعها في الاستهلاك المحلي.

ب- تعامل السلعة المنتجة في المنطقة الحرة معاملة السلعة المستوردة عند وضعها للاستهلاك المحلي، على ان تخضع للضريبة اذا بيعت داخل المنطقة الحرة لغايات الاستهلاك المحلي.

ج- تخضع للضريبة السلعة التي تباح في السوق الحرة للاستهلاك المحلي.

المادة ٦- تخضع السلعة للضريبة بتاريخ اكتشاف المخالفة التي ارتكبت بشأنها او بتاريخ ضبطها اذا كانت مهربة، او بتاريخ اجراء التسوية للمخالفة المرتكبة بشأنها، وتفرض الضريبة على السلعة بالمبلغ الاعلى الذي يتحقق عليها في اي من تلك التواريخ.

المادة ٧- للمدير تأجيل دفع الضريبة المتحققة على اي سلعة منتجة محليا لمدة لا تزيد على (٣٠) يوما من تاريخ سحبها من المكان الذي انتجت فيه او من المخزن لوضعها في الاستهلاك المحلي، وذلك مقابل كفالة بنكية يقدمها صاحب السلعة، ويوجب الشروط التي يقرها المدير للتأجيل.

المادة ٨- أ- لا يجوز انتاج اي سلعة من السلع المدرجة في الجدول رقم (٧) الملحق بهذا القانون او نقلها او الاتجار بها الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المدير، مقابل الرسوم ويوجب الشروط والضمانات والاجراءات المنصوص عليها في ذلك الجدول. ولمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير تعديل هذه الرسوم والشروط والضمانات والاجراءات في اي وقت.

ب- يجوز بانظمة تصدر بمقتضى هذا القانون حلاف اي سلعة مدرجة في الجدول رقم (٧)، وازاضافة اي سلعة اليه وتحديد الرسوم الخاصة بهذه السلعة الجديدة.

المادة ٩- لا تخضع الضريبة على السلع التالية :-

أ- السلعة المصدرة اذا تم تصديرها الى الجهة التي صدرت اليها.

ب- السلعة التي ترد الى المنطقة الحرة او تنقل منها الى منطقة حرة اخرى على ان يقدم صاحب السلعة ما يثبت ذلك.

ج- السلعة التي تنقل من مكان انتاجها الى المخزن، او تنقل من المخزن الى مخزن آخر او الى المنطقة الحرة، على ان يتم النقل في اي حالة من هذه الحالات وفقا للشروط والضمانات التي يحددها المدير بموجب تعليمات يصدرها وان يثبت ان النقل قد تم فعلا.

المادة ١٠- أ- للمدير ان يقرر اجراء التحليل لمنتجات من اي سلعة لدى المحلل المعتمد الذي يختاره، وذلك للتحقق من مطابقة السلعة للمواصفات والمقاييس والشروط المقررة بمقتضى التشريعات المعمول بها. ولكل من المدير وصاحب السلعة الطلب باحالة نتائج التحليل للتحكيم وفقا لاحكام التحكيم المنصوص عليها في قانون الجمارك.

المادة ١١- للوزير بناء على تنسيب المدير ان يقرر وضع وسم او خاتم او رقعة على مكان خاص ظاهر من السلعة او ادراج عبارة في مثل ذلك المكان منها للدلالة على استيفاء الضريبة عنها، ويحدد الاشكال والمقاييس ومضمون الرقعة والعبارة بموجب تعليمات يصدرها الوزير وتنتشر في الجريدة الرسمية.

المادة ١٢- يعفى من الضريبة :-

أ- جلالة الملك المعظم.

ب- السفارات واعضاء السلكين الدبلوماسي والتفصلي الواردة اسمائهم في القوائم التي تصدرها وزارة الخارجية، ولا ينطبق حكم هذا الاعفاء على الاردنيين والقناصل الفخريين العاملين في المملكة.

ج- اي شخص يقرر مجلس الوزراء اعفاء من الضريبة بناء على تنسيب الوزير.

المادة ١٣- أ- ترد الضريبة المستوفاة عن السلعة المستوردة عند اعادة تصديرها لمخالفتها للمواصفات والمقاييس والشروط المقررة بموجب التشريعات المعمول بها، على ان تتم اعادة تصديرها قبل سحبها من المخازن الجمركية، ووفقا للشروط والقواعد التي يحددها المدير.

ب- ترد الضريبة المستوفاة عن السلعة المنتجة محليا اذا تم تصديرها سواء صدرت بحالتها او كانت داخلة في انتاج سلعة محلية اخرى عند تصديرها، ويشترط في ذلك ان لا يرد من مبلغ الضريبة الا ما سبق استيفاءه عن الكميات التي تم تصديرها فعلا من السلعة، وتراعي في ذلك الشروط

هكذا من المأهول

والتحفظات ومدد الامهال التي يحددها المدير .

**المادة ١٤-** لا يجوز التصرف بالسلعة المغفأة من الضريبة أو استعمالها في غير الغرض الذي اعفيت من أجله ، وذلك خلال السنوات الخمسة التالية لاعفائها إلا إذا وافق المدير خطياً على غير ذلك ، على أن تدفع الضريبة التي تتعلق عليها في هذه الحالة وفقاً لقيمتها وفئة الضريبة ونسبتها المعمول بها بتاريخ موافقة المدير على التصرف بالسلعة أو استعمالها في غير الغرض الذي اعفيت من أجله .

**المادة ١٥-** على المنتج لأي سلعة تطبيق عليها أحكام هذا القانون القيام بما يلي :-

- أ- أن يزود الدائرة بتقرير شهري بانتاج مصنعه من السلع ومبيعاته وشوا . ونسخة من قوائم المرد السنوية لموجودات مخازنه ومستودعاته وأرصدها .
- ب- أن يحرر مستنداً أصلياً باخراج السلعة من مصنعه أو مخزنه ، ويحرر فاتورة بها عند بيعها تتضمن نوعها وعدد ما بيع منها ومواصفاتها وقيمتها ووزنها .
- ج- أن يعد في مصنعه مكتباً مناسباً لموظفي الدائرة المعيّنين فيه ، وأن يهيئ لهم جميع وسائل فحص السلع التي ينتجها المصنع واختبارها وقياسها ووزنها ، والوسائل الأخرى اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون .
- د- أن يتحمل اجور العمل الإضافي وفق الاسس والفئات المقررة بموجب قانون الجمارك إذا زادت ساعات العمل في المصنع بموافقة المدير على ثماني ساعات في اليوم .
- هـ- أن يخطر الدائرة إذا توقف العمل في مصنعه لأي سبب من الاسباب وذلك خلال ثلاثة ايام من تاريخ التوقف سواء كان كلياً أو جزئياً .

**المادة ١٦-** لموظف الدائرة المفروض أن يدخل في أي وقت إلى أي مصنع ينتج سلعة محلية تنطبق عليها أحكام هذا القانون ، وإلى المكاتب والمخازن والمستودعات التابعة للمصنع للاطلاع على سجلاته وتدقيقها واخذ عينات من السلع التي ينتجها لتحليلها إذا رأى ضرورة لذلك . ولموظف الدائرة المعين في المصنع ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات المنصوص عليها في هذه الفقرة .

**ب-** مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة لموظف الدائرة المفروض أن يدخل إلى أي محل أو مكان في أي وقت دون مذكرة تفتيش ، وذلك لتفتيشه إذا كانت لديه من الأدلة ما يكفي للاشتباه بأن سلعة خاضعة للضريبة أو ادوية أو أدوات أو أجهزة تستعمل في انتاج تلك السلعة موجودة في ذلك المحل أو المكان بوجه غير مشروع ، وله أن يطلع على الدفاتر والسجلات والبيانات الخاصة بالمحل أو المكان إذا اقتضى الأمر أن يخطر تلك السلعة أو الادوية أو الأدوات والأجهزة إذا ثبت

له أنها موجودة فيه بوجه غير مشروع .

**ج-** لا يجوز دخول بيت السكن لتفتيشه إلا نهاراً وبعد الحصول على مذكرة بذلك من المدير وأن يتم التفتيش بحضور المختار أو شاهدين اثنين وأحد سكان البيت الراشدين على الأقل وأن ينظم الموظف المفروض تقريراً باجراء ذات التفتيش هذه يوقعه هو والذين حضروا عملية التفتيش وذلك تحت طائلة البطلان والمسؤولية القانونية .

**د-** لموظف الدائرة المفروض أن يوقف أي وسيلة نقل أو شخص أو أي حمولة إذا توفرت لديه دلائل كافية أن في تلك الوسيلة أو لدى ذلك الشخص أو في تلك الحمولة سلعة مهربة من الضريبة أو في وضع مخالف لأحكام هذا القانون .

**هـ-** يكون التفويض لأي موظف من موظفي الدائرة لممارسة الصلاحيات المنصوص عليها في هذه المادة أو أي منها بقرار من الوزير بناءً على ترشيح المدير وذلك تحت طائلة البطلان والمسؤولية القانونية.

**المادة ١٧-** لا يجوز لأي شخص بالدخول إلى المصنع أو المخازن أو المستودعات التابعة له من غير اصحاب المصنع والاستخدامين فيه إلا بموافقة خطية من موظف الدائرة المعين في المصنع من قبل المدير وفقاً لأحكام هذا القانون .

**ب-** لا يجوز أن تخزن في المصنع أو المستودعات التابعة له إلا المواد اللازمة لانتاج السلعة ، كما لا يجوز ممارسة أي عمل آخر في المصنع غير العمليات والاعمال المتعلقة بذلك الانتاج إلا إذا وافق المدير خطياً على غير ذلك .

**ج-** يحظر نقل السلعة من مخزن إلى آخر ، أو نقل المواد اللازمة لانتاجها من مستودع إلى آخر إلا بموافقة المدير الخطية وبموجب الشروط والتحفظات والضمانات التي يحددها .

**د-** يتم إتلاف السلعة المنتجة أو إعادة انتاجها أو تصنيعها قبل سحبها من المخزن بموافقة خطية من المدير وبموجب الشروط التي يقررها .

**المادة ١٨-** تحدد المسؤولية في استحقاق الضريبة فيما يتعلق بالمخزن على كامل كميات السلع الموجودة أو المرددة فيه دون التجاوز عن أي نقص في تلك الكميات من السلع أو أي تلف فيها ما لم يكن ناشئاً عن قوة قاهرة ، أو كان النقص في حدود نسبة التسامح المتعارف عليها لاسباب طبيعية وفقاً لطبيعة كل سلعة على أن تراعى في ذلك التعليمات التي يصدرها المدير لهذه الغاية .

المادة ١٩- يعاقب بغرامة لا تقل عن مثلي الضريبة التي تترتب او المترتبة بمقتضى احكام هذا القانون ، ولا تزيد على ثلاثة امثالها ، كل من ارتكب اي فعل من الاعمال التالية :-

- ١- انتج سلعة محلية او نقلها او حازها او تصرف بها بصورة تخالف اي حكم من احكام هذا القانون .
- ٢- قدم وثائق او بيانات غير صحيحة او مخالفة لاحكام هذا القانون بقصد التهرب من الضريبة على السلعة المنتجة محليا او من شأنها ان تؤدي الى ذلك ، او بقصد استرداد الضريبة التي دفعها على تلك السلعة او اي جزء منها وتفرض الغرامة في اي من هذه الحالات على كل وثيقة او بيان .

المادة ٢٠- كل من صنع او حاز اي رسم او خاتم او رقاع او عبارات مطبوعة مما هو منصوص عليه في المادة (١١) من هذا القانون واستعملها او وضعها على اي سلعة من السلع المنتجة محليا الخاضعة لاحكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) الف دينار ولا تزيد على (٢٠٠٠) التي دينار .

المادة ٢١- يعاقب بغرامة لا تقل عن (٢٥٪) ولا تزيد على (٥٠٪) من رسم اي رخصة تم الحصول عليها بمقتضى احكام هذا القانون اذا لم تجدد في الموعد المحدد لذلك .

المادة ٢٢- يعاقب بغرامة لا تقل عن (١٠) عشرة دنانير ولا تزيد على (١٠٠) مائة دينار كل من انتج او باع اي سلعة منتجة محليا او حفظها او حازها بقصد بيعها دون الحصول على ترخيص بذلك اذا كانت من السلع التي يخضع حفظها وبيعها للترخيص بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٢٣- يعاقب بغرامة لا تقل عن (١٠٠) مائة دينار ولا تزيد على (١٠٠٠) الف دينار كل من ارتكب اي مخالفة لاحكام هذا القانون من غير المخالفات المنصوص عليها في المواد (١٩) و (٢٠) و (٢١) و (٢٢) من هذا القانون .

المادة ٢٤- تطبق على السلعة المستوردة احكام التهريب المنصوص عليها في قانون الجمارك .

المادة ٢٥- اذا تعددت المخالفات التي ارتكبها اي شخص وادى بها بمقتضى احكام هذا القانون فعرض عليه الغرامة من كل مخالفة من تلك المخالفات وتلك الغرامة الاشد منها اذا كانت المخالفات مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

المادة ٢٦- اذا ادين اي شخص بارتكاب اي من المخالفات بمقتضى احكام هذا القانون فتصادر وجوبا السلعة او السلع المهربة ووسائل النقل وسائر المراتب والاشياء التي استعملت في التهريب او التهرب من الضريبة .

المادة ٢٧- تعتبر الغرامات والسلع والاشياء والمراد الاخرى المصادرة في مخالفات وجرائم التهريب بمقتضى احكام هذا القانون تعويضاً مدنياً للدائرة ، ولا تشملها احكام قوانين العفو العام ، ويتم تحصيلها ايراداً للخزينة العامة بمقتضى قانون تحصيل الاموال الاميري .

المادة ٢٨- أ- تختص محكمة الجمارك البدائية بالنظر في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون والحكم على مرتكبيها بالغرامة المقررة لها بموجب ، كما وان لها النظر في اي خلاف مهما كان نوعه في تطبيق احكام هذا القانون بين الدائرة واي شخص آخر او جهة اخرى واصدار القرار فيه ، وتكون قراراتها خاضعة للاعتراض والاستئناف وفقا لاحكام المنصوص عليها في قانون الجمارك .

ب- تمارس محكمة الجمارك البدائية عند النظر في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون جميع الصلاحيات المتعلقة بالتوقيف والتخليف ووسائل النقل .

ج- تختص المحاكم النظامية بالنظر في الجرائم الجزائية التي ترتبط بالمخالفات المنصوص عليها في هذا القانون او تنجم عنها ، او ترتكب بسببها بأي صورة من الصور ، وتصدر احكامها فيها بمقتضى التشريعات المعمول بها . وتستمر محكمة الجمارك بالنظر في المخالفة بهذه الصلة واصدار الحكم فيها بالغرامة المنصوص عليها في هذا القانون دون صلتها الجزائية .

المادة ٢٩- لا يجوز اقامة الدعوى على اي شخص ارتكب اي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون الا بناء على موافقة خطية مسبقة من المدير وذلك تحت طائلة رد الدعوى ، ويشترط في ذلك ان لا يؤثر اي قرار يصدره المدير في هذه الحالة على صلاحية المحاكم النظامية والنهاية العامة لديها في النظر في الجرائم الجزائية المرتبطة بتلك المخالفة او الناجمة عنها او المرتكبة بسببها بأي صورة من الصور واصدار قرارها فيها .

المادة ٣٠- أ- للوزير او من ينيبه خطيا اجراء التسوية لاي مخالفة تتعلق بالسلع المحلية او المستوردة قبل رفع الدعوى على مرتكب تلك المخالفة ، او خلال النظر فيها وقبل صدور الحكم البدائي بشأنها ، وذلك بالاستعاضة عن الغرامة المقررة للمخالفة في هذا القانون بغرامة لا تقل عن (٥٠٪) من الحد الادنى لتلك الغرامة .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤ / ١٩٨٩ ميلادية

ب- ليس في اجراء التسوية لاي مخالفة يقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة ما يؤثر على المصادرة الوجوبية للسلة المهيرة التي ارتكبت المخالفة بشأنها وسائر المضبوطات فيها ، او يلغى هذه المصادرة على انه يجوز اعادة وسائل النقل الى مالكيها .

المادة ٣١- للوزير بناء على تنسيب المدير ان يوقف العمل في اي مصنع ينتج سلعة او سلعة تطبيق عليها احكام هذا القانون للمدة التي يراها مناسبة اذا ارتكب صاحب المصنع او اي من المستخدمين لديه اي مخالفة لاحكام هذا القانون او الانظمة السارية مقتضاها اكثر من مرة . او اذا كان قد تخلف عن دفع الضريبة التي استحققت عليه بالرغم من اخطاره بدفعها من المدير او من ينييه .

المادة ٣٢- للمدير ان يقطع الضريبة المستحقة على اي شخص والفرامات المفروضة عليه باحكام قطعية ، او بموجب تسوية لم يتقيد بشروطها من الكفالة البنكية المقدمة من ذلك الشخص اذا لم يتم بدفعها خلال المدة التي يحددها المدير .

المادة ٣٣- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٣٤- أ- تلغى التشريعات التالية على ان يستمر العمل بالانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبها الى ان يتم الغاؤها او استبدال غيرها بها يقتضى احكام هذا القانون :-

١- قانون الهند رول لسنة ١٩٢٧ .

٢- قانون صنع الكبريت رقم (٥٩) لسنة ١٩٥١ .

٣- قانون المسكرات رقم (١٥) لسنة ١٩٥٣ .

٤- قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٠ .

٥- قانون الرسوم على المنتجات المحلية رقم (١٦) لسنة ١٩٦٣ .

٦- قانون والحرص الوطني رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٤ .

٧- نظام رسوم الانتاج المحلي رقم (٤٧) لسنة ١٩٧١ .

ب- يلغى اي تشريع او اي نص في اي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع هذا القانون .

المادة ٣٥- رئيس الوزراء والوزراء بالتكليف ينفذون احكام هذا القانون .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤ / ١٩٨٩ ميلادية

معالي رئيس المجلس يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة المالية ؟ رجاء  
من يوافق يرفع يده .

السيد الامين العام  
الاجلبية .  
١- قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٨ - قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية .

قانون مؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٨  
قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٨٨ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ، وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، وينسب اليه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تلغى المواد (٣) و (٤) و (٥) من القانون الاصلي .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصلي ، ويستعاض عنها بالنص التالي ، ويعاد ترقيمها بحيث تصبح برقم (٣) .

المادة (٣)

أ- تستوفي ضريبة مقدارها (١٪) من قيمة جميع البضائع المستوردة الخاضعة للرسوم بموجب

التعريفات الجمركية .

ب- تستوفي ضريبة مقدارها (٢٪) من قيمة جميع البضائع المستوردة التي لا تخضع للرسوم بموجب التعريفات الجمركية ، باستثناء ما يلي :-

١- ما يستورد للجهات المعفاة من الرسوم بموجب احكام قانون الجمارك المعمول به .

٢- القمح والدقيق .

٣- الكتب والمطبوعات .

٤- اية بضاعة يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية اعفاؤها من الضريبة الاضافية .

ج- تستوفي ضريبة اضافية مقدارها (٢٪/١) من قيمة السبائك الذهبية المستوردة .

د- تستوفي الضريبة المتعلقة بموجب الفقرات (أ، ب، ج) من هذه المادة عند التخلص على البضاعة ولقلا لاحكام قانون الجمارك .

هكذا من الأشغال



- المادة ٤- تلغى المادتان (٨، ٧) من القانون الأصلي ، ويعاد ترقيم المادتين (٩) و (١٠) منه لتصبحا برقم (٤) و (٥) على التوالي .
- المادة ٥- تضاف المادتان التاليتان إلى القانون الأصلي برقم (٧، ٦) على التوالي :-

- المادة ٦- أ- تفرض ضريبة مقدارها (١٠٪) من قيمة فواتير المبيعات من المواد والخدمات الصادرة عن :-
- ١- الفنادق من فئة الأربعة نجوم فما فوق حسب تصنيف وزارة السياحة
- ٢- المطاعم من فئة الأربعة نجوم فما فوق حسب تصنيف الجهات المختصة .
- ب- على جميع اصحاب الفنادق والمطاعم ومديريها اصدار فاتورة احوالية تخلي مبيعاتها لكل حالة ، والتقيد بالتعليمات التي يصدرها وزير المالية لهذه الغاية .

- المادة ٧- أ- تفرض ضريبة مقدارها (٢٪) من قيمة كل تذكرة سفر بالجو إلى الخارج تصدر أو تباع داخل المملكة سواء كانت مقابل الثمن أو بالمجان ، وتعتمد لغاية احتساب هذه الضريبة التكلفة التي تصدرها المنظمة الدولية لنقل الجوي (الاياتا) .

- ب- على جميع شركات الطيران أو مكاتب السياحة والسفر أو أي جهة أخرى تصدر أو تبيع تذاكر سفر بالجو استيفاء هذه الضريبة وتوريدها إلى وزارة المالية ، والتقيد بالتعليمات التي يصدرها وزير المالية لهذه الغاية .

- المادة ٦- تلغى المادة (١١) من القانون الأصلي ويعاد ترقيم المواد (١٢) و (١٣) و (١٤) و (١٥) منه لتصبح (٨) و (٩) و (١٠) و (١١) على التوالي .

- المادة ٧- يلغى نص المادة (١٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي ويعاد ترقيم هذه المادة لتصبح برقم (١٢) :-
- المادة ١٢- أ-

- ١- تعديل مقدار الضريبة المشار إليها في هذا القانون بقرارات تنشر في الجريدة الرسمية .
- ٢- اخضاع أي سلعة أو خدمة للضريبة ، أو إلغاء أي ضريبة عنها بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية
- ب- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية أن يقر أعفاء أي شخص أو جهة من الضريبة المروضة بموجب هذا القانون .

- المادة ٨- يعاد ترقيم المواد (١٧) و (١٨) و (١٩) من القانون الأصلي لتصبح (١٣) و (١٤) و (١٥) على التوالي .

- معالي رئيس المجلس  
الجميع موافقون .  
معالي رئيس المجلس  
١١- قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٨ - قانون معدل لقانون الترخيص.

#### الاسباب المرجعية

للقانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٨  
قانون معدل لقانون الترخيص

لتلاقي وضع الاتكاف المتعلقة بالضرائب في عدة قوانين ومن أجل العمل على توحيد قانون واحد ،  
فقد ألغيت المادة (٣) من قانون الترخيص رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٢ نظراً لورود الاتكاف المتعلقة بها في قانونا للضريبة على الاستهلاك رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨ .

هكذا من الأشهر

قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٨  
قانون معدل لقانون التبغ

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون التبغ لسنة ١٩٨٨ ) ويقرأ مع القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تلغى المادة (٣) من القانون الاصلي ويعاد ترقيم المواد من (٤-٤٢) منه لتصبح من (٣-٤١) على التوالي .

١٩٨٨/١١/٥

معالي رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس الكريم على إحالة اللجنة الزراعية ؟ من يوافق يرفع يده الاغلبية .  
السيد عبد الرؤوف الروابدة .

معالي وزير الاشغال  
العامة والاسكان

الحقيقة فيه مخالفة لما اقره المجلس قبل قليل وخاصة عند الحديث عن قانون التربية والتعليم . اتنا قلنا ان النظام الداخلي يجبر على احواله القانون اما الى اللجنة القانونية او اللجان المالية الى تحويلها اولاً ان تدرس ثم للقانونية لو سمح لي الاخوان . هذا قانون وبالتالي تدرسه بنص النظام الداخلي احدى اللجنتين اما المالية او القانونية . لكننا بعد ان استقر رأينا ان المنطق ان اللجان المتخصصة والفنية يجب ان تدرس مثل هذه القوانين . انا ارى كما حدث في قانون التربية والتعليم ان يعطى للزراعية ثم للقانونية ليأخذ مروه في الطريق الصحيح وشكراً سيدي .  
هل يوافق المجلس الكريم على إحالة بعد الزراعية الى اللجنة المالية ؟ من يوافق يرفع يده .  
القانونية .

معالي رئيس المجلس

اصوات

معالي رئيس المجلس

هو اقتراح المالية . القانونية ؟ من يوافق على إحالة بعد الزراعية الى

السيد الامين العام

القانونية يرفع يده مشكوراً ، عد الاصوات .  
الاكثرية . المادة التالية  
١٧ . قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٨ - قانون معدل لقانون العمل .

قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٨  
قانون معدل لقانون العمل

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٨٨ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعديل النقرة (د) من المادة (١٢) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها :  
" ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حدها الادنى في أية حالة من الحالات ، او لاي سبب من الاسباب المخففة التقديرية المنصوص عليها في اي قانون او تشريع آخر " .

المادة ٣- تعديل الفقرة (٧) من المادة (١٣) من القانون الاصلي على النحو التالي :-  
اولاً: بالغاء نص البند (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-  
ب- تستوفي الوزارة من العامل الواحد الى المملكة الرسم السنوي التالي مقابل منحه تصريح العمل او تجديدده ويعتبر هذا الرسم ايراداً للخزينة :-

- ١- مائة دينار من العامل العربي الذي يعمل في غير الزراعة .
- ٢- عشرة دنانير من العامل العربي الذي يعمل في الزراعة .
- ٣- ثلاثمائة دينار من العامل غير العربي الذي يعمل في غير الزراعة والتمريض .
- ٤- ٥٠ ديناراً من العامل غير العربي الذي يعمل في الزراعة والتمريض .

ثانياً: باضافة العبارة التالية الى آخر البند (ج) منها :-  
ولا يجوز تخفيض الغرامة من حدها الادنى في أية حالة من الحالات ، او لاي سبب من الاسباب المخففة التقديرية المنصوص عليها في اي قانون او تشريع آخر .

هل هذا من المأهول

معالي رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم على إحالته للجنة المالية هناك وجهة نظر أخرى؟  
اصوات  
معالي رئيس المجلس من يوافق على إحالته للجنة القانونية ، يرفع يده مشكوراً؟  
السيد الأمين العام بالاغلبية .  
معالي رئيس المجلس ١٣. قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٨ - قانون معدل لقانون السيد الأمين العام تشجيع الاستثمار .

### قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار

- المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٨٨ ) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ولا بد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي على الوجه التالي :-  
أولاً : بإضافة التعريف التالي إليها بعد تعريف اللجنة الواردة فيها :-  
المديرية : مديرية الدراسات وتشجيع الاستثمار في الوزارة .  
ثانياً : بإلغاء كلمة ( الباصات ) من تعريف الموجودات الثابتة الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة ( الحافلات ) .
- المادة ٣- يلغى نص البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
٢- الأمين العام للوزارة : نائباً للرئيس
- المادة ٤- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٧) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخرها :-  
( بما في ذلك تربية الأسماك وصيدا ) .
- المادة ٥- تعدل المادة (١٠) من القانون الأصلي على النحو التالي :-  
أولاً : بإلغاء كلمة ( اللجنة ) الواردة في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بكلمة ( المديرية ) .

ثانياً : بشلط العبارة التالية من آخر الفقرة (هـ) منها :  
( عن ٢٥ ٪ خمسة وعشرين بالمائة من قيمة الموجودات الثابتة المستوردة في المشروع الأصلي ) والاستعاضة عنها بالعبارة التالية :-  
( عن ١٠ ٪ من قيمة الموجودات الثابتة المستوردة في المشروع الأصلي وذلك في حالة استخدام الطاقة الانتاجية الكاملة للمشروع ) .  
ثالثاً : بإلغاء عبارة ( التي تحددها الجهات المختصة ) الواردة في آخر الفقرة (و) منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية ( التي يحددها الوزير بناء على تنسيب المديرية ) .  
رابعاً : بإضافة الفقرة (ز) بالنص التالي إليها :-  
ز- يتوجب على مالك المشروع الاقتصادي المتمتع بالاعفاءات المنصوص عليها في هذه المادة تقديم تقارير دورية للوزير لا يقل عددها عن تقريرين في السنة عن تطور العمل في المشروع .

- المادة ٦- تلغى كلمة ( الباصات ) الواردة في الفقرة (د) من المادة (١٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بكلمة ( الحافلات ) .
- المادة ٧- تعدل الفقرة (ج) من المادة (١٤) من القانون الأصلي بإلغاء كلمة ( اللجنة ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة ( المديرية ) .
- المادة ٨- تعدل المادة (١٦) من القانون الأصلي على النحو التالي :-  
أولاً : بإلغاء الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-  
أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة تلغى الأرباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من الضرائب لمدة (٥) خمس سنوات من تاريخ بدء الانتاج أو العمل إذا لم تتجاوز المدة التي تم تنفيذ المشروع خلالها ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار مجلس الوزراء الذي وافق فيه على اعتبار المشروع مشروعاً اقتصادياً مصدقاً في الجريدة الرسمية .  
ب- إذا استغرق تنفيذ المشروع مدة تزيد على ثلاث سنوات فتحسم مدة التجاوز من أصل مدة الاعفاء المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .  
ثانياً : بإعادة ترقيم الفقرتين (هـ) و (و) منها لتصبحا (ج) و (د) على التوالي .

**المادة ٩- تعديل المادة (١٧) من القانون الأصلي على النحو التالي :-**

أولاً: بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-  
ب- يشترط لمنع الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة أن تكون الطاقة الانتاجية للمشروع مستخدمة بكاملها فعلاً وأن لا تقل قيمة الموجودات الثابتة المستردة لغايات توسيع المشروع عن (١٠٪) من مجموع قيمة الموجودات الثابتة في المشروع الأصلي وتبدأ مدة الاعفاء في هذه الحالة من التاريخ الذي بدأ فيه الانتاج أو العمل بعد التوسيع .

ثانياً: بالغاء عبارة ( التي تحددها الجهات المختصة ) الواردة في آخر الفقرة (هـ) منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية :-

( بقرار من الوزير بناء على تنسيب اللجنة ) .

ثالثاً: بإضافة الفقرة (ز) التالية إليها :-

ز- على الرغم مما نص عليه في قانون ضريبة الدخل المعمول به إذا لحقت بالمشروع الاقتصادي المصدق خسائر في سنوات اعفائه من الضرائب والرسوم يقتضي احكام هذا القانون أو في أي سنة منها . فتبدأ مدة تنزيل وتدوير الخسائر المتراكمة خلال تلك السنوات أو التي وقعت في أي منها اعتباراً من السنة الأولى التي تلي سنوات الاعفاء المشار إليها ، وتطبق عليها احكام قانون ضريبة الدخل الخاصة بالخسائر على هذا الاساس .

**المادة ١٠- تعديل المادة (١٨) من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) التالية إليها:-**

ب- يصدر الوزير تعليمات لتحديد تاريخ بدء الانتاج أو العمل للمشروع الاقتصادي المصدق إذا كان يشتمل على عدة خطوط انتاجية لسلع مختلفة .

**المادة ١١- أ- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٢٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-**

ب- تسري على رأس المال العربي المستثمر يقتضي احكام هذا القانون الضمانات الممنوحة لرؤوس الاموال العربية يقتضي احكام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية وجميع الاتفاقيات الاخرى المعقودة معها وأي تعديلات تطرأ عليها .

**المادة ١٢- تعديل الفقرة (أ) من المادة (٢٨) من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها بند (٢) وإضافة البند**

**(١) التالي إليها :-**

أ- اعلام الوزارة فور الانتهاء من تركيب الموجودات الثابتة المعفاة المستردة لغايات المشروع وذلك لأغراض المطابقة الفعلية وتثبيت الاعفاءات المقررة .

**المادة ١٣- تعديل المادة (٢٩) من القانون الأصلي على النحو التالي :-**

أولاً: بإضافة الفقرة (أ) التالية إليها :-

أ- تسري الاعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الاخرى على ما يستورد للمشاريع الاقتصادية المشارع الاقتصادية المصدقة ويتم تثبيت تلك الاعفاءات بعد تركيب تلك المستوردات واستعمالها فعلاً في المشروع الذي منح تلك الاعفاءات أو أي منها ومطابقة ما استورد فعلاً منها وتم تركيبه واستعماله في المشروع . ويصدر وزير المالية / الجمارك التعليمات باحكام وشروط واجراءات ادخال المستوردات المعفاة الى حين اجراء تلك المطابقة.

ثانياً: باعادة ترقيم الفقرة (أ) منها لتصبح (ب) وشطب كلمة ( اللجنة ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة ( الوزير ) .

ثالثاً: باعادة ترقيم الفقرة (ب) منها لتصبح فقرة (ج) .

**المادة ١٤- تعديل المادة (٣١) من القانون الأصلي بالغاء كلمة ( اللجنة ) حيثما وردت في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) منها والاستعاضة عنها بكلمة ( الوزير ) .**

**المادة ١٥- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٣٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-**

أ- لا تسري احكام المواد (٧) و (٨) و (١٠) و (١١) و (١٢) و (١٤) و (١٦) و (١٧) من هذا القانون على القرارات التي اصدرها مجلس الوزراء قبل العمل بموجبه .

**المادة ١٦- تضاف المادة الثالثة برقم (٣٤) الى القانون الأصلي وبما يترجم المواد (٣٤) و (٣٥) و (٣٦) منه لتصبح (٣٥) و (٣٦) و (٣٧) على التوالي :-**

**المادة ٣٤-**

أ- ينشأ مقتضى هذا القانون صندوق يسمى ( صندوق تشجيع الاستثمار ) يجمع بالشخصية الاعتبارية وله بهذه الصلة القيام بجميع الاعمال والمهام المتعلقة بدعم وتمويل المشاريع التي تقام في منطقتي التنمية (ب) و(ج) المنصوص عليهما في هذا القانون .



- ب- يتولى ادارة الصندوق والاشراف على اعماله لجنة يؤلفها مجلس الوزراء ويسمى رئيسا لها من بين اعضائها .
- ج- تحدد موارد الصندوق والامور الادارية والمالية المتعلقة به بما في ذلك المهام المخططة بلجنة الصندوق ومذتها والطريقة التي تمارس بها اعمالها وأسس وشروط منح القروض منه بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

معالي رئيس المجلس  
الجميع  
السيد الامين العام  
١٤ - قانون مؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون نقابة المهندسين .

#### الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٨  
قانون معدل لقانون نقابة المهندسين

- أ- عدلت الفقرة (ج) من المادة (٩) من القانون باضافة العبارة المقترحة اليها لتحقيق ما يلي :-  
اولاً: معالجة موضوع المهندسين الذين يحملون شهادة الدراسة الثانوية العامة ( الفرع الادبي او الصناعي ) وكانوا قد التحقوا بكلية ومعاهد هندسية ولم يتخرجوا منها قبل نفاذ احكام القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٦ الذي اشترط ان يكون الطالب الذي التحق بدراسة الهندسة حاصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة ( الفرع العلمي ) .
- ثانياً: اتاحة المجال امام الاشخاص الذين يحصلون في اي وقت على شهادة الدراسة الثانوية العامة ( الفرع الصناعي ) ويعمل لا يقل عن (٨٠٪) الالتحاق بالجامعات والمعاهد لدراسة الهندسة .
- ب- عدلت المادة (١٤) من القانون لوجود نص في الفقرتين (ب) و (ج) منها يعطي حق الاعتراض بالجامعات لكل من الوزير ومجلس النقابة ، وحيث ان موضوع الاعتراض بالجامعات اصبح من صلاحية وزارة التعليم العالي فكان لابد من اعادة صياغة المادة (١٤) بما يحقق ذلك .
- ج- عدلت المادة (٢٧) وذلك باضافة ( هيئة المكاتب الهندسية ) الى الهيئات الاخرى التي تتكون منها النقابة .
- د- دمجت المادتان (٥٢) و (٥٣) الاصليتان بمادة واحدة كفقرتين (أ) و (ب) في المادة (٥٢) دون اي تعديل .
- هـ- بعد الغاء المادة (٥٣) نقلاً استعريض عنها بالنص على اصدار نظام خاص بهيئة المكاتب الهندسية بين كيفية انتخاب هيئة المكاتب وتحديد مهامها واختصاصاتها في قانون النقابة .

#### قانون مؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون نقابة المهندسين

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون نقابة المهندسين لسنة ١٩٨٨ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٩) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ج) منها :-  
( ويستثنى من شرط الحصول على الفرع العلمي لهذه الشهادة :-  
١- كل من التحق بالجامعة او الكلية او المعهد الهندسي قبل نفاذ احكام القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٦ .  
٢- كل من حصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة ( الفرع الصناعي ) بمعدل لا يقل عن (٨٠٪) .

المادة ٣- يلغى نص المادة (١٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ١٤-  
يقدم طلب التسجيل في النقابة الى مجلس الشعبة المختص ليعتري دراسته ويشترط في ذلك ان يكون طالب التسجيل قد حصل على شهادة معادلة في الهندسة او الهندسة التطبيقية من جامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي ويرفع مجلس الشعبة توصياته الى المجلس بقبول الطلب او رفضه مع بيان الاسباب وذلك خلال (٣٠) يوما من تاريخ تقديم الطلب اليه ، ويصدر المجلس قراره بقبول الطلب او رفضه خلال (٣٠) يوما من تاريخ رفعه اليه مع بيان الاسباب التي استند اليها في قراره .

المادة ٤- تعدل المادة (٢٧) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (هـ) التالية الى آخرها :  
هـ- هيئة المكاتب الهندسية .

المادة ٥- يلغى نص المادة (٥٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ٥٢-

أ- يجتمع مجلس الشعبة مرة واحدة على الاقل في كل شهر ، ويجوز لرئيس مجلس الشعبة

دعوة مجلس الشعبة الى الاجتماع في اي وقت يراه مناسباً .

ب- يختص مجلس الشعبة بالصلاحيات التالية :-

- ١- تنظيم امور ممارسة المهنة المتعلقة بالشعبة ومتابعة التأهيل المستمر وعقد الندوات الهندسية ووضع مشاريع انظمة الممارسة المتعلقة بالشعبة ومتابعة تطبيقها وذلك وفقاً لقرارات الهيئة العامة للشعبة .
- ٢- النظر في طلبات التسجيل لعضوية النقابة في الاقسام والفروع الهندسية الواردة في الشعبة ورفع توصياته وتقاريره حولها الى المجلس .
- ٣- دراسة الامور المحالة عليه من المجلس ورفع توصياته بشأنها اليه .
- ٤- حسم كل نزاع مهني بين اعضاء الشعبة والتحقيق في اي نزاع مهني بين اعضاء الشعبة واصحاب الاعمال ورفع تقرير الى المجلس بذلك .
- ٥- تشكيل اللجان المتخصصة من اعضاء الشعبة لمساعدة مجلس الشعبة .

المادة ٦- يلغى نص المادة (٥٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٥٣-

يكون للمكاتب والشركات الهندسية الاردنية هيئة تسمى ( هيئة المكاتب الهندسية ) يتم انتخابها وتحديد مهامها وكيانها اتخاذ قراراتها بموجب نظام يصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس مهندسين ، قانون معدل لقانون نقابة المهندسين . هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية ؟ من يوافق يرفع يده .

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

١٥- قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ - قانون معدل لقانون مؤسسة التسويق الزراعي .

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨

قانون معدل لقانون مؤسسة التسويق

الزراعي

نظراً لانفا قانون شؤون الارض المحتلة وبالتالي الغاء وزارة شؤون الارض المحتلة فكان لابد من ان يحل مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية في عضوية مجلس ادارة مؤسسة التسويق الزراعي بدلاً من محل وزارة شؤون الارض المحتلة ، الامر الذي اتفق عليه وضع القانون المرفق .

قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨

قانون معدل لقانون مؤسسة التسويق الزراعي

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون مؤسسة التسويق الزراعي لسنة ١٩٨٨ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٥) من القانون الاصلي بالغاء نص البند (٦) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

٦- مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية .

معالي رئيس المجلس الزراعية ثم القانونية ، من يوافق على احوالها للجنة الزراعية ثم اللجنة القانونية ؟

موافقون .

معالي رئيس المجلس يوافق المجلس الكريم

١٦- قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ قانون الشركات .

السيد الامين العام

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩

قانون الشركات

شهدت المملكة الاردنية الهاشمية خلال العقدين الاخيرين تطورات اقتصادية هامة وواسعة وذات ابعاد عميقة في الميادين المختلفة للنشاط الاقتصادي ، وقد ابرزت هذه التطورات اهمية ايجاد التشريعات والاطر المناسبة لاستيعابها ، بحيث تمتاز بالشمولية والوضوح والمرونة ، لدفع عجلة التنمية ، وتنظيم اساليب الادخار والاستثمار وتوفير الحماية والضمان للمدخرين والمستثمرين .

ولما كان لقانون الشركات علاقة مباشرة بتوفير الحقوق ، وتوفير الوسائل القانونية المناسبة لاستيعاب الانواع المختلفة للاستثمار ، وتنظيم العلاقات التعاقدية لشركات الاشخاص وشركات الاموال على حد سواء ،

لقد تبين من التطبيق العملي لقانون الشركات المعمول به رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ ، انه اصبح قاصراً عن تغطية الكثير من الواجه الجديدة للعمليات الاقتصادية والعلاقات القانونية الخاصة بها ، والاشكال الاستثمارية الحديثة .

هكذا من المأمول

يضاف الى ذلك أن قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ أصبح يفتقر الى العديد من الاحكام الفعالة في مجال الرقابة لحماية حقوق المدينين والمستثمرين مما اضطر المشرع الاردني الى ادخال تعديلات عديدة عليه . واللجوء في الكثير من الحالات الى اجراءات استثنائية من خلال لجنة الامن الاقتصادي لايجاد الحلول للمشاكل الجديدة والتغلب عليها . وتجاوز العقبات التطبيقية للقانون . فقد كان لهذه التعديلات والاجراءات المشار اليها اثار سلبية واضحة وذلك الى جانب انها كانت تعرضه للاجتهاد والتفسير لما كان يكتنفه من غموض .

كما ان لوحدة التشريع مع الدول العربية الشقيقة أهمية كبيرة لا يمكن اغفالها . ولا بد من السعي لتحقيقها في سبيل توحيد الاحكام القانونية والمبادئ الاستثمار بينها واستيعابها . فضلاً عن الاستفادة من الاجتهاد الفقهي والقضائي في تلك الدول ، مما سيؤدي بالتأكيد الى استقرار القرارات والاضواء القانونية والقضائية فيها ، وتوحيدها وهذه جميعاً من الاهداف الرئيسية التي يسعى قانون الشركات الى تحقيقها في سياق التحديث المستمر الذي تجرته المملكة لتشريعاتها وبخاصة الاقتصادية منها لتواكب متطلبات التنمية فيها . وتحقيقاً لذلك فقد شكلت عدة لجان ضمت مندوبين عن القطاعين العام والخاص لدراسة القانون وتقديمه الى الجهات المختصة .

وفيما يلي اهم المبادئ والاسس التي تضمنها القانون .

اولاً: تنظية النقص التشريعي في بعض جوانب قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ وذلك لسد

الثغرات التي اظهرها التطبيق العملي لها ، واهمها ما يلي :-

أ- وضع الاحكام الخاصة باندماج الشركات وتحديد الاسس والاطر القانونية للاندماج بين الشركات ومعالجة المشاكل القانونية التي تعترض هذا الموضوع الهام وتحافظ على حقوق المساهمين والغير .

ب- معالجة تلك الشركات كلياً أو جزئياً عن طريق شراء المبرودات او الاسهم ووضع الضوابط القانونية لهذه الحالات وتحول المؤسسات العامة الى شركات تجارية يشارك فيها القطاع الخاص . وكذلك تحول الشركات من نوع لآخر لمواجهة الظروف الجديدة للاستثمار ، واتاحة المجال للشركات للنمو والتوسع بمرونة وحرية .

ج- استحداث وسائل واتحاد جديدة للاستثمار ، تكون اكثر ملائمة للظروف الاقتصادية المتجددة ، وما يواكب التطورات السائدة في ميادين الاستثمار الدولية كوسيلة اساسية لتجميع المدخرات المحلية واستقطاب الاستثمارات العربية والاجنبية ، ومن تلك الوسائل والاتحاد ما يلي :

١- تحديد مفهوم الشركات الفاضلة ، وادراجها ضمن ايجاد ادارات متخصصة للمشاريع وتوجيه الاستثمارات بكفاءة عالية ، والاستفادة من مزايا التخصص في المشاريع والكامال بينها من خلال تلك الادارات المتفرعة للتخطيط لهذه المشاريع والتنسيق

بينها . وتوفير الشمولية في التخطيط ، وحسن الاداء والوفاء في التكاليف وبالتالي

تحقيق فرص النجاح ، وخدمة الاستثمار والتنمية الوطنية بوجه عام .

٧- احداث نوع جديد من الشركات ذات رأس المال المتغير غير الثابت والمتخصصة في تجميع المدخرات الفردية على نطاق واسع وتوجيهها وتوظيفها في القنوات المختلفة للاستثمار ، واعطاء المستثمر حرية استرداد استثماره في اي وقت بالسعر المعلن من قبل الشركة بأشرف سوق عمان المالي .

٢- استحداث نوع جديد آخر من الشركات التي تسجل في المملكة وتعمل خارجها ، لاغناء تجربة الاستثمار بالخروج من النطاق الاقليمي الى النطاق الدولي والاستفادة من فرص الاستثمار العالمية ، واكتساب الخبرة والتجربة في شتى حقول الاختصاص والاستثمار ، وما يحق ذلك من مردود استثماري ونقل للمعرفة والخبرة والتكنولوجيا .

٤- تنظيم تسجيل الشركات الاجنبية ( العاملة ) في المملكة ، وتحديد شروط التصريح لها بالعمل فيها . وكذلك الشركات الاجنبية ( غير العاملة ) في المملكة ، كالمكاتب الاقليمية ومكاتب التمثيل ، ضمن اطار قانوني متكامل يحقق الرضوخ للمستثمر العربي والاجنبي .

ثانياً : الاخذ بمبدأ وحدة التشريع في الدول العربية :

انطلاقاً من قناعة المملكة من ان التكامل الاقتصادي العربي هو الحل الناجع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن العربي ، والاساس المتين للوحدة العربية المنشودة فانها ترى في التشريعات الاقتصادية وسيلة من الوسائل الهامة الرئيسية لتحقيق هذا الطموح ، لا سيما وان توحيد التشريعات العربية يحقق ايضاً العديد من المزايا المباشرة ، ومن أبرزها في مجال قانون الشركات توحيد انواع الشركات واحكامها بحيث تعمل على تسهيل انتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية واستثمارها فيها كما ويفتي التجربة الاقتصادية العربية في اطار فقهي وقضائي مستقر وموحد يؤدي الى استقرار التعامل التجاري ولغو على المستوى الاقليمي والقومي . وقد انطلق المشرع الاردني في هذا الاتجاه فوضع جميع التشريعات العربية الحديثة المتعلقة بالشركات موضع الدرس والملاحظة ، وهو يعد هذا القانون للاستفادة من الاحكام المستقرة في تلك التشريعات وبخاصة في الامور التالية :

أ- الاخذ بالمصطلحات والاسماء القانونية ، والاحكام السائدة في معظم تشريعات الدول العربية في الشركات لما لذلك من أهمية واضحة في التسهيل على المستثمر العربي لمعرفة الاحكام الخاصة بتسجيل الشركات ومجالات الاستثمار المناسبة التي يربط في توظيف امواله فيها ومن ذلك .

يضاف الى ذلك ان قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ اصبح يفتقر الى العديد من الاحكام الفعالة في مجال الرقابة لحماية حقوق المدخرين والمستثمرين مما اضطر المشرع الاردني الى ادخال تعديلات عديدة عليه . واللجوء في الكثير من الحالات الى اجراءات استثنائية من خلال لجنة الامن الاقتصادي لايحاء الحلول للمشاكل الجديدة والغلب عليها ، وتجاوز العقبات التطبيقية للقانون ، فقد كان لهذه التعديلات والاجراءات المشار اليها اثار سلبية واضحة وذلك الى جانب انها كانت تعرضه للاجهاد والتفسير لما كان يكتنفه من غموض . كما ان لوحدة التشريع مع الدول العربية الشقيقة اهمية كبيرة لا يمكن اغفالها ، ولا بد من السعي لتحقيقها في سبيل توحيد الاحكام القانونية واقاط الاستثمار بينها واستيعابها . فضلاً عن الاستفادة من الاجتهاد الفقهي والقضائي في تلك الدول ، مما سيؤدي بالتاكيد الى استقرار القرارات والاضاع القانونية والقضائية فيها ، وتوجيهها هذه جميعاً من الاهداف الرئيسية التي يسعى قانون الشركات الى تحقيقها في سياق التحديث المستمر الذي تجرته المملكة لتشريعاتها وبخاصة الاقتصادية منها لتواكب متطلبات التنمية فيها . وتحقيقاً لذلك فقد شكلت عدة لجان ضمت مندوبين عن القطاعين العام والخاص لدراسة القانون وتقديمه الى الجهات المختصة .

وفيما يلي اهم المبادئ والاسس التي تضمنتها القانون .

اولاً: تغطية النقص التشريعي في بعض جوانب قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ وذلك لسد الثغرات التي اظهرها التطبيق العملي لها ، واهمها ما يلي :-

- أ- وضع الاحكام الخاصة باندماج الشركات وتحديد الاسس والاطر القانونية للاندماج بين الشركات ومعالجة المشاكل القانونية التي تعترض هذا الموضوع الهام وتحافظ على حقوق المساهمين والغير .
- ب- معالجة تلك الشركات كلياً او جزئياً عن طريق شراء الموجودات او الاسهم ووضع الضوابط القانونية لهذه الحالات وتحول المؤسسات العامة الى شركات تجارية يشارك فيها القطاع الخاص . وكذلك تحول الشركات من نوع لآخر لمواجهة الظروف الجديدة للاستثمار ، واتاحة المجال للشركات للنمو والتوسع بمرونة وحرية .
- ج- استحداث وسائل واقاط جديدة للاستثمار ، تكون اكثر ملائمة للظروف الاقتصادية المتجددة ، وبما يواكب التطورات السائدة في ميادين الاستثمار الدولية كوسيلة اساسية لتجميع المدخرات المحلية واستقطاب الاستثمارات العربية والاجنبية ، ومن تلك الوسائل والاتقاط ما يلي :
- د- تحديد مفهوم الشركات القابضة ، ودورها المتميز في ايجاد ادارات متخصصة للمشاريع وتوجيه الاستثمارات بكفاءة عالية ، والاستفادة من مزايا التخصص في المشاريع والاكامل بينها من خلال تلك الادارات المتفرعة للتخطيط لهذه المشاريع والتنسيق

بينها ، وتوفير الشمولية في التخطيط ، وحسن الاداء والوفاء في التكاليف وبالتالي تحقيق فرص النجاح ، وخدمة الاستثمار والتنمية الوطنية بوجه عام .

٢- احداث نوع جديد من الشركات ذات رأس المال المتغير غير الثابت والتخصصة في تجميع المدخرات الفردية على نطاق واسع وتوجيهها وتوظيفها في القنوات المختلفة للاستثمار ، واعطاء المستثمر حرية استرداد استثماره في اي وقت بالسعر المعلن من قبل الشركة بأشراف سوق عمان المالي .

٣- استحداث نوع جديد آخر من الشركات التي تسجل في المملكة وتعمل خارجها ، لاغناء تجربة الاستثمار بالخروج من النطاق الاقليمي الى النطاق الدولي والاستفادة من فرص الاستثمار العالمية ، واكتساب الخبرة والتجربة في شتى حقول الاختصاص والاستثمار ، وما يحققه ذلك من مردود استثماري ونقل للمعرفة والخبرة والتكنولوجيا .

٤- تنظيم تسجيل الشركات الاجنبية ( العاملة ) في المملكة ، وتحديد شروط التصريح لها بالعمل فيها . وكذلك الشركات الاجنبية ( غير العاملة ) في المملكة ، كالمكاتب الاقليمية ومكاتب التمثيل ، ضمن اطار قانوني متكامل يحقق الوضوح للمستثمر العربي والاجنبي .

ثانياً: الاخذ بمبدأ وحدة التشريع في الدول العربية :

انطلاقاً من قناعة المملكة من ان التكامل الاقتصادي العربي هو الحل الناجح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن العربي ، والاساس المتين للوحدة العربية المنشودة فانها ترى في التشريعات الاقتصادية وسيلة من الوسائل الهامة الرئيسية لتحقيق هذا الطموح ، لا سيما وان توحيد التشريعات العربية يحقق ايضاً العديد من المزايا المباشرة ، ومن أبرزها في مجال قانون الشركات توحيد انواع الشركات واحكامها بحيث تعمل على تسهيل انتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية واستثمارها فيها كما ويغني التجربة الاقتصادية العربية في اطار فقهي وقضائي مستقر وموحد يؤدي الى استقرار التعامل التجاري وثقته على المستوى الاقليمي والقومي . وقد انطلق المشرع الاردني في هذا الاتجاه فوضع جميع التشريعات العربية الحديثة المتعلقة بالشركات موضع الدرس والملاحظة ، وهو يعد هذا القانون للاستفادة من الاحكام المستقرة في تلك التشريعات وبخاصة في الامور التالية :

- أ- الاخذ بالمصطلحات والاسماء القانونية ، والاحكام السائدة في معظم تشريعات الدول العربية في الشركات لما لذلك من اهمية واضحة في التسهيل على المستثمر العربي لمعرفة الاحكام الخاصة بتسجيل الشركات ومجالات الاستثمار المناسبة التي يربى في توظيف امواله فيها ومن ذلك .



١- تقسيم شركات الاشخاص الى نوعين هما :

شركات التضامن التي يعتبر الشركاء فيها مسؤولين بأموالهم الشخصية بالتضامن والتكافل عن ديون الشركة والتزاماتها ، وشركات التوصية البسيطة التي تضم نوعين من الشركاء هما :

الشركاء المتضامنون والشركاء الموصون ، وهذا النوع الاخير يقابل الشركات العادية المحدودة المعروفة في قانون الشركات الاردني لسنة ١٩٦٤ ، واما النوع الاول فتقايله الشركة العادية العامة وبما ان الشركة العادية المحدودة والشركة العادية العامة غير معروفتين في الدول العربية الاخرى ، فكان لا بد في سبيل الوحدة القانونية بين الدول العربية من الاستعاضة عنها بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة .

٢- تغيير الشركة المساهمة المحصورة المعروفة في قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ من حيث اسمها ومفهومها الى الشركة ذات المسؤولية المحدودة حيث ان هذا النوع الاخير هو اقرب الى شركات الاشخاص منه الى شركات الاموال ، وتعتبر الشركة ذات المسؤولية المحدودة اكثر شيوعاً على المستوى العربي والدولي ، حيث ان فكرة الاسهم تنتفي فيها وتتحول الى حصص ، وبما ان هذا النوع من الشركات هو اقرب الى الشركات العائلية ذات المسؤولية المحدودة للشركاء فقد راعي القانون تخفيف قيود الرقابة عليها لاعطائها حرية العمل بصورة اكثر مرونة مع المحافظة على الحد الأدنى للرقابة لصالح الغير الذي يتعامل مع هذه الشركات

٣- احدث نوع جديد من الشركات المعروفة في التشريعات العربية وهي شركة التوصية بالاسهم . وهذه الشركة مزيج من شركة التضامن والشركة المساهمة العامة ، من حيث وجود شركاء متضامنين مسؤولين عن ديون الشركة والتزاماتها بالتكافل والتضامن بأموالهم الخاصة ولهم حق ادارة الشركة ووجود مساهمين ليس لهم ذلك الحق ، لكن لهم لجنة للقيام بهام الرقابة على الشركة واعمالها ، وتطبق على هذه الشركة في مجال الرقابة العامة عليها وفي امورها المالية والاجتماعات السنوية لهيئتها العامة احكام الشركات المساهمة العامة وهذا النوع الجديد من الشركات يعطي بعداً استثمارياً جديداً للشركات المساهمة العامة لوجود شركاء متضامنين حريصين على اموال الشركة وعلى نجاحها لمسؤوليتهم الشخصية عن ذلك ، فضلاً عن ان هذا النوع من الشركات يغفل افضل وسيلة استثمار لشركات استثمار الاموال لحساب الغير ( الاستثمار المشترك ) .

٤- ادخل المشرع الاردني في القانون شركة المحاصة ، وبعض الاحكام الرئيسية التي تحكم هذا النوع من الشركات الفعلية غير المسجلة والتي تتميز بوجود شريك ظاهر وشريك مستتر او اكثر .

٥- اخذ القانون بالحرس والتدقيق في مجال تسجيل الشركات المساهمة العامة والرقابة عليها وادارتها ، لا سيما وان المملكة بحوزة غنية في مجال هذه الشركات باعتبارها من وسائل الاستثمار المشترك .

٦- ان الاخذ بمبدأ وحدة التشريع مع الدول العربية سيخري المكتبة القانونية الاردنية والعربية على السواء بالاعتناء بالقوة القضائية ، ويساعد على استقرار المعاملات ويضمن العدالة في الحقوق بين الشركاء من جهة والمساهمين والمستثمرين من جهة اخرى ، ويوضح الرؤية امام القاضى والمحامي ومنفذ القانون ، مما سيكون له اهمية كبرى في التدوير المستند للتشريعات العربية وتحديثها .

٧- تطوير احكام الشركات المساهمة العامة ومعالجة الثغرات التي ظهرت من خلال التطبيق وفي الامور المتعلقة بتعيين الاعضاء في القانون عدداً من الابداع الرئيسية الجديدة اهمها :-

١- اصدار اجراءات التأريض وضمان سلامتها وتوقيع الحد الأدنى لمقررات الفجاء مثل هذه الاجراءات التي تضمن اتمام الاعمال بسلامة ما يلي :-

١- اصدار اجراءات التأريض وضمان سلامتها وتوقيع الحد الأدنى لمقررات الفجاء مثل هذه الاجراءات التي تضمن اتمام الاعمال بسلامة ما يلي :-

٢- اصدار اجراءات التأريض وضمان سلامتها وتوقيع الحد الأدنى لمقررات الفجاء مثل هذه الاجراءات التي تضمن اتمام الاعمال بسلامة ما يلي :-

٣- اصدار اجراءات التأريض وضمان سلامتها وتوقيع الحد الأدنى لمقررات الفجاء مثل هذه الاجراءات التي تضمن اتمام الاعمال بسلامة ما يلي :-

٤- اصدار اجراءات التأريض وضمان سلامتها وتوقيع الحد الأدنى لمقررات الفجاء مثل هذه الاجراءات التي تضمن اتمام الاعمال بسلامة ما يلي :-

هكذا من الأشهر

- ١- تمديد الحد الأدنى للبنوك والشركات المالية التي تتلقى اكتتابات الاسهم أو اسناد القرض بما لا يقل عن خمس شركات ، وعدم السماح للشركة المصدرة للأوراق المالية ان تتلقى اكتتابات اسهمها أو اسناد قرضها .
- ٢- توضيح دور متعهد التغطية للأوراق المالية ، وإزالة شراء قيمة الأوراق المالية التي لم يتم الاكتتاب بها خلال فترات الاكتتاب المقررة .
- ٣- تقسيم شهادات الاسهم واسناد القروض الى فئات متدرجة ، لتسهيل تداولها .
- ٤- منع تداول اسهم التأسيس الا بعد مضي سنتين على التصريح للشركة بانه لا يمكن مع السماح بالتقاضي بالارث وبين المؤسسين أنفسهم مع بقاء المنع قائماً عليها .
- ٥- وضع تنظيم شامل لاسناد القرض وتحت اشراف لجنة الاسعار ، واجبات انواع جديدة من اسناد القرض ، اصبحت اسناد القرض القابلة للتحويل الى اسهم ، وتوضيح إجراءات اطلاق الاسناد وغيرها .
- ٦- تنظيم وظيفة أمين الاسعار من الشركات المالية الادوية المتخصصة لحماية حقوق المالكين الاسناد ، وتمديد ديمام تلك الشركات ومسؤولياتها وحساباتها .
- ٧- الحد من التسيب في إدارة الشركات المساهمة العامة ، واعطاء مجلس الإدارة دوراً هاماً في إدارة الشركة ، وقسود واجبات المجلس ومسؤولياته بوضوح ومن أهم الاحكام من هذا المجال ما يلي :-
- ١- السماح لرئيس مجلس الإدارة بالتفرغ للقيام بمهامه ومسؤولياته تجاه الشركة ووضع السياسات والبرامج التي تضمن نجاح مشاركتها بالتعاون مع مجلس الإدارة .
- ٢- إلزام مجلس الإدارة باعداد الانظمة المالية والادارية وغيرها ، بصورة مفصلة وواضحة ، لتعديد واجبات المجلس ومسؤولياته والادارة التنفيذية .
- ٣- ادخال عدد من الاحكام العامة الجديدة في القانون لاعادة تنظيم الشركات المساهمة العامة ومن اهمها ما يلي :-
- ١- تحديد سقف الاعلى لعدد مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة التي يحق لأي شخص ان يكون عضواً فيها ، بحيث لا يزيد على ثلاث مجالس للشخص الطبيعي وثلاث مجالس لممثل الشخص الاعتباري العام والخاص ، وعدم السماح لأي شخص بان يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات بصفته الشخصية وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري .
- ٢- عدم السماح لمجلس الإدارة ان يلاء الشرائح في عضويته بأكثر من نصف عدد

- ١- اعطائه خلال دورة . وفي حالة تجاوز عدد العضوية الشاغرة نصف أعضاء المجلس خلال مدة دورته فيجب دعوة الهيئة العامة للشركة لانتخاب مجلس إدارة جديد .
- ٢- اعطاء الحق للوزير بعمل مجلس إدارة الشركة التي تعاني من اوضاع مالية وادارية سيئة ، وتعيين لجنة إدارة الشركة لمدة سنة قابلة للتجديد لسنة أخرى دون اللجوء للهيئة العامة لمعالجة اوضاع الشركة ودعوة الهيئة العامة بعد ذلك لانتخاب مجلس إدارة جديد .
- ٣- تثبيت حق المساهم في الارباح اعتباراً من تاريخ قرار الهيئة العامة بتوزيعها ، فقد اوضح القانون شروط هذا الحق ، مع التأكيد على ان يحصل المساهم على ارباحه خلال مدة (٦٠) يوماً من تاريخ قرار توزيعها ، وان يحسب له فائدة تأخير عليها بأعلى معدل للفائدة على ان لا تزيد مدة التأخير على ستة أشهر في جميع الاحوال .
- ٤- عدم جواز تدوير أكثر من ٥٪ من ارباح الشركة لأكثر من سنتين متتاليتين الا بموافقة الهيئة العامة وللمدة التي تقرها .
- ٥- إلزام الشركات المساهمة العامة ، ان تخصص نسبة لا تقل عن ١٪ من ارباحها الصافية لغراض دعم الأبحاث العلمية والعمل الاجتماعي والتدريب المهني بالقدر الذي يحتاج اليه الشركة ، ولها ان تقدم هذه الاموال للهيئات العلمية المتخصصة للقيام بتلك المهام .
- ٦- اعطاء المساهم القديم حق الاولوية في الاكتتاب بنسبة لا تزيد على (٥٠٪) من مجموع الاسهم المطروحة للاكتتاب العام عند زيادة رأس مال الشركة واعطاء الحق أيضاً للمالك اسناد القرض القابلة للتحويل الى اسهم ، بتحويلها الى اسهم على قدم المساواة مع المساهمين القدامى .
- ٧- اعطاء الرقابة الحكومية على الشركات المساهمة بعداً جديداً ، وازدادت من الجدية عليها ومن أهم احكام هذه الرقابة في القانون ما يلي :-
- أ- اعطاء الحق لوزير الصناعة والتجارة تكليف موظفين متخصصين للتحقق من اوضاع الشركة ودفاترها وسجلاتها وحساباتها .
- ب- السماح للمساهمين بالاطلاع على المعلومات والوثائق المتعلقة بالشركة والمحافظة لدى مراقبي الشركات .
- ج- السماح لمساهمين حائزين على ٢٠٪ من رأس مال الشركة على الاقل ، او بناء على طلب ربع عدد أعضاء مجلس الإدارة على الاقل ، وبموافقة مراقبي الشركات بإجراء التدقيق على احوال الشركة ودفاتره ضمن شروط محددة ، فإذا تبين وجود مخالفات قانونية او مالية ، فلوزير الصناعة والتجارة ان يحيل الامر الى لجنة تحقيق برئاسة المراقب ومدقق حسابات قانوني وإذا تبين للجنة التحقيق صحة الادعاء بحال الامر للقضاء .

خامساً : تحديد دور محرز لدقق حسابات الشركة في الرقابة المالية والقانونية المباشرة على الشركة :

أ- أعطى القانون لدقق حسابات الشركة دوراً مميزاً لتسهيل مهمته في الرقابة فأوكل من تمييزه وتحديد اتجاهه للهيئة العامة والزم بمجلس إدارة الشركة بتقديم البيانات والوثائق والتسهيلات التي تمكنه من القيام بمهمته ، كما أعيد المدقق الحق في الطلب من مجلس الإدارة تصويب الأخطاء القانونية والمالية وغيرها ، وله اللجوء إلى الهيئة العامة للشركة والرقابة الحكومية لإطلاعها على هذه التجاوزات والمخالفات التي ارتكبتها الشركة .

ب- توضيح دور المدقق وواجباته ومسؤولياته ، مع الزامه بتحديد رأيه بوضوح بشأن الميزانية والحسابات الختامية .

ج- اعتبار المدقق وكيلاً عن المساهمين في الشركة ، والزامه بالتبويض عن أي ضرر يلحق بالشركة ومساهميها بسبب الإهمال أو الخطأ الذي يرتكبه في أداء مهمته .

وقد تناول القانون العديد من الأحكام التنفيذية الأخرى ، كما عالج الثغرات التي أبرزها التطبيق العملي للقانون الحالي ، وشدد العقوبة على المخالفين وجعلها رادعة بقدر متقول ، ولكنه أعطى الأولوية لمعالجة الخطأ قبل وقوعه والمخالفة قبل ارتكابها تجنباً للأثار السلبية لا سيما بعد تعثر العديد من الشركات المساهمة وما تركته من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني .

وقد تضمن هذا القانون في أحكامه الختامية مادة تنص على أن تقوم الشركات القائمة بتفويض أعضائها مع أحكامه خلال مدة دور من تاريخ نفاذ المادة (١٨/ب) .

أما أن كثير من الشركات المساهمة في المملكة لم تستجب لهذه المادة ، ولم تقم بتفويض أعضائها ، ونظراً للظروف الاقتصادية السائدة ، والوضع الصعب لكثير من هذه الشركات والمصلحة العامة المتمثلة بمصلحة المساهمين فيها .

وتجنباً لتكبيدها الغرامات المنصوص عليها في القانون فقد تم التنسيب لسيادة رئيس الوزراء لتعديل المادة ٣١٨/ب من القانون ، بحيث أعطيت لمعالي وزير الصناعة والتجارة صلاحية تجديد المدة المحددة لتفويض الأوضاع لمدة مائة ، وعلى أن يعتبر تسجيل أي شركة ملغى حكماً إذا لم تقم بتفويض أعضائها خلالها . وتم تعديلها بالقانون المؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٩ " مرفق صورة عن المادة معدلة " .

القانون مؤقت رقم (١) لسنة ١٩٨٩

قانون الشركات

القوانين وأحكام عامة

المادة ١- : هذا القانون ( قانون الشركات لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- : وكذا الأحكام الواردة في القوانين الخالية فيما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم يرد خلاف ذلك : -

القطاع	الصناعة والتجارة .
القطاع	وزير الصناعة والتجارة .
القطاع	مراقب الشركات المعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .
القطاع	القطاع الذي تدار الشركة المرخصة بتغطية الأوراق المالية .
القطاع	القطاع الذي يقع المركز الرئيسي للشركة الأردنية أو مركز الفرع الرئيسي للشركة الأجنبية ضمن اختصاصها المكاني .
القطاع	القطاع المالي أو أي مؤسسة أخرى تحمل ماله .
القطاع	القطاع المرخص أو الشركة المالية المرخصة بتعاطي الأعمال المصرفية وفق أحكام التشريعات المعمول بها .

نظام الشركة : النظام الأساسي للشركة .

القطاع : اثنا عشر شهراً بالتقويم الشمسي .

المادة ٣ - أ - : يري أحكام هذا القانون على الشركات التي تقام الأعمال التجارية وعلى المسائل التي تناولتها نصوصه ، فإذا لم يكن فيها ما ينطبق على أي مسألة من تلك المسائل ، فيرجع فيها إلى قانون التجارة ، فإن لم يوجد فيه فيرجع فيها إلى القانون المدني ، فإن لم يوجد فيطبق بشأنها العرف التجاري ، والا فللقاضي أن يسترشد بالاجتهاد القضائي والفقه وقواعد العدالة .

هكذا من الأعمال

ب- يسري لفظ المذكر على المؤنث كما يسري لفظ المذكر على المثنى والجمع أينما وردت في هذا القانون إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك .

المادة ٤ - يتم تأسيس الشركة في المملكة وتسجيلها فيها بمقتضى هذا القانون وتعتبر كل شركة بعد تأسيسها وتسجيلها على ذلك الوجه شخصاً اعتبارياً أردني الجنسية ويكون مركزها الرئيسي في المملكة .

المادة ٥ - أ- لا يجوز تسجيل شركة باسم اتخذ لغاية احتيالية أو غير قانونية كما لا يجوز تسجيل أي شركة باسم سبق وسجلت به شركة أخرى في المملكة ، أو باسم يشبهه إلى درجة قد تؤدي إلى اللبس أو الغش ، وللمراقب رفض تسجيل الشركة بمثل ذلك الاسم في أي حالة من تلك الحالات .

ب- يجوز لأي شركة أن تعترض خطياً لدى الوزير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار بتسجيل شركة أخرى في الجريدة الرسمية لالغاء تسجيل تلك الشركة الأخرى إذا كان الاسم الذي سجلت به عائلاً لاسمها أو يشبهه إلى درجة قد تؤدي إلى اللبس أو الغش . وللوزير بعد السماح للشركة المتعرض على تسجيلها تقديم دفاعها خلال المدة التي يحددها ، أن يصدر قراره بالغاء تسجيل الشركة الأخرى إذا اقتنع بأسباب الاعتراض على تسجيلها ، وللمتضرع من قراره الطعن فيه لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من الإعلان عنه في إحدى الصحف اليومية المحلية .

المادة ٦ - مع مراعاة أحكام المادتين (٧) و(٨) من هذا القانون تقسم الشركات التي يتم تسجيلها بمقتضى هذا القانون إلى الأنواع التالية :

- أ- شركة التضامن .
- ب- شركة التوصية البسيطة .
- ج- الشركة ذات المسؤولية المحدودة .
- د- شركة التوصية بالسهم .
- هـ- الشركة المساهمة العامة .

المادة ٧ - أ- تسجيل الشركات التي تؤسس في المملكة بموجب اتفاقيات تبرمها الحكومة مع أي دولة أخرى والشركات العمومية المشتركة المنبثقة عن الجامعة العربية أو المؤسسات أو المنظمات التابعة لها لدى المراقب في سجل خاص يحد لونه الغاية ، وتخضع هذه الشركات لأحكام والشروط المفصوص عليها في هذا القانون وذلك في الحالات وعلى المسائل التي لم ينص عليها في الاتفاقيات والعهود التي تم تأسيسها بموجبها والأنظمة التأسيسية الخاصة بها .

ب- تسجيل الشركات التي تسجل في المناطق الحرة الأردنية لدى المراقب بمقتضى هذا القانون وتحتلج لاحتكاكها سواء كانت أردنية أو أجنبية ، ويتم تسجيلها في سجل خاص يحد لونه الغاية ويوزع تسجيل الشركة في هذه الحالة بإضافة عبارة " مناطق حرة أردنية " إلى شهادة تسجيلها وتبين وثائقها وأوراقها ومراسلاتها بتلك العبارة معروفة باسمها .

ج- سجل الشركات الأجنبية التي تتخذ شكل أحد أنواع الشركات المفصوص عليها في المادة (٨) من هذا القانون لدى المراقب في سجل خاص بها ( يسمى سجل الشركات الأجنبية ) باسم لا يحكم القانون المدني المعمول به ، على أن يسري على تسجيلها وعلى أي تغيير آخر في أحكام المفصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٨ - على الرئيس بما هو مفصوص عليه في هذا القانون :

أ- إقرار الوزير - ينص - على تعيين كل من الوزير ووزير المالية والوزير المختص الموافقة على تحويل أي مؤسسة أو سلطة أو هيئة رسمية خاصة إلى شركة مساهمة عامة قتلح حكومة المملكة كأحد أسهمها دون طرحها للاكتتاب العام ، وتسجيلها لدى المراقب بتلك الصفة بموجب نظامها الأساسي الذي تعدده لجنة خاصة بولفها مجلس الوزراء ويعين رئيساً لها من بين أعضائها ، وتتولى اقام الاجراءات الخاصة بتحويل المؤسسة أو السلطة أو الويطة الرسمية العامة إلى شركة وتسجيلها ، بالإضافة إلى أي مهام وصلاحيات أخرى يكلفها بها مجلس الوزراء .

ب- يعين مجلس الوزراء رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ومديرها العام بعد اقام اجراءات تأسيسها وتسجيلها ، وله اقلأولهم من مناصبهم أو أعفاء أي منهم في أي وقت ، كما وإن له أن يعين مراقباً أو أكثر لمراقبة الأعمال الإدارية والمالية للشركة وتقديم تقارير دورية وغير دورية إلى المجلس حول تلك الأعمال والتوصيات المناسبة بشأنها .

ج- يسري أحكام هذا القانون على الشركة وذلك في الحالات وعلى المسائل غير المنصوص عليها في نظامها الأساسي



ب- يسري لفظ المذكر على المؤنث كما يسري لفظ المفرد على المثنى والجمع أينما وردت في هذا القانون إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك .

المادة ٤ - يتم تأسيس الشركة في المملكة وتسجيلها فيها بمقتضى هذا القانون وتعتبر كل شركة بعد تأسيسها وتسجيلها على ذلك الوجه شخصاً اعتبارياً أردني الجنسية ويكون مركزها الرئيسي في المملكة .

المادة ٥ - أ- لا يجوز تسجيل شركة باسم اتخذ لغاية احتيالية أو غير قانونية كما لا يجوز تسجيل أي شركة باسم سبق وسجلت به شركة أخرى في المملكة ، أو باسم يشبهه إلى درجة قد تؤدي إلى اللبس أو الغش ، وللمراقب رفض تسجيل الشركة بمثل ذلك الاسم في أي حالة من تلك الحالات .

ب- يجوز لأي شركة أن تعترض خطياً لدى الوزير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار بتسجيل شركة أخرى في الجريدة الرسمية لالتنا . تسجيل تلك الشركة الأخرى إذا كان الاسم الذي سجلت به مائلاً لاسمها أو يشبهه إلى درجة قد تؤدي إلى اللبس أو الغش . وللوزير بعد السماح للشركة المعترض على تسجيلها تقديم دفاعها خلال المدة التي يحددها أن يعذر قراره بالنفا . تسجيل الشركة الأخرى إذا اقتنع بأسباب الاعتراض على تسجيلها ، وللمعترض من قراره الاعتراض فيه لدى محكمة التمييز العليا خلال ثلاثين يوماً من الإعلان عنه في إحدى الصحف اليومية المحلية .

المادة ٦ - مع مراعاة أحكام المادتين (٧) و(٨) من هذا القانون تقسم الشركات التي يتم تسجيلها بمقتضى هذا القانون إلى الأنواع التالية :

- أ- شركة التضامن .
- ب- شركة التوصية البسيطة .
- ج- الشركة ذات المسؤولية المحدودة .
- د- شركة التوصية بالأسهم .
- هـ- الشركة المساهمة العامة .

هكذا من الأعمال

المادة ٧ - أ- تسجل الشركات التي تؤسس في المملكة بموجب اتفاقيات تبرمها الحكومة مع أي دولة أخرى والشركات العربية المشتركة المنبثقة عن الجامعة العربية أو المؤسسات أو المنظمات التابعة لها لدى المراقب في سجل خاص يعد لهذه الغاية ، وتخضع هذه الشركات لأحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في الحالات وعلى المسائل التي لم ينص عليها في الاتفاقيات والعقود التي تم تأسيسها بموجبها والأنظمة التأسيسية الخاصة بها .

ب- تسجل الشركات التي تحصل في المناطق الحرة الأردنية لدى المراقب بمقتضى هذا القانون وتخضع لأحكامه سواء كانت أردنية أو أجنبية ، ويتم تسجيلها في سجل خاص يعد لهذه الغاية وعوض تسجيل الشركة في هذه الحالة بإضافة عبارة " مناطق حرة أردنية " إلى شهادة تسجيلها وتوقيع وثائقها وأوراقها ومراسلاتها بتلك العبارة مرفوعة باسمها .

ج- تسجل الشركات المدنية التي تتخذ شكل أحد أنواع الشركات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون لدى المراقب في سجل خاص بها ( يسمى : سجل الشركات المدنية ) وتخضع لأحكام القانون المدني المعمول به ، على أن تسري على تسجيلها وعلى أي تغيير يلحقها الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٨ - على الرغم من ذلك ، يسري على هذا القانون :

- أ- اجراءات التأسيس : على أن تسجل كل من الوزير ووزير المالية والوزير المختص الموافقة على التأسيس أي : مؤسسة أو سلطة أو هيئة رسمية عامة التي شركة مساهمة عامة تلك حكومة المملكة فادل . أسسها دون طرحها للاكتتاب العام ، وتسجيلها لدى المراقب بتلك الصفة بموجب نظامها الأساسي الذي تعده لجنة خاصة يؤلفها مجلس الوزراء . ويعين رئيساً لها من بين أعضائها ، وتتولى اقام الاجراءات الخاصة بتدوير المؤسسة أو السلطة أو الهيئة الرسمية العامة التي شركة وتسجيلها ، بالإضافة إلى أي مهام وصلاحيات أخرى يكلفها بها مجلس الوزراء .
- ب- تعيين مجلس الوزراء رئيس وأعضاء . مجلس إدارة الشركة ومديرها العام بعد اتمام اجراءات تأسيسها وتسجيلها ، وله اعضاءهم من مناصبهم أو اعضاء أي منهم في أي وقت ، كما وإن له أن يعين مراقباً أو أكثر لمراقبة الأعمال الادارية والمالية للشركة وتقديم تقارير دورية وغير دورية إلى المجلس حول تلك الأعمال والفرص المناسبة بشأنها .
- ج- تسري أحكام هذا القانون على الشركة وذلك في الحالات وعلى المسائل غير المنصوص عليها في نظامها الأساسي

ب- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب كل من الوزير ووزير المالية والمدير العام لسوق عمان المالي الموافقة على طرح أسهم الشركة المؤسسة بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة كلها أو أي منها للاكتتاب العام ، وتصيح الشركة عند ذلك خاضعة لأحكام هذا القانون المتعلقة بالشركات المساهمة العامة بما في ذلك انتخاب لجنة مؤسسين تتولى المهام المنصوص عليها فيه .

ج- عند بلوغ الاكتتاب في أسهم الشركة المسجلة بمقتضى أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة النسبة التي تسمح لها بالمباشرة في عملها بموجب هذا القانون محل الشركة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ، وتعتبر الخلف القانوني والواقعي لها في حقوقها والالتزامات المترتبة عليها .

الباب الأول

شركة التضامن

المادة ١٠

تأليف شركة التضامن من أسماء جميع الشركاء فيها ، أو من لقب أو كنية كل منهم ، أو من اسم واحد أو أكثر منهم أو لقيه على أن تضاف في هذه الحالة إلى اسمه أو أسمائهم عبارة ( وشركاء ) أو ( وشركاهم ) حسب مقتضى الحال ، أو ما يفيد معنى هذه العبارة .

المادة ١١ - تأليف شركة التضامن من أسماء جميع الشركاء فيها ، أو من لقب أو كنية كل منهم ، أو من اسم واحد أو أكثر منهم أو لقيه على أن تضاف في هذه الحالة إلى اسمه أو أسمائهم عبارة ( وشركاء ) أو ( وشركاهم ) حسب مقتضى الحال ، أو ما يفيد معنى هذه العبارة .

ب- لشركة التضامن أن تتخذ لها اسماً تجارياً خاصاً على أن يفتن هذا الاسم التجاري بالعتوان الذي سجلت به الشركة وأن يدرج في الوثائق والمستندات التي تصدر عنها أو تتعامل بها وفي مراسلاتها .

ج- إذا تولي جميع الشركاء في شركة التضامن فلورثتهم بموافقة الوزير بناء على تنسيب المراقب الاحتفاظ بعنوان الشركة واستعماله ، على أن يضاف إليه ما يدل على أنهم خلفاء في الشركة لمورثيهم .

المادة ١١ - تسجل شركة التضامن في المملكة وفقاً للإجراءات التالية :

- أ- يقدم طلب التسجيل إلى المراقب وترفق به النسخة الأصلية من عقد الشركة موقعاً من الشركاء جميعاً ، مع بيان يوقعه كل منهم أمام المراقب أو أمام من يفوضه خطياً بذلك ، ويجوز توقيع هذا البيان أمام الكاتب العدل ، ويشترط أن يتضمن عقد الشركة وبيانها ما يلي :-
  - ١- عنوان الشركة واسمها التجاري إذا وجد .
  - ٢- أسماء الشركاء وجنسية كل منهم وعمره وعنوانه .
  - ٣- المركز الرئيسي للشركة .
  - ٤- مقدار رأسمال الشركة وحصة كل شريك فيه .
  - ٥- غايات الشركة .
  - ٦- مدة الشركة إذا كانت محدودة .
  - ٧- اسم الشريك المفوض أو أسماء الشركاء المفوضين بإدارة الشركة والتوقيع عنها .
  - ٨- الوضع الذي ستؤول إليه الشركة في حالة وفاة أي شريك فيها أو وفاة الشركاء جميعاً .
- ب- يتربط على المراقب أن يصدر قراره بالموافقة على تسجيل الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم طلب التسجيل وله رفض الطلب إذا تبين له أن في عقد الشركة أو في بيانها ما يخالف هذا القانون أو النظام العام أو أحكام سائر التشريعات المعمول بها ولم يتم الشركاء بإزالة المخالفة خلال المدة التي يحددها وللشركاء الاعتراض على قرار الرفض إلى الوزير خلال ثلاثين يوماً من تبليغه اليهم . وإذا قرر الوزير رفض الاعتراض فيحق للمعتضين الطعن في قراره لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغهم القرار .
- ج- إذا وافق المراقب على تسجيل شركة التضامن ، أو تمت هذه الموافقة بقرار من الوزير أو محكمة العدل العليا بمقتضى أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة فيتم تسجيلها بعد استيفاء

هذه من الأعمال

رسم التسجيل وينشر إعلان بذلك في الجريدة الرسمية ويصدر المراقب للشركة شهادة بتسجيلها تعتبر هيئة رسمية في جميع الاجراءات القانونية ، ويتروتب على الشركة الاحتفاظ بها وتعليقها في مكان ظاهر في المركز الرئيسي لها .

د- لا يجوز لشركة التضامن ان تباشر أعمالها أو تمارس أي منها الا بعد تسجيلها ودفع الرسوم المترتبة عليها بمقتضى أحكام هذه المادة ووفقاً لساتر أحكام هذا القانون واللائحة الصادرة بمقتضاه .

المادة ١٢- ينظم المراقب سجلاً خاصاً يسجل فيه شركات التضامن بأرقام متسلسلة حسب تسجيلها وتدرج فيه التعديلات والتغييرات التي تطرأ على كل منها ، ويجوز لأي شخص الاطلاع على هذا السجل بموافقة مسبقة من المراقب اذا اقتنع انه ذو مصلحة في ذلك بعد استيفاء الرسوم المقررة منه .

المادة ١٣- لشركة التضامن ان تغير عنوانها أو تدخل تعديلاً عليه بموافقة المراقب ، ويوقع الطلب بذلك من جميع الشركاء ، ولا يؤثر هذا التغيير أو التعديل على ما للشركة من حقوق ، وما عليها من التزامات . كما لا يكون سبباً في ابطال أي تصرف أو إجراء قانوني أو قضائي قامت به أو قام به غيرها بمجاهها . وعلى الشركة ان تطلب من المراقب تسجيل التغيير لاسمها أو التعديل الذي أدخلته عليه في السجل الخاص بشركات التضامن وذلك خلال سبعة أيام من اجرائه بعد استيفاء الرسوم المقررة عنه ونشره في الجريدة الرسمية وفي احدى الصحف اليومية المحلية على الاقل على نفقة الشركة .

المادة ١٤- اذا طرأ أي تغيير أو تعديل على عقد شركة التضامن أو على أي بيان من البيانات التي سجلت بموجبها فيترتب على الشركة الطلب من المراقب تسجيل ذلك التغيير أو التعديل في السجل الخاص به بشركات التضامن وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وقوعه أو اجرائه وتصبح اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقررة بمقتضى هذا القانون ، وللمراقب أن ينشر في احدى الصحف المحلية أي تعديل أو تغيير يطرأ على الشركة براء ضرورياً على نفقة الشركة .

المادة ١٥- ان التخلّف عن التقيد باجراءات التسجيل والنشر المنصوص عليها في المواد (١١) و (١٣) و (١٤) من هذا القانون لا يؤثر على الرجوع الفعلي للشركة أو على التغيير الطاريء عليها أو على قيامها ، كما لا يؤثر على حق الغير أو مصلحة في التمسك ببطان التغيير أو التعديل الذي لم يتم تسجيله ونشره ، ويشترط في ذلك أن لا يستفيد من ذلك التخلّف أي من الشركاء .

هكذا من المأهول

في شركة التضامن بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ويتحمل الشركاء جميعهم بالتضامن والتكافل ضمان أي ضرر يترتب على التخلّف أو ينشأ عنه .

المادة ١٦- أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يحدد عقد شركة التضامن حقوق الشركاء والالتزامات المترتبة عليهم . على انه اذا لم ينص العقد على كيفية توزيع الارباح أو الخسائر فيتم توزيعها بين الشركاء بنسبة حصة كل منهم في رأسمال الشركة .

ب- للشركاء في شركة التضامن الاتفاق على تغيير أو تعديل حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم تجاه بعضهم بموجب عقد الشركة أو في أي وثيقة أخرى ، ويشترط في ذلك ان يخضع لأحكام التسجيل والنشر في الجريدة الرسمية المنصوص عليها في هذا القانون .

## الفصل الثاني

### ادارة شركة التضامن وعائلة الشركاء ببعضهم وبالغير

المادة ١٧- أ- يحق لكل شريك ان يشترك في ادارة شركة التضامن ويحدد عقد الشركة اسما الشركاء المفوضين بادارتها والتوقيع عنها وصلاحياتهم . وعلى الشخص المفوض ان يقوم بأعمال الشركة وفقاً لأحكام هذا القانون واللائحة الصادرة بموجبه وفي حدود الصلاحيات المفوضة اليه والحقائق الممنوحة له بعقد الشركة . ولا يجوز له تقاضي مكافأة أو أجر عن عمله في ادارة الشركة الا بموافقة باقي الشركاء .

ب- كل شريك مفوض بادارة شركة التضامن والتوقيع عنها يعتبر وكيلاً عن الشركة وتلتزم الشركة بالأعمال التي يقوم بها بالنيابة عنها وبالأثار المترتبة عن هذه الأعمال . أما اذا كان الشريك غير مفوض وقام بأي عمل باسم الشركة فتلتزم الشركة تجاه الغير بهذا العمل وتعود على هذا الشريك بالمطالبة بالتعويض عن جميع الخسائر والاضرار التي قد تلحق بها من جراء هذا العمل .

المادة ١٨- أ- على الشخص المفوض بادارة شركة التضامن سواء كان شريكاً فيها أو لم يكن ان يقوم بالعمل لصالحها بكل أمانة وإخلاص ، وان يحافظ على حقوقها ويرعى مصالحها ، وعليه أن يقدم للشركاء فيها حسابات صحيحة عن أعمال الشركة ومعلومات وبيانات واقية عنها ، بصورة دورية مناسبة وكلما طلب الشركاء أو أي منهم مثل تلك الحسابات والمعلومات والبيانات منه .



ب- يتحمل الشخص المفروض بإدارة شركة التضامن مسؤولية ضمان أي ضرر يلحقه بالشركة أو يلحق بها بسبب إهماله أو تقصيره ، وتسقط هذه المسؤولية بانتقضاء خمس سنوات على انتهاء عمله في إدارة الشركة لأي سبب من الأسباب .

المادة ١٩- أ- يترتب على الشخص المفروض بإدارة شركة التضامن أن يقدم للشركاء فيها خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء عمله في إدارة الشركة سواء طلبوا منه ذلك أو لم يطلبوا ما يلي:  
١- حساباً عن كل منفعة نقدية أو عينية أو حقوق حصل عليها أو حازها من أي عمل يتعلق بالشركة قام به أو مارسه في سياق إدارته للشركة واحتفظ لنفسه بتلك المنفعة ، بما في ذلك أي منافع من ذلك التحويل حصل عليها نتيجة لاستغلاله اسم الشركة أو علاماتها التجارية أو شهرتها ، ويترتب عليه رد تلك المنافع للشركة بكامل مقدارها أو قيمتها وضمان الضرر الذي لحق بالشركة من جراء ذلك ، بما في ذلك اللوائد والنفقات والمصاريف التي تكبدتها الشركة .

٢- حساباً عن أي أموال أو موجودات تعود للشركة أقدم على وضعها تحت حيازته أو تصرفه واستعمالها أو استغلالها أو بقصد استغلالها لمنفعته الشخصية ، وإن يعيد تلك الأموال والموجودات للشركة وضمان قيمة ما لحق بها من تلف وخسارة ، وتعريض الشركة عما تكبدته من عطل وضرر وما فاتها من ربح .

ب- لا تسري أحكام سقوط المسؤولية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (١٨) من هذا القانون على الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة ، كما وأنه ليس فيها ما يمنع من تحميل مرتكبها مسؤولية جزائية يقتضى أي قانون آخر .

المادة ٢٠- أ- إذا كان الشخص المفروض بإدارة شركة التضامن شريكاً فيها ومعيناً في عقد الشركة بتلك الصفة فلا يجوز عزله من إدارتها إلا بموافقة جميع الشركاء أو بقرار من المحكمة . وأما إذا كان الشخص المفروض بإدارة شركة التضامن شريكاً فيها ولكنه معين بتلك الصفة بموجب عقد خاص مستقل عن عقد الشركة فيجوز عزله من إدارتها بقرار صادر عن أكثرية الشركاء الآخرين لها إلا إذا نص عقد الشركة على غير ذلك .

ب- لا يترتب على عزل الشخص المفروض بإدارة شركة التضامن في أي من الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة (أ) من هذه المادة تسخيش الشركة .

المادة ٢١- لا يجوز للشريك في شركة التضامن القيام بأي عمل من الأعمال التالية دون موافقة خطية مسبقة من باقي الشركاء جميعاً .

أ- عقد أي تعهد مع الشركة للقيام بأي عمل لها مهما كان نوعه .

ب- عقد أي تعهد أو اتفاق مع أي شخص طبيعي أو معنوي آخر إذا كان موضوع التعهد أو الاتفاق يدخل ضمن غايات الشركة وأعمالها .

ج- ممارسة أي عمل أو نشاط يتنافس به الشركة ، سواء مارسه لحسابه الخاص أو لحساب غيره .

د- الاشتراك في شركة أخرى تمارس أعمالاً مماثلة أو مشابهة لأعمال الشركة أو القيام بإدارة مثل تلك الشركات ، ولا تشمل هذه المادة مجرد المساهمة في الشركات المساهمة العامة .

المادة ٢٢- تتحمل شركة التضامن النفقات والمصاريف التي تكبدها الشخص المفروض بإدارة الشركة في سياق قيامه بتسيير أعمالها ، أو بسبب ما تحمله من خسارة أو ضرر بسبب قيامه بأي عمل لمصلحة الشركة أو لحماية أموالها وحقوقها ، ولو لم يحصل على موافقة الشركاء المسبقة على ذلك .

المادة ٢٣- لا يجوز للشركاء في شركة التضامن إخراج أي منهم من الشركة ، إلا بقرار من المحكمة بناء على طلب أي من الشركاء .

المادة ٢٤- تحتفظ دفاتر الشركة وسائر قيودها وسجلاتها في المركز الرئيسي لها أو في المحل الذي تمارس فيه أعمالها ولكل شريك فيها الاطلاع عليها بنفسه أو بواسطة من يفوضه خطياً بذلك من أهل الخبرة أو الاختصاص فيها ، والحصول على نسخ أو صور منها ويعتبر باطلاً أي اتفاق على غير ذلك .

المادة ٢٥- تلتزم شركة التضامن بأي عمل قام به أي شخص وبأي مستند وقع به باسم الشركة وهو مفوض بإدارتها أو بالقيام بذلك العمل أو التوقيع على ذلك المستند ، سواء كان شريكاً في الشركة أو لم يكن .

المادة ٢٦- أ- مع مراعاة أحكام المادة (٢٧) من هذا القانون يعتبر الشريك في شركة التضامن مسؤولاً بالتضامن والتكافل مع سائر شركائه عن الديون والالتزامات التي تترتب على الشركة أثناء وجوده شريكاً فيها ، ويكون ضامناً بأمواله الشخصية لتلك الديون والالتزامات ، وتتقبل هذه المسؤولية والضمانة إلى ورثته بعد وفاته في حدود تركته .

هكذا من الأشغال



ب- كل من انتحل صفة الشريك في شركة التضامن سواء بالفاظ أو بكتابة أو تصرف أو سمع للغير عن علم منه باظهاره كذلك يكون مسؤولاً كشريك في تلك الشركة تجاه كل من أصبح دالاً لها اعتقاداً منه بصحة الادعاء .

المادة ٢٧- لا يجوز لدائن شركة التضامن التنفيذ على الأموال الخاصة للشركاء فيها لتحصيل دينه عليها الا بعد قيامه بالتنفيذ على أموال الشركة ، فإذا لم تكف هذه الأموال لتسديد دينه فله بعد ذلك الرجوع بما تبقى منه على الأموال الخاصة للشركاء ، ولكل شريك الرجوع على الشركاء بنسبة ما دله عن كل منهم من دين الشركة .

المادة ٢٨- أ- للشريك في شركة التضامن الانسحاب بإرادته المنفردة من الشركة ، إذا كانت غير محدودة المدة وترتب على ذلك ما يلي :

١- ان يبلغ المراقب والشركاء الآخرين في الشركة اشعاراً خطياً بالبريد المسجل يتضمن رغبته بالانسحاب من الشركة ، ويسري حكم الانسحاب اعتباراً من اليوم التالي من نشر المراقب اعلاناً بذلك في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل على نفقة الشريك المنسحب ولا يحتج بالانسحاب على الغير الا من هذا التاريخ .

٢- ان يظل الشريك المنسحب مسؤولاً بالتضامن والتكافل مع الشركاء الباقين في الشركة عن الديون والالتزامات التي ترتبت عليها قبل انسحابه منها ، ويعتبر ضامناً لها بأمواله الشخصية مع باقي الشركاء وفقاً لأحكام هذا القانون .

٣- ان يكون مسؤولاً تجاه الشركة والشركاء الباقين فيها عن أي عطل أو ضرر لحق بها أو بهم بسبب انسحابه من الشركة ، والتعويض عن ذلك .

ب- اما إذا كانت شركة التضامن لمدة محدودة فلا يجوز لأي شريك فيها الانسحاب منها خلال تلك المدة الا بقرار من المحكمة .

ج- يترتب على الشركاء الباقين في الشركة في حال تطبيق أحكام الفقرتين ( أ ، ب ) من هذه المادة اجراء التعديلات اللازمة على عقد الشركة واجراء التغييرات الضرورية على أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة ٢٩- أ- يجوز ضم شريك أو أكثر الى شركة التضامن بموافقة جميع الشركاء فيها الا اذا نص عقد الشركة على غير ذلك ، ويصبح الشريك الجديد مسؤولاً عن الديون والالتزامات التي ترتبت على الشركة بعد انضمامه اليها ، وضامناً لها بأمواله الخاصة .

ب- تسري أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على أي شريك جديد ينضم الى الشركة بمنازل أحد الشركاء الآخرين له عن حصته في الشركة أو أي جزء منها ، وتطبق على الشريك المنسحب في هذه الحالة أحكام الفقرة (أ) من المادة (٢٨) من هذا القانون .

المادة ٣٠- أ- اذا توفي أحد الشركاء في شركة التضامن فتبقى الشركة قائمة ويستمر وجودها وينضم اليها ورثة الشريك المتوفي اذا كان الشركاء قد اتفقوا على ذلك في عقد الشركة قبل وفاة الشريك ولم يكن بينهم قاصر أو فاقد للأهلية القانونية ، واما اذا كان أي منهم قاصراً أو فاقداً للأهلية القانونية فتتحول الشركة حكماً الى شركة توصية بسيطة يكون الورثة فيها شركاء موصين .

ب- اذا استمرت شركة التضامن في العمل بعد وفاة أي من الشركاء فيها دون ان يكون في عقدها أو في أي عقد آخر وقعه جميع الشركاء قبل وفاة ذلك الشريك نص صريح بجواز استمرار قيامها واستمرت على ذلك الوجه على الرغم من وجود قاصر أو فاقد الأهلية بين ورثة الشريك المتوفي ، فلا يكون الورثة بالاضافة الى تركه الشريك المتوفي مسؤولين عن أي من الديون والالتزامات التي ترتبت على الشركة بعد وفاة ذلك الشريك .

المادة ٣١- اذا افلس أحد الشركاء في شركة التضامن فيكون لدائني الشركة حق الامتياز في طابق افلاسه على ديونه الخاصة ، واما اذا افلست الشركة فتعطي ديون دائنيها حق الامتياز على ديون الشركاء .

#### الفصل الثالث

#### انتضاء شركة التضامن وتصليتها

المادة ٣٢- تنقضي شركة التضامن في أي من الحالات التالية :

- باتفاق الشركاء جميعهم على حل الشركة أو دمجها في شركة تضامن أخرى .
- بانتها المدة المحددة للشركة سواء اكانت المدة الأصلية لها أو التي مددت اليها باتفاق جميع الشركاء .
- بانتها الغاية التي أسست من أجلها .
- ببقاء شريك واحد فيها .
- بافلاس الشركة وفي هذه الحالة يترتب على افلاس الشركة افلاس الشركاء .
- بإشهار افلاس أحد الشركاء فيها أو بالحجر عليه ، ما لم يقرر باقي الشركاء جميعهم استمرار الشركة .

محضر من الشهود

الشركة بينهم .

ز- بفسخ الشركة بحكم قضائي .

ح- بشطب تسجيل الشركة بقرار من المراقب بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ٣٣ - أ- تنظر المحكمة في فسخ شركة التضامن بناء على دعوى يقدمها أحد الشركاء ، وذلك في أي من الحالات التالية :

١- إذا أخل أي شريك بعقد الشركة اخلافاً جوهرياً مستمراً ، أو الحق ضرراً جسيماً بها نتيجة ارتكابه خطأ أو تقصيراً أو أهمالاً في إدارة شؤونها أو في رعاية مصالحها أو

الحفاظة على حقوقها .

٢- إذا لم يعد ممكناً استمرار الشركة في أعمالها الا بخسارة لأي سبب من الأسباب .

٣- إذا خسرت الشركة جميع أموالها أو جزءاً كبيراً منها بحيث أصبحت الجدوى منتفية من استمرارها .

٤- إذا وقع أي خلاف بين الشركاء وأصبح استمرار الشركة معه متعذراً .

٥- إذا أصيب أي من الشركاء بعاقة جسمية أو عقلية دائمة جعلته عاجزاً عن القيام بأعماله تجاه الشركة أو الوفاء بالتزاماته نحوها .

ب- للمحكمة في أي حالة من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة اما ان تقرر فسخ الشركة ، أو ان تقر ببقائها واستمرارها في العمل بعد اخراج شريك أو أكثر منها اذا كان ذلك حسب تقديرها سيؤدي الى استمرار الشركة في أعمالها بصورة طبيعية تحقق مصلحة الشركة والشركاء الباقين فيها وتحفظ حقوق الغير .

المادة ٣٤ - أ- اذا توقفت شركة التضامن عن ممارسة أعمالها ، فعليها تبليغ المراقب بذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ توقفها ، وللمراقب في هذه الحالة أما أمهال الشركة للعودة الى ممارسة أعمالها خلال مدة يحددها لها ، أو ان يقرر الغاء تسجيل الشركة وإعلان ذلك في الجريدة الرسمية وفي احدى الصحف المحلية مرة واحدة على الأقل وعلى نفقة الشركة دون ان يخل ذلك بمسؤولية الشركة أو الشركاء فيها على التزاماتها والتزاماتهم تجاه الغير أو يؤثر على تلك الالتزامات حتى تاريخ الاعلان عن الغاء تسجيل الشركة .

ب- لأي متضرر من قرار المراقب بالغاء تسجيل شركة التضامن ان يطعن فيه لدى محكمة العدل العليا خلال للاثين يوماً من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية ، ويوقف تنفيذ قرار الالغاء عند الطعن فيه ويعتبر الحكم الذي تصدره المحكمة في هذه الحالة قطعياً ، ويترتب

على المراقب نشره في الجريدة الرسمية بعد تبليغه له .

المادة ٣٥ - أ- تعتبر شركة التضامن بعد انقضاءها لأي سبب من الأسباب المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك شطب تسجيلها ، في حالة تصفية ، وتتم تصفية أموالها وتقسيمها بين الشركاء وفقاً لما هو متعلق عليه في عقد الشركة أو في أي وثيقة موقعة من جميع الشركاء ، فإذا لم يوجد بينهم مثل ذلك الاتفاق فتتبع في تصفية الشركة وتقسيم أموالها بين الشركاء أحكام هذا القانون .

ب- تحتفظ شركة التضامن الموجودة تحت التصفية بشخصيتها الاعتبارية الى ان تتم تصفيتها وذلك بالقدر والى المدى اللازمين للتصفية ولإجراءاتها ، وتنتهي سلطة المدير المفوض بإدارة أعمال الشركة في هذه الحالة سواء كان من الشركاء أو غيرهم .

المادة ٣٦ - اذا كانت تصفية شركة التضامن اختيارية باتفاق جميع الشركاء فيعين المصفي ويحدد أجوره من قبلهم ، فإذا اختلفوا على ذلك فيتم تعيين المصفي وتحديد أجوره من قبل المحكمة بناء على طلب الشركاء أو أي منهم ، وأما اذا كانت الشركة قد انتقضت بحكم القانون أو بقرار قضائي فيتم تعيين المصفي وتحديد أجوره من قبل المحكمة .

المادة ٣٧ - أ- على المصفي لشركة التضامن ان يبدأ عمله بأعداد قائمة تتضمن أموال الشركة وموجوداتها ، وان يعمل على تحديد مالها من حقوق على الغير وما عليها من التزامات ، ولا يحق له ان يتنازل عن أي من هذه الأموال والموجودات والحقوق أو يتصرف بها الا بموافقة مسبقة من جميع الشركاء .

ب- ليس للمصفي ان يمارس أي عمل جديد من أعمال الشركة أو باسمها الا ما كان لازماً أو ضرورياً لإتمام عمل سبق للشركة ان بدأت به .

ج- يعتبر المصفي مسؤولاً بصفته الشخصية عن مخالفة أحكام هذه المادة .

المادة ٣٨ - يترتب على المصفي التقيد بالاجراءات القانونية والعملية لتصفية شركة التضامن وفقاً لأحكام هذا القانون وأي تشريع آخر يرى انه يترتب عليه تطبيقه ، بما في ذلك تحصيل الديون المستحقة للشركة ، وتسديد الديون المستحقة عليها حسب الأولوية القانونية المقررة لها .

المادة ٣٩ - أ- تتبع الأحكام والقواعد التالية في تسوية الحقوق بين الشركاء بعد انقضاء شركة التضامن

هكذا من المأمور

وروضها تحت التصفية ، وتستعمل أموالها وموجوداتها في تسوية تلك الحقوق والالتزامات

المترتبة عليها بما في ذلك الأموال التي قدمها الشركاء لأغراض تلك التسوية وكجزء منها :

- ١- نفقات التصفية وأتعاب المصفي .
- ٢- المبالغ المستحقة على الشركة للعاملين فيها .
- ٣- المبالغ المستحقة على الشركة للخزينة العامة .
- ٤- الديون المستحقة على الشركة لغير الشركاء فيها على أن تراعى في دفعها حقوق الامتياز .

٥- القروض التي قدمها الشركاء للشركة ولم تكن جزءاً من حصصهم في رأس مالها .

ب- ينال كل شريك من الربح ويتحمل من الخسارة ، بما في ذلك ربح أو خسارة التصفية حسب النسبة المثلث عليها والمحددة في عقد الشركة ، وإذا لم ينص العقد على هذه النسبة ، فيتم توزيع الأرباح والخسائر بنسبة حصة كل منهم في رأس المال كما ويقسم ما تبقى بعد ذلك من أموال الشركة وموجوداتها بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأس مالها .

المادة ٤٠ - على المصفي عند الانتهاء من تصفية شركة التضامن أن يقدم لكل شريك فيها حساباً ختامياً عن الأعمال والأجرام التي قام بها في سياق التصفية ويقدم ذلك الحساب إلى المحكمة إذا كان المصفي قد عين من قبلها ، ويبلغ المراتب في جميع حالات وأسباب التصفية نسخة من ذلك الحساب ، للإعلان عن تصفية الشركة في الجريدة الرسمية .

#### الباب الثاني

##### شركة التوصية البسيطة

المادة ٤١ - تتألف شركة التوصية البسيطة من الفئتين التاليتين من الشركاء وتدرج وجوباً أسماء الشركاء في

كل منهما في عقد الشركة :

أ- الشركاء المتضامنون :

وهم الذين يتولون إدارة الشركة وممارسة أعمالها ، ويكونون مسؤولين بالتضامن ، ويتكافل عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها في أموالهم الخاصة .

ب- الشركاء الموصون :

ويشاركون في رأس مال الشركة دون أن يحق لهم إدارة الشركة أو ممارسة أعمالها ، ويكون كل منهم مسؤولاً عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها بالتناسل حصته في رأس مال

#### الشركة

المادة ٤٢ - لا يجوز أن يشتمل عنوان شركة التوصية البسيطة إلا على أسماء الشركاء المتضامين . وإذا لم يكن فيها إلا شريك واحد متضامن فيجب أن تضاف عبارة ( وشركاء ) إلى اسمه . كما لا يجوز أن يدرج اسم أي شريك موص في عنوان شركة التوصية البسيطة ، فإذا أدرج بناء على طلبه أو بعلمه بذلك ، كان مسؤولاً عن ديون الشركة والالتزامات التي تترتب عليها كشريك متضامن تجاه الغير عن يكون قد اعتمد في تعامله مع الشركة على ذلك بحسن نية .

المادة ٤٣ - لا يجوز للشريك الموصي المساهمة في إدارة الشركة أو التدخل في هذه الإدارة أو ممارسة أي عمل من أعمالها ، ولو بناء على توكيل أو تفويض بذلك ، ولا كان مسؤولاً كشريك متضامن من ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها ، أو بنسبة ما تترتب عليها جراء مساهمته في إدارة الشركة أو التدخل في إدارته أو القيام بأي عمل من أعمالها وتحقيقاً للأحكام المقصودة من هذه المادة لا تعتبر مراقبة الشركاء المتضامين ومدير الشركة الموصين بإدارتها والاستيضاح منهم عن أعمال الشركة والآراء والاقتراحات التي تقدم لهم أو لأي منهم مساهمة في إدارة الشركة أو تدخلا فيها أو في أي عمل من أعمالها :

المادة ٤٤ - أ- للشريك الموصي أن يطلع على دفاتر شركة التوصية البسيطة وحساباتها ، والسجلات الخاصة بالقرارات المتخذة في سياق إدارتها ، وأن يتداول مع الشركاء المتضامين أو مع مديري الشركة بشأنها .

ب- للشريك الموصي في شركة التوصية البسيطة التنازل عن حصته بإرادته المنفردة إلى شخص آخر ، ويصبح هذا الشخص شريكاً موصياً في الشركة إلا إذا وافق جميع الشركاء المتضامنون على أن يدخل شريكاً متضامناً في الشركة .

المادة ٤٥ - يجوز قبول شريك متضامن جديد في شركة التوصية البسيطة بإرفاق جميع الشركاء المتضامين فيها أو أكثرهم إذا أجاز عقد الشركة ذلك ، ولا تشترط موافقة الشركاء الموصين على ذلك .

المادة ٤٦ - يفصل الشركاء المتضامنون في شركة التوصية البسيطة في أي خلاف يقع في إدارة الشركة بإجماع آرائهم أو أكثرهم ، على أنه لا يجوز إجراء أي تغيير أو تعديل في الأعمال التي تقوم بها الشركة إلا بإرفاق جميع الشركاء المتضامين .

هكذا من الأصول

المادة ٤٧ - لا تفسخ شركة التوصية البسيطة بافلاس الشريك الموصي ، ولا تسمع منه الدعوى بطلب فسخها .

المادة ٤٨ - تطبق على شركة التوصية البسيطة الاحكام التي تطبق على شركة التضامن المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في الحالات والامور التي لم يرد عليها النص في هذا الباب .

#### الباب الثالث

#### شركة المعاصة

المادة ٤٩ - أ- شركة المعاصة شركة تجارية تتعقد بين شخصين أو أكثر ، يمارس أعمالها شريك ظاهر يتعامل مع الغير ، بحيث تكون الشركة ، مقتصرة على العلاقة الخاصة بين الشركاء ، على انه يجوز اثبات الشركة بين الشركاء بجميع طرق الاثبات .

ب- لا تتمتع شركة المعاصة بالشخصية الاعتبارية ، ولا تخضع لاحكام واجراءات التسجيل والترخيص .

المادة ٥٠ - لا يعتبر الشريك غير الظاهر في شركة المعاصة تاجراً الا اذا قام بالعمل التجاري بنفسه .

المادة ٥١ - ليس للغير حق الرجوع الا على الشريك الذي تعامل معه في شركة المعاصة ، فاذا أقر أحد الشركاء فيها بوجود الشركة ، أو صدر عنه ما يدل الغير على وجودها بين الشركاء ، جاز اعتبارها شركة قائمة فعلاً ، وأصبح الشركاء فيها مسؤولين تجاه الغير بالتضامن .

المادة ٥٢ - يحدد عقد شركة المعاصة حقوق الشركاء في الشركة والالتزامات المترتبة عليهم تجاه الشركة وتجاه بعضهم ، بما في ذلك كيفية توزيع الارباح والخسائر بينهم .

هكذا من الأصول

#### الباب الرابع

#### الشركة ذات المسؤولية المحدودة

المادة ٥٣ - أ- مع مراعاة ما نص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة تعالّف الشركة ذات المسؤولية المحدودة من عدد من الشركاء لا يقل عن اثنين ولا يزيد على خمسين شخصا ، وتكون مسؤولية الشريك فيها عن ديونها والالتزامات المترتبة عليها وخسائرها بمقدار حصته في رأس مالها .

ب- اذا توفي أي شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة فتنتقل حصته الى ورثته بالغاً ما بلغ عددهم ، ويطبق هذا الحكم على الموصى لهم بأي حصة أو حصص في الشركة .

المادة ٥٤ - يحدد رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة بالدينار الاردني ، على أن لا يقل عن ثلاثين ألف دينار مقسماً الى حصص متساوية قيمة الحصة الواحدة دينار واحد على الاقل غير قابلة للتجزئة ، على انه اذا قلّكها أكثر من شخص واحد لأي سبب وجب على الشركاء فيها اختيار واحد منهم ليمثلهم لدى الشركة ، فاذا لم يتفق الشركاء فيها أو لم يوافقوا على ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اشتراكهم في الحصة فيمثلهم الشخص الذي يختاره من بينهم مدير الشركة أو هيئة المديرين فيها .

المادة ٥٥ - تستمد الشركة ذات المسؤولية المحدودة اسمها من غاياتها ، ويجب ان تضاف اليه عبارة (محدودة المسؤولية) وان يدرج اسمها هذا ومقدار رأسمالها في جميع الاوراق والمطبوعات التي تستخدمها في أعيالها وفي العقود التي تبرمها .

المادة ٥٦ - لا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة طرح حصصها للاكتتاب العام أو زيادة رأس مالها أو الاقتراض بهذه الطريقة ، ولا يحق لها اصدار اسهم أو استناد قرض قابلة للتداول ، ويخضع انتقال حصص الشركاء فيها للشروط التي يتضمنها نظامها ، والاحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٥٧ - أ- يقدم طلب تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة الى المراقب مرفقاً به عقد تأسيسها ونظامها على النماذج المعتمدة لهذه الغاية وتوقع أمام المراقب أو من يفوضه خطياً بذلك ، أو أمام الكاتب العدل .



ب- يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة البيانات التالية :

- ١- اسم الشركة وغاياتها والمركز الرئيسي لها .
- ٢- أسماء الشركاء وجنسيتهم وعنوانهم .
- ٣- مقدار رأس مال الشركة ، وحصة كل شريك فيه .
- ٤- بيان الحصة أو الحصص العينية في رأس المال وأسم الشركاء الذي قدمها ، وقيمتها التي قدرت بها .
- ٥- أي بيانات أخرى إضافية يقدمها الشركاء أو يطلب المراقب تقديمها .
- ج- وأما نظام الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، فيجب أن يتضمن البيانات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة بالإضافة إلى البيانات التالية :
- ١- طريقة إدارة الشركة وعدد المديرين فيها وصلاحياتهم .
- ٢- شروط التنازل عن الحصص في الشركة والإجراءات الواجب اتباعها في ذلك والصيغة التي يجب أن يحرر بها التنازل .
- ٣- كيفية توزيع الأرباح والخسائر على الشركاء .
- ٤- اجتماعات الهيئة العامة للشركاء ونصابها القانوني ونصاب اتخاذ القرارات فيها ، والإجراءات الخاصة بكيفية عقد تلك الاجتماعات .
- ٥- قواعد وإجراءات تصفية الشركة .
- ٦- أي بيانات أخرى إضافية يقدمها الشركاء أو يطلب المراقب تقديمها .

المادة ٥٨ - أ-

تودع الحصص النقدية في رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة لدى أحد البنوك في المملكة ، ولا يجوز تسليمها إلا إلى مدير الشركة أو هيئة المديرين فيها بعد تقديم ما يثبت تسجيل الشركة والاعلان عنها . وأما الحصة أو الحصص العينية التي تقدم من أي شريك فتقدر قيمتها من قبل مؤسسي الشركة ، وتثبت في عقد تأسيسها ونظامها ، مع بيان نوع كل حصة واسم الشريك الذي قدمها .

ب- على المراقب قبل التنسبب للوزير بالمراقبة على تسجيل الشركة أن يعين خبيراً أو لجنة من الخبراء لتقدير قيمة الحصة أو الحصص العينية في رأس مال الشركة ، ويكون قرار هذه اللجنة في تقدير تلك القيمة نهائياً ، وتحمل الشركة نفقات التقدير وكذلك أجر الخبراء ، التي يقرها الوزير .

المادة ٥٩ - أ-

ب- يصدر الوزير بناء على تنسبب المراقب قراره بالمراقبة على تسجيل الشركة ذات المسؤولية المحدودة إذا تبين أن البيانات الواردة في عقد تأسيس الشركة ونظامها لا تخالف الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه أو لا تتعارض مع أي تشريع آخر معمول به في المملكة .

ب- بعد صدور قرار الوزير بالمراقبة على تسجيل الشركة ذات المسؤولية المحدودة يتولى المراقب اتمام إجراءات تسجيلها ونشر الاعلان عن ذلك وفقاً لما هو منصوص عليه في هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه بعد أن يقدم الشركاء الوثائق المصرفية وغيرها التي تثبت أن ما لا يقل عن (٥٠٪) من رأس مال الشركة قد تم دفعه ، ويقسط باقي رأس المال على قسطين متساويين يدفعان خلال الستين التاريخيتين لتسجيل الشركة .

المادة ٦٠ - أ-

يتولى إدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة مدير أو هيئة مديريين من بين الشركاء لا يقل عدد أعضائها عن اثنين ولا يزيد على خمسة وفي جميع الأحوال يتم انتخاب المدير أو المديرين من الهيئة العامة للشركة لمدة سنتين ، وتنتخب هيئة المديرين رئيساً لها ونائباً له .

ب- يكون لمدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو لهيئة المديرين فيها الصلاحيات الكاملة في إدارة الشركة ، وتعتبر الأعمال والتصرفات التي يقوم بها أو يمارسها المدير أو هيئة المديرين باسم الشركة وضمن حدود الصلاحيات المخولة للمدير أو لهيئة المديرين ملزمة للشركة .

المادة ٦١ - أ-

يعتبر مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، سواء كان مديراً منفرداً لها أو أحد أعضاء هيئة المديرين فيها ، مسؤولاً تجاه الشركة والشركاء فيها والغير ، عن ارتكابه أي مخالفة لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه ، ولعقد تأسيس الشركة ونظامها .

المادة ٦٢ - أ-

على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو هيئة المديرين فيها إعداد الميزانية السنوية للشركة وحساباتها الختامية بما في ذلك حساب الأرباح والخسائر ، والتقرير السنوي عن أعمال الشركة وأعمالها ومشاريعها وتقديمها إلى الهيئة العامة للشركة وللمراقب مرفقة بالتوصيات المناسبة ، وذلك خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية الجديدة للشركة .

المادة ٦٣ - أ-

يحظر على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، أو لأي مدير من أعضاء هيئة المديرين فيها

كل من الشريك

القيام بأي من الأعمال التالية وذلك تحت طائلة عزله من إدارة الشركة والزامه بضمان الضرر الذي لحق بالشركة أو الشركاء بسبب مخالفتهم لاحكام هذه المادة :

أ- تولي وظيفة في شركة أخرى ذات غايات مماثلة للشركة الا بموافقة الهيئة العامة بأغلبية (٧٥٪) على الأقل من الحصص في رأس مال الشركة ، سواء كانت تلك الوظيفة بأجر أو بدونه.

ب- ممارسة أي عمل مماثل لأعمال الشركة سواء لحسابه أو لحساب الغير بأجر أو بدونه الا بموافقة الهيئة العامة بأغلبية ٧٥٪ على الأقل من الحصص في رأس المال .

المادة ٦٤ - أ- تتألف الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة من جميع الشركاء فيها ، وتعد اجتماعاً سنوياً واحداً خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة المالية للشركة ، بدعوة من المدير أو رئيس هيئة المديرين وفي الموعد والمكان اللذين يحدد لهما .

ب- للهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عقد اجتماع غير عادي أو أكثر في أي وقت بدعوة من المدير أو هيئة المديرين لبحث الأمور التي تعرض عليها بمقتضى أحكام هذا القانون وتدعى الهيئة العامة للشركة الى عقد اجتماع غير عادي بناء على طلب عدد من الشركاء في الشركة يملكون ربع رأس مال الشركة على الأقل أو بناء على طلب المراقب اذا قدم اليه طلب بذلك من عدد من الشركاء في الشركة يملكون (١٥٪) من رأس مالها على الأقل . وتقع بالأسباب الواردة في الطلب .

ج- لكل شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة حضور اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية للشركة مهما كان عدد الحصص التي يملكها في رأس مال الشركة ، ومناقشة الأمور التي تعرض عليها والتصويت على القرارات التي تتخذها . وله تفويض أي شريك آخر في الشركة لتمثيله في اجتماعات هيئتها العامة .

د- تبلغ الدعوة لكل شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة لمضور اجتماع الهيئة العامة للشركة سواء كان عادياً أو غير عادي اما بتسليم الدعوة باليد مقابل التوقيع بالاستلام أو بارسالها اليه بالبريد المسجل ، على ان يتم ارسالها بالبريد قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من التاريخ المحدد لعقد الاجتماع ، وتعتبر الدعوة مبلغة للشريك خلال مدة لا تزيد على ستة أيام من تاريخ ايداعها في البريد المسجل على عنوانه المسجل لدى الشركة .

هـ- لا يدعى المراقب لمضور اجتماعات الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة سواء كانت هادئة أو غير هادئة ، ولا يحضرها ، ولكن يتوجب على مدير الشركة أو هيئة

المديرين فيها تزويد المراقب بنسخة من محضر الاجتماع موقعة من رئيس الاجتماع ومن كاتب المحضر وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ انعقاده .

المادة ٦٥ - أ- يكون الاجتماع العادي للهيئة العامة للشركة ذات المسؤولية المحدودة قانونياً بحضور عدد من الشركاء يمثلون أكثر من نصف رأس مال الشركة أصالة ووكالة ، وإذا لم يتوفر هذا النصاب خلال ساعة من الوقت المحدد لهذه الاجتماع فيؤجل الاجتماع الى موعد آخر يعقد خلال عشرة أيام من التاريخ المحدد للاجتماع الأول ويعاد تبليغ الشركاء الذين لم يحضروا ويكون الاجتماع الثاني قانونياً بالشركاء الذين يحضرونه مهما كان عددهم أو النسبة التي يملكونها في رأس المال .

ب- يكون الاجتماع غير العادي للهيئة العامة للشركة ذات المسؤولية المحدودة قانونياً بحضور عدد من الشركاء يمثلون ٧٥٪ من حصص الشركة على الأقل بالأصالة والوكالة ، وإذا لم يتوفر هذا النصاب خلال ساعة من الوقت المحدد لهذه الاجتماع فيؤجل الاجتماع الى موعد آخر خلال عشرة أيام من التاريخ المحدد للاجتماع الأول ويعاد تبليغ الشركاء الذين لم يحضروا ويكون النصاب في الاجتماع الثاني قانونياً بحضور ٥٠٪ على الأقل من رأس مال الشركة أصالة ووكالة وإذا لم يتوفر هذا النصاب يلغى الاجتماع مهما كانت أسباب الدعوة اليه .

المادة ٦٦ - أ- يشتمل جدول أعمال الهيئة العامة العادي للشركة ذات المسؤولية المحدودة في اجتماعها السنوي العادي على الأمور التالية :

١- مناقشة تقرير المدير أو هيئة المديرين عن أعمال الشركة وأوجه نشاطها ومركزها المالي خلال السنة المالية السابقة .

٢- مناقشة ميزانية الشركة وحساب أرباحها وخسائرها ، والمصادقة عليها بعد تقديم مدققي الحسابات لتقريرهم ومناقشتهم .

٣- انتخاب مدير الشركة أو هيئة المديرين لها حسب مقتضى الحال وفقاً لاحكام هذا القانون .

٤- انتخاب مدققي حسابات الشركة وتحديد أتعابهم .

٥- أي أمور أخرى تتعلق بالشركة تعرض على الهيئة العامة من قبل مدير الشركة أو هيئة المديرين فيه أو يقدمها أي شريك وتوافق الهيئة العامة على مناقشتها ، على ان لا

هذا من الملاحق

يكون أي من تلك الأمور منها لا يجوز عرضه على الهيئة العامة إلا في اجتماع غير عادي لها بمقتضى هذا القانون .

ب- تتخذ الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة قراراتها في أي من الأمور المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة باجماع الحصص أو بأكثرية من رأس المال المثلثة في الاجتماع ويكون لكل حصة صوت واحد .

المادة ٦٧- أ- تدعى الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى اجتماع غير عادي لمناقشة

الأمور التالية ولا يجوز مناقشة أي أمر منها إذا لم يكن مدرجاً في الدعوة إلى الاجتماع :

١- تعديل عقد تأسيس الشركة أو نظامها على أن ترفق التعديلات المقترحة بالدعوة .

٢- تخفيض أو زيادة رأس مال الشركة وتحديد مقدار علاوة الإصدار ، على أن تراعى في تخفيض رأس المال أحكام المادة (٦٨) من هذا القانون .

٣- دمج الشركة في شركة أخرى .

٤- فسخ الشركة وتصفيتها .

٥- اقالة مدير الشركة أو هيئة المديرين فيها .

٦- بيع الشركة لشركة أخرى .

ب- للهيئة العامة للشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تناقش في اجتماعها غير العادي أي من الأمور المنصوص عليها في المادة (٦٦) من هذا القانون على أن تدرج في الدعوة إلى الاجتماع وتتخذ قراراتها فيها باجماع الحصص أو بأكثرية من رأس المال المثلثة في الاجتماع .

ج- تتخذ الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة قراراتها في أي من الأمور المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بالاجماع أو بأكثرية لا تقل عن (٧٥٪) من الحصص في رأس مال الشركة المثلثة في الاجتماع ، وتخضع القرارات التي تتخذها الهيئة العامة في الأمور المنصوص عليها في البنود (١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٦) من الفقرة (أ) لأحكام الموافقة والتسجيل والنشر المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٦٨- أ- للشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تخفض رأسمالها إذا زاد على حاجتها أو إذا خلقت بها خسائر تزيد على نصف رأسمالها على أن تراعى في هذه الحالة أحكام المادة (٧٥) من هذا القانون .

ب- على المراقب أن ينشر إعلاناً على نفقة الشركة ذات المسؤولية المحدودة في صحيفة يومية

واحدة على الأقل ثلاث مرات متتالية يتضمن قرار الهيئة العامة للشركة بتخفيض رأسمالها ويحق لكل من دائنيها الاعتراض خطياً على التخفيض لدى المراقب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر آخر إعلان لقرار التخفيض وللدائن حق الطعن في قرار التخفيض لدى المحكمة إذا لم يتمكن المراقب من تسوية اعتراضه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه إليه .

المادة ٦٩- تعفى الشركة ذات المسؤولية المحدودة من نشر ميزانيتها السنوية وحساب أرباحها وخسائرها الموجز من تقرير مديرها أو هيئة المديرين فيها في الصحف المحلية .

المادة ٧٠- أ- على الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تقتطع (١٠٪) من أرباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الإجمالي ، وأن تستمر على هذا الاقتطاع لكل سنة على أن لا يتجاوز مجموع ما اقتطع لهذا الاحتياطي رأس مال الشركة .

ب- للهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تقرر اقتطاع نسبة لا تزيد على (٢٠٪) من الأرباح السنوية الصافية للشركة لحساب الاحتياطي الاختياري ، وللهيئة العامة أن تقرر استخدام هذا الاحتياطي لأغراض الشركة أو توزيعه على الشركاء كأرباح إذا لم يستخدم في تلك الأغراض .

المادة ٧١- أ- تحتفظ الشركة ذات المسؤولية المحدودة في المركز الرئيسي لها بسجل خاص للشركاء ، تدون فيه البيانات التالية عنهم ، ويكون المدير أو هيئة المديرين في الشركة مسؤولين عنه وعن صحة البيانات المدرجة فيه :

١- اسم الشريك ، ولقبه إذا كان له لقب وجنسيته ، ومركز إقامته وعنوانه على وجه التحديد .

٢- عدد الحصص التي يملكها الشريك ، وقيمتها .

٣- التغيير الذي يطرأ على حصة أو حصص الشريك ، وتفاصيله ، وتاريخ وقوعه .

٤- ما يقع على حصة أو حصص الشريك من حجز ورهن وأي قيود أخرى والتفاصيل المتعلقة بها .

٥- أي بيانات أخرى يقرر مدير الشركة أو هيئة المديرين فيها تدوينها في السجل . ويحق لكل شريك في الشركة الاطلاع على هذا السجل بنفسه أو بواسطة من يفوضه خطياً بذلك .

ب- على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو رئيس هيئة المديرين فيها تزويد المراقب سنوياً

كل من الشريك



باليبيانات المدونة في السجل الخاص بالشركاء في الشركة المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة ، وذلك خلال الشهر الأول من انتهاء السنة المالية للشركة ، ويكل تعديل أو تغيير بطراً على تلك البيانات خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ وقوع التعديل أو التغيير .

المادة ٧٢- أ - للشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن يتنازل عن حصته أو حصصه في رأس مال الشركة إلى أي من الشركاء فيها أو لغيرهم بموجب سند تحويل وفقاً لصيغة محددة في نظام الشركة ولا يسمع أي احتجاج بهذا التنازل تجاه الشركة أو الشركاء فيها أو اتجاه الغير إلا بعد قيده في سجل الشركة ، وتوثيقه لدى المراقب بتسجيله لديه والإعلان عنه واستيفاء الرسوم المقررة لذلك .

ب- لا يتوقف تنازل الشريك عن حصته أو حصصه في رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة بالبيع أو بغيره إلى أحد الشركاء منها على موافقة باقي الشركاء أو مدير الشركة أو هيئة المديرين فيها .

المادة ٧٣- أ - إذا أراد أحد الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة بيع حصته في الشركة أو التنازل عنها فيترتب عليه أن يقدم طلباً بذلك إلى مدير الشركة أو هيئة المديرين يتضمن السعر الذي يطلبه ويكون للشركاء الأولوية في الشراء بالسعر المعروض .

ب- إذا اعتذر الشركاء عن الشراء بالسعر المعروض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب للشريك الراغب بالبيع الحق ببيع حصته للغير بالسعر المعروض على الشركاء كحد أدنى .

ج- وإذا تبين للشركاء أن السعر الذي عرضه الشريك الراغب بالبيع يزيد عن السعر العادل للحصة فللمدير أو هيئة المديرين في الشركة الاحتجاج خطياً لدى المراقب بمنع بيع هذه الحصص لغير الشركاء ، على أن يتم هذا الاحتجاج خلال مدة عرض بيع الأسهم على الشركاء وعلى المراقب في هذه الحالة تعيين لجنة من ثلاثة أشخاص من ذوي الخبرة لتقدير السعر العادل للحصة المعروضة للبيع وتتخذ اللجنة قرارها بالأجماع أو بالأكثرية ويكون قرارها قطعياً وملزماً وتعطي الأولوية للغير للشراء في هذه الحالة بالسعر المقرر من اللجنة فإذا رفضوا فتصبح الحصص المعروضة مبيعة حكماً للشركاء بالسعر الذي قدرته اللجنة .

د- إذا تلذم أكثر من شريك لشراء الحصة أو الحصص المعروضة للبيع بموجب هذه المادة سواء

بالسعر المتفق عليه أصلاً أو بالسعر الذي قدرته لجنة الخبراء التي عينها المراقب قسمت الحصص بين الراغبين من الشركاء بالشراء كل بنسبة حصته في رأس مال الشركة .

المادة ٧٤- أ - إذا صدر حكم قضائي بالتنفيذ على حصة أو حصص أحد الشركاء المدينين في رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، فتعطي الأولوية في شراء تلك الحصة أو الحصص لباقي الشركاء في الشركة . وإذا لم يتقدم أحد منهم لشراؤها ، أو تعذر الاتفاق على السعر الذي ستباع به ، فتعرض تلك الحصة أو الحصص للبيع بالمزاد العلني ، ولكل شريك في الشركة الدخول باسمه في المزاد على قدم المساواة مع الغير وشراء تلك الحصة أو الحصص لنفسه .

ب- يصدر الوزير تعليمات بموجبه الاجراءات الخاصة لتنفيذ أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٧٥- إذا زادت خسائر الشركة ذات المسؤولية المحدودة على نصف رأس مالها فيترتب على مديرها أو هيئة المديرين فيها دعوة الهيئة العامة للشركة إلى اجتماع غير عادي لتصدر قرارها إما بتصفية الشركة ، أو باستمرار قيامها ، وأما إذا بلغت خسائر الشركة ثلاثة أرباع قيمة رأس مالها فيجب تصفية الشركة إلا إذا قررت الهيئة العامة في اجتماع غير عادي زيادة رأس مال الشركة بما لا يقل عن نصف الخسائر .

المادة ٧٦- تنقضي الشركة ذات المسؤولية المحدودة وتصفى أموالها وفقاً للتواعد والأحكام المقررة في تصفية الشركة المساهمة العامة المنصوص عليها في هذا القانون .

#### الباب الخامس شركة التوصية بالأسهم

المادة ٧٧- تتألف شركة التوصية بالأسهم من فئتين من الشركاء هما :

أ- شركاء متضامنون : ويتألفون من عدد من الشركاء المتضامنين لا يقل عن اثنين ويكون الشريك المتضامن مسؤولاً بالتضامن مع باقي الشركاء المتضامنين عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها بأمواله الخاصة .

هكذا من الأشغال



ب- شركاء مساهمون :

ويتألفون من عدد من الشركاء المساهمين لا يقل عن اثنين ويكون الشريك المساهم مسؤولاً عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها بمقدار مساهمته في رأس مال الشركة ، ولا يجوز له الاشتراك في إدارة الشركة أو التدخل فيها .

المادة ٧٨ - لا يجوز أن يقل رأس مال شركة التوصية بالاسهم عن مائة ألف دينار ، يقسم إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول ، قيمة السهم الواحد منها دينار واحد غير قابل للتجزئة ، ويشترط في ذلك أن لا يزيد رأس مال الشركة الذي يطرح للاكتتاب العام أو للطرح الخاص على مثلي مجموع ما ساهم به الشركاء المتضامنون في الشركة .

المادة ٧٩ - يتكون اسم شركة التوصية بالاسهم من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامين ، على أن تضاف إلى اسمها هذا عبارة ( شركة توصية بالاسهم ) وما يدل على غايتها .

المادة ٨٠ - يخضع تسجيل شركة التوصية بالاسهم لموافقة لجنة الاصدارات وفقاً للأحكام والجراءات المنصوص عليها في نظام خاص يصدر لهذه الغاية .

المادة ٨١ - أ- يتولى إدارة شركة التوصية بالاسهم شريك متضامن واحد أو أكثر يحدده عددهم في نظام الشركة والصلاحيات المخولة اليهم والواجبات التي يجب عليهم القيام بها ، وتطبق على مدير شركة التوصية بالاسهم أو مديروها إذا كانوا أكثر من واحد أحكام وقواعد مسؤولية الإدارة المقررة في هذا القانون لأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة .

ب- إذا شغل منصب مدير شركة التوصية بالاسهم في أي وقت لأي سبب من الأسباب ليتولى الشركاء المتضامنون تعيين مدير للشركة من بينهم ، وإذا تعذر ذلك وجب على مجلس الرقابة المنصوص عليه في المادة (٨٤) من هذا القانون أن يعين مديراً مؤقتاً للشركة يتولى إدارة أعمالها على أن تدعى الهيئة العامة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تعيين المدير المؤقت لانتخاب مدير للشركة من الشركاء المتضامين .

المادة ٨٢ - تسري أحكام شركة التضامن المنصوص عليها في هذا القانون على الشركاء المتضامين في شركة التوصية بالاسهم ، ما لم يفي ذلك الأحكام المتعلقة بالأمور التالية :

هكذا من المأهول

أ- مسؤولية الشركاء عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها بالتكافل والتضامن في جميع أموالهم الخاصة .

ب- بعلاقة الشركاء المتضامين ببعضهم وبالشركة وبغير .

المادة ٨٣ - أ- تتألف الهيئة العامة لشركة التوصية بالاسهم من جميع الشركاء المتضامين والشركاء المساهمين ، ويكون لكل منهم حق حضور اجتماعات الهيئة العامة للشركة سواء كانت عادية أو غير عادية ومناقشة الأمور المعروضة عليها والاشتراك في التصويت على القرارات التي تتخذها ، ويكون له من الأصوات في الهيئة العامة بعدد ما يملكه من أسهم في الشركة .

ب- تطبيق الأحكام الخاصة باجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية للشركات المساهمة العامة المنصوص عليها في هذا القانون على اجتماعات الهيئة العامة لشركة التوصية بالاسهم .

المادة ٨٤ - يكون لشركة التوصية بالاسهم مجلس للرقابة من ثلاثة أعضاء على الأقل يتولى الشركاء المساهمون انتخابهم من بينهم سنوياً لمدة سنة واحدة ولحقاً للإجراءات المنصوص عليها في نظام الشركة ، دون أن يكون للشركاء المتضامين في الشركة حق الاشتراك في الانتخاب .

المادة ٨٥ - يتولى مجلس الرقابة في شركة التوصية بالاسهم المهام والصلاحيات التالية :

- أ- مراقبة سير أعمال الشركة ، والتحقق من صحة إجراءات تأسيسها والطلب من مدير الشركة أو مديريها تزويده بتقرير شامل عن تلك الأعمال والإجراءات .
- ب- الاطلاع على قيود الشركة وسجلاتها وعقودها ، وجرد أموالها وموجوداتها .
- ج- إبداء الرأي في المسائل التي يرى أنها تهم الشركة ، أو في الأمور التي يعرضها مديروها أو مديروها عليه .
- د- الموافقة على إجراء التصرفات والأعمال التي ينص نظام الشركة على أن تنفذها أو القيام بها يحتاج إلى موافقته .
- هـ- دعوة الهيئة العامة للشركة إلى اجتماع غير عادي إذا تبين له أن مخالفات ارتكبت في إدارة الشركة ويجب عرضها على الهيئة العامة .

المادة ٨٦ - على مجلس الرقابة في شركة التوصية بالاسهم أن يقدم للمساهمين في الشركة في نهاية كل سنة

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

مالية تقريراً عن أعمال الرقابة التي قام بها ونتائجها ، ويعرض هذا التقرير على الهيئة العامة للشركة في اجتماعها السنوي العادي ، وترسل نسخة منه الى لجنة الاصدارات .

المادة ٨٧- يكون لشركة التوصية بالاسهم مدقق حسابات قانوني تختاره الهيئة العامة للشركة وتسري عليه الاحكام الخاصة بمدققي الحسابات في الشركات المساهمة العامة المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٨٨- تنقضي شركة التوصية بالاسهم وتصلى بالاسباب التي تنقضي بها شركة التوصية البسيطة وتنقضي بانسحاب الشريك المتضامن القائم بادارة الشركة أو وفاته أو الحجر عليه أو اشتهار اذلاله الا اذا نص نظام الشركة على غير ذلك ، أو اذا وافق الشركاء المتضامنون الآخرون على استمرار قيام الشركة وموافقة الهيئة العامة للشركة في اجتماع غير عادي تعده لهذا الغرض وبأغلبية لا تقل عن (٧٥٪) من الاسهم المثلة في الاجتماع .

المادة ٨٩- تسري على شركات التوصية بالاسهم الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة العامة في هذا القانون على كل ما لم يرد عليه النص في هذا الباب .

#### الباب السادس

#### الشركات المساهمة العامة

#### الفصل الأول

#### تأسيس الشركة المساهمة العامة وتسجيلها

المادة ٩٠- أ- تتألف الشركة المساهمة العامة من عدد من المؤسسين لا يقل عن اثنين يكتتبون فيها باسمهم قابلة للتداول والتحويل والدمج وفقاً لاحكام هذا القانون .

ب- تستمد الشركة المساهمة العامة اسمها من غاياتها على أن تتبعه أيضاً وده عبارة ( شركة مساهمة عامة محدودة ) ، ولا يجوز أن تكون باسم شخص طبيعي الا اذا كانت غاية الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة بصورة قانونية باسم ذلك الشخص .

ج- تكون مدة الشركة المساهمة العامة غير محدودة الا اذا كانت غاياتها القيام بعمل معين . فتنتضي الشركة بانتهائه .

المادة ٩١- تعنى الامة المالية للشركة المساهمة العامة مستقلة عن الامة المالية لكل مساهم فيها ، وتكون

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

الشركة بموجوداتها وأموالها مسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها ولا يكون المساهم مسؤولاً تجاه الشركة عن تلك الديون والالتزامات الا بمقدار ما تبقى في ذمته من الاقساط غير المدددة عن الاسهم التي يملكها في الشركة .

المادة ٩٢- ينتخب مؤسسو الشركة المساهمة العامة لجنة من بينهم تسمى ( لجنة المؤسسين ) تتألف من عدد لا يقل عن عضوين ولا يزيد على خمسة أعضاء ، تتولى القيام بالمهام والاعمال التالية :

- تعيين المفوضين من أعضاء اللجنة بالتوقيع عنها في الامور المالية المتعلقة بعملية تأسيس الشركة والاجراءات الخاصة بذلك ، وتقديم أسمائهم وقاذج عن توقيعهم الى المراقب لتبليغها للبنوك والشركات المالية التي سيتم الاكتتاب باسمهم الشركة لديها لاعتماد تلك التوقيعات .
- التعاقد مع الجهات ذات الاختصاص والخبرة لاعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للاعمال التي ستمارسها الشركة أو اعداد عقد تأسيسها ونظامها .
- التعاقد مع متعهدي التغطية والموسقين ومدققي حسابات الشركة في مرحلة تأسيسها .
- التوقيع على أي تعديل يترتب ادخاله على عقد تأسيس الشركة ونظامها قبل صدور موافقة الوزير بشأن طلب تسجيل الشركة .
- فتح حساب خاص في أحد البنوك باسم لجنة المؤسسين تودع فيه الاموال التي قدمها المؤسسون لتنفق منه اللجنة على الأعمال والاجراءات اللازمة لتأسيس الشركة دون غيرها .
- حفظ سجلات خاصة تدرج فيها القرارات التي اتخذتها وسائر الاعمال والمهام التي أتمتها .

المادة ٩٣- أ- تؤلف لجنة تسمى ( لجنة الاصدارات ) تشكل على النحو التالي :

- ١- الأمين العام لوزارة الصناعة والتجارة رئيساً
- ٢- نائب محافظ البنك المركزي الاردني نائباً للرئيس
- ٣- الأمين العام لوزارة المالية عضواً
- ٤- المدير العام لسوق عمان المالي عضواً
- ٥- مراقب الشركات عضواً ومقرراً للجنة
- ٦- أربعة أشخاص من القطاع الخاص من ذوي الخبرة والاختصاص يسمي كل من اتحاد الغرف التجارية وغرفة صناعة عمان واحداً منهم ، ويعين الاثنان الآخران بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ، وتكون عضوية ممثل القطاع الخاص في اللجنة لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة أعضاء
- ب- تعقد لجنة الاصدارات اجتماعاً واحداً في الشهر على الاقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك

هذا من الأصول

بدعوة من رئيسها أو نائبه في حالة غيابه ، ويكون اجتماعها قانونيا اذا حضره خمسة من أعضائها على الأقل على أن يكون الرئيس أو نائبه في حالة غيابه من بينهم وتتخذ قراراتها بالاجماع أو بموافقة أربعة من الحاضرين وإذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي صوت رئيس الجلسة معه .

ج- تحدد الاجراءات الخاصة باعمال لجنة الاصدارات وطريقة قيامها بها والجهاز التنفيذي والاداري لها وتحديد مكافآت رئيسها وأعضائها بموجب نظام خاص يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٩٤ - تمارس ( لجنة الاصدارات ) المهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون وبخاصة ما يلي :

- تنظيم مواعيد اصدار الاوراق المالية بالتنسيق مع السوق بما يضمن المحافظة على توازن سوق رأس المال .
- الموافقة على : شرات الاصدار وشروطها بعد دراستها وتدقيقها من قبل السوق والتحقق من صحة البيانات والمعلومات في الاعلانات المتعلقة بهذه الشرات .
- اقتراح التشريعات والسياسات الخاصة بتنظيم سوق رأس المال والوسائل اللازمة لتنفيذها ، وتقديم توصياتها بهذا الشأن للوزير والجهات ذات العلاقة .

المادة ٩٥ - تسجل الشركة المساهمة العامة وفقاً للاجراءات التالية :

- يقدم طلب تأسيس الشركة من قبل لجنة المؤسسين الى المراقب على النموذج المقرر لهذا الغرض مرفقاً بما يلي :
- ١ - عقد تأسيس الشركة .
- ٢ - نظامها الاساسي .
- ٣ - قائمة باسماؤ مؤسسي الشركة .
- ٤ - دراسة الجدوى الاقتصادية للاعمال التي ستمارسها الشركة .
- ب- يجب ان يتضمن عقد تأسيس الشركة المساهمة العامة ونظامها الاساسي البيانات التالية :
- ١ - اسم الشركة .
- ٢ - مركزها الرئيسي .
- ٣ - مهام الشركة .

٤ - أسماء مؤسسي الشركة ، وجنسية كل منهم ، ومحل اقامته ، وعنوانه ، وخبراته وعدد الاسهم التي اكتسب بها .

٥ - رأس مال الشركة ، مقسما الى أسهم متساوية ، قيمة كل منها دينار واحد .

٦ - بيان بالمقدمات العينية في الشركة ان وجدت وقيمتها .

ج- يوقع عقد تأسيس الشركة المساهمة العامة ونظامها الاساسي من كل مؤسس أمام المراقب أو أمام من يفوضه خطياً بذلك ، ويجوز توقيع عقد تأسيس الشركة ونظامها الاساسي أمام الكاتب العدل .

المادة ٩٦ - لا يجوز القيام بأي عمل من الاعمال التالية الا من قبل شركات مساهمة عامة يتم تأسيسها وتسجيلها وفقاً لاحكام هذا القانون :

- أعمال البنوك والشركات المالية والتأمين بانواعه المختلفة .
- ب- الشركات ذات الامتياز .

المادة ٩٧ - أ - على الوزير بناءً على تنسيب المراقب أن يصدر قراره بقبول تسجيل الشركة أو رفض هذا التسجيل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تنسيب المراقب وعلى المراقب أن يجري التنسيب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب المؤسسين .

ب- للوزير قبل الموافقة على التسجيل أن يحيل طلب التسجيل الى لجنة الاصدارات في الحالات التي يراها ضرورية لبيان رأيها . وعلى لجنة الاصدارات أن تبين رأيها في الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تحويل طلب التسجيل اليها .

ج- لمؤسسي الشركة في حالة رفض الوزير تسجيلها الطعن في قراره لدى محكمة العدل العليا .

#### الفصل الثاني

#### رأس مال الشركة المساهمة العامة وأسهمها

المادة ٩٨ - أ - يحدد رأس مال الشركة المساهمة العامة بالدينار الاردني ، ولا يجوز ان يقل عن ( ٥٠٠.٠٠٠ ) خمسمائة ألف دينار ، ويقسم الى أسهم متساوية القيمة ، وتكون القيمة الاسمية للسهم الواحد دينارا واحداً .

ب- تكون أسهم الشركة المساهمة العامة أسمية .

ج- تستثنى من أحكام هذه المادة الشركات المساهمة العامة القائمة عند العمل بهذا القانون .

هذا من الشهود

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

المادة ٩٩- يكون السهم في الشركة المساهمة العامة غير قابل للتجزئة ، ولكن يجوز للاشتراك في ملكية السهم الواحد بحكم الخلفية فيه لمورثهم ، وينطبق هذا الحكم عليهم اذا اشتركوا في ملكية أكثر من سهم واحد من تركة مورثهم ، على أن يختاروا في الحاليتين أحدهم ليمثلهم تجاه الشركة ولديها واذا تخلفوا عن ذلك خلال المدة التي يحددها لهم مجلس ادارة الشركة يعين المجلس أحدهم من بينهم .

المادة ١٠٠ - أ- اسهم الشركة المساهمة العامة نقدية ، تسدد قيمتها دفعة واحدة أو على أقساط خلال مدة لا تتجاوز أربع سنوات من تاريخ حق الشركة بالشروع في العمل ويجوز أن تكون أسهم الشركات عينية تعطى مقابل مقدمات عينية مقومة بالنقد وفقا لاحكام هذا القانون ، وتعتبر حقوق الامتياز وحقوق الاختراع وغيرها من الحقوق المعنوية من المقدمات العينية .  
ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة للوزير بتنسيب من المراتب تأجيل تسديد أقساط الاسهم المتأخرة غير المطالب بها لمدة لا تزيد على سنتين من تاريخ استحقاقها .  
ج- تعطى أسهم الشركة المساهمة العامة أرقاما متسلسلة وتكون متساوية في الحقوق والواجبات ، ولا يجوز التمييز بينها .

المادة ١٠١ - أ- تحتفظ الشركة المساهمة العامة بسجل أو أكثر تدون فيها أسماء المساهمين فيها وعدد الاسهم التي يملكها كل منهم وأرقامها ، وعمليات التحويل تجري عليها ، وأي بيانات أخرى تتعلق بها وبالمساهمين ، وللشركة أن تدفع نسخة من هذه السجلات لدى أي جهة أخرى لتابعة شؤون المساهمين وان تفرض تلك الجهة حفظ وتنظيم هذه السجلات لمتابعة تلك الشؤون .  
ب- يحق لأي مساهم في الشركة الاطلاع على سجل المساهمين المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة ، كما يجوز لأي شخص آخر ذي علاقة أو مصلحة أن يطلب من مجلس ادارة الشركة الاطلاع على ذلك السجل ، فاذا رفض المجلس الطلب لأي سبب من الاسباب فللمراقب ان يكلف مجلس ادارة الشركة السماح لذلك الشخص بالاطلاع على السجل ويترتب على المجلس الاستجابة لذلك التكليف .

### الفصل الثالث

الاكتتاب باسم الشركة المساهمة العامة وتغطيتها

المادة ١٠٢ - أ- يحظر على مؤسسي الشركة المساهمة العامة عند التوقيع على عقد تأسيسها ونظامها

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

الاساسي تغطية النسبة المحددة في نظامها من قيمة الاسهم التي اكتتبوا بها ، على أن لا تقل هذه النسبة عن (٢٠٪) من رأس مال الشركة ، وان لا تزيد على ما يلي :  
١- (٥٠٪) من رأس مال شركات البنوك والشركات المالية وشركات التأمين بأنواعه المختلفة .

٢- (٧٥٪) من رأس مال الشركات المساهمة العامة الاخرى .  
ب- وفي جميع الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لا يجوز أن تزيد مساهمة المؤسس الواحد على ١٠٪ من مجموع رأس مال الشركة باستثناء الحكومة والشخص الاعتباري العام ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير استثناء أي شخص اعتباري آخر من أحكام هذه الفقرة .

المادة ١٠٣ - يحظر التصرف بالسهم التأسيسي في الشركة المساهمة العامة قبل مرور سنتين على الأقل على منح الشركة حق الشروع في العمل ويعتبر باطلا أي تصرف يخالف أحكام هذه المادة ، ويستثنى من هذا الحظر انتقال السهم التأسيسي للورثة وبين الزوجين وللأصول والفروع ونقله من مؤسس في الشركة الى مؤسس آخر فيها . ويجب وضع اشارة حظر التصرف بالسهم التأسيسي وفق أحكام هذه المادة على ظهر شهادة ملكية الاسهم وفي سجل المساهمين .

المادة ١٠٤ - أ- على ( لجنة المؤسسين ) اعداد نشرة اصدار قبل طرح أسهم الشركة المساهمة العامة للاكتتاب العام وفقاً للمتطلبات التي يحددها السوق وتوافق عليها لجنة الاصدارات .  
ب- تطرح ( لجنة المؤسسين ) أسهم الشركة للاكتتاب العام من خلال نشرة الاصدار التي تم اعدادها بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة ، وذلك باعلان توافقت لجنة الاصدارات على صيغته والبيانات والمعلومات التي يتضمنها وينشر ثلاث مرات متتالية في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل وذلك قبل مدة لا تقل عن سبعة أيام من التاريخ المحدد لبدء الاكتتاب ، ويشترط في ذلك أن ينشر الاعلان في غير أيام العطل الرسمية ، وذلك تحت طائلة بطلان أي اعلان ينشر بصورة تخالف ذلك .

المادة ١٠٥ - يحظر على مؤسسي الشركة المساهمة العامة الاكتتاب بالاسهم المطروحة للاكتتاب العام ، ولكن يجوز لهم تغطية ما تبقى من الاسهم بعد انقضاء ثلاثة أيام على اغلاق الاكتتاب العام .

هكذا من الشاهل



المادة ١٠٦ - للجنة المؤسسين ان تعهد بتغطية أسهم الشركة المساهمة العامة لتمتعده تغطية بموجب اتفاقية توافق عليها لجنة الاصدارات ، وتدرج العناصر والشروط الرئيسية لها في نشرة الاصدار .

المادة ١٠٧ - أ- يجري الاكتتاب في أسهم الشركة المساهمة العامة لدى البنوك والشركات المالية المرخصة بقبول الاكتتاب في الاوراق المالية على أن لا يقل عددها عن خمسة ، وتراعى في ذلك أي تعليمات اجرائية يصدرها الوزير على أن لا تتعارض مع أحكام هذا القانون .  
ب- يحظر على أي بنك أو شركة مالية قبول الاكتتاب في الاوراق المالية التي يصدرها أي منها لزيادة رأس ماله أو للاقتراض .

المادة ١٠٨ - أ- لا يجوز لأكثر من شخص واحد الاشتراك في الطلب الواحد للاكتتاب في تلك الاسهم الا اذا كان شخصا اعتباريا ، ويحظر الاكتتاب الوهمي أو باسماء وهمية وذلك تحت طائلة بطلان الاكتتاب في أي من الحالات المنصوص عليها في هذه الفقرة .  
ب- يترتب على البنوك والشركات المالية التي يجري الاكتتاب لديها في أسهم أي شركة مساهمة عامة ان تتخذ الاجراءات اللازمة والاحتياطات الضرورية لاجراء عمليات الاكتتاب بصورة تتفق مع أحكام هذا القانون واللائحة والتعليمات والقرارات الصادرة تنفيذا له .

المادة ١٠٩ - أ- يستمر الاكتتاب العام في أسهم الشركة المساهمة العامة لمدة لا تقل عن عشرين يوما ولا تزيد على تسعين يوما ، فاذا لم يبلغ مجموع ما اكتتب به في أسهم الشركة في نهاية هذه المدة ثلثي رأس مال الشركة ، فعلى المؤسسين القيام بأحد الاجراءات التالية اذا لم يكن لدى الشركة متعهد تغطية خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء تلك المدة .  
١- الرجوع عن تأسيس الشركة ، وفي هذه الحالة يترتب على البنوك والشركات المالية اعادة المبالغ المكتتب بها الى أصحابها ، ويحمل المؤسسون نفقات التأسيس بالتضامن والتكافل .  
٢- أو قيام المؤسسين باتمام الاكتتاب في أسهم الشركة الى ما لا يقل عن ثلثي رأس مالها وحدهم أو بالاشتراك مع غيرهم دون طرح الاسهم المتبقية للاكتتاب العام .  
ب- وأما اذا كان لدى الشركة متعهد تغطية فيصبح ما تبقى من أسهم الشركة بعد اغلاق الاكتتاب العام ملكا لذلك المتعهد ، ويدفع للشركة قيمتها وفقا لشروط اتفاقية التغطية المعقودة بين الطرفين .

المادة ١١٠ - على لجنة المؤسسين تزويد المراقب خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ اغلاق الاكتتاب

العام في أسهم الشركة المساهمة العامة ببيان عن الوثائق البنكية التي تعزز نتائج الاكتتاب ، وكشف باسماء المكتتبين ، ومقدار الاسهم التي اكتتب كل منهم فيها .

المادة ١١١ - اذا زاد الاكتتاب في أسهم الشركة المساهمة العامة على عدد الاسهم المطروحة في الاكتتاب العام فيترتب على لجنة المؤسسين تخصيص الاسهم المطروحة على المكتتبين كل بنسبة ما اكتتب بها ، على أن يتم هذا التخصيص باشراف المراقب .

المادة ١١٢ - أ- تكون لجنة المؤسسين مسؤولة عن اعادة المبالغ الزائدة عن قيمة أسهم الشركة المساهمة العامة المطروحة الى أصحابها من المكتتبين ، وذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ اغلاق الاكتتاب العام في أسهم الشركة ، واذا تخللت عن ذلك لأي سبب من الاسباب فيترتب لكل من المستحقين لتلك المبالغ فائدة عليها بمعدل أعلى سعر للفائدة يقرها البنك المركزي على الودائع لاجل في البنك ، ويبدأ سريان هذه الفائدة من بداية الشهر التالي مباشرة لمدة الثلاثين يوما المنصوص عليها في هذه الفقرة .  
ب- يحظر على البنوك والشركات المالية التي تم الاكتتاب لديها باسمهم الشركة المساهمة العامة ان تسمح للجنة المؤسسين بعد اغلاق الاكتتاب العام في أسهم الشركة سحب أي مبلغ من المبالغ المكتتب بها لديها في تلك الاسهم الا المبالغ التي يجب اعادتها للمكتتبين بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة وتوضع المبالغ المتبقية بعد اعادة تلك المبالغ الى أصحابها تحت تصرف مجلس الادارة الاول للشركة بعد انتخابه .

المادة ١١٣ - للجنة الاصدارات ان توافق على اصدار الاسهم في الشركات المساهمة العامة عن طريق الطرح الخاص ، وتغطية جميع أسهم الشركة من قبل المؤسسين وحدهم أو بالاشتراك مع غيرهم دون طرحها للاكتتاب العام وذلك اذا كانت الشركة :  
أ- من الشركات التي تؤسس في المملكة بموجب اتفاقيات تبرمها الحكومة مع أي دولة أخرى والشركات العربية المشتركة المنبثقة عن الجامعة العربية أو المؤسسات والمنظمات التابعة لها .  
ب- من الشركات القابضة .  
ج- من شركات الاستثمار المشترك .  
د- من الشركات الاخرى التي تقر لجنة الاصدارات تطبيق أحكام هذه المادة عليها .

المادة ١١٤ - أ- على لجنة المؤسسين دعوة جميع المساهمين في الشركة المساهمة العامة الى اجتماع للهيئة

هكذا من أجل

التأسيسية ، وذلك خلال ستين يوما من تاريخ اغلاق الاكتتاب في أسهم الشركة ، وإذا تخلفت عن توجيه هذه الدعوة خلال هذه المدة تولى المراقب توجيهها على نفقة الشركة ، ويشترط في الدعوة أن توجه في الحاليتين قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة التأسيسية للشركة بمدة أربعة عشر يوما على الأقل .

ب- تطبق على دعوة الهيئة التأسيسية للشركة للاجتماع أحكام هذا القانون الخاصة بدعوة الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة الى الاجتماع .

المادة ١١٥ - أ- برأس اجتماع الهيئة التأسيسية للشركة المساهمة العامة أحد أعضاء لجنة المؤسسين ويتولى ادارة الاجتماع والتوقيع على محضره .

ب- يعتبر اجتماع الهيئة التأسيسية للشركة قانونيا اذا حضره مكتتبون يحملون أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها ، فاذا لم يتوفر هذا النصاب تدعو لجنة المؤسسين الهيئة التأسيسية للشركة الى اجتماعين آخرين يعتبر أي منهما قانونيا اذا حضره مكتتبون يحملون ما لا يقل عن ( ٤٠ ٪ ) من أسهم الشركة المكتتب بها فاذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الثاني والاجتماع الثالث يعتبر تأسيس الشركة ملغى حكما بصورة نهائية وتعاد الاموال المكتتب بها الى أصحابها بعد حسم نفقات التأسيس التي تقرها لجنة الاصدارات .

المادة ١١٦ - أ- اذا توفر النصاب القانوني المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة (١١٥) من هذا القانون للهيئة التأسيسية في أي اجتماع تعقد بمقتضى تلك المادة ، فتتولى القيام بالمهام التالية :

- ١- الاطلاع على تقرير المؤسسين الذي يجب أن يتضمن معلومات وبيانات وافية عن جميع أعمال التأسيس واجراءاته ، مع الوثائق المرفقة لها والتثبت من صحتها ومدى موافقتها للقانون ولنظام الشركة الاساسي .
- ٢- اقرار قيم الاسهم العينية التي قدمها المؤسسون والمقدرة من لجنة الخبراء .
- ٣- الاطلاع على نفقات التأسيس ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
- ٤- انتخاب مجلس الادارة الاول للشركة .
- ٥- انتخاب مدقق أو مدققي حسابات الشركة وتحديد أتعابهم .
- ٦- اعلان تأسيس الشركة نهائيا .

ب- تصور قرارات الهيئة العامة التأسيسية للشركة بالاكثرية المطلقة للاسهم الممثلة في اجتماعها ، ويشترط في ذلك انه لا يجوز للمكتتبين باسهم عينية في الشركة التصويت على القرارات المتعلقة بهذه الاسهم .

المادة ١١٧ - تنتهي صلاحيات وأعمال لجنة المؤسسين للشركة المساهمة العامة فور انتخاب مجلس الادارة الاول للشركة وعليها تسليم جميع المستندات والسجلات والوثائق الخاصة بالشركة الى هذا المجلس .

المادة ١١٨ - اذا اعترض مساهمون في الشركة المساهمة العامة يحملون ما لا يقل عن ( ٢٠ ٪ ) من الاسهم الممثلة في اجتماع الهيئة التأسيسية للشركة على أي بند من بنود نفقات تأسيس الشركة ، فعلى المراقب التحقق من صحة الاعتراض وتسويته ، فاذا لم يتمكن من ذلك لأي سبب من الاسباب فليقدمي طلب الاعتراض اقامة الدعوى لدى المحكمة .

المادة ١١٩ - أ - يترتب على رئيس مجلس الادارة الاول للشركة تزويد المراقب بنسخة من محضر اجتماع الهيئة التأسيسية للشركة ، بما في ذلك القرار باعلان تأسيس الشركة نهائيا ، والوثائق والبيانات التي قدمتها لجنة المؤسسين الى الهيئة التأسيسية .

ب- اذا تبين للمراقب ان الشركة المساهمة العامة قد اغفلت في مرحلة تأسيسها تطبيق أي نص او حكم قانوني أو خالفت مثل ذلك النص أو الحكم فعليه أن ينلها خطيا بتصويب أوضاعها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تبليغها الانذار فاذا لم تقتثل لما يتطلبه الانذار أحالها الى المحكمة .

ج- وأما اذا تبين له من تدقيق الوثائق المقدمة اليه بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة ان اجراءات تأسيس الشركة المساهمة العامة كانت سليمة من الناحية القانونية فيعملها خطيا بعقها في الشروع في أعمالها ، ويبلغ السوق نسخة من كتابه .

#### الفصل الرابع

##### ملكية الاسهم وتداولها

المادة ١٢٠ - أ- يصدر مجلس ادارة الشركة المساهمة بعد شروعه باعمالها ووثائق مؤقته للمساهمين فيها تثبت ما يملكه كل منهم في أسهمها ونسبة المسدد من قيمتها وتختتم هذه الوثائق بخاتم الشركة وتوقع من قبل المفوضين بالتوقيع عنها .

ب- بعد تسديد كامل قيمة أسهم الشركة المساهمة العامة يصدر مجلس ادارتها لكل مساهم شهادات تثبت ما يملكه من الاسهم في الشركة محل محل الوثيقة المؤقته المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ، وتختتم بخاتم الشركة وتوقع من قبل المفوضين بالتوقيع عنها ، ويعتبر اصدار هذه الشهادات اقرارا من الشركة بانها استوفت جميع حقوقها من المساهم عن

هكذا من الأصول

الاسهم الواردة فيها ، على أن تتضمن الشهادات البيانات التالية :

- ١- اسم الشركة ومركزها الرئيسي .
- ٢- اسم المساهم ، وعدد الاسهم التي يملكها ولوج مساهمته .
- ٣- الأرقام المتسلسلة لشهادات ملكية الاسهم .

المادة ١٢١- تصدر شهادات الاسهم باللغات التالية :

- أ- سهم واحد .
- ب- خمسة أسهم .
- ج- عشرة أسهم .
- د- مائة سهم .
- هـ- خمسمائة سهم .
- و- ألف سهم .
- ز- عشرة آلاف سهم .
- ح- خمسين ألف سهم .
- ط- مائة ألف سهم .

المادة ١٢٢- للمساهم أن يسدد أي قسط من قيمة السهم الذي يملكه في الشركة المساهمة العامة قبل موعد استحقاقه ، ويقيد في حساب خاص لدى الشركة ، ولا يجوز للمساهم أو لغيره استرداده كما لا يستحق المساهم عنه أي أرباح أو فائدة .

المادة ١٢٣- أ- يعتبر المساهم في الشركة المساهمة العامة مدينًا لها بالقسط غير المدفوع من قيمة أي سهم من أسهمه في الشركة ، فإذا لم يسدد ذلك القسط قبل انتهاء اليوم المعين لتسديده فعلى مجلس إدارة الشركة أن يحلّق فائدة عليه بالمعدل الذي يقرره البنك المركزي الأردني .

ب- فإذا استمر المساهم في تخلفه عن تسديد القسط مع الفائدة التي تحققت عليه لمجلس إدارة الشركة بيع السهم الذي استحق عليه ذلك القسط في أي وقت بعد ذلك وفقًا للإجراءات التالية :

- ١- ترسل الشركة للمساهم بالبريد المسجل إشعارًا على عنوانه المسجل لديها ، تطلب منه فيه تسديد القسط المستحق عليه مع الفائدة التي تحققت عليه حتى تاريخ المطالبة خلال ثلاثين

يوما من تاريخ تبليغه الاشعار ويعتبر هذا الاشعار ميلافا له خلال عشرة أيام من تاريخ ابتداءه في البريد المسجل .

- ٢- فإذا لم يسدد المساهم المبلغ المطلوب منه خلال المدة المحددة في البند (١) من هذه الفقرة ، لمجلس إدارة الشركة عرض السهم الذي استحق ذلك المبلغ من قيمته للبيع بالمزاد العلني بعد عشرين يوما من انتهاء مدة اشعار التسديد الموجه للمساهم سواء كان ذلك السهم مدرجا على لوائح السوق أو لم يكن . وعلى مجلس إدارة الشركة الاعلان عن موعد البيع في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل .
- ٣- يستوفى من الثمن الذي بيع به السهم القسط المستحق من قيمته مع الفوائد المتحققة عليه حتى تاريخ بيعه ، وأي نفقات أخرى تكبدتها الشركة لبيع السهم ، ويرد ما تبقى من ثمن السهم لمالك السابق . وأما إذا لم يكف الثمن لتسديد ذلك القسط والفوائد المتحققة عليه ونفقات البيع ، فللشركة الرجوع بالفرق على المالك السابق للسهم ، وتعتبر قيود الشركة وسجلاتها بيّنة على ذلك .

المادة ١٢٤ -

أ- يكون السهم في الشركة المساهمة العامة بعد تسديد ما لا يقل عن (٥٠٪) من قيمته الاسمية قابلا للتداول في السوق وفقا للأحكام المقررة في قانون السوق ، على أنه لا يجوز للشركة المساهمة العامة شراء أسهمها لحسابها الخاص إلا إذا ألت إليها باتدماج شركة أخرى بها أو بشرائها لأسهم شركة أخرى كانت تملك أسهما في رأسمالها ، وعلى الشركة في أي من هذه الحالات التصرف بهذه الاسهم خلال سنتين من تاريخ اندماج الشركة الأخرى بها أو من تاريخ شراء الاسهم حسب مقتضى الحال .

ب- تنشأ الحقوق والالتزامات بين بائع أسهم الشركة المساهمة العامة والمشتري لها بتاريخ إبرام العقد في السوق وعلى السوق أن يبلغ الشركة بالعقد خلال ثلاثة أيام على الأكثر من ذلك التاريخ ، وعلى الشركة أن توثق ملكية الاسهم المباع وتثبت نقل ملكيتها في سجلاتها ، وإذا تقرر الحجز على أسهم أو فرض عليه أي قيد آخر يمنع التصرف به بقرار قضائي فعلى الشركة قبل تنفيذ القرار الاستيضاح من السوق للتأكد من أن السهم لم تنتقل ملكيته في السوق إلى غير المساهم قبل التاريخ الذي صدر فيه القرار القضائي .

ج- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة على الشركة تثبتت نقل ملكية الاسهم في سجلاتها خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ تسلم الشركة لعقد البيع ، وتعتبر الاسهم مسجلة حكما بمرور ثلاثة أيام على تسلم الشركة عقد نقل ملكية تلك الاسهم .

هكذا من الأصول

المادة ١٢٥ - يكون تداول أسهم الشركة المساهمة العامة في السوق باطلا في أي حالة من الحالات التالية ،

- أ- إذا كان السهم مرهونا أو محجوزا أو مؤشرا عليه بأي قيد يمنع التصرف به وتعتبر الشركة مسؤولة عن بيع السهم المرهون أو المحجوز الذي لم يؤشر عليه بذلك .
- ب- إذا كانت شهادة السهم مفقودة .
- ج- إذا كان من الأسهم التأسيسية ولم تمر سنتان على منح الشركة حق الشروع بالعمل .
- د- في أي حالة أخرى تحظر فيها القوانين واللائحة المعمول بها تداول سهم أي شركة مساهمة عامة في السوق .

المادة ١٢٦ -

- أ- يجوز رهن السهم في الشركة المساهمة العامة ، ويجب تثبيت الرهن في سجلات الشركة وفي وثيقة المساهمة أو شهادة الاسم ، ويكون للشركة حق الأولوية على غيرها في استيفاء ما لم يدفع من الاقتياط المستحقة غير المسددة من قيمة السهم ذلك على الرغم من الرهن الواقع عليه عند بيعه بالمزاد العلني .
- ب- يجب أن ينص عقد رهن السهم في الشركة على جميع الشروط المتعلقة به ، وبخاصة الطرف في العقد الذي ستؤول إليه أرباح السهم خلال مدة رهنه .
- ج- لا يجوز رهن إشارة الرهن عن السهم في سجلات الشركة وفي وثيقة المساهمة أو شهادة الاسم إلا بناء على إقرار خطي من المرتهن يسجل في الشركة يتضمن استيفاء حقوقه بموجب الرهن أو بناء على حكم قضائي اكتسب الدرجة القطعية إلا إذا تم بيعها بالمزاد العلني تنفيذا لقرار قضائي .

المادة ١٢٧ - إذا صدر قرار قضائي أو من جهة رسمية مختصة بما في ذلك السوق بحجز أي سهم من أسهم الشركة المساهمة العامة لتعرض إشارة الحجز في سجل المساهمين في الشركة بعد تبليغها ذلك القرار ، ولا ترفع الإشارة إلا بناء على قرار صادر من الجهة التي أصدرته .

المادة ١٢٨ - لا يجوز حجز أموال الشركة المساهمة العامة تأمينا للدين المترتب على أحد المساهمين فيها أو لاستيفائه . ولكن يجوز حجز السهم الذي يملكه أي مساهم في الشركة وحصته من أرباحه تأمينا للدين المترتب عليه أو لاستيفائه .

المادة ١٢٩ - في جميع الأحوال التي تنتقل فيها ملكية السهم في الشركة المساهمة العامة إلى شخص آخر بأي صورة من الصور تعطى للمساهم الجديد شهادة بالسهم الذي انتقلت ملكيته إليه .

المادة ١٣٠ - إذا فقدت وثيقة المساهمة في الشركة المساهمة العامة أو تلفت فلنالكها المسجل في الشركة أن يطلب منها وثيقة بدلا من الوثيقة المفقودة أو العالقة ، على أن يعلن عن ذلك في صحيفتين يوميتين محليتين وأن يذكر في الإعلان رقم الوثيقة وعدد الأسهم . وتصدر الشركة للمساهم وثيقة جديدة إذا لم يعثر على الوثيقة المفقودة أو الضائعة بعد ثلاثين يوما من الإعلان عنها .

#### الفصل الخامس

#### الاسهم العينية

المادة ١٣١ -

- أ- يجوز لمؤسسي الشركة المساهمة العامة أن يقدموا مقابل أسهمهم في الشركة مقدمات عينية تقوم بالنقد ، وتعتبر من المقدمات العينية حقوق الامتياز ، والاقتراع وجميع الحقوق المعنوية وأية حقوق أخرى تقرها الهيئة التأسيسية للشركة ويوافق عليها الوزير بتنسيب من المراقب .
- ب- لا يجوز تسجيل الشركة للمساهمة التي يشتمل رأسمالها على أسهم عينية إلا بعد تقييم هذه الأسهم عن طريق لجنة من الخبراء المختصين يشكلها الوزير لهذه الغاية بناء على تنسيب المراقب ويقرر أتعابها على نفقة الشركة .
- ج- على لجنة الخبراء إنجاز مهمتها وتقديم تقريرها للوزير خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوما من تاريخ قرار الوزير بتشكيلها ، ويجوز تجديد مدة عمل هذه اللجنة لمدة تسعين يوما أخرى إذا كانت طبيعة تقدير المقدمات العينية تتطلب هذا التمديد وتنسيب من المراقب .
- د- إذا كان تقدير لجنة الخبراء متفقا مع تقدير المؤسسين لقيمة هذه المقدمات أو تزيد عليها ، فتستكمل الاجراءات اللازمة لتسجيل الشركة حسب القيمة المقدرة من المؤسسين . أما إذا تبين أن تقدير لجنة الخبراء يقل عن تقدير المؤسسين فعلى المؤسسين إما تخفيض عدد الأسهم بما يتفق وتقدير لجنة الخبراء أو تقديم مقدمات اضافية يجري تقديرها وفقا للقواعد السابقة معروفة ذات الخبراء ويجوز للوزير تعيين لجنة خبراء غيرهم لهذه الغاية .
- هـ - إذا لم يوافق المؤسسون على تقديرات لجنة الخبراء فللوزير بناء على تنسيب المراقب رفض

هكذا من المأهول



محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ١٢/١٢/١٩٨٩ ميلادية

تسجيل الشركة أو تشكيل لجنة خبراء ثانية . ويعتبر تدبير لجنة الخبراء الثانية نهائياً إذا لم يقبل به المؤسسون على الوزير رفض قبول المقدمات العينية .

المادة ١٣٢- تصدر الاسهم العينية في الشركة المساهمة العامة بأرقام متسلسلة ويؤشر على الشهادة الخاصة بها بأنها أسهم عينية ، ولا تعطى هذه الأسهم مالكها الا بعد اتمام الاجراءات القانونية لتسليم المقدمات العينية للشركة ، وتعتبر قيمتها مدلوغة بكاملها ، وتعتبر صادرة اعتباراً من تاريخ قرار الهيئة العامة للشركة بالموافقة عليها .

المادة ١٣٣- يتمتع مالكو الأسهم العينية في الشركة المساهمة العامة بالحقوق التي يتمتع بها أصحاب الاسهم النقدية في الشركة ، غير انه يحظر تحت طائلة البطلان تداول الاسهم العينية قبل مرور سنتين على اصدارها ، الا اذا كان تداولها بين المؤسسين أنفسهم وأصولهم وفروعهم .

المادة ١٣٤-

أ- تعتبر الأسهم التي تصدرها الشركة المساهمة العامة الناجمة عن اندماج شركة أخرى أو أكثر معها أسهما عينية ، ولكن لا يسري عليها حظر التداول المنصوص عليه في المادة (١٣٣) من هذا القانون اذا كانت أسهم الشركة المندمجة متداولة قبل الاندماج .

#### الفصل السادس

#### زيادة رأس مال الشركة المساهمة العامة

المادة ١٣٥ -

أ- يجوز للشركة المساهمة العامة ان تزيد رأس مالها اذا كان رأسمالها المصرح به قد سدد بكامله ، وللوزير بتنسيب من المراقب الموافقة على زيادة رأس مال الشركة اذا كان رأسمالها المصرح به قد سدد بنسبة ٨٠٪ على الأقل وللوزير في هذه الحالة السماح للشركة بتغطية الجزء المتبقي من رأسمالها المصرح به من الاحتياطي الاختياري أو الانباج المدونة ويجوز في الحالات الاستثنائية الأخرى التي يقرها مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير الموافقة على زيادة رأسمال الشركة المساهمة العامة مهما كانت النسبة المسددة من رأسمال الشركة المصرح به اذا كانت الحكومة تساهم بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها .

ب- يلزم مجلس ادارة الشركة طلب زيادة رأس المال الى المراقب مع الأسباب المرجحة له مرفقاً بقرار

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ١٢/١٢/١٩٨٩ ميلادية

الهيئة العامة بزيادة رأس المال وللوزير بناءً على تنسيب المراقب الموافقة على طلب الزيادة أو رفضه وفي حالة موافقته تتبع قواعد التسجيل والنشر المقررة بمقتضى هذا القانون .

ج- تكون القيمة الاسمية للأسهم الجديدة التي تصدرها الشركة في حالة زيادة رأس المال عن طريق الاكتتاب العام أو الخاض بالقيمة الاسمية للسهم . ويجوز اصدار الأسهم الجديدة بعلاوة اصدار يتم تحديد مقدارها من قبل الوزير بناءً على تنسيب لجنة الاصدارات وتفيد علاوات الاصدار الناتجة عن الفرق بين سعر الاصدار للسهم والقيمة الاسمية للسهم في حساب خاص يطلق عليه اسم حساب ( احتياطي علاوة الاصدار ) . ولا يجوز توزيعه على المساهمين كأرباح وتسرى عليه الأحكام الخاصة بالاحتياطي الاجباري المنصوص عليه في هذا القانون .

المادة ١٣٦- للشركة المساهمة العامة زيادة رأسمالها بأحدى الطرق التالية أو أية طرق أخرى تقرها الهيئة العامة للشركة ويوافق عليها الوزير بناءً على تنسيب مبرر من المراقب :

أ- بطرح الأسهم للاكتتاب العام وفي هذه الحالة يجب تطبيق أحكام الاكتتاب الأصلي في أسهم الشركة المنصوص عليه في هذا القانون وبخاصة الاعلان عن طرح الأسهم الجديدة للاكتتاب العام ونشرة الاصدار ومدة الاكتتاب المطروحة للاكتتاب العام واذا لم يتم الاكتتاب بجميع الأسهم المطروحة للاكتتاب العام يجوز بموافقة الوزير السماح بتغطية الأسهم المتبقية بالاكتتاب الخاص واذا لم يتحقق ذلك يجوز للوزير قبول الزيادة في رأس المال الى مقدار ما وصلت اليه الاكتتابات .

ب- عن طريق الاكتتاب الخاص من المساهمين أو غيرهم بموافقة الوزير بناءً على تنسيب المراقب .

ج- بضم الاحتياطي الاختياري لرأسمال الشركة وفقاً لأحكام المادة (١٣٨) من هذا القانون .

د- برسلة ديون الشركة أو أي جزء منها وفقاً لأحكام هذا القانون .

هـ- بتحويل اسناد القرض القابلة للتحويل الى أسهم وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة ١٣٧-

أ- لمساهمي الشركة المساهمة العامة المسجلين في سجلاتها بتاريخ موافقة الوزير على زيادة رأس مال الشركة حق الأولوية في تغطية ما لا يزيد على (٥٠٪) من الأسهم الجديدة المطروحة للاكتتاب العام وتوزع بينهم بنسبة ما يملكه كل منهم من أسهم الشركة .

ب- اما اذا كان لدى الشركة اسناد قرض قابلة للتحويل الى أسهم فالمساهمين المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من هذه المادة مع مالكي تلك الاسناد حق الأولوية في تغطية ما لا يزيد على

هذه من الأصول

(٥٠٪) من الأسهم الجديدة المطروحة للاكتتاب العام وتوزع هذه النسبة بين أولئك

المساهمين ومالكي الاسناد بالطريقة التي يقرها مجلس الادارة .

ج- على الشركة ان تنشر اعلانا في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل يتضمن دعوة المساهمين المسجلين في الشركة ومالكي اسناد القرض لاستعمال حق الأولوية الممنوح لهم بقتضى أحكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الاعلان ينتهي بعدها ذلك الحق .

د- تطرح الأسهم المتبقية للاكتتاب العام بسعر الاصدار المقرر بعد انتهاء المدة الممنوحة للمساهمين ومالكي اسناد القرض بقتضى أحكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة وذلك باعلان تنشره الشركة لهذه الغاية في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل لمدة ثلاثة ايام متتالية ويتضمن الاعلان قيمة السهم وعلامة الاصدار ومدة الاكتتاب والبنوك والشركات المالية المعتمدة لذلك .

هـ- يجوز للمساهمين ومالكي اسناد القرض القابلة للتحويل الى أسهم المنصوص عليهم في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة تغطية ما يتبقى من الأسهم الجديدة المطروحة للاكتتاب العام التي لم تتم تغطيتها خلال مدة طرحها للاكتتاب العام بقتضى هذا القانون .  
و- تنشر الاعلانات المنصوص عليها في هذه المادة في غير أيام العطل الرسمية وذلك تحت طائلة البطلان .

المادة ١٣٨- مع مراعاة أحكام وشروط زيادة رأس المال المنصوص عليها في هذا القانون لمجلس الوزراء بناءً على تنسيق الوزير في الحالات التي تقتضيها اعتبارات اقتصادية مبررة وتقتضيها مصلحة الشركة ان يقرر ما يلي :

أ- زيادة رأسمال الشركة المساهمة العامة بضم الاحتياطي الاختياري المتراكم لدى الشركة بالقيمة الاسمية للسهم . وفي هذه الحالة يعطى للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ موافقة مجلس الوزراء أسهما مجانية توزع على المساهمين بنسبة أسهم كل منهم في الشركة بعد استيفاء ضريبة رأسمالية على هذه الرسالة بمعدل ١٥٪ من قيمة الاحتياطي الاختياري المقرر رسمته تستوفي من أصل هذا الاحتياطي قبل توزيعه على المساهمين بشكل أسهم ولا يجوز تكرار مثل هذه الزيادة قبل مضي خمس سنوات .

ب- زيادة رأسمال الشركة عن طريق تحويل الدين المترتبة عليها كلها أو أي جزء منها بموافقة خطية من أصحاب هذه الديون .

## الفصل السابع

### تخفيض رأس مال الشركة المساهمة العامة

المادة ١٣٩-

أ- يجري تخفيض رأسمال الشركة المساهمة العامة اذا زاد على حاجتها أو اذا طرأت عليها خسارة ورأت الشركة انقاص رأسمالها بمقدار هذه الخسارة أو أي جزء منها ، على ان تراعى في قرار التخفيض واجراءاته حقوق الغير المنصوص عليها في المادة (١٤٠) من هذا القانون .  
ب- يجوز ان يجري التخفيض بأحدى الطرق التالية :

١- تنزيل قيمة الأسهم الاسمية بابطال الالتزام بدفع الأقساط غير المستحقة اذا كانت فائضة على حاجة الشركة .

٢- تنزيل قيمة الأسهم بالغاء جزء من ثمنها المدفوع يوازي مبلغ الخسارة في حالة وجود خسارة في الشركة أو باعادة جزء منه اذا رأت ان رأسمالها يزيد على حاجتها .

ج- لا يجوز تخفيض رأسمال الشركة المساهمة العامة في أي حالة من الحالات الى أقل من الحد الأدنى المقرر بقتضى المادة (٩٨) من هذا القانون .

المادة ١٤٠-

أ- يقدم مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة طلب تخفيض رأس مالها الى المراقب مع الأسباب الموجبة له بعد ان تقرر الهيئة العامة للشركة الموافقة على التخفيض بأكثرية لا تقل عن (٧٥٪) خمسة وسبعين بالمائة من الأسهم الممثلة في اجتماعها غير العادي الذي تعقده لهذه الغاية . وترفق بالطلب قائمة بأسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعنوانه ، وبيان موجودات الشركة والتزاماتها ، على ان تكون قائمة الدائنين للشركة وبيان موجوداتها والتزاماتها مصدقة من مدقق حساباتها .

ب- يبلغ المراقب للدائنين الواردة أسماؤهم في القائمة المقدمة من قبل الشركة اشعاراً يتضمن قرار هيئتها العامة بتخفيض رأس مال الشركة ، وينشر الاشعار في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل على نفقة الشركة ولكل دائن ان يقدم الى المراقب خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ نشر الاشعار لآخر مرة اعتراضاً خطياً على تخفيض رأس مال الشركة . فاذا لم يتمكن المراقب من تسرية الاعتراضات التي قدمت اليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء المدة المحددة لتقديمها ، فيحق لاصحابها مراجعة المحكمة

كل هذا من الشاغل

بشأن ما ورد في اعتراضاتهم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء المدة التي منحت للمراقب لتسويتها ، وترد أي دعوى تقدم بعد هذه المدة .

ج- إذا تبليغ المراقب إشعاراً خطياً من المحكمة بأقامة أي دعوى لديها خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة بالطعن في تخفيض رأس مال الشركة ، فيترتب عليه أن يوقف إجراءات التخفيض إلى أن يصدر قرار المحكمة في الدعوى ويكتسب الدرجة القطعية ، على أن تعتبر الدعوى في هذه الحالة من الدعاوى ذات الصلة المستعجلة بمقتضى أحكام قانون أصول المحاكمات المدنية المعمول به .

د- إذا لم تقدم أي دعوى إلى المحكمة بالطعن في قرار الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة بتخفيض رأس مالها أو أقيمت زودتها المحكمة واكتسب الحكم الدرجة القطعية فيترتب على المراقب متابعة النظر في تخفيض رأس مال الشركة ، وإن يرفع تنسيبه بشأنه إلى الوزير ليصدر القرار الذي يراه مناسباً فيه ، فإذا قرر الموافقة عليه تم تسجيله ونشره من قبل المراقب على نفقة الشركة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وبحيث يحمل رأس المال المخفض للشركة حكماً محل رأس مالها المدرج في عقد تأسيسها ونظامها .

#### الفصل الثامن اسناد القرض

المادة ١٤١- اسناد القرض أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة قابلة للتداول تصدرها الشركة المساهمة العامة وتطرحها للاكتتاب العام وأصحابها وفقاً لأحكام هذا القانون للحصول على قرض لا تقل مدته عن خمس سنوات ، وتتعهد الشركة بمرجئ هذه الاسناد بسداد القرض وفوائده وفقاً لشروط الاصدار .

المادة ١٤٢- يشترط في اسناد القرض ما يلي :

- موافقة الهيئة العامة للشركة على اصدارها بناءً على توصية مجلس الادارة .
- ان يكون رأس مال الشركة المكتتب به قد سدد بكامله .
- ان لا تتجاوز قيمة اسناد القرض وأرباح الشركة المدفوع الا اذا اجازت لجنة الاصدارات غير ذلك .

- ان تكون الاسناد مضمونة بكامل قيمتها برهن له الأولوية على موجودات الشركة أو أية ضمانات أخرى توافق عليها لجنة الاصدارات .
- ان توافق لجنة الاصدارات على شروط الاسناد .

المادة ١٤٣- يجوز ان تتولى ادارة اصدارات اسناد القرض شركات مالية مرخصة بذلك ويجوز ان تتولى شركة مالية أو أكثر التعهد بتغطية اصدارات الاسناد وتسويقها وفقاً للشروط المتفق عليها بين المقرض والشركة المالية .

المادة ١٤٤-

- تعد الشركة المصدرة لاسناد القرض نشرة الاصدار بالتعاون مع مدير الاصدار الذي يمثل الشركة أو الشركات التي تتولى ادارة اصدارات الأسهم واسناد القرض .
- يجب ان تشتمل نشرة اصدار الاسناد على جميع المعلومات المتعلقة بعناصر الاصدار وبخاصة ما يلي :
  - اسم الشركة المقرضة ومقدار رأسماله ومعلومات عامة عنها وعن وضعها المالي .
  - قيمة الاصدار ومدته والقيمة الاسمية لكل سند وسعر الاصدار وتاريخه .
  - سعر الفائدة وتواريخ استحقاقها .
  - نوع الاسناد المصدرة ان كانت اسمية أو لحاملها أو لكليهما .
  - الامتيازات والعوائد والمكافآت والجوائز ان وجدت .
  - طريقة الاكتتاب بالاسناد ومدته وطريقة الدفع ومواعيد التخصيص وتسليم الاسناد وتداولها .
  - تحويل الاسناد لحامله وقسائمه الى اسناد اسمية وبيان الاحكام الخاصة بتلف تلك الاسناد وفقدانها .
  - مواعيد الوفاء بالقيمة الاسمية للسند .
  - القرض من القرض واستخدام حصيلة الاصدار .
  - ضمانات الوفاء بما في ذلك الكفالات ان وجدت .
  - اسناد القرض التي اصدرتها الشركة من قبل وبيان ارضيتها غير المسددة وحقوق مالكي تلك الاسناد وتلك التي سيتم اصدارها .
  - تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها للسنتين السابقتين على الاصدار .
  - حالات الاخلال بشروط الاصدار وما يترتب عليها من نتائج .

هكذا من الأصول

١٤- ادارة الاصدار وتغطيته ومدير الاصدار ووكلاء البيع ووكلاء الدفع .

١٥- أي معلومات أو بيانات ضرورية ترى لجنة الاصدارات اضافتها بموافقة الوزير .

ج- يجب ان تعرض نشرة الاصدار على لجنة الاصدارات للمرافقة عليها قبل السماح بنشرها .

المادة ١٤٥- تقسم اسناد القرض من حيث ملكيتها الى النوعين التاليين :

أ- اسناد قرض اسمية تسجل بأسماء مالكيها وتنتقل ملكيتها وفقاً لاحكام قانون السوق

وربث البيع في سجلات الشركة التي اصدرت السند ، وتنشأ ملكية السند من تاريخ توثيق

عقد البيع في السوق .

ب- اسناد قرض لحاملها تعطي الحق لحائز هذا السند ملكية السند واستعمال الحقوق المترتبة له

بموجبها وتنتقل ملكيتها بمجرد التسليم .

المادة ١٤٦ -

أ- تكون اسناد القرض بقيمة اسمية واحدة في الاصدار الواحد وتصدر شهادات الاسناد بفئات مختلفة لاغراض التداول .

ب- يجوز ان يباع سند القرض بقيمته الاسمية أو بخصم أو بعلارة اصدار وفي جميع الحالات يسدد السند بقيمته الاسمية .

المادة ١٤٧- تدفع قيمة سند القرض عند الاكتتاب به دفعة واحدة وتفيد باسم الشركة المقترضة فاذا وجد

متعهد تغطية فيجوز في هذه الحالة تسجيل المبالغ المدفوعة باسمه بموافقة مجلس ادارة الشركة

المقترضة وتعاد حصيلة الاكتتاب للشركة في الموعد المتفق عليه مع متعهد التغطية .

المادة ١٤٨- يجب ان يتضمن السند البيانات التالية :

أ- على وجه السند :

١- اسم الشركة المقترضة وشعارها ان وجد وعنوانها ورقم تسجيلها وتاريخه ومدة الشركة .

٢- اسم مالك سند القرض اذا كان السند اسماً .

٣- رقم السند ونوعه وقيمته الاسمية ومدة وسعر الفائدة .

ب- على ظهر السند :

١- مجموع قيم اسناد القرض المصدرة .

٢- مواعيد وشروط اطفاء الاسناد ومواعيد استحقاق الفائدة .

٢- الضمانات الخاصة للدين الذي يثله السند ان وجدت .

٤- أي شروط وأحكام أخرى ترى الشركة المقترضة اضافتها الى السند شريطة ان تكون قد وردت بنشرة

الاصدار .

١٤٩- اذا كانت اسناد القرض مضمونة بأموال غير منقولة أو بموجودات عينية أخرى أو بخير ذلك من

الضمانات أو الكفالات فيجب ان يتم وضع تلك الأموال والموجودات تأمينا للقرض وفقاً

للتشريعات المعمول بها وتوثيق الرهن أو الضمان أو الكفالة قبل تسليم أموال الاكتتاب الى

الشركة .

١٥٠-

أ- لا يجوز تغيير أي شرط من شروط نشرة الاصدار بعد ابرام عقد القرض الا بمقتضى أحكام

هذا القانون .

ب- يحق للمكتتب باسناد القرض ان يطلب من المحكمة المختصة ابطال اكتتابه والزام الشركة

للمقترضة برد قيمة اكتتابه اليه اذا خالفت الشركة أي شرط من الشروط المنصوص عليها في

المادة (١٤٧) من هذا القانون .

١٥١- محرر اسناد القرض بالدينار الأردني أو بأية عملة أجنبية وفق القوانين المعمول بها .

١٥٢- لمجلس الادارة بموافقة لجنة الاصدارات ان يكتفي بقيمة الاسناد التي تم الاكتتاب بها اذا لم تتم

تغطية جميع الاسناد الصادرة خلال المدة المقررة ولم يكن للشركة متعهد بالتغطية على ان لا

تتل هذه التغطية عن (٥٠٪) من قيمة الاسناد المصدرة .

١٥٣- يجوز للشركة اصدار اسناد قرض قابلة للتحويل الى أسهم وفقاً للأحكام التالية :

أ- ان يتضمن قرار الهيئة العامة ونشرة الاصدار جميع القواعد والشروط التي يتم على اساسها

تحويل الاسناد الى أسهم وان يتم التحويل بموافقة مالكيها وبالشروط وطبقاً للأسس المحددة

في نشرة اصدارها .

ب- ان يبدى حامل السند رغبته بالتحويل في المواعيد التي تنص عليها نشرة الاصدار فاذا لم

يبد رغبته خلال هذه المدة فقد حقه في التحويل .

هكذا من الأصول



- ج- ان تكون للأسهم التي يحصل عليها مالكو الاسناد حقوق في الأرباح تتناسب مع الدة الزمنية بين موعد التحويل وانتهاء السنة المالية .
- د- ان يتم في نهاية كل سنة مالية بيان عدد الأسهم التي تم اصدارها خلال السنة مقابل اسناد القرض التي رغب أصحابها في تحويلها الى أسهم خلال تلك السنة .

المادة ١٥٤-

- أ- تتكون حكماً من مالكي اسناد القرض في كل اصدار هيئة تسمى هيئة مالكي اسناد القرض .
- ب- لهيئة مالكي اسناد القرض الحق ان تعين أميناً للاصدار على نفقة الشركة المصدرة لاسناد القرض .
- ج- يشترط في أمين الاصدار ان يكون شركة أردنية متخصصة بممارسة هذا النشاط والشروط التي يحددها الوزير بناء على تنسيب لجنة الاصدارات .
- د- لا يجوز لتمهيد التغطية أو وكيل الدفع ان يكون أميناً للاصدار .

المادة ١٥٥

- أ- تكون مهمة هيئة مالكي اسناد القرض حماية حقوق مالكيها واتخاذ التدابير اللازمة لصيانة هذه الحقوق بالتعاون مع أمين الاصدار .
- ب- يجتمع هيئة مالكي اسناد القرض لأول مرة بناء على دعوة من مجلس ادارة الشركة المصدرة للاسناد ويتولى أمين الاصدار المعين دعوة الهيئة بعد ذلك .

المادة ١٥٦- يتولى أمين الاصدار الصلاحيات التالية :

- أ- تمثيل هيئة مالكي اسناد القرض أمام القضاء كمدع أو مدعى عليه كما يمثلها أمام أي جهة أخرى .
- ب- تولي أمانة اجتماعات هيئة مالكي اسناد القرض .
- ج- القيام بالأعمال اللازمة لحماية مالكي اسناد القرض والمحافظة على حقوقهم .
- د- أي مهام أخرى توكله بها هيئة اسناد القرض .

- ١٥٧- على الشركة المقترضة دعوة أمين الاصدار لاجتماعات الهيئة العامة للشركة وعليه ان يحضر تلك الاجتماعات ويؤدي ملاحظاته ولا يكون له حق التصويت على قرارات الهيئة العامة .

١٥٨

- أ- على أمين الاصدار ان يدعو مالكي الاسناد للاجتماع كلما رأى ذلك ضرورياً على ان لا تقل اجتماعات هيئة مالكي اسناد القرض عن مرة واحدة في السنة
- ب- تدعى هيئة مالكي الاسناد وفقاً للقواعد المقررة لدعوة الهيئة العامة العادية وتطبق على الدعوة واجتماعاتها الأحكام ذاتها التي تطبق على هذه الهيئة .
- ج- كل تصرف يؤدي الى اطالة ميعاد الوفاء أو تخفيض معدل الفائدة أو تخفيض قيمة الدين أو انقاص الضمانات لمالكي الاسناد وبوجه عام كل تصرف يمس حقوقه يعتبر باطلاً الا اذا اقرته هيئة مالكي اسناد القرض بأكثرية ثلاثة أرباع أصواته الممثلة في الاجتماع وعلى ان لا تقل الاسناد الممثلة في الاجتماع عن ثلثي مجموع قيمة الاسناد المصدرة والمكتتب بها .
- د- يبلغ أمين الاصدار قرارات هيئة مالكي الاسناد الى المراقب ولجنة الاصدارات والسوق والشركة المصدرة للاسناد .

١٥٩

- أ- على الشركة المقترضة الوفاء بقيمة اسناد القرض وفقاً للشروط التي تضمنتها نشرة الاصدار
- ب- يجوز ان تتضمن نشرة الاصدار حق الشركة باطفا اسناد القرض بالقرعة سنوياً على مدى مدة اسناد القرض .

الفصل التاسع

ادارة الشركة المساهمة العامة

١٦٠

- أ- يتولى ادارة الشركة المساهمة العامة مجلس ادارة لا يقل عدد أعضائه عن سبعة أشخاص ولا يزيد على ثلاثة عشر شخصاً وفقاً لما يحدده نظام الشركة ، ويتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري وفقاً لاحكام هذا القانون ، ويقوم بمهام ومسؤوليات ادارة أعمالها لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه .
- ب- مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة ، على مجلس الادارة ان يدعو الهيئة العامة

هكذا من الأشغال

للشركة للاجتماع خلال الاشهر الثلاثة الأخيرة من مدته لتنتخب مجلس ادارة يحل محله عند انتهاء تلك المدة ، على ان يستمر في عمله الى ان ينتخب مجلس الادارة الجديد اذا تأخر انتخابه لأي سبب من الأسباب . ويشترط في ذلك ان لا تزيد مدة التأخير في أي حالة من الحالات على ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مدة المجلس القائم .

ج- اذا كان موعد عقد الاجتماع الذي استدعى اليه الهيئة العامة للشركة بمقتضى أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يقع قبل انتهاء مدة مجلس الادارة القائم بستة أشهر على الأكثر ، أو يقع بعد انتهاء مدة المجلس بنفس المدة ، فيستمر هذا المجلس في عمله وينتخب مجلس الادارة الجديد في أقرب اجتماع عادي للهيئة العامة .

#### المادة ١٦٦ -

أ- يحدد نظام الشركة المساهمة العامة عدد الاسهم التي يشترط ان يكون أي شخص مالكا لها في الشركة حتى يكون مؤهلا ليرشح لعضوية مجلس ادارتها ويكون عضوا فيه ، ويشترط في هذه الاسهم ان لا تكون محجوزة أو مرهونة أو مقيدة بأي قيد آخر يمنع التصرف المطلق بها ، ويستثنى من هذا الحكم القيد المنصوص عليه في كل من المادتين ( ١٠٣ ) و ( ١٣٣ ) من هذا القانون الذي يقضي بعدم جواز التصرف بالاسهم التأسيسية والعينية .

ب- يبقى النصاب المؤهل لعضوية مجلس الادارة من الاسهم المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) من هذه المادة محجوزا ما دام مالك تلك الاسهم عضوا في المجلس ولدة ستة أشهر بعد انتهاء عضويته فيه . ولا يجوز التداول بها خلال تلك المدة لتحقيقا لذلك توضع اشارة الحجز عليها . مع الاشارة الى ذلك في سجل المساهمين وشهادة ملكية الاسهم ، ويعتبر هذا الحجز رهنا لمصلحة الشركة ولضمان المسؤوليات والالتزامات المترتبة على ذلك العضو وعلى مجلس الادارة .

ج- تسقط تلقائيا عضوية كل من اعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة اذا نقص عدد الاسهم التي يجب ان يكون مالكا لها بمقتضى أحكام الفقرة ( أ ) من هذه المادة ، أو تم تثبيت الحجز عليها بحكم قضائي اكتسب الدرجة القطعية أو تم ردها خلال مدة عضويته ، وتطبق أحكام هذه المادة على رئيس مجلس ادارة الشركة .

د- لا تسري أحكام هذه المادة على الاسهم المسجلة في الشركة باسم الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة .

المادة ١٦٧ - لا يجوز ان يترشح لعضوية مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة او يكون عضوا فيه أي شخص حكم عليه من محكمة مختصة بما يلي :

أ- بعقوبة جنائية .

ب- بأي عقوبة جنحية في جريمة مخلة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الامانة والشهادة الكاذبة والافلاس وبأي جريمة أخرى مخلة بالاداب والاخلاق العامة .

ج- بأي عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المواد ( ٣١٣ ) و ( ٣١٤ ) و ( ٣١٥ ) من هذا القانون .

#### المادة ١٦٨ -

أ- اذا ساهمت الحكومة أو أي من المؤسسات الرسمية العامة أو أي شخصية اعتبارية عامة أخرى في شركة مساهمة عامة فتمثل في مجلس ادارتها بعضو أو أكثر ، وذلك حسب نسبة مساهمتها في رأس مال الشركة ، ويتمتع العضو الذي تعينه لتمثيلها في مجلس الادارة بجميع حقوق العضوية وتحمل واجباتها ، ويشترط في ذلك ان لا يعين أي شخص بمقتضى أحكام هذه الفقرة عضوا في أكثر من مجلسي ادارة شركتين تساهم فيهما الحكومة بما في ذلك الشركات العربية والاجنبية .

ب- تستمر عضوية ممثل الحكومة أو المؤسسة الرسمية العامة أو الشخصية الاعتبارية العامة الأخرى في مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة للمدة المقررة للمجلس ، وللجهة التي عينته استبدال غيره به في أي وقت من الاوقات ليكمل مدة سلفة في المجلس ، أو انتداب من يحل محله بصورة مؤقتة في حالة مرضه أو غيابه عن المملكة ، على ان تبلغ الشركة خطيا في الحاليتين .

ج- اذا استقال العضو الذي يمثل الحكومة أو المؤسسة الرسمية العامة أو أي شخصية اعتبارية عامة أخرى من عضوية مجلس ادارة الشركة فتعتبر الاستقالة نافذة بحقه ، وللجهة التي كان يمثلها في مجلس الادارة تعيين من يحل محله فيه .

د- تحدد الاحكام الخاصة بتعيين ممثلي الحكومة في مجالس ادارة الشركات المساهمة العامة ب موجب قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار والانتظمة الصادرة بمقتضاء وأي تشريع آخر يعدله أو يحل محله .

المادة ١٦٩ - اذا كان المساهم في الشركة المساهمة العامة شخصا اعتباريا من غير الاشخاص الاعتبارية العامة ، وانتخب عضوا في مجلس ادارة الشركة فيترتب عليه ان يسمى شخصا طبيعيا خلال عشرة ايام من تاريخ انتخابه تتوافر فيه شروط ومؤهلات العضوية في المجلس ليمثله في المجلس .

هكذا من الأصول

المادة ١٦٥- ينتخب مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة من بين اعضائه بالاقتراع السري ونائباً له يقوم بمهام وصلاحيات الرئيس عند غيابه ، كما ينتخب من بين اعضائه واحداً او اكثر يكون له او لهم حق التوقيع عن الشركة منفردين او مجتمعين وفقاً لما يقرره المجلس بهذا الشأن وفي حدود الصلاحيات التي يفوضها اليهم . ويزود مجلس ادارة الشركة المراقب بنسخ عن قراراته بانتخاب الرئيس ونائبه والاعضاء المفوضين بالتوقيع عن الشركة ، ويتماذج عن توقيعهم ، وذلك خلال سبعة ايام من صدور تلك القرارات

ب- لمجلس ادارة الشركة تفويض اي موظف في الشركة بالتوقيع عنها ، وذلك في حدود الصلاحيات التي يفوضها اليه .

#### المادة ١٦٦ -

أ - على كل من رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة ، وعلى كل من مدير العام والمديرين الرئيسيين فيها ان يقدم الى مجلس تالادارة في اول اجتماع يعقده بعد انتخابه اقراراً خطياً بما يملكه هو وكل من زوجته واولاده القاصرين من اسهم في الشركة ، واسماء الشركات الاخرى التي يملك هو وكل من زوجته واولاده القاصرين حصصاً او اسهما فيها اذا كانت الشركة مساهمة في تلك الشركات الاخرى ، وان يقدم الى المجلس اي تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوع التغيير .

ب- على مجلس ادارة الشركة ان يزود المراقب والسوق بنسخ عن البيانات المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) من هذه المادة والتغيير الذي يطرأ على اي منها خلال سبعة ايام من تقديمها او تقديم اي تغيير طرأ عليها .

المادة ١٦٧- لا يجوز للشركة المساهمة العامة تحت طائلة البطلان ان تقدم قرضاً نقدياً من اي نوع الى رئيس مجلس ادارة الشركة او الى اي من اعضائه او الى اصول اي منهم او قروعه او زوجه ، ويستثنى من ذلك البنوك والشركات المالية التي يجوز لها ان تقرر ايها من اولئك ضمن غاياتها وبالشروط التي تتعامل بها مع عملائها الآخرين .

#### المادة ١٦٨-

أ- يتوجب على مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة ان يعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية للشركة الحسابات والبيانات التالية لعرضها على الهيئة العامة :

١- الميزانية السنوية العامة للشركة وحساب ارباحها وخسائرها ، مقارنة مع ما حققته منها في السنة المالية السابقة ، والبيانات الايضاحية لتلك الحسابات مصدقة جميعها من مدققي حسابات الشركة .

٢- خطة عمل الشركة للسنة التالية .

٣- التقرير السنوي لمجلس الادارة عن اعمال الشركة خلال السنة المالية .

ب- يزود مجلس الادارة المراقب والسوق بنسخ عن الحسابات والبيانات المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) من هذه المادة قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة لمدة لا تقل عن واحد وعشرين يوماً .

#### المادة ١٦٩-

أ- على مجلس الادارة للشركة المساهمة العامة ان ينشر الميزانية العامة للشركة وحساب ارباحها وخسائرها وبخلاصة واقية عن التقرير السنوي للمجلس وتقرير مدققي حسابات الشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد الهيئة العامة .

المادة ١٧٠- يعد مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة تقريراً كل ستة اشهر يبين فيه المركز المالي للشركة ونتائج اعمالها ، على ان يصدق التقرير من رئيس مجلس الادارة ، ويزود كل من المراقب والسوق بنسخة من التقرير خلال ثلاثين يوماً من تقديمه للمجلس .

#### المادة ١٧١ -

أ- يضع مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة قبل ثلاثة ايام على الاقل من الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة في مركزها الرئيسي كشفاً مفصلاً لاطلاع المساهمين يتضمن البيانات التالية :

١- جميع المبالغ التي حصل عليها كل من رئيس واعضاء مجلس الادارة من الشركة خلال السنة المالية من اجور واتعاب ورواتب وعلاوات ومكافآت وغيرها ..

٢- المزايا التي يتمتع بها كل من رئيس واعضاء مجلس الادارة من الشركة كالمسكن المجاني والسيارات وغير ذلك .

٣- المبالغ التي دفعت لكل من رئيس واعضاء مجلس الادارة خلال السنة المالية كمنحقات سفر وانتقال وألأل الملكية وخارجها .

ب- التبرعات التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية مقصلة والجهات التي دفع لها .

هكذا من الأصول

ب- يعتبر كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة وعن صحة البيانات التي تقدم بموجبها لإطلاع المساهمين عليها .

#### المادة ١٧٢-

أ- يوجه مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة الدعوة للمساهمين فيها لحضور اجتماع الهيئة العامة وترسل الدعوة لكل منهم بالبريد العادي قبل أربعة عشر يوما على الأقل من التاريخ المقرر لعقد الاجتماع ويجوز تسليم الدعوة باليد للمساهم مقابل التوقيع بالاستلام ويعلن عن الدعوة بالصحف البرمية المحلية لمرتين متتاليتين .  
ب- يرفق بالدعوة جدول أعمال الهيئة العامة وتقرير مجلس إدارة الشركة وميزانيتها السنوية العامة وحساباتها الختامية وتقرير مدققي الحسابات والبيانات الإيضاحية .

المادة ١٧٣- يحترق على مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أن يعلن عن الموعد المقرر لعقد اجتماع الهيئة العامة للشركة في صحيفتين يوميتين محليتين ولمرة واحدة على الأقل ، وذلك قبل مدة لا تزيد على أربعة عشر يوما من ذلك الموعد ، وأن يعلن المجلس عن ذلك لمرة واحدة في إحدى وسائل الاعلام الصوتية أو المرئية قبل ثلاثة أيام على الأكثر من التاريخ المحدد لاجتماع الهيئة العامة .

#### المادة ١٧٤-

أ- يجوز للشخص أن يكون عضوا في مجالس إدارة ثلاث شركات مساهمة عامة الأكثر في وقت واحد بصفته الشخصية ، كما يجوز له أن يكون ممثلا لشخص أن يكون عضوا في أكثر من مجالس إدارة خمس شركات مساهمة بصفته الشخصية في بعضها ويصفقه ممثلا لشخص اعتباري في بعضها الآخر .  
ب- لا يجوز لأي شخص أن يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة بصفته الشخصية أو ممثلا لشخص اعتباري إذا كان عضوا في العدد المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة من مجالس إدارة الشركات، وتعتبر أي عضوية حصل عليها في مجلس إدارة أي شركة بصورة تخالف أحكام هذه الفقرة باطلة حكما  
ج- على كل مرشح لعضوية مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة أن يعلن خطيا عن أسماء الشركات التي يشترك في عضوية مجالس إدارتها .

د- يعتبر باطلا كل ترشيح لمجلس إدارة الشركة المساهمة العامة إذا كان يتعارض مع أحكام هذه المادة .

المادة ١٧٥- يشترط ليمين يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة

أ- أن لا يقل عمره عن واحد وعشرين سنة .

ب- أن لا يكون مطلقا في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة .

#### المادة ١٧٦-

أ- يجوز لمن يشغل وظيفة عامة أن يكون عضوا في مجلس إدارة أي شركة مساهمة أعامة إلا إذا كان ممثلا للحكومة أو لأي مؤسسة رسمية عامة أو لشخص اعتباري عام .  
ب- لا يجوز لعضو مجلس إدارة الشركة أو مديرها العام أن يكون عضوا في مجلس إدارة شركة مشابهة في أعمالها للشركة التي هو عضو في مجلس إدارتها أو ممثلة لها في غاياتها أو تنافسها في أعمالها كما لا يجوز له أن يقوم بأي عمل منافس لأعمالها .  
ج- لا يجوز أن يكون لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو المدير العام أو أي موظف يعمل في الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة أو لحسابها .

د- يستثنى من أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة أعمال المقاولات والتعهدات والمناقصات العامة التي يسمح فيها لجميع المنافسين الاشتراك في العروض على قدم المساواة فإذا كان العرض المناسب مقدما من أحد المذكورين في الفقرة (ج) من هذه المادة فيجب أن يوافق لثلاث أعضاء مجلس الإدارة على عرضه دون أن يكون له حق حضور جلسة المداولة في الموضوع المتعلق به، ويجوز هذه الموافقة سنويا من مجلس الإدارة إذا كانت تلك العقود والارتباطات ذات طبيعة دورية ومتجددة .

هـ- كل من يخالف أحكام هذه المادة من الأشخاص المشار إليهم في الفقرة (ج) من هذه المادة يعزل من منصبه أو وظيفته في الشركة التي هو فيها .

المادة ١٧٧- إذا انتخب أي شخص عضوا في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة وكان غائبا عند انتخابه فعليه أن يعلن عن قبوله بتلك العضوية أو رفضها خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه نتيجة الانتخاب ويعتبر سكوتة قبولا منه بالعضوية .

#### المادة ١٧٨-

أ- إذا شغل مركز عضو في مجلس الإدارة لأي سبب من الأسباب فيخلقه عضو ينتخبه مجلس الإدارة من المساهمين الحائزين على مؤهلات العضوية ويشترك الشخص المعنوي في هذا

هكذا من الأصل



الانتخاب . ويتبع هذا الاجراء كلما شغل مركز في مجلس الادارة . ويبقى تعيين العضو بوجبه مؤقتاً حتى يعرض على الهيئة العامة للشركة في أول اجتماع تعقده لتقوم بالقراره أو بانتخاب من يملأ المركز الشاغر بمقتضى أحكام هذا القانون . وفي هذه الحالة يكمل العضو الجديد مدة سلفة في عضوية مجلس الادارة .

ب- لا يجوز ان يزيد عدد الاعضاء الذين يعينون في مجلس الادارة بمقتضى هذه المادة على نصف عدد أعضاء المجلس فإذا شغل مركز عضو في المجلس بعد ذلك فتدعى الهيئة العامة لانتخاب مجلس ادارة جديد .

#### المادة ١٧٩-

أ- تنظم الأمور المالية والمحاسبية والادارية للشركة المساهمة العامة بموجب أنظمة داخلية خاصة يحددها مجلس ادارة الشركة . ويحدد فيها بصورة مفصلة واجبات المجلس وصلاحياته ومسؤولياته في تلك الأمور . على ان لا ينص فيها على ما يخالف أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه أو أي تشريع آخر معمول به . وترسل نسخ من هذه الأنظمة للمراقب . وللوزير بناء على تنسيب المراقب ادخال أي تعديل عليها يراه ضروريا بما يحقق مصالح الشركة والمساهمين فيها .

ب- على جميع الشركات المساهمة العامة المسجلة قبل نفاذ أحكام هذا القانون ان توفق أوضاعها وفقاً لأحكام هذه المادة باعداد وقرار الأنظمة الداخلية الخاصة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة خلال مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ العمل بهذا القانون .

#### المادة ١٨٠-

أ- يعتبر رئيس مجلس الادارة رئيساً للشركة المساهمة العامة ويمثلها لدى الغير وأمام جميع الجهات ويمارس الصلاحيات المخولة له بموجب أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه والأنظمة الأخرى المعمول بها في الشركة ويتولى تنفيذ قرارات مجلس الادارة بالتعاون مع الجهاز التنفيذي في الشركة .

ب- يجوز ان يكون رئيس مجلس الادارة متفرغاً لأعمال الشركة بموافقة ثلثي أعضاء المجلس ويحدد مجلس الادارة في هذه الحالة الصلاحيات والمسؤوليات التي يحق له ممارستها بوضوح . كما يحدد أتعابه والملاوات التي يستحقها ويشترط في ذلك ان لا يكون رئيساً متفرغاً لمجلس ادارة شركة مساهمة عامة أخرى أو مديراً عاماً لأي شركة مساهمة عامة أخرى .

#### المادة ١٨١-

أ- يعين مجلس الادارة مديراً عاماً للشركة المساهمة العامة من ذوي الكفاية ويحدد صلاحياته ومسؤولياته بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية ويفرضه بالادارة العامة لها بالتعاون مع مجلس الادارة وتحت اشرافه ويحدد المجلس راتب المدير العام ويشترط في ذلك ان لا يكون مديراً عاماً لأكثر من شركة مساهمة عامة واحدة .

ب- لمجلس ادارة الشركة المساهمة العامة انهاء خدمات المدير العام على ان يحيط المراقب والسوق علماً بأي قرار يتخذ بشأن تعيين المدير العام للشركة أو انهاء خدماته وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ اتخاذ القرار .

ج- يجوز تعيين رئيس مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة أو أي من أعضائه مديراً عاماً للشركة أو مساعداً أو نائباً له بقرار يصدر عن أكثرية ثلثي أصوات أعضاء المجلس في أي حالة من هذه الحالات على ان لا يشترك صاحب العلاقة في التصويت .

د- لا يجوز لرئيس مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة أو لأي عضو من أعضائه ان يتولى أي عمل أو وظيفة في الشركة مقابل أجر أو تعريض أو مكافأة باستثناء ما نص عليه في هذا القانون .

#### المادة ١٨٢-

يعين مجلس الادارة أمين سر للمجلس ويحدد راتبه يتولى تنظيم اجتماعاته واعداد جداول أعماله وتدوين محاضر اجتماعاته وقراراته في سجل خاص وفي صفحات متتالية مرقمة بالتسلسل وتوقع من رئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا الاجتماع وتختتم كل صفحة بخاتم الشركة .

#### المادة ١٨٣-

أ- يجتمع مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناء على طلب خطي يقدمه الى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس الى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فلاعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للاعتماد .

ب- يعقد مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة اجتماعاته في مركز الشركة الرئيسي أو في أي مكان آخر داخل المملكة اذا تعذر عقده في مركزها ويستثنى من ذلك الشركات التي لها فروع في خارج المملكة حيث يحق لها عقد اجتماعين على الأكثر لمجلس ادارة الشركة في السنة خارج المملكة اذا

هكذا من الأصول

تطلبت طبيعة العمل مثل هذه الاجتماعات . وتصدر قرارات المجلس بالامتحنة المطلقة للأعضاء

الذين حضروا الاجتماع واذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

ج- يكون التصويت على قرارات مجلس ادارة الشركة شخصياً ويقوم به العضو بنفسه ولا يجوز التوكيل فيه كما لا يجوز ان يتم بالمراسلة أو بصورة غير مباشرة أخرى .

د- يجب ان لا يقل عدد اجتماعات مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة عن ستة اجتماعات خلال السنة المالية للشركة ، وان لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس ويبلغ المراقب نسخة من الدعوة للاجتماع .

المادة ١٨٤ - تلزم الشركة المساهمة العامة بتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس ادارتها وبالتصرفات التي يجريها في حدود اختصاصه كما تلزم الشركة بتعويض أي ضرر ينشأ عن الأعمال والتصرفات غير المشروعة التي يقوم بها أي من أعضاء المجلس أو تصدر عنه في ادارة الشركة أو باسمها ولها حق الرجوع عليه بقيمة التعويض الذي تكبدته .

المادة ١٨٥ -

أ- رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن كل مخالفة ارتكبوها أي منهم أو جميعهم للقوانين والأنظمة المعمول بها ولنظام الشركة وعن أي خطأ في ادارة الشركة ولا تحول موافقة الهيئة العامة على ابراء ذمة مجلس الادارة دون الملاحظة القانونية لرئيس وأعضاء المجلس .

ب- تكون المسؤولية النصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة اما شخصية تترتب على عضو أو أكثر من أعضاء مجلس ادارة الشركة أو مشتركة بين رئيس وأعضاء المجلس ويكونون جميعهم في هذه الحالة الأخيرة مسؤولين بالتضامن والتكافل عن التعويض عن الضرر الذي نتج عن المخالفة أو الخطأ ، على ان لا تشمل هذه المسؤولية أي عضو اثبت اعتراضه خطياً في محضر للاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ وفي جميع الأحوال لا تسمع الدعوى بهذه المسؤولية بعد مرور خمس سنوات على تاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي صادقت فيه على الميزانية السنوية والحسابات الختامية للشركة .

المادة ١٨٦ - يحظر على رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة ومديرها العام أو أي موظف يعمل فيها ان يقضي إلى أي مساهم في الشركة أو إلى غيره أي معلومات أو بيانات تتعلق بالشركة وتعتبر ذات طبيعة سرية بالنسبة لها وكان قد حصل عليها بحكم منصبه في الشركة

أو قيامه بأي عمل لها أو فيها وذلك تحت طائلة العزل والمطالبة بالتعويض عن الاضرار التي لحقت بالشركة ، ويستثنى من ذلك المعلومات التي تجيز القوانين والأنظمة المعمول بها نشرها . ولا تحول موافقة الهيئة العامة على ابراء رئيس وأعضاء مجلس الادارة من هذه المسؤولية .

المادة ١٨٧ - رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة مسؤولون بالتضامن والتكافل تجاه المساهمين عن تقصيرهم أو اهمالهم في ادارة الشركة غير انه في حالة تصفية الشركة وظهور عجز في موجوداتها بحيث لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها وكان سبب هذا العجز التقصير أو الاهمال من رئيس وأعضاء المجلس أو المدير العام في ادارة الشركة أو مدققي الحسابات للمحكمة ان تقرر تحميل كل مسؤول عن هذا العجز ديون الشركة كلها أو بعضها حسب مقتضى الحال ، وتحدد المحكمة المبالغ الواجب اداؤها وما اذا كان المسببون للخسارة متضامنين في المسؤولية أم لا .

المادة ١٨٨ - يحق للمراقب وللشركة لأي مساهم فيها اقامة الدعوى بمقتضى أحكام المادتين (١٨٥) و(١٨٦) من هذا القانون .

المادة ١٨٩ -

أ- لا يمكن الاحتجاج بالابراء الصادر عن الهيئة العامة الا اذا سبقه بيان حسابات الشركة السنوية واعلان تقرير مدققي الحسابات .

ب- لا يشمل هذا الابراء الا الأمور التي تمكنت الهيئة العامة من معرفتها .

المادة ١٩٠ -

أ- تحدد مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الادارة في الشركة المساهمة العامة بنسبة ١٠٪ من الربح الصافي القابل للتوزيع على المساهمين بعد تنزيل جميع الاحتياطيات والضرائب وبعد أقصى (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار لكل منهم في السنة .

ب- اذا كانت الشركة في مرحلة التأسيس ولم تحقق بعد أرباحاً يجوز توزيع مكافأة سنوية لرئيس وأعضاء مجلس الادارة بمعدل لا يتجاوز ألف دينار لكل عضو الى ان تبدأ الشركة بتحقيق الأرباح وعندها تخضع لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج- اما اذا لحقت بالشركة خسائر بعد تحقيق الأرباح فيعطى لكل من رئيس وأعضاء مجلس الادارة تعويضاً عن جهودهم في ادارة الشركة بمعدل (٢٠) ديناراً عن كل جلسة من جلسات مجلس

هكذا من أهل

الادارة أو أي اجتماع للجان المنبثقة عنه على أن لا تتجاوز هذه المكافأة مبلغ (٦٠٠) ستمائة دينار في السنة لكل عضو .

د- تحدد بدلات الانتقال والسفر لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة بموجب نظام خاص تصدره الشركة لهذه الغاية .

المادة ١٩١- لعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة من غير ممثل الشخص الاعتباري العام أن يقدم استقالته من المجلس على أن تكون هذه الاستقالة خطية ، وتعتبر نافذة المفعول من تاريخ تقديمها الى المجلس ولا يجوز الرجوع عنها .

#### المادة ١٩٢

أ- يفقد نيس مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة وأي من أعضائه عضويته من المجلس إذا تغيب عن حضور أربع اجتماعات متتالية للمجلس دون عذر يقبله المجلس أو إذا تغيب عن حضور اجتماعات المجلس لمدة ستة أشهر متتالية ولو كان هذا التغيب بعذر مقبول ، ويبلغ المراقب القرار الذي يصدره المجلس بقتضى أحكام هذه الفقرة .

ب- لا يفقد الشخص الاعتباري عضويته من مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة بسبب تغيب ممثله في أي من الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة (أ) من هذه المادة ولكن يجب عليه أن يعين شخصاً آخر بدلا عنه بعد تبلغه قرار المجلس .

#### المادة ١٩٣

أ- يحق للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماع غير عادي تعقده اقالة رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو من أعضائه باستثناء الأعضاء الممثلين لأسهم الحكومة أو أي شخص اعتباري عام وذلك بناء على طلب مرفوع من مساهمين يملكون ما لا يقل عن (٣٠٪) ثلاثين بالمائة من أسهم الشركة ، ويقدم طلب الاقالة الى مجلس الإدارة وتبلغ نسخة منه الى المراقب ، وعلى مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة لعقد اجتماع غير عادي لها خلال عشرة أيام من تاريخ تقديم الطلب اليه لفتنظر الهيئة العامة فيه وأصدار القرار الذي تراه مناسباً بشأنه ، وإذا لم يقدم مجلس الإدارة بدعوة الهيئة العامة الى الاجتماع يتولى المراقب دعوتها على نفقة الشركة .

ب- تتولى الهيئة العامة مناقشة طلب الاقالة وسماع أقوال الشخص المراد اقالته ، ويجري بعد ذلك التصويت عليه بالاقتراع السري .

المادة ١٩٤- يحظر على رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة والمدير العام للشركة وأي موظف فيها أن يتعامل بأسهم الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بناء على معلومات اطلع عليها بحكم منصبه أو عمله في الشركة كما لا يجوز أن ينقل هذه المعلومات لأي شخص آخر بقصد أحداث تأثير في أسعار أسهم هذه الشركة أو أي شركة تابعة أو قابضة أو حليفة للشركة التي هو عضو أو موظف فيها أو إذا كان من شأن النقل أحداث ذلك التأثير ، ويقع باطلا كل تعامل أو معاملة تنطبق عليها أحكام هذه المادة ويعتبر الشخص الذي قام بذلك مسؤولاً عن الضرر الذي أحدثته بالشركة أو بمساهميها أو بالغير إذا أثبت بشأنها قضية .

#### المادة ١٩٥

أ- إذا قدم رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة استقالاتهم أو فقد المجلس نصابه القانوني بسبب استقالة عدد من أعضائه فعلى الوزير تشكيل لجنة مؤقتة من ذوي الخبرة والاختصاص بالعدد الذي يراه مناسباً ويعين لها رئيساً ونائباً له من بين أعضائها لتتولى إدارة الشركة ، ودعوة الهيئة العامة لها للاجتماع خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ تشكيلها لانتخاب مجلس إدارة جديد للشركة ، ويمنح رئيس اللجنة وأعضاؤها مكافأة على حساب الشركة وفقاً لما يقرره الوزير .

ب- تطبق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على البنوك والشركات المالية بعد الاستئناس برأي محافظ البنك المركزي الاردني .

#### المادة ١٩٦

على مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أو مدققي حساباتها أو كليهما تبليغ المراقب إذا تبين أن الشركة تعاني من أوضاع مالية أو ادارية سيئة أو تتعرض لخسائر جسيمة تؤثر على حقوق المساهمين فيها أو على دائنيها وذلك تحت طائلة المسؤولية التقصيرية في حالة عدم التبليغ عن ذلك ، وللوزير في أي من هذه الحالات بناء على تنسيب المراقب حل مجلس إدارة الشركة وتشكيل لجنة إدارة من ذوي الخبرة والاختصاص بالعدد الذي يراه مناسباً لمدة سنة قابلة للتجديد لسنة أخرى ، ويعين رئيساً لها ونائباً للرئيس من بين أعضائها ، وعليه في هذه الحالة دعوة الهيئة العامة خلال تلك المدة لانتخاب مجلس إدارة جديد للشركة ويمنح رئيس اللجنة وأعضاؤها مكافأة على حساب الشركة وفقاً لما يقرره الوزير .

هكذا من الشاهل

## الفصل العاشر

### الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة

#### اجتماع الهيئة العامة العادي

المادة ١٩٧- تعقد الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة اجتماعا عاديا داخل المملكة مرة واحدة كل سنة على الاقل بدعوة من مجلس ادارة الشركة في التاريخ الذي يحدده المجلس بالاتفاق مع المراقب على ان يعقد هذا الاجتماع خلال الاشهر الاربعة التالية لانتهاء السنة المالية للشركة .

المادة ١٩٨- يعتبر الاجتماع العادي للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة قانونيا اذا حضره مساهمون يمثلون أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها . واذا لم يتوفر هذا النصاب يوجه رئيس مجلس ادارة الشركة الدعوة الى الهيئة العامة لعقد اجتماع ثاني خلال عشرة أيام من تاريخ الاجتماع الاول باعلان ينشر في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام علياكثر . ويعتبر الاجتماع الثاني قانونيا مهما كان عدد الاسهم الممثلة فيه .

#### المادة ١٩٩

أ- تشمل صلاحية الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماعها العادي النظر في جميع الأمور المتعلقة بالشركة ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وبخاصة ما يلي :

- ١- وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة .
- ٢- تقرير مجلس الادارة عن أعمال الشركة خلال السنة والخطة المستقبلية لها .
- ٣- تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية الأخرى وأحوالها وأوضاعها المالية.
- ٤- الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد الأرباح التي يقترح مجلس الادارة توزيعها بما في ذلك الاحتياطات والمخصصات التي نص عليها القانون ونظام الشركة على اقتطاعها .
- ٥- انتخاب أعضاء مجلس الادارة .
- ٦- انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المقبلة .
- ٧- اقتراحات الاستدانة أو الرهن أو اعطاء الكفالات حسبما يقتضيه نظام الشركة .
- ٨- أي موضوع آخر أدرجه مجلس الادارة في جدول أعمال الاجتماع .
- ٩- أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة ادراجها في جدول الاعمال ويدخل في نطاق أعمال

الاجتماع العادي للهيئة العامة على أن يقترن ادراج هذا الاقتراح في جدول الاعمال بموافقة

عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن (١٠٪) من الاسهم الممثلة في الاجتماع .  
ب- يجب أن تتضمن دعوة الهيئة العامة الى الاجتماع جدول الاعمال بالامور التي سيتم عرضها عليها لمناقشتها مرفقا بنسخ من أي وثائق أو بيانات تتعلق بتلك الامور .

#### اجتماع الهيئة العامة غير العادي

##### المادة ٢٠٠-

أ- تعقد الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة اجتماعا غير عادي داخل المملكة بدعوة من مجلس الادارة أو بناء على طلب خطي يقدم الى المجلس من مساهمين يملكون ما يقل عن ربع أسهم الشركة المكتتب بها أو بطلب خطي من مدققي حسابات الشركة أو المراقب اذا طلب ذلك مساهمون يملكون اصاله ما لا يقل عن (١٥٪) من أسهم الشركة المكتتب بها .  
ب- على مجلس الادارة دعوة الهيئة العامة للاجتماع غير العادي الذي طلب المساهمون أو مدققي الحسابات أو المراقب عقده بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ المجلس الطلب لعقد هذا الاجتماع فاذا تخلف عن ذلك أو رفض الاستجابة للطلب يقوم المراقب بدعوة الهيئة العامة للاجتماع على نفقة الشركة .

##### المادة ٢٠١-

أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يكون اجتماع الهيئة العامة غير العادي للشركة المساهمة العامة قانونيا بحضور مساهمين يمثلون أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها . واذا لم يتوفر هذا النصاب فيؤجل الاجتماع الى موعد آخر بحيث يعقد خلال عشرة أيام من تاريخ الاجتماع الاول ويعلن عن ذلك من قبل رئيس مجلس الادارة في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل قبل الموعد المقرر بثلاثة أيام على الأكثر . ويعتبر قانونيا بحضور مساهمين يمثلون (٤٠٪) من أسهم الشركة المكتتب بها على الأقل ، فاذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الثاني فيلغى الاجتماع مهما كانت أسباب الدعوة اليه .  
ب- يجب أن لا يقل النصاب القانوني للاجتماع غير العادي للهيئة العامة للشركة في حالتها تصليتها أو اندماجها بغيرها من الشركات عن ثلثي أسهم الشركة المكتتب بها .

المادة ٢٠٢- يجب ان تتضمن دعوة الهيئة العامة لاجتماع غير عادي المواضيع التي سيتم عرضها

هكذا من الأصول



ومناقشتها بالاجتماع ، واذا تضمن جدول الاعمال تعديل عقد تأسيس الشركة ونظامها الاساسي . ليجب ارفاق التعديلات المقترحة مع الدعوة الى الاجتماع.

#### المادة ٢٠٣-

- أ- تختص الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماعها غير العادي النظر في مناقشة الامور التالية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها :
- ١- تعديل عقد الشركة ونظامها الاساسي .
- ٢- اندماج الشركة في شركة أخرى .
- ٣- تصفية الشركة وفسخها .
- ٤- اقالة رئيس مجلس الادارة أو أحد أعضائه .
- ٥- بيع الشركة أو تملك شركة أخرى كليا .
- ٦- زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه .
- ٧- اصدار اسناد القرض .
- ب- تصدر القرارات في الاجتماع غير العادي للهيئة العامة بأكثرية (٧٥٪) من مجموع الاسهم الممثلة في الاجتماع .
- ج- تخضع قرارات الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي لاجراءات المرافقة والتسجيل والنشر المقررة بمقتضى هذا القانون باستثناء ما ورد في البند (٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٢٠٤- يجوز أن تبحث الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماعها غير العادي الامور الداخلة ضمن صلاحياتها في الاجتماع العادي وتصدر قراراتها في هذه الحالة بالاغلبية المطلقة للاسهم الممثلة في الاجتماع .

#### القواعد العامة لاجتماعات الهيئة العامة

#### المادة ٢٠٥-

- أ- يرأس اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة رئيس مجلس الادارة أو نائبه في حالة غيابه أو من ينتدبه المجلس في حالة غيابهما .
- ب- على مجلس الادارة حضور اجتماع الهيئة العامة بعدد لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد مجلس الادارة ولا يجوز التغلف عن الحضور بغير عذر مقبول .

المادة ٢٠٦ - لكل مساهم في الشركة المساهمة العامة سدد ما عليه من أقساط مستحقة لها وكان مسجلا في سجلات الشركة قبل ثلاثة أيام من الموعد المحدد لأي اجتماع ستعقده الهيئة العامة الاشتراك في مناقشة الامور المعروضة عليها والتصويت على قراراتها بشأنها بعدد من الاصوات يساوي عدد الاسهم التي يملكها أصالة ووكالة في الاجتماع .

#### المادة ٢٠٧-

- أ- للمساهم في الشركة المساهمة العامة ان يوكل عنه مساهماً آخر لحضور أي اجتماع تعقده الهيئة العامة للشركة بالنيابة عنه بموجب وكالة خطية على القسيمة المعدة لهذا الغرض من قبل مجلس ادارة الشركة وبموافقة المراقب ، على ان تودع القسيمة في مركز الشركة قبل ثلاثة أيام على الاقل من التاريخ المحدد لاجتماع الهيئة العامة ويتولى المراقب أو من ينتدبه تدقيقها .
- ب- تكون الوكالة صالحة لحضور الوكيل لأي اجتماع آخر يؤجل اليه اجتماع الهيئة العامة .
- ج- يعتبر حضور ولي أو وصي المساهم في الشركة أو ممثل الشخص الاعتباري المساهم فيه بمثابة حضور قانوني للمساهم الاصيل لاجتماع الهيئة العامة ولو كان ذلك الولي أو الوصي أو ممثل الشخص الاعتباري غير مساهم في الشركة .

#### المادة ٢٠٨-

- أ- يتولى المراقب أو من ينتدبه خطياً من موظفي مراقبة الشركات بالوزارة الاشراف على تنفيذ الاجراءات الخاصة بعقد اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية ويجوز للمراقب الاستعانة بأي موظف من موظفي الوزارة في تنفيذ أحكام هذه المادة .
- ب- تلتزم الشركة المساهمة العامة بدفع مبلغ مائتي دينار عن كل اجتماع تعقده هيئتها العامة كاتعاب للمراقب والموظفين الذين أشرفوا على تنفيذ ذلك الاجتماع وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة وتودع المبالغ التي تدفع على هذا الوجه في حساب الامانات في وزارة المالية ، ويدفع للمراقب منها مكافأة سنوية لا تتجاوز ستمائة دينار ولكل من موظفي الوزارة الذين اشتركوا في تلك الاجتماعات مبلغاً لا يتجاوز ثلاثمائة دينار في السنة وفقاً لما يحدده المراقب وتوزع هذه المكافآت على مستحقيها بمعرفة المراقب وما زاد عنها يعتبر ايراداً للخزينة .

#### المادة ٢٠٩-

- أ- يعين رئيس اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة كاتباً من بين المساهمين أو من موظفي

هكذا من الشاهد

الشركة لتدوين محضر بوقائع اجتماع الهيئة العامة والقرارات التي اتخذت فيه كما يعين عددا من المراقبين لا يقل عن اثنين لجمع الاصوات وفرضها ويتولى المراقب أو من يمثله اعلان النتائج التي يسفر عنها التصويت .

ب- يدرج في محضر اجتماع الهيئة العامة النصاب القانوني للاجتماع والامور التي عرضت فيه والقرارات التي اتخذت بشأنها وعدد الاصوات المؤيدة لكل قرار ، والمعارضة له والاصوات التي لم تظهر ومدارلات الهيئة العامة التي يطلب المساهمون اثباتها في المحضر ، ويوقع هذا المحضر من رئيس الاجتماع والمراقب والكاتب ، ويجب توثيق هذا المحضر في سجل خاص يعد في الشركة لهذه الغاية ويرسل مجلس الادارة نسخة موقعة منه للمراقب خلال عشرة ايام من تاريخ عقد اجتماع الهيئة العامة .

جـ للمراقب اعطاء صورة مصدقة عن محضر اجتماع الهيئة العامة لأي مساهم مقابل الرسوم المقررة بموجب أحكام هذا القانون .

المادة ٢١٠- على مجلس الادارة توجيه الدعوة لاجتماع الهيئة العامة لكل من المراقب ومدققي حسابات الشركة قبل خمسة عشر يوما على الأقل من موعد انعقاد اجتماعها ، ويرفق بالدعوة جدول أعمال الاجتماع وجميع البيانات والمرفقات التي نص القانون على ارسالها للمساهم مع الدعوة ويعتبر أي اجتماع تعقده الهيئة العامة باطلا اذا لم يحضره المراقب ومدققو حسابات الشركة .

المادة ٢١١-

أ- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة لمجلس الادارة ولجميع المساهمين الذين حضروا الاجتماع والذين لم يحضروا ، شريطة أن تكون تلك القرارات قد اتخذت وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاء .  
ب- يجوز الطعن لدى المحكمة في قانونية أي اجتماع عقدته الهيئة العامة والطعن في القرارات التي اتخذتها فيه ولا تسع الدعوى بذلك بعد مضي ثلاثة أشهر على عقد الاجتماع على أن لا يوقف الطعن تنفيذ أي قرار من قرارات الهيئة العامة الا بعد صدور الحكم القطعي بطلانه .

#### الفصل الحادي عشر

##### حسابات الشركة

المادة ٢١٢- يترتب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق الاصول المحاسبية المتعارف عليها .

المادة ٢١٣-

أ- تبدأ السنة المالية للشركة المساهمة العامة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها ما لم ينص نظام الشركة على غير ذلك .  
ب- اذا بدأت الشركة عملها خلال النصف الاول من السنة فتنتهي سنتها المالية في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها أما اذا بدأت العمل خلال النصف الثاني من السنة فتنتهي سنتها المالية الاولى في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة التالية .

المادة ٢١٤-

أ- لا يجوز للشركة المساهمة العامة توزيع أي عوائد على المساهمين فيها الا من أرباحها وعليها أن تقتطع ما نسبته (١٠٪) من أرباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الاجباري ولا يجوز توزيع أي أرباح على المساهمين الا بعد اجراء هذا الاقتطاع ولا يجوز وقفه قبل أن يبلغ حساب الاحتياطي الاجباري المتجمع ما يعادل ربع رأسمال الشركة المكتتب به الا أنه يجوز بموافقة الهيئة العامة للشركة الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة السنوية الى أن يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل مقدار رأس مال الشركة المكتتب به .  
ب- لا يجوز توزيع الاحتياطي الاجباري للشركة المساهمة العامة على المساهمين فيها ولكن يجوز استعماله لتأمين الحد الأدنى للربح المقرر في اتفاقيات الشركات ذات الامتياز في أي سنة لا تسمح فيها أرباح هذه الشركات بتأمين ذلك الحد ، وعلى مجلس ادارة الشركة أن يعيد الى هذا الاحتياطي ما أخذ منه عندما تسمح بذلك أرباح الشركة في السنين التالية .

المادة ٢١٥-

أ- للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة ، بناء على اقتراح مجلس ادارتها ، أن تقرر سنويا اقتطاع ما لا يزيد على (٢٠٪) من أرباحها الصافية عن تلك السنة لحساب الاحتياطي الاختياري .

هكذا من الشاهل

ب- يستعمل الاحتياطي الاختياري للشركة المساهمة العامة في الأغراض التي يقرها مجلس إدارتها ويحق للهيئة العامة توزيعه ، كله أو أي جزء منه ، كأرباح على المساهمين إذا لم يستعمل في تلك الأغراض .

المادة ٢١٦ - على الشركة المساهمة العامة أن تخصص ما لا يقل عن (١٪) من أرباحها السنوية الصافية لانفاقه على دعم البحث العلمي والتدريب المهني لديها ولها أن تقدم هذه المخصصات إلى الهيئات الأخرى المعنية بذلك لتقوم بالبحث العلمي والتدريب المهني لمصلحة الشركة .

المادة ٢١٧ - تحقيقاً للغايات المتوخاة من المواد (٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦) من هذا القانون يقصد بالأرباح الصافية للشركة المساهمة العامة الفرق بين مجموع الإيرادات المتحققة في أي سنة مالية من جانب ومجموع المصروفات والاستهلاك في تلك السنة من جانب آخر قبل تنزيل المخصص لضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية .

المادة ٢١٨ - للشركة أن تنشئ ، صندوق ادخار لمستخدميها يتمتع بالخصخصة الاعتبارية المستقلة إدارياً ومالياً وذلك بموجب نظام خاص يصدره مجلس إدارة الشركة

المادة ٢١٩ -

أ- ينشأ حق المساهم في الأرباح السنوية للشركة المساهمة العامة بعد صدور قرار الهيئة العامة بتوزيعها ولا يجوز تدوير ما يزيد على (٥٪) من الأرباح السنوية المدة للتوزيع ولدة لا تتجاوز سنتين متتاليتين إلا بموافقة الهيئة العامة ولمدة التي تقرها ويعاد توزيع هذه الأرباح على المساهمين بعد انقضاء تلك المدة .

ب- يكون الحق في استيفاء الربح تجاه الشركة لملك السهم المسجل في سجلاتها في التاريخ الذي تقرره الهيئة العامة في اجتماعها الذي توافق فيه على توزيع الأرباح ، وعلى مجلس إدارة الشركة أن يعلن عن ذلك في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل وبوسائل الاعلام الأخرى في اليوم التالي لاجتماع الهيئة العامة وأن يبلغ المراقب والسوق بهذا القرار .

ج- تلتزم الشركة بدفع الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين خلال ستين يوماً من تاريخ اجتماع الهيئة العامة وفي حالة الاخلال بذلك تلتزم الشركة بدفع فائدة للمساهم بمعدل أعلى سعر فائدة على الودائع قرر البنك المركزي خلال سنة التوزيع قبل دفع الأرباح وعلى أن لا تتجاوز مدة تأخير دفع الأرباح ، ستة أشهر من تاريخ استحقاقها .

## الباب السابع

مدققوا الحسابات

المادة ٢٢٠ -

أ- تنتخب الهيئة العامة لكل من الشركة المساهمة العامة وشركة التوصية بالأسهم والشركة المحدودة المسؤولية مدققاً أو أكثر من بين مدققي الحسابات المرخصين بمزاولة المهنة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد وتقرر بدل أتعابهم .

ب- إذا تخلفت الهيئة العامة للشركة عن انتخاب مدقق الحسابات أو اعتذر المدقق الذي انتخبته أو امتنع عن العمل لأي سبب من الأسباب أو توفي فعلى مجلس الإدارة أن ينسب للمراقب ثلاثة من مدققي الحسابات على الأقل وذلك خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ شغور هذا المركز لاختار أحدهم .

المادة ٢٢١ - يقوم مدققو الحسابات مجتمعين أو منفردين بمراقبة أعمال الشركة وتدقيق حساباتها وعليهم بشكل خاص القيام بالواجبات التالية :

أ- اجراء التدقيق الدوري لسجلات الشركة ودفاترها ومستنداتها المالية والتأكد من انها منظمة بصورة أصولية .

ب- فحص الانظمة المالية والادارية للشركة وأنظمة المراقبة المالية الداخلية لها والتأكد من ملائمتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها .

ج- التحقق من موجودات الشركة وملكيته لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على الشركة وصحتها .

د- الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة والتعليمات الصادرة عن الشركة .

هـ- أي واجبات أخرى يترتب على مدقق الحسابات القيام بها بموجب هذا القانون وقانون مهنة تدقيق الحسابات والائتمنة الأخرى ذات العلاقة والاصول المتعارف عليها في تدقيق الحسابات .

المادة ٢٢٢ -

إذا تعذر على مدقق حسابات الشركة القيام بالمهام والواجبات الموكلة اليه بموجب أحكام هذا القانون لأي سبب من الأسباب فعليه قبل الاعتذار عن القيام بتدقيق الحسابات أن يقدم تقريراً خطياً للمراقب ونسخة منه لمجلس الإدارة يتضمن الأسباب التي تعرقل أعماله أو تحول دون قيامه بها وعلى المراقب معالجة هذه الأسباب مع مجلس الإدارة وإذا تعذر عليه ذلك يعرض المراقب الأمر على الهيئة العامة في أول اجتماع تعقده .

هكذا من الأصول

- ١- مع مراعاة قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات المعمول به وأي قانون أو نظام آخر له علاقة بهذه المهنة، على مدقق الحسابات أن يعد تقريراً خطياً للهيئة العامة للشركة وعليه أو من ينتدبه أن يتلو هذا التقرير أمامها وأن يرسل نسخة منه للمراقب بعد إقرار الميزانية من مجلس الإدارة موقفاً منه حسب الأصول ومرفقاً بالميزانية والبيانات الملحق بها ويجب أن يتضمن هذا التقرير ما يلي :
- ١- أنه قد حصل على المعلومات والبيانات والإيضاحات التي رآها ضرورية لأغراض التدقيق المتعارف عليها .
- ٢- أن القومص والاختيارات التي أجراها على حسابات الشركات وقيودها المالية كانت ضرورية وكافية لإدائه مهمته على وجه مرض .
- ٣- أن المراقبة المالية الداخلية للشركة منتظمة بصورة أصولية بموجب نظام خاص وتحقيق الغاية التي وضعت من أجلها .
- ٤- أن الشركة تمسك بحسابات وسجلات ومستندات منتظمة وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها ويمكن من إظهار المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها .
- ٥- أن الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وبيان مصادر الأموال وأوجه استخدامها تعبر بصورة واضحة عن المركز المالي للشركة وعن نتائج أعمالها ، وتتفق مع القوانين والأنظمة المعمول بها للأصول المحاسبية المتعارف عليها في تدقيق الحسابات .
- ٦- أن جرد موجودات الشركة والتثبت منها قد تم بحضور المدقق أو من يمثله وأن ذلك قد جرى وفقاً للأصول والقواعد المتبعة سنوياً ، وأنه قد تحرر عن صحة المطلوبات والدم للشركة ومطابقتها لسجلاتنا ووفقاً للأصول المتعارف عليها .
- ٧- أن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة المرجح للهيئة العامة تتفق مع قيود الشركة وسجلاتنا .
- ٨- المخالفات التي ارتكبتها الشركة أو مجلس إدارتها لهذا القانون أو لنظام الشركة وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة وبيان مدى أثرها على مركز الشركة المالي ونتائج أعمالها .
- ٩- أي بيانات أو معلومات أو ملاحظات تتعلق بأمور ذات أهمية للمساهمين يلاحظها المدقق خلال تدقيقه بما لا يدخل ضمن الحالات المشار إليها في هذه المادة .
- ب- على مدقق الحسابات أن يبدئ رأيه النهائي في الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للشركة بأحدى التوصيات التالية :
- ١- المصادقة على ميزانية الشركة وحساب أرباحها وخسائرها بصورة مطلقة .

- ٢- المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مع التحفظ مع بيان طبيعة هذا التحفظ وأثره المالي على الشركة .
- ٣- عدم المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وردها إلى مجلس الإدارة وبيان الأسباب الموجبة لرفضه التصديق على الميزانية .

المادة ٢٢٤ - للهيئة العامة للشركة في حالة امتناع مدقق الحسابات عن التوصية بالمصادقة على الميزانية وردها للمجلس أن تقرر ما يلي :

- أ- أما الطلب إلى المجلس تصحيح الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وفقاً للملاحظات مدقق الحسابات ، واعتبارها مصدقة بعد هذا التعديل .
- ب- أو إحالة الموضوع إلى الوزير لتعيين لجنة خبراء من مدققي حسابات قانونيين للفصل في موضوع الخلاف بين مجلس إدارة الشركة ومدققي حساباتها ، ويكون قرار اللجنة ملزماً بعد عرضه مرة أخرى على الهيئة العامة لإقراره ، ويتم تعديل الميزانية وحساب الأرباح والخسائر تبعاً لذلك .

المادة ٢٢٥ - لا يجوز لمدقق الحسابات أن يشترك في تأسيس الشركة المساهمة العامة التي يدقق حساباتها أو أن يكون عضواً في مجلس إدارتها أو الاشتغال بصفة دائمة في أي عمل فني أو إداري أو استشاري فيها ، ولا يجوز أن يكون شريكاً لأي عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو أن يكون موظفاً لديه وذلك تحت طائلة بطلان أي إجراء أو تصرف يقع بصورة تخالف أحكام هذه المادة .

المادة ٢٢٦ - على مجلس إدارة الشركة أن يزود مدقق الحسابات بنسخة عن التقارير والبيانات التي يرسلها المجلس للمساهمين بما في ذلك الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة للشركة وعلى المدقق أو من يمثله حضور هذا الاجتماع .

المادة ٢٢٧ -

- أ- يعتبر مدقق حسابات الشركة وكلياً عن المساهمين فيها وذلك في حدود المهمة الموكلة إليه .
- ب- لكل مساهم أثناء انعقاد الهيئة العامة أن يستوضح مدقق الحسابات عما ورد في تقريره ويناقشه فيه .

هكذا من الأصول



المادة ٢٢٨ - إذا أطلع مدقق الحسابات على أي مخالفة ارتكبتها الشركة لهذا القانون أو نظام الشركة أو على أي أمور مالية ذات اثر سلبي على أوضاع الشركة المالية أو الادارية فعليه أن يبلغ ذلك خطيا الى كل من رئيس مجلس الادارة والمراقب والسوق حال اطلاعه أو اكتشافه لتلك الامور .

المادة ٢٢٩ - يكون مدقق الحسابات مسؤولا تجاه الشركة المساهمة العامة عن تعويض الضرر الذي يلحقه بها بسبب الاخطاء التي تقع منه في تنفيذ عمله . وإذا كان للشركة أكثر من مدقق حسابات ، واشتركوا في الخطأ كانوا مسؤولين تجاه الشركة بالتضامن ، وتسقط دعوى المسؤولية المدنية في أي من هذه الحالات بضي ثلاث سنوات من تاريخ انعقاد اجتماع الهيئة العامة للشركة الذي تلي فيه تقرير المدقق . وإذا كان الفعل المنسوب لمدقق الحسابات يكون جريمة فلا تسقط دعوى المسؤولية الا بسقوط دعوى الحق العام . كما يسأل المدقق عن تعويض الضرر الذي يلحق المساهم أو الغير حسن النية بسبب خطئه .

المادة ٢٣٠ - مع مراعاة عدم الاخلال بالتزامات مدقق الحسابات الأساسية لا يجوز له أن يذيع للمساهمين في مقرر اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة أو في غيره من الامكنة والاوقات أو الى غير المساهمين ما وقف عليه من اسرار الشركة بسبب قيامه بعمله لديها ، والا وجب عزله ومطالبته بالتعويض .

المادة ٢٣١ - يحظر على مدقق الحسابات وعلى موظفيه المضاربة بأسهم الشركة التي يدقق حساباتها سواء جرى هذا التعامل بالاسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك تحت طائلة عزله من العمل في تدقيق حسابات الشركة وتضمنه التعويض عن أي ضرر ترتب على مخالفته لأحكام هذه المادة .

#### الباب الثامن الشركة القابضة

المادة ٢٣٢ -

أ- الشركة القابضة شركة مساهمة عامة تقوم بالسيطرة المالية والادارية على شركة أو أكثر من الشركات الأخرى التي تصبح تابعة لها وذلك من خلال تملكها للاكثية المطلقة على الأقل من أسهم تلك الشركة أو الشركات سواء كانت من الشركات المساهمة العامة أو من الشركات ذات المسؤولية

المحدودة أو من شركات التوصية بالاسهم ، وتضاف عبارة ( شركة قابضة ) الى جانب اسم الشركة في جميع أوراقها وإعلاناتها والوثائق الأخرى الصادرة عنها .  
ب- لا يجوز للشركة القابضة تملك حصص في شركات التضامن أو في شركات التوصية البسيطة .  
ج- يحظر على الشركة التابعة تملك أي سهم في الشركة القابضة .

المادة ٢٣٣ - تكون غايات الشركة القابضة ما يلي :

- إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها .
- استثمار أموالها في الاسهم والسندات والاوراق المالية .
- تقديم القروض والكتالات والتمويل للشركات التابعة لها .
- تلك الأعمال الاختراع والعلامات التجارية والامتيازات وغيرها من الحقوق المعنوية واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها ولغيرها .

المادة ٢٣٤ - أ- تؤسس الشركة القابضة بأحدى الطرق التالية :

- ١- بتأسيس شركة مساهمة عامة تنحصر غاياتها في الامور المنصوص عليها في المادة (٢٣٣) من هذا القانون ، أو في أي منها ، وفي تأسيس شركات تابعة لها أو تملك أسهم أو حصص في شركات مساهمة عامة أو شركات محدودة المسؤولية أو شركات توصية بالاسهم للقيام بتلك الغايات .

٢- بتعديل غايات شركة مساهمة عامة قائمة الى شركة قابضة وفقا لأحكام هذا القانون .

ب- تحدد الاحكام التنظيمية للشركات القابضة والشركات التابعة لها بنظام يصدر لهذه الغاية بموجب أحكام هذا القانون .

المادة ٢٣٥ - تطبق أحكام هذا القانون على الشركات القابضة التي تؤسس في المملكة بموجب اتفاقيات ترميها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية مع الحكومات الأخرى أو المنظمات العربية أو الدولية وذلك في الحالات غير المنصوص عليها في اتفاقيات تأسيسها أو في عقودها وأنظمتها التأسيسية .

المادة ٢٣٦ - تنظم الميزانية وحساب الأرباح والخسائر الموحد للشركة القابضة وفقاً للتعليمات والنماذج التي يصدرها الوزير لهذه الغاية .

هكذا من الأصول

الباب العاشر  
شركة الاستثمار المشترك

المادة ٢٣٧- يجوز تأسيس شركة مساهمة عامة أو توصية بالاسهم تقتصر غاياتها على استثمار الاموال لحساب الغير عن طريق التعامل بالارزاق المالية ، على أن لا يقل رأس مالها عن مليون دينار .

المادة ٢٣٨- تتخذ شركة الاستثمار المشترك أحد الشكلين التاليين :

- أ- شركة ذات رأس مال متغير وهي التي تصدر أسهما قابلة للاسترداد من قبل الشركة ذاتها بسعر يتحدد وفقا لقيمة صافي موجوداتها المتداولة ، وتلتزم الشركة في أي وقت باسترداد هذه الاسهم بناء على طلب المساهم وحسب الاسعار التي يجب على الشركة ان تملتها كل اسبوع بمعرفة السوق .
- ب- شركة ذات رأسمال ثابت وهي التي تصدر أسهما غير قابلة للاسترداد ويتم تداولها في السوق وفقا لاسعارها التي تتحدد في السوق .

المادة ٢٣٩ - لا يجوز لشركة الاستثمار المشترك ان تملك ما يزيد على (٣٪) من أسهم شركة أخرى من ذات النوع ، كما لا يجوز لشركة الاستثمار المشترك أن يزيد استثمارها عن (٥٪) من مجموع موجوداتها في أسهم شركة واحدة ، وفي جميع الاحوال لا يجوز ان يزيد مجموع استثماراتها في شركات الاستثمار المشترك الاخرى على (١٠٪) من مجموع موجوداتها ، وان لا تقل نسبة السيولة النقدية لديها في أي وقت عن (١٠٪) من اجمالي موجوداتها .

المادة ٢٤٠ - تحدد الاحكام والشروط الخاصة بتنظيم ادارة شركة الاستثمار المشترك بما في ذلك أوجه توظيف اموالها والرقابة عليها بنظام يصدر بموجب أحكام هذا القانون .

الباب الحادي عشر  
الشركة المغفلة

المادة ٢٤١-

- أ- الشركة المغفلة هي شركة مساهمة عامة أو شركة توصية بالاسهم أو شركة محدودة المسؤولية تسجل في المملكة وتزاول أعمالها خارجها ويضاف الى اسمها عبارة ( شركة مغفلة ) .

ب- يحظر على الشركة المغفلة أن تطرح أسهمها للاكتتاب العام في المملكة كما يحظر على الاردني المساهمة فيها .

المادة ٢٤٢- تسجل الشركة المغفلة لدى المراقب في سجل خاص بالشركات الأردنية العاملة خارج حدود المملكة ، ويجب أن لا يقل رأسمالها عن خمسة ملايين دينار اذا كان نشاطها في مجال التأمين أو إعادة التأمين أو البنوك والشركات المالية وشركات الاستثمار المشترك .

المادة ٢٤٣- على الشركة المغفلة ان تستثمر نسبة لا تقل عن ٥٪ من رأسمالها في المملكة في الاوراق المالية الاردنية .

المادة ٢٤٤- تحدد الاحكام والشروط الخاصة باجراءات تأسيس الشركة المغفلة وعملها والرسوم المتوجبة عليها ووقايتها بنظام يصدر بموجب هذا القانون .

الباب الحادي عشر  
تحويل الشركات واندماجها وقلتها  
الفصل الأول  
تحويل الشركات

المادة ٢٤٥- يجوز لشركة التضامن ان تتحول الى شركة توصية بسيطة كما يجوز لشركة التوصية البسيطة أن تتحول الى شركة تضامن وذلك بموافقة جميع الشركاء وباتباع الاجراءات القانونية في تسجيل الشركة وتسجيل التغيرات الطارئة عليها .

المادة ٢٤٦- لشركة التضامن أو شركة التوصية البسيطة ان تتحول الى شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة توصية بالاسهم باتباع الاجراءات التالية :

- أ- أن يقدم جميع الشركاء طلبا خطيا الى المراقب برغبتهم في تحويل الشركة مع بيان أسباب التحويل ومبرراته ونوع الشركة التي سيتم التحويل اليها ويرفق بالطلب ما يلي :
- ١- ميزانية الشركة لكل من السنتين الاخيرتين مصدقة من مدقق حسابات قانوني أو ميزانية آخر سنة مالية للشركة اذا لم يكن قد مضى على تسجيلها أكثر من سنة .
- ٢- بيان بتقديرات الشركاء بوجودات الشركة ومطلوباتها .

هكذا من الأصول

- ب- يعلن المراقب عن طلب التحويل في صحيفة يومية واحدة محلية على الأقل وعلى نفقة الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب ويبين في الاعلان ما اذا كان هناك اعتراضات من الدائنين أو الغير ولا يتم التحويل الا بموافقة الدائنين المخطئة .
- ج- للمراقب أن يتحقق من صحة تقديرات صافي حقوق الشركاء بالطريقة التي يراها مناسبة بما في ذلك تعيين خبير أو أكثر للتحقق من صحة هذه التقديرات وتحمل الشركة أتعاب الخبراء التي يحددها المراقب .
- د- للوزير قبول التحويل أو رفضه بناءً على تنسيب المراقب .
- هـ- في حالة موافقة الوزير على التحويل تستكمل اجراءات التسجيل والنشر وفقاً لاحكام هذا القانون.

- المادة ٢٤٧- يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة التوصية بالاسهم التحول الى شركة مساهمة عامة وفقاً للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون ويقدم طلب التحويل في هذه الحالة الى المراقب مرفقاً به ما يلي :
- أ- قرار الهيئة العامة للشركة بالموافقة على التحويل .
- ب- أسباب ومبررات التحويل مبينة على دراسة اقتصادية ومالية عن أوضاع الشركة وما ستكون عليه بعد التحويل .
- ج- الميزانية السنوية للشركة للثلاث سنوات السابقة على طلب التحويل وبحيث لا يقل معدل الارباح السنوية الصافية خلالها عن (١٠٪) من رأسمال الشركة المدفوع .
- د- بيان بأن رأسمال الشركة مدفوع بالكامل .
- هـ- بيان من الشركة بالتقديرات الأولية لوجوداتها ومطلوباتها .

- المادة ٢٤٨- للوزير بناءً على تنسيب المراقب الموافقة على تحويل الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة التوصية بالاسهم الى شركة مساهمة عامة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه في المادة (٢٤٧) من هذا القانون وبعد استكمال الاجراءات التالية :
- أ- تقدير موجودات ومطلوبات الشركة الراغبة بالتحويل من قبل لجنة من ذوي الخبرة والاختصاص بشكلها الوقفي على أن يكون من بينها مدقق حسابات قانوني ويحدد الوزير أتعاب هذه اللجنة على نفقة الشركة .
- ب- موافقة الدائنين المخطئة على التحويل .

المادة ٢٤٩-

- أ- يعلن المراقب عن قرار الوزير بالموافقة على التحويل في صيفتين يوميتين محليتين على الأقل ولورتين متتاليتين على نفقة الشركة .
- ب- لكل ذي مصلحة الاعتراض لدى الوزير على قرار تحويل الشركة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر أعلان عن التحويل . واذا لم تتم تسوية الاعتراضات المقدمة أو أي منها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم آخر اعتراض ، فللكل من المعارضين الطعن في قرار الوزير لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من انتهاء تلك المدة ، على أن لا يوقف الطعن اجراءات التحويل الا اذا قررت المحكمة غير ذلك .

المادة ٢٥٠ - لا يتم تحويل الشركة الا بعد اتمام اجراءات التسجيل والنشر المقررة بموجب هذا القانون ، واذا كان رأس المال الناتج عن اعادة التقدير يقل عن الحد الأدنى لرأسمال الشركة المساهمة العامة المقرر بمقتضى هذا القانون فتتبع الاجراءات القانونية الخاصة بتأسيس الشركة المساهمة العامة واعتبار صافي حقوق الشركة الراغبة بالتحويل كمقدمات عينية يصدر مقابلها أسهما عينية وي طرح ما تبقى من أسهم للاكتتاب العام .

المادة ٢٥١- ان تحويل أي شركة الى أي شركة أخرى لا يترتب عليه نشوء شخص اعتباري جديد بل تبقى للشركة شخصيتها الاعتبارية وتحفظ بجميع حقوقها وتكون مسؤولة عن التزاماتها السابقة على التحويل ، وتبقى مسؤولية الشريك المتضامن بأمواله الشخصية عن ديون الشركة والتزاماتها السابقة على تاريخ التحويل قائمة .

#### الفصل الثاني

#### اندماج الشركات

- المادة ٢٥٢- يتم اندماج الشركات المنصوص عليها في هذا الفصل بأحدى الطرق التالية على أن تكون غايات الشركات الراغبة في الاندماج متماثلة أو متكاملة :
- أ- باندماج شركة أو أكثر مع شركة أخرى تسمى ( الشركة الدامجة ) وتنقضي الشركة أو الشركات الأخرى المندمجة فيها وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها .
- ب- باندماج شركتين أو أكثر لتأسيس شركة جديدة تكون هي الشركة الناتجة عن الاندماج ، وتنقضي الشركات التي اندمجت بالشركة الجديدة وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها .

هكذا من الأعمال

ج- باندماج فروع ووكالات الشركات الأجنبية العاملة في المملكة في شركة مساهمة عامة أردنية قائمة أو جديدة تؤسس لهذه الغاية وتنقضي تلك الفروع والوكالات وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها .

المادة ٢٥٣- إذا اندمجت شركتان أو أكثر من نوع واحد في إحدى الشركات القائمة أو لتأسيس شركة جديدة فتكون الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة الناتجة عن الدمج من ذلك النوع . على أنه يجوز للشركة المحدودة المسؤولية أو شركة التوصية بالاسهم الاندماج في شركة مساهمة عامة قائمة أو تأسيس شركة مساهمة عامة جديدة.

المادة ٢٥٤- تعفى الشركة المندمجة ومساهميها والشركات الدامجة الناتجة عن الاندماج من جميع الضرائب والرسوم التي تترتب على الاندماج أو بسببه .

المادة ٢٥٥- يقدم طلب الاندماج للوزير مرفقاً بالبيانات والوثائق التالية :

- قرار الهيئة العامة غير العادية لكل من الشركات الراغبة في الاندماج أو قرار جميع الشركاء حسب مقتضى الحال بالموافقة على الاندماج وفقاً للشروط والبيانات المحددة في عقد الاندماج بما في ذلك التاريخ المحدد للدمج النهائي .
- عقد الاندماج المبرم بين الشركات الراغبة في الاندماج موقعا من المفوضين بالتوقيع عن تلك الشركات .
- قائمة المركز المالي للشركات الراغبة بالاندماج لا قرب تاريخ لقرار الهيئة العامة لكل من الشركات أو قرار الشركاء بالاندماج مصدقة من مدققي حسابات الشركة .
- آخر ميزانيتين للشركات الراغبة بالاندماج مصادقا عليها من مدققي الحسابات .
- التقدير الأولي لموجودات ومطلوبات الشركات الراغبة بالاندماج بالقيمة الفعلية أو السوقية .
- أي بيانات أخرى يراها المراقب ضرورية .

المادة ٢٥٦- يبلغ قرار مجلس إدارة كل شركة من الشركات الراغبة في الاندماج إلى السوق والمراقب ويوقف تداول أسهمها اعتباراً من تاريخ تبليغ ذلك القرار ويعد تداولها بعد انتهائها إجراءات الاندماج وتسجيل الشركة الدامجة أو الناتجة عن الدمج .

المادة ٢٥٧-

- يجبل الوزير طلب الاندماج ومرفقاته إلى المراقب لدراسته وتقديم توصياته إليه بشأنه إذا كان الاندماج يتعلق بشركة مساهمة عامة أو سينتج عنه شركة مساهمة عامة .
- على المراقب حسب مقتضى الحال تقديم التوصيات المناسبة للوزير بشأن الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حالة الطلب إلى اللجنة أو المراقب .

المادة ٢٥٨- إذا وافق الوزير على طلب الاندماج بشكل ( لجنة تقدير ) يشترك في عضويتها المراقب أو من يمثله ومدقق حسابات الشركات الراغبة بالاندماج ويمثل عن كل شركة وعدد مناسب من الخبراء والمختصين وتتولى اللجنة تقدير جميع موجودات الشركات الراغبة بالاندماج ومطلوباتها لبيان صافي حقوق المساهمين أو الشركاء حسب مقتضى الحال في التاريخ المحدد للدمج وعلى اللجنة تقديم تقريرها للوزير مع الميزانية الافتتاحية للشركة الناتجة عن الاندماج خلال مدة لا تزيد على تسعين يوماً من تاريخ إحالة الأمر إليها . وللوزير تقدير هذه المدة لمدة مماثلة إذا اقتضت الضرورة ذلك ويحدد أتعاب واجور اللجنة بقرار من الوزير وتتحملها الشركات الراغبة في الاندماج بالتساوي .

المادة ٢٥٩- على الشركات التي قررت الاندماج إعداد حسابات مستقلة عن أعمالها بإشراف مدققي حساباتها من تاريخ الاندماج وحتى اقرار الاندماج النهائي وتعرض نتائج أعمال هذه الشركات للفترة المذكورة على الهيئة العامة غير العادية المشتركة في الاجتماع المشترك للشركاء حسب الحال بتقرير مصدق من مدققي حساباته لاقرارها .

المادة ٢٦٠- يشكل الوزير لجنة تنفيذية من رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الشركات الراغبة بالاندماج أو مديريها حسب مقتضى الحال ومدققي حسابات الشركات للقيام بالإجراءات التنفيذية للاندماج وبخاصة ما يلي :

- تحديد أسهم المساهمين أو حصص الشركاء في الشركات الداخلة في الاندماج من خلال تقديرات ( لجنة التقدير ) المنصوص عليها في المادة (٢٥٨) من هذا القانون .
- تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الدامجة إذا كانت قائمة أو إعداد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج .
- دعوة الهيئة العامة غير العادية للمساهمين في الشركات الداخلة في الاندماج لإقرار ما يلي على أن يتم إقرارها بأغلبية (٧٥٪) من الأسهم الممثلة في الاجتماع لكل شركة على حدة :

هكذا من الأصول



- ١- عقد تأسيس الشركة الجديدة ونظامها الاساسي أو العقد والنظام المعدلين للشركة الدامجة .
- ٢- نتائج إعادة تقدير موجودات الشركات ومطوياتها والميزانية الافتتاحية للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج .
- ٣- الموافقة النهائية على الاندماج .
- د- يزود مجلس الادارة الجديد المراقب بمحضر اجتماع الهيئة العامة المشتركة وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ عقده .

#### المادة ٢٦٦-

- أ- تتبع اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقررة بمقتضى هذا القانون لتسجيل الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج وشطب تسجيل الشركات المندمجة .
- ب- يعلن المراقب في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين مرتين متتاليتين موجزاً عن عقد الاندماج ونتائج إعادة التقدير والميزانية الافتتاحية للشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج وعلى نفقة الشركة .

المادة ٢٦٧- تستمر مجالس ادارة الشركات التي قررت الاندماج قائمة الى ان يتم تسجيل الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج وعندها تقوم اللجنة التنفيذية المشار اليها في المادة (٢٦٠) بتولي ادارة الشركة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً تدعو خلالها الهيئة العامة للشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج لانتخاب مجلس ادارة جديد بعد توزيع الاسهم الناتجة عن الاندماج وتنتخب مدققي حسابات الشركة .

المادة ٢٦٨- للوزير اصدار التعليمات الخاصة باجراءات الاندماج وتسوية الاعتراضات المقدمة عليه .

#### المادة ٢٦٩-

- أ- يجوز لعملة أسهم اسناد القرض ودائني الشركات المندمجة أو الدامجة ولكل ذي مصلحة من المساهمين أو الشركاء الاعتراض الى الوزير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ آخر اعلان في الصحف المحلية تم بمقتضى أحكام المادة (٢٦٦) على أن يبين المعارض موضوع اعتراضه والاسباب التي يستند اليها والاضرار التي يدعي ان الاندماج قد لحقها به على وجه التحديد .
- ب- يحيل الوزير الاعتراضات الى المراقب للبت فيها وإذا لم يتمكن من تسويتها لأي سبب من الاسباب خلال ثلاثين يوماً من احالتها اليه يحق للمعارض اللجوء الى المحكمة .

ولا ترقف هذه الاعتراضات أو الدعوى التي تقام لدى المحكمة قرار الاندماج .

المادة ٢٦٩- إذا لم يراجع في الاندماج أي حكم من أحكام هذا القانون أو جاء مخالفاً للنظام العام فلكل ذي مصلحة رفع الدعوى لدى المحكمة للطعن في الاندماج والمطالبة ببطلانه وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ الاعلان عن الاندماج النهائي على أن يبين المدعي الاسباب التي يستند اليها في دعواه وبخاصة ما يلي :

- أ- إذا تبين أن هناك عيوباً تبطل عقد الاندماج أو كان هناك نقص جوهري واضح في تقدير حقوق المساهمين .
- ب- إذا كان الاندماج ينطوي على التعسف في استعمال الحق أو أن هدفه كان تحقيق مصلحة شخصية مباشرة لمجلس ادارة أي من الشركات الداخلة في الاندماج أو لأغلبية الشركاء في أي منها على حساب حقوق الأقلية .
- ج- إذا قام الاندماج على التضليل والاحتيال أو ترتب على الاندماج اضرار بالذاتين
- د- إذا أدى الاندماج الى احتكار أو سبقه احتكار وتبين انه يلحق اضراراً بالمصلحة الاقتصادية العامة .

المادة ٢٦٦- لا يوقف الطعن ببطلان الاندماج استمرار العمل به الى ان يصدر قرار من المحكمة بالبطلان ويجوز للمحكمة عند النظر في دعوى البطلان ان تحدد من تلقاء ذاتها مهلة لتصحيح الاسباب التي أدت الى الطعن بالبطلان ، وله رد الدعوى بطلب البطلان اذا قامت الجهة المعنية بتصحيح الأوضاع قبل النطق بالحكم .

المادة ٢٦٧- رئيس وأعضاء مجلس الادارة والمدير العام ومدققو الحسابات لكل من الشركات المندمجة أو الدامجة مسؤولون بصفة شخصية تجاه الغير عن أي مطالبات أو التزامات أو ادعاءات يدعى بها على الشركة ولم تكن مسجلة أو لم تيم الاعلان عنها قبل تاريخ الدمج النهائي والمحكمة اعضاء أولئك الأشخاص من هذه المسؤولية اذا ثبت لها انهم لم يكونوا مسؤولين عن تلك الالتزامات والمطالبات أو لم يكونون يعلمون بها .

المادة ٢٦٨- تنتقل جميع حقوق والتزامات الشركات المندمجة الى الشركة الدامجة أو الشركة الناتجة عن الاندماج حكماً بعد انتهاء اجراءات الدمج وتسجيل الشركة وفقاً لاحكام هذا القانون ، وتعتبر

هكذا من الأصول

الشركة الدامجة أو الناجمة عن الاندماج خلفا قانونيا للشركات المندمجة وتحمل محلها في جميع حقوقها والتزاماتها وذلك في حدود ما اتفق عليها في عقد الاندماج مع عدم الإخلال بحقوق الدائنين .

المادة ٢٦٩ - إذا ظهرت التزامات أو ادعاءات على إحدى الشركات المندمجة بعد الدمج النهائي وكانت قد أخفيت من بعض المسؤولين أو العاملين في الشركة فتدفع لأصحابها من قبل الشركة الدامجة أو الناجمة عن الدمج ، ولها حق الرجوع بما دفعته على أولئك المسؤولين أو العاملين وتحت طائلة العقوبات المقررة لذلك العمل بموجب القوانين المعمول بها .

### الفصل الثالث تلك الشركات المساهمة العامة

المادة ٢٧٠ - على الرغم مما نص عليه في هذا القانون يجوز للشركة المساهمة العامة أن تمتلك أسهم شركة مساهمة عامة أخرى بالكامل أو ما لا يقل عن (٥٠٪) من تلك الأسهم وتستمر الشخصية المعنوية للشركة التي تم تلك أسهمها بالكامل وتبقى قائمة وتسمى ( الشركة التابعة ) ويطلق على الشركة المالكة اسم ( الشركة الأم ) .

المادة ٢٧١ -

- إذا رغبت شركة مساهمة عامة بتملك أسهم شركة مساهمة عامة أخرى بالكامل فيتوجب عليها تقديم طلب للوزير تبلغ نسخة منه للسوق يتضمن أسباب التملك ومبرراته والسعر المعروض للشراء ، وأي تفاصيل أخرى يرى الوزير ضرورة تقديمها .
- يحيل الوزير الطلب إلى لجنة الإصدارات لبيان رأيها فيه وتقديم توصياتها بشأنه وللوزير أن يوافق على الطلب أو يرفضه وفقا للأسباب التي يراها ويقتنع بها .
- يوقف السوق تداول أسهم الشركة المساهمة العامة التي سيتم شراء أسهمها من تاريخ تقديم عرض الشراء للوزير .
- تقدم الشركة المساهمة العامة الراغبة بالشراء عرضا للمساهمين في الشركة المساهمة العامة الأخرى يتضمن جميع الشروط المتعلقة بأسس الشراء والسعر المعروض له ومدة العرض واسم الشركة المالية الضامنة للعرض ، ويرسل هذا العرض إلى كل مساهم بالبريد المسجل ويتم البيع عن طريق السوق بتنظيم خاص لهذه الغاية .

د- يتم الاعلان عن التملك بعد انتهاء اجراءات الشراء في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل لمرتين متتاليتين ، على ان يتضمن اسمي الشركة الأم والشركة التابعة وموجز الاعلان عن عدد الأسهم التي تم شراؤها وسعر شرائها وكيفية دفع ثمنها وتاريخ البيع ومكانه وأي بيانات أخرى يراها السوق ضرورية بالتنسيق مع المراقب .

المادة ٢٧٢ -

- تدار ( الشركة التابعة ) التي تم شراء أسهمها بالكامل من لجنة إدارة يعينها مجلس إدارة ( الشركة الأم ) وعلى الشركة التابعة في هذه الحالة اعداد ميزانيتها السنوية وحساباتها الختامية وفقا للاحكام المقررة في هذا القانون وتقدم للهيئة العامة للشركة الأم .
- على ( الشركة الأم ) اعداد ميزانية مجمعة للشركات التابعة لها وبخاصة المملوكة بالكامل لها .

المادة ٢٧٣ -

- إذا رغبت ( الشركة الأم ) بيع أسهم الشركة التابعة المملوكة لها بالكامل فعليها الحصول على موافقة الوزير ويتم البيع في هذه الحالة وفقا للشروط التي يحددها الوزير بناء على تنسيب لجنة الإصدارات على ان لا تقل المدة التي احتفظت بملكية تلك الاسهم خلالها عن ثلاث سنوات حتى يحق لها بيعها .

المادة ٢٧٤ -

- يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على سنة واحدة وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار كل شخص قام بنقل أي معلومات أو تصريحات غير صحيحة بقصد التأثير على أي مساهم أو تضليله أو خداعه لبيع أسهمه في أي شركة مساهمة عامة يراود تلك أسهمها كليا أو جزئيا يقتضى أحكام هذا الفصل .
- تطبق العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على مجلس إدارة الشركة البائعة أو المشترية للأسهم وعلى رئيسه وعلى أي عضو من أعضائه وعلى أي شخص آخر ثبت أنه أقدم على أي فعل أو تصرف ينطوي على بيع الأسهم بالتواطؤ مع أي من المساهمين في أي من الشركتين أو بإغرائه بأي صورة من الصور لحمله على بيع أسهمه .

هكذا من الأصول

الباب الثاني عشر

الشركات الأجنبية

الفصل الأول

الشركات الأجنبية العاملة في المملكة

المادة ٢٧٥-

- ١- لغايات هذا القانون يقصد بالشركة الأجنبية العاملة الشركة أو الهيئة المسجلة خارج المملكة ويقع مركزها الرئيسي في دولة أخرى وتعتبر جنسيتها غير أردنية .
- ٢- لا يجوز لأي شركة أو هيئة أجنبية أن تمارس أي عمل تجاري في المملكة ما لم تكن مسجلة بمقتضى أحكام هذا القانون بعد الحصول على تصريح العمل بمقتضى القوانين والأنظمة المعمول بها .

المادة ٢٧٦-

- ١- يقدم طلب تسجيل الشركة أو الهيئة الأجنبية إلى المراقب مرفقاً بالبيانات والوثائق التالية مترجمة إلى اللغة العربية على أن تكون ترجمتها مصدقة لدى الكاتب العدل في المملكة :
- ١- نسخة عن عقد تأسيسها ونظامها الداخلي أو أي مستند آخر تألفت بموجبه وبيان كيفية تأسيسها .
- ٢- الوثائق الخطية الرسمية التي تثبت حصولها على موافقة الجهات المختصة في المملكة لممارسة العمل واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فيها بمقتضى التشريعات المعمول بها .
- ٣- قائمة بأسماء أعضاء مجلس إدارة الشركة أو الهيئة أو هيئة المديرين أو الشركاء حسب مقتضى الحال ، وجنسية كل منهم ، وأسماء الأشخاص المفوضين بالتوقيع عن الشركة .
- ٤- نسخة عن الوكالة التي تفوض الشركة الأجنبية بوجوبها شخصاً مقيماً في المملكة لتتولى أعمالها والتبليغ نيابة عنها .
- ٥- ميزانية مصدقة من مدقق حسابات قانوني لآخر سنة مالية للشركة في مركزها الرئيسي .
- ٦- أية بيانات أو معلومات أخرى يرى المراقب ضرورة تقديمها .
- ب- يوقع طلب التسجيل أمام المراقب أو من يفوضه خطياً أو أمام الكاتب العدل من قبل الشخص المفوض بتسجيل الشركة ويجب أن يتضمن الطلب المعلومات الرئيسية عن الشركة وبخاصة ما يلي :
- ١- اسم الشركة ونوعها ورأس مالها .
- ٢- لغايات الشركة التي ستقوم بها في المملكة .
- ٣- بيانات تفصيلية عن المؤسسين أو الشركاء أو مجلس الإدارة وحصص كل منهم .
- ٤- أية بيانات أو معلومات يرى المراقب تقديمها .

المادة ٢٧٧-

- أ- للوزير بناء على تفسيب المراقب الموافقة على تسجيل الشركة أو الهيئة الأجنبية أو رفض تسجيلها ، وفي حالة الموافقة على التسجيل يستكمل المراقب الاجراءات القانونية لتسجيل الشركة أو الهيئة في سجل الشركات الأجنبية والاعلان عن تسجيلها في الجريدة الرسمية بعد استيلاء الرسوم القانونية .
- ب- تتبع الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة عند اجراء أي تغيير يطرأ على بيانات الشركة المقدمة عند تسجيلها ، وعليها تقديم هذه التغييرات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وقوعها .

المادة ٢٧٨-

- أ- على الشركة أو الهيئة الأجنبية المسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون القيام بما يلي :
- ١- أن تقدم إلى المراقب خلال ثلاثة أشهر من نهاية كل سنة مالية ميزانيتها وحساب الأرباح والخسائر عن أعمالها في المملكة مصدقة من مدقق حسابات قانوني أردني .
- ٢- أن تنشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن أعمالها في المملكة في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم هذه البيانات للمراقب .
- ب- للمراقب أو من ينتدبه الاطلاع على دفاتر الشركة ومستنداتها إذا رأى ضرورة لذلك وعلى الشركة أن تضع تحت تصرفه تلك الدفاتر والمستندات .

المادة ٢٧٩-

- على الشركة أو الهيئة الأجنبية تبليغ المراقب خطياً عن التاريخ الذي تتوقع فيه انتهاء عملها في المملكة أو التاريخ المحدد لانتهائه وذلك قبل ثلاثين يوماً على الأقل من ذلك التاريخ ، وإن تثبت للمراقب تسوية جميع ما عليها من التزامات ترتبت على عملها في المملكة قبل الموافقة على شطب تسجيلها .

هكذا من الأصول

## الفصل الثاني

### الشركات الأجنبية غير العاملة في المملكة ( شركات المقر ومكاتب التمثيل )

#### المادة ٢٨٠-

- أ- لغايات هذا القانون يقصد بالشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة الشركة التي تتخذ في المملكة مقراً أو مكتباً ثقيل لأعمالها التي تقوم بها خارج المملكة وذلك بقصد استخدام مقرها أو مكتبها لتوجيه أعمالها تلك وتنسيقها مع مركزها الرئيسي .
- ب- يحظر على الشركة الأجنبية غير المقيمة أن تزاوّل أي عمل أو نشاط تجاري داخل المملكة بما في ذلك أعمال الركلاء والوسطاء التجاريين وذلك تحت طائلة شطب تسجيلها وتحميلها مسؤولية التعويض عن أي خسارة أو ضرر الحقت به الغير .
- ج- يجوز تسجيل الشركات الأجنبية غير العاملة في المملكة وفقاً لأحكام هذا القانون لانشاء متار لها أو مكاتب ثقيل أو ائصال خدمات أو مكاتب فنية أو علمية .

#### المادة ٢٨١-

- أ- يقدم طلب تسجيل الشركة الأجنبية غير العاملة الى المراقب مرفقاً بالوثائق والمستندات التالية مترجمة الى اللغة العربية ومصدقة ترجمتها لدى الكاتب العدل في المملكة :
  - ١- شهادة تسجيل الشركة في مركزها الرئيسي .
  - ٢- عقد تأسيسها ونظامها اللذين يبينان غاياتها ورأسمالها ونوعها .
  - ٣- نسخة عن الرقالة التي تفوض بوجوبها شخصاً مقيماً في المملكة للقيام بأعمالها وتسجيله لأغراض هذا القانون .
  - ٤- ميزانية الشركة لأخر سنة مالية للشركة في بلد مركزها الرئيسي مصدقة من مدقق حسابات قانوني .
  - ٥- أي بيانات أو معلومات أخرى يرى المراقب ضرورة تقديمها .
- ب- يرفع طلب التسجيل أمام المراقب أو من يفوضه خطياً أو أمام الكاتب العدل على أن يتضمن المعلومات الرئيسية عن الشركة وبخاصة ما يلي :
  - ١- اسم الشركة الأجنبية ومركزها الرئيسي وتاريخ تسجيلها وغاياتها .
  - ٢- نوع الشركة وجنسياتها وعنوانها في بلد تسجيلها .

- ٣- رأسمال الشركة وأسماء المؤسسين أو الشركاء وجنسية كل منهم وحصته ومعلومات عن مجلس إدارتها .
- ٤- أي معلومات أخرى يرى المراقب ضرورة تقديمها .

#### المادة ٢٨٢-

- أ- للوزير بناء على تنسيب المراقب أن يوافق على تسجيل الشركة الأجنبية غير العاملة أو يرفض التسجيل ، وفي حالة الموافقة على التسجيل يستكمل المراقب إجراءات تسجيل الشركة في سجل الشركات الأجنبية غير العاملة والاعلان عن ذلك في الجريدة الرسمية .
- ب- تتبع إجراءات الموافقة والتسجيل والنشر على أي تغييرات تطرأ على البيانات الرئيسية عن الشركة وعن مثلها في المملكة ويجب تبليغ المراقب بهذه التغييرات خلال ثلاثين يوماً من وقوعها .

#### المادة ٢٨٣-

- أ- تتمتع الشركة الأجنبية غير العاملة بما يلي :
  - ١- الإعفاء من رسوم التسجيل والنشر المقررة على الشركات الأجنبية العاملة .
  - ٢- إعفاء الأرباح الواردة اليها عن أعمالها في الخارج من ضريقتي الدخل والخدمات الاجتماعية .
  - ٣- الإعفاء من التسجيل لدى الغرف التجارية والصناعية والتقابات المهنية ومن رسوم التسجيل لديها ومن أية التزامات تجاهها بما في ذلك رخصة المهن التجارية .
  - د- إعفاء الاثاث والتجهيزات التي تستوردها واللازمة لتجهيز مكاتبها من الرسوم الجمركية والرسوم والعوائد الأخرى .
  - هـ- السماح لها بادخال العينات والنماذج التجارية معفاة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد .
  - و- إعفاء الرواتب والأجور التي تدفعها الشركة الأجنبية غير العاملة لمستخدميها من غير الأردنيين العاملين في مقرها في المملكة من ضريقتي الدخل والخدمات الاجتماعية .
  - ز- السماح لكل مستخدم غير أردني في الشركة باستيراد سيارة واحدة كل خمس سنوات تحت وضع الاندخال المؤقت لاستعماله الشخصي طيلة ارتباطه في العمل مع الشركة وإقامته في المملكة .

#### المادة ٢٨٤-

- أ- لا يجوز أن يقل عدد المستخدمين الأردنيين في الشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة عن نصف مجموع المستخدمين لديها .

#### المادة ٢٨٥-

- أ- يسمح للشركة الأجنبية غير العاملة أن تفتح لها حساباً غير مقيم في البنوك التجارية

هكذا من المأهول



المرخصة بالدينار الأردني أو بالعملة الأجنبية ، شريطة أن تكون هذه الأموال محولة إليها من الخارج عن طريق البنك .

المادة ٢٨٩ - للوزير بناء على تنسيب المراقب شطب تسجيل الشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة إذا تبين له أنها تمارس أي عمل تجاري في المملكة أو خالفت أحكام هذا القانون أو أية أنظمة أو تعليمات صادرة بوجبه .

### الباب الثالث عشر تصفية الشركة المساهمة العامة وقسماها الفصل الأول الاحكام العامة للتصفية

المادة ٢٨٧ - تصفى الشركة المساهمة العامة اما تصفية اختيارية بقرار من هيئتها العامة غير العادية أو تصفية اجبارية بقرار من المحكمة ولا تفسخ الشركة الا بعد استكمال اجراءات تصفيتها بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ٢٨٨ - اذا صدر قرار بتصفية الشركة المساهمة العامة ، وتعيين مصف لها ، يتولى المصنف الاشراف على أعمال الشركة والمحافظة على أموالها وموجوداتها .

المادة ٢٨٩ -  
أ- تتوقف الشركة التي تقرر تصفيتها عن ممارسة أعمالها من تاريخ البدء باجراءات التصفية وذلك الى المدى الذي تتطلبه اجراءات التصفية وتستمر الشخصية الاعتبارية للشركة ويثقلها المصنف حين فسخه بعد الانتهاء من تصفيتها .  
ب- على الجهة التي قررت تصفية الشركة تزويد المراقب والسوق بنسخة من قراراتها خلال ثلاثة أيام من صدوره وعلى المراقب نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ تليفه للقرار .  
ج- على المصنف اضافة عبارة ( تحت التصفية ) الى اسم الشركة في جميع أوراقها ومراسلاتها .

٢٩٠ - أ- يعتبر باطلا :  
١- كل تصرف بأموال الشركة المساهمة العامة الموجودة تحت التصفية وحقوقها وأي تداول بأسهمها ونقل ملكيتها .  
٢- أي تغيير أو تعديل في التزامات رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة الموجودة تحت التصفية أو في التزامات الغير تجاهها .  
٣- أي حجز على أموال الشركة ، وموجوداتها وأي تصرف آخر أو تنفيذ يجري على تلك الأموال والموجودات بعد صدور القرار بتصفية الشركة .  
٤- جميع عقود الرهن أو التأمين على أموال الشركة وموجوداتها ، والعقود أو الاجراءات الأخرى التي ترتب التزامات أو امتيازات على أموال الشركة وموجوداتها اذا تمت خلال الاشهر الثلاثة السابقة على قرار تصفية الشركة ، الا اذا ثبت أن الشركة قادرة على الوفاء بجميع ديونها بعد انتهاء التصفية ، ولا يسري هذا البطلان الا على المبلغ الذي يزيد على ما دفع للشركة بموجب تلك العقود وقت انشائها أو بعد ذلك مع الفوائد القانونية عليها .  
٥- كل تحريك لأموال الشركة تحت التصفية وموجوداتها أو التنازل عنها أو اجراء أي تصرف بها بطريق التدليس لتفضيل بعض دائني الشركة على غيرهم .  
ب- يفتقد المحكوم له على الشركة حقه ما أوقعه من حجز على أموال الشركة وموجوداتها وفي أي اجراء آخر اتخذ بشأنها الا اذا كان الحجز أو الاجراء قد تم قبل بدء اجراءات تصفية الشركة .  
ج- اذا تبليغ مأمور الاجراء اشعاراً بصدر قرار تصفية الشركة المساهمة العامة قبل بيع أموالها وموجوداتها المحجوزة أو قبل اتمام معاملة التنفيذ عليها فيترتب عليه ان يسلم تلك الأموال والموجودات للمصنف بما في ذلك ما تسلمه منها من الشركة ، وتكون النفقات الاجرائية ورسومها دينا ممتازاً على تلك الأموال والموجودات .  
د- للمحكمة ان تأذن للمصنف ببيع موجودات الشركة المساهمة العامة الموجودة تحت التصفية سواء اكانت تصفية اختيارية أم اجبارية اذا تبين لها ان مصلحة الشركة تستدعي ذلك .

٢٩١ - يسدده المصنف ديون الشركة وفق الترتيب التالي بعد حسم نفقات التصفية بما في ذلك أتعاب حالة المخالفة لهذا الترتيب :  
أ- المبالغ المستحقة للعاملين في الشركة .  
ب- المبالغ المستحقة للخزينة العامة والبلديات .  
ج- بذلات الاعجار المستحقة لمالك أي عقار مؤجر للشركة .  
د- المبالغ الأخرى المستحقة حسب ترتيب امتيازاتها وفق القوانين المعمول بها .

هكذا من الأعمال

المادة ٢٩٢-

أ- إذا أساء أي مؤسس للشركة المساهمة العامة أو رئيس أو عضو مجلس إدارتها أو أي مدير أو موظف فيها استعمال أي أموال تخص الشركة تحت التصفية أو إبقاها لديه أو أصبح ملزما بدفعها أو مسؤولا عنها ، فيلزم بإعادتها للشركة مع الفائدة القانونية وضمان التعويض عن أي ضرر الحقد بالشركة أو بالغير ، بالإضافة إلى تحميله أي مسؤولية جزائية ترتبها عليه التشريعات المعمول بها .

ب- إذا ظهر أثناء التصفية أن بعض أعمال الشركة قد أجريت بقصد الاحتيال على دائئتها ، فيعتبر رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة القائم ورئيس وأعضاء أي مجلس إدارة سابق للشركة اشترك في تلك الأعمال ملزما شخصيا عن ديون الشركة والتزاماتها أو عن أي منها حسب مقتضى الحال.

المادة ٢٩٣-

أ- إذا لم تنته التصفية خلال سنة من بدء إجراءاتها ، فعلى المصفي أن يرسل إلى المراقب بيانا يتضمن التفاصيل المتعلقة بالتصفية والمرحلة التي وصلت إليها ويشترط في جميع الأحوال أن لا تزيد مدة التصفية على ثلاث سنوات إلا في الحالات الاستثنائية التي تقرها محكمة الاستئناف على أن لا تمتد التصفية في هذه الحالات أكثر من سنة إضافية تقرها المحكمة .

ب- يحق لكل دائن ومدين للشركة أن يطلع على البيان المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة وإذا ظهر من هذا البيان أن لدى المصفي أي مبلغ من أموال الشركة لم يدع به أحد أو لم يوزع بعد مضي ستة أشهر على تسلمه ، فعلى المصفي أن يودع ذلك المبلغ حالا باسم الشركة تحت التصفية لدى البنك الذي يعينه المراقب .

الفصل الثاني  
التصفية الاختيارية

المادة ٢٩٤- تتم تصفية الشركة المساهمة العامة تصفية اختيارية في أي من الحالات التالية :

- بانتها المدة المعينة للشركة ما لم تقرر الهيئة العامة تقديمها .
- ب- بإتمام الغاية التي تأسست الشركة من أجلها أو باستحالة إتمامها .
- ج- بصدور قرار من الهيئة العامة للشركة بفسخها وتصفيتها .
- د- في الحالات الأخرى التي ينص عليها نظام الشركة .

المادة ٢٩٥-

أ- تعين الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة عند إصدار قرارها بتصفية الشركة مصفيا أو أكثر وإذا لم تعين المصفي يتولى المراقب تعيينه وتحديد أتعابه .

ب- تبدأ إجراءات تصفية الشركة من تاريخ صدور قرار الهيئة العام بذلك أو من تاريخ تعيين المصفي إذا تم تعيينه بعد صدور قرار التصفية .

المادة ٢٩٦- يتولى المصفي تسوية حقوق الشركة المساهمة العامة والتزاماتها وتصفية موجوداتها وفقا للإجراءات التالية :

- أ- يارس الصلاحيات التي يخولها القانون للمصفي في التصفية الإجبارية للشركة .
- ب- ينظم قائمة باسماء المدينين للشركة ويضع تقريرا بالأعمال والإجراءات التي قام بها للمطالبة بدفع الأقساط والديون المستحقة للشركة على مدينيتها وتعتبر هذه القائمة بينة أولية على أن الأشخاص الواردة أسماؤهم فيها هم المدينون لها .
- ج- يتولى دفع ديون الشركة ويسوي ما لها من حقوق وما عليها من التزامات .
- د- إذا عين أكثر من مصفي واحد فتتخذ قراراتهم وفقا لما نص عليه في قرار تعيينهم وإذا لم ينص فيه على ذلك فتتخذ قراراتهم بإجماعهم أو الأغلبية المطلقة لهم ويرجع للمحكمة للفصل بقراراتهم في حالة اختلافهم فيها .

المادة ٢٩٧-

- أ- كل اتفاق يتم بين المصفي ودائتي الشركة المساهمة العامة يعتبر ملزما لها إذا اقترن بموافقة هيئتها العامة كما يكون ملزما لطرفي الشركة إذا قبله عدد منهم يبلغ مجموع ديونهم ثلاثة أرباع الديون المستحقة عليها ولا يجوز اشتراك الدائنين المضونة ديونهم برهن أو امتياز أو تأمين في التصويت على هذا القرار .
- ب- يجوز لأي دائن أو مدين أن يطعن في الاتفاق المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة أمام المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبرامه .

المادة ٢٩٨-

للمصفي ولأي مدين أو دائن للشركة المساهمة العامة ولكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة أن تفصل في أي مسألة تنشأ في إجراءات التصفية الاختيارية وفقا للطريقة التي تم فيها الفصل في المسائل التي تنشأ في إجراءات التصفية الإجبارية بمقتضى أحكام هذا القانون .

هكذا من الأصول

المادة ٢٩٩-

- أ- يجوز للمصلي أثناء سير التصفية الاختيارية أن يدعو الهيئة العامة للشركة للحصول على موافقتها على أي أمر يراه ضروريا بما في ذلك العدول عن تصفيته .
- ب- على المصلي دعوة الدائنين للشركة المساهمة العامة ، بإعلان ينشره في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل إلى اجتماع عام لهم يعقد خلال شهرين من صدور قرار التصفية يقدم فيه اليهم بياناً واقفاً عن حالة الشركة وقائمة باسماء دائنيها ومقدار دين كل منهم ويحق للدائنين تعيين مراقبين لا يزيد عددهم على ثلاثة أشخاص لمساعدة المصلي ومراقبة سير التصفية .
- المادة ٣٠٠- للمحكمة ، استناداً لطلب يقدم اليها من المصلي أو النيابة العامة أو المراقب أو من أي ذي مصلحة ، أن تقرر تحويل التصفية الاختيارية للشركة المساهمة العامة إلى تصفية إجبارية أو الاستمرار في التصفية الاختيارية شريطة أن تجري تحت إشرافها ووفق الشروط والقيود التي تقررها .

الفصل الثالث  
التصفية الإجبارية

المادة ٣٠١-

- أ- يقدم طلب التصفية الإجبارية إلى المحكمة بملحة دعوى من النائب العام أو المراقب في أي من الحالات التالية :
- ١- إذا ارتكبت الشركة مخالفات جسيمة للقانون أو لنظامها الأساسي .
- ٢- إذا عجزت الشركة عن الرضا بالالتزامات .
- ب- للمحكمة أن تقرر تصفية الشركة تصفية إجبارية بموجب أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة أو في أي حالة من الحالات التالية :
- ١- إذا توقفت عن أعمالها مدة سنة دون سبب مبرر أو مشروع .
- ٢- إذا زاد مجموع خسائر الشركة عن (٧٥٪) من مجموع رأسمالها إلا إذا قررت هيئتها العامة زيادة رأسمال الشركة .

المادة ٣٠٢-

- أ- تعتبر المحكمة قد بدأت في تصفية الشركة المساهمة العامة من تاريخ تقديم لائحة دعوى التصفية لها ولها تأجيل الدعوى أو ردها أو الحكم بالتصفية وبالمصاريف والتنفقات على الأشخاص المسؤولين عن أسباب التصفية .
- ب- للمحكمة عند النظر في دعوى تصفية الشركة وقبل صدور القرار بالتصفية أن تعين مصفياً ويحدد صلاحياته مع الزامه بتقديم كفالة للمحكمة . ولها تعيين أكثر من مصلي واحد ولها عزل المصلي أو استبداله غيره به وتتولى المحكمة تبليغ هذه القرارات إلى المراقب .
- ج- للمحكمة بناء على طلب المدعي بالتصفية أن توقف السير في أي دعوى أقيمت أو إجراءات اتخذت ضد الشركة المطالب بتصفيتها أمام المحاكم ويشترط في ذلك أنه لا يجوز سماح أي دعوى أو إجراءات قضائية جديدة إذا أقيمت على الشركة أو اتخذت بحقها بعد تقديم دعوى التصفية .

المادة ٣٠٣-

- أ- للمحكمة بناء على طلب المصلي أن تصدر قراراً بخول المصلي وضع يده على جميع أموال وموجودات الشركة المساهمة العامة وتسليمها إلى المصلي ولها بعد صدور قرارها بتصفية الشركة أن تأمر أي مدين لها أو وكيل عنها أو بنك أو مندوب أو موظف بأن يدفع إلى المصلي أو يسلمه أو يحول له على الفور جميع الأموال والسجلات والدفاتر والأوراق الموجودة لديه والعائدة للشركة .
- ب- يعتبر القرار الصادر عن المحكمة على أي مدين للشركة بينه قاطعة على أن الذي حكمت به مستحق للشركة مع مراعاة حق المحكوم عليه باستئناف القرار .
- ج- للمحكمة أن تعين المدة التي يجب على الدائنين للشركة أن يشيخوا خلالها ديونهم عليها أو ادعائهم تجاهها وذلك تحت طائلة حرمانهم من حقهم في استيفاء ديونهم من أموال الشركة وموجوداتها عند توزيعها على الدائنين .

المادة ٣٠٤- أ- يجوز للمصلي أن يقوم بأي من الأعمال الإجرائية التالية لانتهاء تصفية الشركة المساهمة العامة :

- ١- إدارة أعمال الشركة للمدى الضروري لتصفيتها .
- ٢- إقامة أي دعوى أو اتخاذ أي إجراءات قانونية باسم الشركة أو نيابة عنها لتحصيل ديونها والحفاظة على حقوقها .
- ٣- التدخل في الدعاوى والإجراءات القضائية المتعلقة بأموال الشركة ومصالحها .

- ٤- تعيين أي محام أو خبير أو أي شخص آخر لمساعدته في القيام بواجباته في تصفية الشركة .  
ب- يجوز لأي دائن أو مدين أن يرجع للمحكمة بشأن الطريقة التي يمارس فيها المصلي للصلاحيات الواردة في الفقرة السابقة ويكون قرارها بذلك قطعيا .

المادة ٣٠٥ - أ- يلزم المصلي للشركة المساهمة العامة بالتقيد بالأمور التالية :

- ١- ايداع الاموال التي تسلمها باسم الشركة في البنك الذي تعينه المحكمة لهذه الغاية .  
٢- تزويد المحكمة والمراقب في المواعيد المقررة بحساب مصدق من مدقق حسابات التصفية عما تسلمه من مبالغ أو دفعها ولا يعتبر هذا الحساب نهائيا الا بعد تصديقه من قبل المحكمة .  
٣- حفظ سجلات ودفاتر حسابية منظمة وفق الاصول المرعية لاعمال التصفية ويجوز لأي دائن أو مدين للشركة الاطلاع عليها بموافقة المحكمة .  
٤- دعوة الدائنين أو المدينين الى اجتماعات عامة للتحقق من مطالباتهم وسماح اقتراحاتهم .  
٥- مراعاة تعليمات المحكمة وقرارات الدائنين والمدينين في اشرافه على أموال الشركة وموجوداتها وتوزيعها على دائنيها .  
ب- يجوز لأي متضرر من أعمال المصلي وإجراءاته وقراراته أن يطعن فيها لدى المحكمة التي لها أن تزيدها أو تبطلها أو تعدلها ، ويكون قرارها في ذلك قطعيا .

- المادة ٣٠٦ - يجوز استئناف قرار المحكمة التي تصدره بتصفية الشركة المساهمة العامة أو أي قرار تصدره أثناء سير التصفية الى محكمة الاستئناف وفقا لاصول المحاكمات المدنية المعمول به وذلك دون الاخلال باحكام هذا القانون الخاصة بالقرارات القطعية التي تصدرها المحكمة .

- المادة ٣٠٧ - بعد اتمام تصفية الشركة المساهمة العامة تصدر المحكمة قرارا بفسخها وتعتبر الشركة منحلة من تاريخ صدور هذا القرار ، ويتولى المصلي تليفه الى المراقب لنشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين معلنتين على الاقل . واذا تخلف المصلي عن تنفيذ هذا الاجراء خلال أربعة عشر يوما من تاريخ صدور القرار ، يفرض مبلغ عشرة دنانير عن كل يوم يستمر فيه تقصيره .

الباب الرابع عشر  
الرقابة على الشركات

- المادة ٣٠٨ - يتربط على جميع الشركات التقيد باحكام هذا القانون ومراعاة عقود تأسيسها وأنظمتها الاساسية وتطبيق القرارات التي تتخذها هيئاتها العامة وللوزير والمراقب اتخاذ الاجراءات التي يريها مناسبة لمراقبة الشركات للتحقق من تقيدها بتلك الاحكام والعقود والانظمة والقرارات وتشمل الرقابة بشكل خاص ما يلي :  
أ- فحص حسابات الشركة وتقريرها .  
ب- التأكد من التزام الشركة بالغايات التي أسست من أجلها .

- المادة ٣٠٩ - لكل مساهم ولكل شريك في الشركات المسجلة بمقتضى احكام هذا القانون الاطلاع على المعلومات والوثائق المتعلقة وبالشركة المحفوظة لدى المراقب وان يحصل على صورة مصدقة عن أي منها مقابل الرسم المنصوص عليه في الانظمة الصادرة بمقتضى احكام هذا القانون .

- المادة ٣١٠ - يجوز لمساهمين يملكون ما لا يقل عن (٢٠٪) من رأسمال الشركة المساهمة العامة أو شركة التوصية بالأسهم أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو بناء على طلب ربع أعضاء مجلس ادارتها على الاقل الطلب من المراقب اجراء تدقيق على أعمال الشركة ودفاترها وللمراقب اذا اقتنع بمبررات هذا الطلب انتداب خبير أو أكثر لهذه الغاية على نفقة الشركة . فاذا أظهر التدقيق وجود أي مخالفة تستوجب التحقيق والتدقيق فللوزير احوالة الموضوع الى لجنة تحقيق خاصة بؤلفها لهذه الغاية برئاسة المراقب ويكون أحد أعضائها مدقق حسابات مرخص للتحقق من صحة المخالفة قبل احوالها الى المحكمة .

- المادة ٣١١ - أ- للوزير بناء على تنصيب المراقب ، تكليف موظفي مراقبة الشركات في الوزارة للقيام بتدقيق حسابات الشركة المساهمة العامة وأعمالها ولهم في سياق القيام بذلك الاطلاع على سجلات الشركة ودفاترها ومستنداتها وتدقيقها في مقر الشركة كما يحق لهم توجيه الاستيضاحات لموظفيها ومدققي حساباتها ، ويعتبر تخلف الشركة عن الاستجابة لذلك مخالفة لاحكام هذا القانون .  
ب- تستثنى البنوك والشركات المالية من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

هكذا من الأشغال



المادة ٣١٢-

- أ- إذا لم تشرع أي شركة مساهمة عامة أو شركة توصية بالأسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة في أعمالها خلال سنة من تسجيلها بحق للوزير بناء على طلب المراقب شطب تسجيلها ويعلن عن هذا الشطب في الجريدة الرسمية وتبقى مسؤولية المؤسسين تجاه الغير قائمة كأن الشركة لم تشطب ولا يس هذا الإجراء صلاحية المحكمة في تصفية الشركة التي شطب اسمها من السجل .
- ب- لكل فرد أن يضمن في قرار الشطب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية ، وإذا اقتنعت المحكمة بأن الشركة كانت تتعاطى أعمالها عند الشطب من السجل أو أن العدل يقضي بإعادة اسمها إلى السجل فتصدر قراراً بذلك وتعتبر الشركة عندئذ كأنها لم تشطب وظل وجودها مستمرا وترسل المحكمة نسخة من هذا القرار إلى المراقب لتنفيذه وتشر خلاصته في الجريدة الرسمية

الباب الخامس  
المقررات

المادة ٣١٣-

- أ- يعاقب كل شخص يرتكب أي من الأفعال التالية بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار :
- ١- إصدار الأسهم أو شهاداتها الموقفة أو النهائية أو قام بتسليمها إلى أصحابها أو عرضها للتداول قبل تصديق النظام الأساسي للشركة والموافقة على تأسيسها أو السماح لها بزيادة رأس مالها قبل الإعلان عن ذلك في الجريدة الرسمية .
- ٢- إجراء اكتتابات صورية للأسهم أو قبول الاكتتابات فيها بصورة وهمية أو غير حقيقية لشركات غير قائمة أو غير حقيقية .
- ٣- إصدار سندات القرض وعرضها للتداول قبل أوانها بصورة مخالفة لأحكام هذا القانون .
- ٤- تنظيم ميزانية أي شركة وحسابات أرباحها وخسائرها بصورة غير مطابقة للواقع أو تضمين تقرير مجلس إدارتها أو تقرير مدققي حساباتها بيانات غير صحيحة والادلاء إلى هيئتها العامة بمعلومات غير صحيحة أو كتم معلومات وإيضاحات بموجب القانون ذكرها وذلك بقصد إخفاء حالة الشركة الحقيقية عن المساهمين أو ذوي العلاقة
- ٥- توزيع أرباح صورية أو غير مطابقة لحالة الشركة الحقيقية .

- ب- تطبق المقررات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على المتدخل في الجرائم المبينة ليها والمعرض عليها .

المادة ٣١٤-

- أ- إذا ارتكبت الشركة المساهمة العامة أو شركة التوصية بالأسهم أو الشركة المحدودة المسؤولية مخالفة لأحكام هذا القانون تعاقب بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تتجاوز عشرة آلاف دينار مع إبطال التصرف المخالف إذا رأت المحكمة وجبها لذلك .
- ب- إذا ظهر أن أيًا من الشركات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لم تحفظ دفاتر حسابات منتظمة قبل تصفيتها يعتبر مديرها ومدقق حساباتها قد ارتكب جرماً يعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة .

المادة ٣١٥-

- يعتبر مدقق الحسابات ، الذي يخالف أحكام هذا القانون بتقديم تقارير أو بيانات لا تتفق وواقع حسابات الشركة التي قام بتدقيقها أنه ارتكب جرماً يعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار أو بكليهما المتوحدتين ولا يحول ذلك دون تعرضه للمقررات المسبكية المقررة في القوانين الخاصة بالمهنة المعمول بها .

المادة ٣١٦-

- يعاقب كل شريك متضامن في أي شركة تضامن أو شركة التوصية البسيطة تخلف عن إجراء أي تغيير طارئ على عقد الشركة بغرامة مقدارها دينار واحد عن كل يوم استمرت فيه المخالفة بعد انقضاء شهر من تاريخ حدوث هذا التغيير .

المادة ٣١٧-

- كل مخالفة لأي حكم من أحكام هذا القانون أو أي نظام أو أمر صادر بمقتضاء لم ينص القانون على عقوبة خاصة لها ، يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ألف دينار .

هكذا من الأصول

أحكام ختامية

المادة ٣١٨-

- أ- تعتبر جميع الشركات المسجلة بمقتضى القوانين المعمول بها قبل نفاذ هذا القانون قائمة وكأنها مسجلة ولق أحكامه .
- ب- على الشركات القائمة أن تلتزم بأوضاعها مع أحكام هذا القانون وأن تجري التعديلات اللازمة على عقودها وأنظمتها الأساسية خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذه دون الحاجة إلى دعوة هيئاتها العامة لإقرار هذه التعديلات ، ونشرها ولق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٣١٩- لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وخاصة ما يتعلق منها بما يلي :

- أ- تحديد الرسوم التي يجب استيفائها في تطبيق أحكام هذا القانون .
- ب- تنظيم النماذج الخاصة بعقد التأسيس والوثائق الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٣٢٠- يلغى قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ والتعديلات التي أدخلت عليه كما تلغى نصوص وأحكام أي تشريعات أخرى تتعارض مع أحكام هذا القانون .

المادة ٣٢١- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم على إحالة قانون الشركات للجنة المالية ؟

السيد عبدالله النسر دكتور عبدالله النسر وجهة نظر .

معالي رئيس المجلس يعني هذا التشريع يجب أن يعرض على اللجنتين المالية والقانونية .

هل نرى على الاقتراح أحد ؟ يعرض على اللجنتين ، يوافق المجلس الكريم على عرضه على اللجنتين ؟ موافقون .

معالي رئيس المجلس موافقة ، المالية لم القانونية ، يوافق المجلس الكريم

على إحالته بالتسلسل ، اللجنة المالية ثم اللجنة القانونية .

السيد الأمين العام ١٧ . قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٨٩ قانون المحمولات المحورية للمركبات .

قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٨٩  
قانون المحمولات المحورية للمركبات

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون المحمولات المحورية للمركبات لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به من تاريخ ١/١/١٩٨٩ .

المادة ٢- على الرغم مما ورد في أي قانون أو تشريع آخر ، لمجلس الوزراء بناء على تنسيب كل من وزير المالية ووزير الداخلية ووزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل والاتصالات أن يزيد لمدة مؤقتة في حالات ذات طبيعة استثنائية خاصة المحملة المحورية المحددة للمركبات بموجب التشريعات المعمول بها وذلك مقابل غرامات تعريضية يحددها بقرار يصدره لهذه الغاية ووفقا للشروط التي يراها مناسبة للمصلحة العامة .

المادة ٣- تعتبر المبالغ التي فرضت على الزيادة في المحملة المحورية للمركبات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٩٠) الصادر بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٥ أو التي فرضت أو استوفيت للسبب نفسه قبل ذلك التاريخ قانونية وصحيحة من جميع الوجوه باعتبارها غرامات تعريضية تحققت للخزينة العامة بموجب هذا القانون ، ولا تسمع أي دعوى لدى أي محكمة سواء كانت للمطالبة باسترداد ما دفع منها أو برفع المطالبة بها أو كانت حول قانونية المطالبة بها أو دفعها ، وترد أي دعوى أقيمت بذلك قبل العمل بهذا القانون وذلك في أي مرحلة وصلت إليها أمام المحكمة .

المادة ٤- يترتب على أي شخص طبيعي أو معنوي استوفى أو تسلم بأي صفة قبل العمل بهذا القانون أو بعده من شخص آخر أو من أي جهة أخرى أي مبلغ من الغرامات التعريضية المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون أو استحق عليه هو مثل ذلك المبلغ ولم يكن قد سدده عند العمل بهذا القانون أن يردده إلى الخزينة العامة أو يدفعه لها حسب مقتضى الحال باعتباره حقا لها ، وذلك

هكذا من القاع

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

خلال (٣٠) يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون ، ولكل من وزير المالية ووزير النقل والاتصالات اجراء الاتفاق مع أي شخص على الطريقة التي تمكنه من رد أو دفع المبلغ المترتب بدمته من تلك المبالغ وبالشروط التي يراها مناسبة .

المادة ٥- تعتبر المبالغ التي يقرر دفعها أو يحكم بها بمقتضى هذا القانون أو بموجب أي اجراء يتخذ لتنفيذ من الاموال الاميرية ويتم تحصيلها وفقاً لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ٦- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٨٩  
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩

المادة ١- يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩ ) ويعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٨٩

المادة ٢- تقدر إيرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٣١ بما يلي :-

الايـرادات	النفقات	
دينار	دينار	
٨١٠١٥٥٠٠٠	٩٣٢٣٨٦٠٠٠	أ- الباب الأول
١٠٣٠٠٠٠٠	١٠٣٠٠٠٠٠٠	ب- الباب الثاني
٩١٣١٥٥٠٠٠	١٠٣٥٣٨٦٠٠٠	المجموع

المادة ٣- يغطي العجز في الباب الأول وقدره ( ١٢٢٢٣١٠٠٠ ) دينار من الوفرة في النفقات والتحسين في الإيرادات ومن القروض الداخلية والخارجية .

المادة ٤-

- تخصص الإيرادات المبينة في الباب الأول لتغطية نفقات الباب الأول .
- تخصص الإيرادات المبينة في الباب الثاني لتغطية نفقات الباب الثاني .
- تودع المساعدات المالية العربية المخصصة لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية في الصندوق المؤسس لهذه الغاية ويجري الاتفاق منه بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٥- مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون :-  
أ- يتم الاتفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة

معالي رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية ؟

هل يوافق المجلس الكريم رجاءاً قبل عد الاصوات .

هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة الادارية ؟

الأخ عبد الرؤوف .

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان

اللجنة الادارية صلاحياتها في النظام تدقيق الشكايات والبيانات الخاصة والعامة التي ترفع الى المجلس ويبحث أي مسألة بشأن أي أمر له صلة بالادارة العامة ، موضوع خاص بعينه وليس قانوناً وتشريعاً ، التشريع انحصر بالنظام الداخلي بالقانونية والمالية .

معالي رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على احواله الى اللجنة القانونية ؟

من يوافق يرفع يده ؟

الأغلبية .

السيد الأمين العام

معالي رئيس المجلس

مرافقون بالأغلبية على اللجنة القانونية .

السيد الأمين العام

١٨. قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٨٩ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩ .

هكذا من الأول

ويجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة .

ب- يجوز إصدار حوالات مالية بمخصصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية أو الرأسمالية إذا توفرت أسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

ج- إذا انبسط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما بوزارة أو دائرة أخرى ، تنقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة إلى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة أو الدائرة الثانية .

د- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

هـ- لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الرأسمالية الواردة في الأوامر المالية إلا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

#### المادة ٦-

أ- يتم الاتفاق من مخصصات اغائة النازحين المرسدة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية .

ب- يتم الاتفاق من مخصصات النفقات المارئة المرسدة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١٢) بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة ٧- لا يجوز نقل المخصصات من فصل إلى فصل آخر إلا بقانون .

#### المادة ٨-

أ- يجوز نقل المخصصات من مراد النفقات الجارية إلى مراد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والملاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) إلى أية مجموعة أخرى أو بالعكس .

ج- مع مراعاة أحكام الفقرتين (أوب) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج إلى برنامج آخر أو من مادة إلى مادة أخرى أو من بند إلى بند آخر في الفصل نفسه بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الأمة .

د- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب مخصصات اجور العمال المرسدة في المادة (١٠٤) من المجموعة (١٠٠) في جميع فصول النفقات الجارية .

هـ- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرسدة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزارة الخطية بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة .

المادة ٩- تنتهي أعمال الموظفين الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تنفيذ تلك المشاريع أو نفاذ تلك المخصصات .

المادة ١٠- على الرغم مما ورد في أي قانون أو أي نظام آخر يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات المرسدة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدده فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بمقود وأسما هذه الوظائف ودرجاتها أو رواتبها ويستثنى من ذلك وظائف المؤسسات الحكومية ذات الانظمة الخاصة وموظفيها ووظائف السلك الدبلوماسي والوظائف المحلية في السفارات والتتصليات الاردنية خارج المملكة ، حيث يتم تحديد تشكيلات وظائفها بموجب أحكام الانظمة الخاصة بها .

المادة ١١- تعتبر جداول الإيرادات والنفقات الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

المادة ١٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

هكذا من الأشغال



جدول رقم ١٢  
اجمالي التكاليف المقدرة للسنة المالية ١٩٨٩

رقم	الفصل	الباب الأول				مجموع
		الحكومة	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الخارجي	
١	الدعم الحكومي المباشر	٦ ١٢٠	٠	٠	٠	٦ ١٢٠
٢	مجلس الاعمال	٨١٨	٠	٠	٠	٨١٨
٣	مجلس الوزراء ومعاون الرئاسة	٦٩١	٠	٠	٠	٦٩١
٤	معاون الحسابات	٧٠٠	٠	٠	٠	٧٠٠
٥	معاون الخدمة المدنية	٣٠٦	٠	٠	٠	٣٠٦
٦	وزارة الدفاع	٢٠٤	٠	٠	٠	٢٠٤
٧	المركز الجغرافي الملكي الاردني	٨٩٠	٠	٠	٠	٨٩٠
٨	وزارة الداخلية	١ ٤٥٤	٠	٠	٠	١ ٤٥٤
٩	وزارة الخارجية	٢	٠	٠	٠	٢
١٠	وزارة المالية/مفوضية الاحوال المدنية والجوازات	٤٣ ٥٢٠	٠	٠	٠	٤٣ ٥٢٠
١١	وزارة الداخلية/الامن العام	٤	٠	٠	٠	٤
١٢	وزارة الداخلية/المطامير المدنية	٣ ٤٢٠	٠	٠	٠	٣ ٤٢٠
١٣	وزارة العدل	١ ١٠٢	٠	٠	٠	١ ١٠٢
١٤	مفوضية قضائية	١ ٧٥٠	٠	٠	٠	١ ٧٥٠
١٥	وزارة الخارجية	٢٩٠	٠	٠	٠	٢٩٠
١٦	وزارة الخارجية/مفوضية الشؤون الفلسطينية	٢٤١ ٣٥٦	٠	٠	٠	٢٤١ ٣٥٦
١٧	وزارة المالية	١٣٠	٠	٠	٠	١٣٠
١٨	وزارة المالية/مفوضية الموازنة العامة	٧ ٥٥٢	٠	٠	٠	٧ ٥٥٢
١٩	وزارة المالية/مفوضية الجمارك	١ ٩٩٦	٠	٠	٠	١ ٩٩٦
٢٠	وزارة المالية/مفوضية شعبة المخل	٢ ١٤٨	٠	٠	٠	٢ ١٤٨
٢١	وزارة المالية/مفوضية الأراضي والمساحة	١	٠	٠	٠	١
٢٢	وزارة المالية/مفوضية الموارث العامة	٨٨٢	٠	٠	٠	٨٨٢
٢٣	وزارة الصناعة والتجارة	٦٧٢	٠	٠	٠	٦٧٢
٢٤	وزارة التخطيط/المجلس القومي للتخطيط	٥٩٤	٠	٠	٠	٥٩٤
٢٥	وزارة التخطيط/مفوضية الاحصاء العامة	٦٣٤	٠	٠	٠	٦٣٤
٢٦	وزارة السياحة	١ ٢٢٧	٠	٠	٠	١ ٢٢٧
٢٧	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٨٧	٠	٠	٠	١٨٧
٢٨	وزارة الطاقة والقوة المصغرة	١ ٦٧٢	٠	٠	٠	١ ٦٧٢
٢٩	وزارة الطاقة والقوة المصغرة/سلطة المصادر الطبيعية	٢ ٨٥٢	٠	٠	٠	٢ ٨٥٢
٣٠	وزارة الاشغال العامة والاسكان	٥٩	٠	٠	٠	٥٩
٣١	وزارة الاشغال العامة والاسكان/مفوضية المطارات المركزية	٣٩٨	٠	٠	٠	٣٩٨
٣٢	وزارة الاشغال العامة والاسكان/مفوضية التطوير الحضري	٥ ٣٧٥	٠	٠	٠	٥ ٣٧٥
٣٣	وزارة الزراعة	٢٦٦	٠	٠	٠	٢٦٦
٣٤	وزارة الزراعة/مفوضية التسويق الزراعي	٢٠	٠	٠	٠	٢٠
٣٥	وزارة المياه والري	٣ ٤٢١	٠	٠	٠	٣ ٤٢١
٣٦	وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن	١٤٦	٠	٠	٠	١٤٦
٣٧	وزارة الشؤون	٨٢	٠	٠	٠	٨٢
٣٨	وزارة التربية والتعليم	٨ ٩٠٠	٠	٠	٠	٨ ٩٠٠
٣٩	وزارة التعليم العالي	١٧	٠	٠	٠	١٧
٤٠	وزارة الصحة	٢ ٥٧٤	٠	٠	٠	٢ ٥٧٤
٤١	وزارة الخدمة الاجتماعية	٥٦٠	٠	٠	٠	٥٦٠
٤٢	وزارة العمل	٩٢٠	٠	٠	٠	٩٢٠
٤٣	وزارة الاسلام	٨ ٢٨٢	٠	٠	٠	٨ ٢٨٢
٤٤	وزارة الاسلام/مفوضية الامانة والمخاربات	٤٦٠	٠	٠	٠	٤٦٠
٤٥	وزارة الاسلام/مفوضية الامانة العامة	١ ٢٢٠	٠	٠	٠	١ ٢٢٠
٤٦	وزارة الحساب	٨٥٤	٠	٠	٠	٨٥٤
٤٧	وزارة الخزانة والتمويل القومي	٩٥	٠	٠	٠	٩٥
٤٨	وزارة الخزانة والتمويل القومي/مفوضية المكشبات	٥١٢	٠	٠	٠	٥١٢
٤٩	وزارة الخزانة والتمويل القومي/مفوضية الامانة العامة	١٥٠	٠	٠	٠	١٥٠
٥٠	وزارة العدل والاتصالات	٤ ٢٢٢	٠	٠	٠	٤ ٢٢٢
٥١	وزارة العدل والاتصالات/مفوضية الامانة العامة للبريد	١٠ ٢٧٥	٠	٠	٠	١٠ ٢٧٥
٥٢	وزارة العدل والاتصالات/مفوضية المواصلات السلكية	٥ ٢٢٠	٠	٠	٠	٥ ٢٢٠
٥٣	وزارة العدل والاتصالات/مفوضية الطيران المدني	٦٨٤	٠	٠	٠	٦٨٤
٥٤	وزارة العدل والاتصالات/مفوضية الامانة الجوية	٦٨٨ ٩٠٧	٠	٠	٠	٦٨٨ ٩٠٧
٥٥	المجموع	٢٠ ٧٢١	٠	٠	٠	٢٠ ٧٢١

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى للجمعية يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

جدول رقم (١)

اجمالي الإيرادات المقدرة للسنة المالية ١٩٨٩

بالالف دينار

رقم	الفصل	عنوانه	الإيرادات المقدرة ١٩٨٩	إيضاحات
<b>الفصل الاول</b>				
<b>الإيرادات المحلية</b>				
١	الضرائب على الدخل والارباح		٦٠٠٠٠	
٢	الضرائب الجمركية		١٥٥٠٠	
٣	الضرائب الاخرى		٤٧٠٠٠	
٤	الرخس		٣٥٠٠٠	
٥	الرسوم		٥٤٥٠٠	
٦	البرق والهاتف		٥٨٠٠٠	
٧	العوائد والارباح		٣٠٠٠٠	
٨	العوائد المستردة		٢٢٠٠٠	
٩	الإيرادات المختلفة		٨٦٠٠٠	
<b>مجموع الإيرادات المحلية</b>			<b>٥٤٧٥٠٠</b>	
١٠	المساعدات المالية			
١١	القروض المستردة		٢٢٥٠٠٠	
<b>(١) مجموع إيرادات الباب الاول</b>			<b>٣٧٦٥٥</b>	
<b>الباب الثاني</b>				
١٢	القروض والمساعدات الاقتصادية والذنية			
<b>(٢) مجموع إيرادات الباب الثاني</b>			<b>٨١٠١٥٥</b>	
<b>اجمالي الإيرادات</b>			<b>١٠٣٠٠٠</b>	
			<b>١٠٣٠٠٠</b>	
			<b>٩٩٣١٥٥</b>	

هكذا من الأشغال



جدول رقم (٦)  
مراجعة النفقات الرأسمالية

(بالالف وبنسار)

مقارنة النفقات الرأسمالية (بالآلاف دينار)					
رقم	عنوانه	مقدّر ١٩٨٧	إعادة تقدير ١٩٨٧	مقدّر ١٩٨٨	إعادة تقدير ١٩٨٨
٥٢	ميزان المحاسبة	...	...	٥٠	٥٠
٤٠	مركز الجغرافي الملكي الأردني	٤٧٩	٣٠٠	٣٤٠	٣٤٠
٩٥	وزارة الداخلية	٢١٣	١٣٩	١٩٠	٧٠
٢٥	وزارة الداخلية/بأثره الاحوال المعنوية والجوازات	٧٢٤٣	٧٤٨٠	٦٧٥٧	٦٧٥٧
٥٥٧١	وزارة الداخلية/الامن العام	١٢٠٠	١٢٠٠	١١٣٠	١١٣٠
٤٥٠	وزارة الداخلية/الدفاع المعني	٣٩٠	٣٦٥	٣٢٥	٢٩٥
١٤٠	وزارة العدل	...	...	...	...
٧٥	وزارة لثاني القضاة	١٥٠٠	١٣٢٨	١١٩٠	٣٠٥
٢٠٢٥	وزارة الخارجية	١٠٥	١٧٧ ٩٢٧	٢١٩ ٩١٧	٢٠٠ ٩٢٣
١٨٢ ٣٤٩	وزارة المالية	٩٠٠	٥٧٦	١٢٥٠	٨٠٠
٥٢٢	وزارة المالية/بأثره الجمارك	٩٧	٩٧	٨٠	٢٨
٧٠	وزارة المالية/بأثره ضريبة الدخل	٢٢٠	١٥٩	٢٥٠	٢٥٠
١٧١	وزارة المالية/بأثره الاراضي والمساحة	٤٦٠	٣١٠	٥٠٠	٢٨٠
٣٢٥	وزارة الصناعة والتجارة	٩٥٣	١٤٣	٥٥٢	١٢٢
٨٢ ...	وزارة التخطيط/المجلس القومي للتخطيط	٥٢٥	٥٢٧	٨٠٠	٤١٤
٣١٥	وزارة التخطيط/بأثره الاحصاءات العامة	٢٥٠	١١٠	١٨٠	١٢٤
٩٤	وزارة السياحة	٦٢٣	٥٢٧	٢٠٠	٥٥٦
٢٢٠	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١١٠٠٠	٧٨٦	١٣٠٠٠	١٠٨٢٠
٩٠٩	وزارة الطاقة والثروة المعدنية/سلطة المصادر الطبيعية	٣١ ٢٦٣	٢٩٠٠٠	٢٨٧٥٠	٢٨٧٥٠
٢٢٠٥٢	وزارة الاشغال العامة والاسكان	٢ ٤٧٤	٢ ٤٥٠	٢ ٨٠٠	٢ ٥٠٠
١٥٠٠	وزارة الزراعة	٢٢ ٨١٨	١٥ ٥٢٢	١٩ ٥٠٠	٥ ٢٢٢
١٣ ١٠٠	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	٨٠٠	...	٥٠٠	٥٠٠
٣٨٧	وزارة القوميين	٦ ٢٥٠	٥ ٨٠٦	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
٤ ٢٢٠	وزارة التربية والتعليم	٥٠٠	٢٩٧	٧٧٥	٦٤٥
٤٥٠	وزارة التعليم العالي	٤ ٨٢٥	٣ ٢١٢	٥ ١٠٠	٤ ٩٠٠
٢ ٢٥٠	وزارة الصحة	٦٠	٣٥٠	١٢٤	٩٠
٦٦	وزارة التنمية الاجتماعية	...	...	١٦	١٦
٩	وزارة العمل	٢ ٥٠٠	٢ ٤٠٦	٢ ٢٠٠	١ ٧٢٤
١ ٢١٥	وزارة الاعلام/مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	٨٣	٦٤	٥٢	٥٢
...	وزارة الاعلام/وكالة الأنباء الأردنية	١٠٠٠	٥٢٣	٧٤٠	٧٤٠
٥٤٠	معدن وزارة المخابرات	٤٨٨	٤٨٨	٥٠٠	٤٤٥
٣١٥	وزارة النقل والتمارات القومي/بأثره الاتار العامة	٣ ٠٠٠	٢ ٩٩٠	٤ ٢٠٠	٤ ١٢٥
٢٢٠	وزارة النقل والاتصالات	٥٦٠	٣٩٥	٢٧٠	١٣٢
١٢٠	وزارة النقل والاتصالات/المؤسسة العامة للبريد والتلفزيون البريدي	٦٦٠	٥ ٨٨٢	٥ ٥٠٠	٤ ٠٨٣
٤٥٠٠	وزارة النقل والاتصالات/مؤسسة المواصلات الملكية والاملكية	٣ ٥٠٠	٢ ٦٢٢	٣ ٧٠٠	١ ٥١٠
٢٠٠	وزارة النقل والاتصالات/سلطة الطيران المدني	٩٤	٤٩	٢٧١	٢١٦
٢٤٦ ٤٧٩	وزارة النقل والاتصالات/بأثره الارصاد الجوية	٤٦٨ ٨٢٣	٣٦١ ٦٦٥	٤٦٢ ٢٩٩	٣٨٤ ٥٩٥
=====	المجموع	=====	=====	=====	=====

جدول رقم ١٥

الاولى من سائر

[illegible]

هكذا من الأعلى

معالي رئيس المجلس	هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة المالية ؟
الجميع	موافقون .
معالي رئيس المجلس	يحال الى اللجنة المالية .
السيد الأمين العام	١٩ قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل .

الاسباب الموجبة للقانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

- ١- معالجة الوضع الناجم عن مشكلة الفوائد المعلقة الناشئة عن الدين المشكوك فيها لدى البنوك والشركات المالية وشركات الاقراض المتخصصة التي ترقف أصحابها عن دفعها وامتد ذلك التوقف لمدة تتجاوز سنة اشهر . بحيث أصبحت الضريبة تدفع عن تلك الفوائد المعلقة حين قبضها وليس بمجرد استحقاقها .
- ٢- استعمال الاداة الضريبية للابقاء على رؤوس الاموال الاردنية في المملكة للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاستثمار فيها حيث تم اخضاع الفوائد والعمولات المتحققة خارج المملكة لأي شخص مقيم بها في ذلك الشركة العادية المقومة للضريبة في المملكة ، اذا كانت تلك الفوائد والعمولات ناشئة عن امواله وودائع من المملكة .
- ٣- تحميل الدخول المعفاة من الضريبة المتأتبة للبنوك والشركات المالية وللشركات التي تقبل الودائع والمنشئة بأرباح الاسهم الموزعة وفوائد أذونات الخزينة وسندات التنمية وسندات المؤسسات العامة واسناد قرض الشركة المساهمة العامة تحميلها باكلافها الحقيقية وفق معادلة رياضية يتم بموجبها نسبة الايرادات المعفاة تلك الى مجمل الايرادات التي يحققها البنك او الشركة المالية وضرب النتائج بمجمل النفقات . ويستبعد الحاصل والدخل المعفى ذاته من الرعاء ، الضريبي وبذلك تستعيد الخزينة حقها في الضريبة الصحيحة وعدم حصول المكلفين المذكورين على الاعفاء مرتين .
- مرة باستبعاد الدخل المعفى ذاته من الرعاء الضريبي ومرة اخرى بتحميل نفقاتها الى الدخل الخاضع للضريبة وتزويلها منه .
- ٤- تخفيض الاعفاء المتعلق بهدلات ايجارات العقارات الى ( ١٠ ٪ ) بعد ان كان ذلك الاعفاء ( ٣٠ ٪ ) للعقارات الواقعة في محافظة العاصمة و ( ٥٠ ٪ ) للعقارات في باقي مناطق المملكة وذلك بعد ان اثبت هذا الاعفاء عدم جدواه الاقتصادية كحائز في التشجيع على الاستثمار في مجال العقارات منذ ان طبق اعتباراً من السنة ١٩٨٥ لا سيما وان تناقص ضريبة الابنية والاراضي ( المسقات ) والمعمول به في

- قانون ضريبة الدخل الاصلي يعني بالفرض بعد ذاته ، كما استهدف هذا التعديل زيادة واردات الخزينة مع اعمال مبدأ المساواة في المعاملة للعقارات بغض النظر عن موقعها .
- ٥- القضاء على حالات التجنب الضريبي باستغلال ثغرات نصوص القانون الاصلي بحيث كان في كثير من الاحوال يتم توزيع الجزء الاكبر من ارباح الشركات العادية والمساهمة والخصوصية كرواتب واجور أو ما شابه ذلك على الشركاء والمساهمين ، فوضع سقف لذلك الراتب لا يتجاوز ٣٦٠٠ دينار لغايات التزويل كنفقة للشركة العادية او المساهمة والخصوصية لكل مدير او شريك او مساهم عامل في الشركة على ان يحاسب هؤلاء عن رواتبهم الحقيقية التي يتقاضونها من الشركة .
  - ٦- حصر الاعفاء الجامعي بالمكلف ذاته او زوجه او ولده او حفيده او اخيه او اخته ممن يتولى إعمالهم بعد ان كان الاعفاء يسمح به لغاية درجة القرابة الرابعة دون مبرر لذلك التوسع .
  - ٧- معاملة الربح المدفوع عن عقود المراجعة للبنوك والشركات المالية التي لا تتعامل بالفائدة معاملة ضريبية مساوية للفائدة المدفوعة عن قرض لاتشاء او شراء بيت للسكن وفي ذلك تحقيق للمعادلة بين المكلفين الذين يتعاملون مع كلا النوعين من البنوك والشركات المالية .
  - ٨- اعادة النظر بالثقات والاسعار الضريبية للشركات المساهمة العامة والخصوصية والعادية غير المقيمة بحيث اخضعت بنسب ضريبية مقطوعة كما هو معمول به في كثير من بلدان العالم في هذا المجال مع الابقاء على ثقات واسعار الضريبة التصاعدية على حالها دون تعديل للأفراد .
  - ٩- ضمان حصول خزينة الدولة على أموالها من الضريبة في المواعيد والاقوات التي حددها القانون واستعمال الخصم التشجيعي للدفع خدمة هذا الفرض بحيث يستفيد المكلف من هذا الخصم اذا قام بدفع جميع المبلغ المعترف به في الكشف خلال المدة القانونية لتقديده .

هكذا من الأصول



قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

المادة ١- يسمى هذا القانون قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٩ ويقرأ مع القانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٩/١/١ .

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-  
أولاً : بالغاء نص البند (٣) من الفقرة (أ) منها ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٣- القرائد والعمولات والخصميات وفروقات العملة ، وأما الفوائد والعمولات على الدين المشترك فيها لدى البنوك والشركات المالية وشركات الاقتراض المتخصصة والمتعارف على وصفها بالفوائد والعمولات المعلقة فتستوفي الضريبة عنها في سنة قبضها وذلك وفقاً للتعليمات التي يصدرها المدير لهذه الغاية بعد موافقة الوزير عليها .

ثانياً : بالغاء نص الفقرة (ب) منها ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
ب- تخضع للضريبة الفوائد والعمولات المتحققة خارج المملكة لأي شخص مقيم - بما في ذلك الشركة العادية المقيمة - وتكون ناشئة عن امواله وودائع من المملكة .

المادة ٣- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
ب - عند حساب الدخل الخاضع للضريبة يقرب المبلغ الناتج لا تقرب ديناراً .

المادة ٤- تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-  
أولاً : بالغاء نص البند (١٣) من الفقرة (أ) منها ويستعاض عنه بالنص التالي :-

(١٣) - (١٠٪) من بدلات الاجار المتأتبة من تأجير العقارات )

ثانياً : بالغاء نص البند (٥) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

(٥) - ارباح الاسهم التي توزعها الشركات ويكون هذا الاعفاء كلياً لمستحقي هذه الارباح من الاشخاص الاردنيين وغير الاردنيين وللشركات القابضة والشركات او صناديق الاستثمار المشترك المؤسسة وفق احكام قانون الشركات المعمول به وللشركات المقترضة من الغير بالفائدة باستثناء البنوك والشركات المالية والشركات التي تقبل الودائع .

لإذا كان المستثمر المقيم في الاسهم بنكا او شركة مالية او شركة تقبل الودائع فانه لا يجري رد أي

جزء من هذا الدخل المعفى مقابل نفقات انتاجه اذا كان متأتياً من استثمار رأس المال السائل والاحتياطيات والارباح المدققة الضريبة وذلك اذا كان الاستثمار خلال السنوات الثلاث الاولى من التأسيس . اما اذا كان متأتياً من استثمار اموال أخرى واستثمار رأس المال السائل والاحتياطيات والارباح المدققة الضريبة بعد سنوات التأسيس الثلاث فيرد الى الارباح مبلغ يساوي الدخل المعفى منسوبا الى مجموع الايرادات ومضروباً في مجمل النفقات ) .

ثالثاً : بالغاء نص البند (٦) من الفقرة (ب) منها ويستعاض عنه بالنص التالي :-

(٦) - فوائد اذونات الخزينة وسندات التنمية وسندات المؤسسات العامة واسناد قرض الشركة المساهمة العامة ، ويكون هذا الاعفاء كلياً للملكي هذه الاوراق المالية من الاردنيين وغير الاردنيين . وللشركات القابضة ولشركات او صناديق الاستثمار المشترك المؤسسة وفق احكام قانون الشركات المعمول به وللشركات المقترضة من الغير بالفائدة باستثناء البنوك والشركات المالية والشركات التي تقبل الودائع .

فإذا كان المستثمر المقيم في تلك الاوراق المالية والاسناد بنكا او شركة مالية او شركة تقبل الودائع فتراعى في الاعفاء في هذه الحالة الشروط والمعادلة المنصوص عليها في البند (٥) من هذه الفقرة .

رابعاً : بالغاء نص البند (٧) من الفقرة (ب) منها ويستعاض عنه بالنص التالي :-

(٧) - ارباح سندات المقارضة بنسبة (٩٪) من المال المستثمر فيها سنوياً وإذا كان المشروع الذي مول باصدار هذه السندات عقارياً فتعفى هذه الارباح بكاملها مهما كانت نسبتها الى المال المستثمر فيها .

اما اذا كان المستثمر المقيم في هذه السندات بنكا او شركة مالية او شركة تقبل الودائع فيطبق على اعفاء هذه الارباح في هذه الحالة الشروط والمعادلة المنصوص عليها في البند (٥) من هذه الفقرة وذلك بالرغم مما ورد في أي قانون آخر ) .

المادة ٥- تعدل المادة (١١) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (ي) التالية اليها :-

(ي) - أي راتب أو اجر أو أي مبلغ آخر مهما كانت تسميته يتقاضاه الشريك مقابل عمله في الشركة العادية أو ادارته لها أو يتقاضاه المدير الشريك أو المساهم في الشركة المساهمة الخصوصية مقابل عمله فيها أو ادارته لها يزيد عن (٣٦٠٠٠) دينار سنوياً لكل شريك مدير أو مساهم عامل على أن لا يؤثر ذلك على فرض الضريبة على المبلغ الحقيقي للراتب أو الاجر أو المبلغ الاخر الذي تقاضاه ذلك الشخص من الشركة مقابل عمله فيها أو ادارته لها واستحقاق تلك الضريبة منه وفقاً لاحكام هذا القانون ) .

هكذا من الأصول

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

المادة ٦- يلغى نص الفقرة (د) من المادة (١٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

(د- يسمح للشخص الطبيعي باعفاء قدره (٥٠٠) دينار في السنة لقاء الاتفاق على دراسة كل ولد من اولاده او على دراسة طيبه او زوجه او اخيه او اخته من يتولى اعاليتهم وكان اي منهم غير موقد في بعثة ولا يستطيع الالتحاق على دراسته وكان طالبا يدرس في جامعة او كلية مجتمع او معهد فرق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة ، واذا تعدد الاشخاص الذين يتفقون على دراسة طالب واحد غير موقد في بعثة فلا يجوز ان يزيد مجموع ما يسمح لهم باعفائه لهذا السبب عن (٥٠٠) دينار يوزع بينهم بمقدار ما يتفق كل منهم على الطالب .)

المادة ٧- يلغى نص الفقرة (د) من المادة (١٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

د- يعلى من الضريبة الفائدة التي دفعها الشخص المقيم او زوجه على قرض اتفق في انشاء مسكن له في المملكة او شرائه ، او مبلغ الربح الذي دفعه هو او زوجه لاي بنك او شركة لا يتعامل اي منهما بالفائدة مقابل انشاء او شراء مثل ذلك المسكن ويشترط للسماح بهذا الاعفاء ان يقيم الشخص وزوجه او احدهما او اي من اصوله او قروعه في المسكن وان لا يتجاوز مبلغ الفائدة او الربح الذي يسمح باعفائه في هذه الحالة الف دينار سواء كان البيت ملكا للزوج او الزوجة واما كان المقترض منهما .)

المادة ٨- يلغى نص المادة (١٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (١٧)

أ- تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة لاي شخص عدا الشركات المساهمة حسب الفئات التالية :

عن كل دينار من ١٠٠٠ الى ١٠٠٠٠	٥٪
عن كل دينار من ١٠٠٠ الى ١٠٠٠٠	١٠٪
عن كل دينار من ٢٠٠٠ الى ١٠٠٠٠	١٥٪
عن كل دينار من ٢٠٠٠ الى ١٠٠٠٠	٢٠٪
عن كل دينار من ٢٠٠٠ الى ١٠٠٠٠	٢٥٪
عن كل دينار من ٢٠٠٠ الى ١٠٠٠٠	٣٠٪
عن كل دينار من ٢٠٠٠ الى ١٠٠٠٠	٣٥٪
عن كل دينار من ٢٠٠٠ الى ١٠٠٠٠	٣٨٪
عن كل دينار من ٢٠٠٠ الى ١٠٠٠٠	٤٠٪
عن كل دينار من ٢٠٠٠ الى ١٠٠٠٠	٤٥٪

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

ب- تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة للشركات المساهمة حسب النسب التالية :-

- ١- ٣٥٪ للشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة المنصوص عليها في البند (٤) من هذه الفقرة .
- ٢- ٢٨٪ للشركات المساهمة الخصوصية الصناعية
- ٣- ٤٠٪ للشركات العادية غير المقيمة والشركات المساهمة الخصوصية الاخرى غير الصناعية باستثناء الشركات المالية والصرافة ، والوساطة المساهمة الخصوصية المنصوص عليها في البند (٥) من هذه الفقرة .
- ٤- ٥٠٪ للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة .
- ٥- ٥٥٪ للشركات المالية والصرافة والوساطة المساهمة الخصوصية .

ج- تعتبر الضريبة المستوفاة من الشركات المساهمة ضريبة نهائية لا يجوز ردها او تقاصها بمقتضى اي حكم من احكام هذه القانون .

د- لغايات هذا القانون ، وتوفيقا لاحكامه مع احكام قانون الشركات تطبق الاحكام الخاصة بالشركة المساهمة الخصوصية حيثما وردت في هذا القانون على كل من الشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة التوصية بالاسهم كما تطبق الاحكام الخاصة بالشركة العادية في هذا القانون على كل من شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة .

المادة ٩- يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (٢٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ج- واذا جرت الموافقة على تسسيط مبلغ الضريبة المعترف به او جزء منه فلا يستحق المكلف التزليل المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة عن المبالغ التي يتم تسديدها في المهل المنصوص عليها فيها .

معالي رئيس المجلس

المجمع

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة المالية ؟

موافقون .

لجنة المالية .

٢٠ قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل للقوانين المعمول بها

في القوات المسلحة الاردنية .

هكذا من الأشهر

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات  
المسلحة الاردنية

نظرا لالغاء منصب القائد العام للقوات المسلحة الاردنية وبما ان عبارة ( القائد العام ) قد وردت في الكثير من القوانين المعمول بها ، فكان لا بد من الغاء هذه العبارة والاستعاضة عنها بعبارة ( رئيس هيئة الاركان العامة ) وكذلك تمكين رئيس هيئة الاركان العامة من ممارسة الصلاحيات التي كان يارسها القائد العام والمنصوص عليها في تلك القوانين فقد وضع القانون المرفق .

قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات  
المسلحة الاردنية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٨/١٢/١٩ .

المادة ٢-

أ- تلغى عبارة ( القائد العام ) حيثما وردت في جميع القوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية ويستعاض عنها بعبارة ( رئيس هيئة الاركان العامة ) .  
ب- يارس ( رئيس هيئة الاركان العامة ) او من ينوبه عنه خطيا جميع المهام والصلاحيات التي كان يارسها ( القائد العام ) في اي من القوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية .

معالي رئيس المجلس  
الجميع  
السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية ؟  
موافقون -  
٢١- قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية .

قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات  
المسلحة الاردنية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٠ .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٣-

أ- يشكل في رئاسة هيئة اركان القوات المسلحة الأردنية لجنة من الضباط على النحو التالي :-

رئيس هيئة الاركان العامة	رئيسا
مساعدو رئيس هيئة الاركان العامة	اعضاء
قادة الفرق	اعضاء
قائد سلاح الجو الملكي الاردني	عضوا
المتنش العام للقوات المسلحة الاردنية	عضوا
مدير شؤون الضباط	عضو او سكرتير للجنة

ب- تارس هذه اللجنة الصلاحيات المخولة للجنة الضباط العليا ولجنة الضباط المنصوص عليهما في القانون الاصلي وتستبدل عبارتا ( لجنة الضباط العليا ) و ( لجان الضباط ) حيثما وردت في هذا القانون بعبارة ( لجنة الضباط ) .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٥٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٥٦ -

أ- يعين رئيس هيئة الاركان العامة للقوات المسلحة الاردنية بأرادة ملكية سامية .  
ب- يعين رئيس هيئة الاركان العامة عددا من المساعدين حسبما تقتضيه الضرورة لممارسة الصلاحيات والاعمال التي يوكلها اليهم .

معالي رئيس المجلس  
الجميع  
السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية ؟  
موافقون -  
٢٢- قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون المؤسسة الطبية العلاجية .

هكذا من الأصول

الاسباب الموجهة

للقانون المؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون المؤسسة الطبية العلاجية

- ١- عدل تعريف كلمة ( المجلس ) الوارد في المادة (٢) من القانون الاصلي من ( مجلس ادارة المؤسسة ) الى ( مجلس امناؤ المؤسسة ) .
- ٢- عدلت الفقرة (أ) من المادة (٦) والمتعلقة بتشكيل مجلس امناؤ المؤسسة وذلك بعد ان استعيض عن عبارة ( مجلس الادارة ) بعبارة ( مجلس الامناؤ ) كما هو منصوص عليه في المادة (٢) المشار اليها اعلاه وكذلك لاغناء منصب القائد العام للقوات المسلحة الذي كان احد اعضاء المجلس .
- ٣- اضيفت الفقرة (ب) الى المادة (٩) بالنص فيها على اعطاء مدير عام المؤسسة الطبية العلاجية صلاحيات الوزير فيما يتعلق بادارة شؤون المؤسسة والاشراف على اعمالها وعلى العاملين فيها وفقا للتشريعات المعمول بها بحيث اصبح بمرتبة وزير بالنسبة لصلاحياته هذه وذلك نظرا للحجم القانوني للمؤسسة واهميتها والمسؤوليات الملقاة عليها ، لا سيما وانها تحمل محل وزارة الصحة في جانب كبير من مهامها وهو جانب الطب العلاجي الذي كان وزير الصحة يمارس الصلاحيات والمهام المتعلقة به ، ومن هذا المنطلق القانوني والاداري فقد اضيفت تلك الفقرة .

قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون المؤسسة الطبية العلاجية

- المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون المؤسسة الطبية العلاجية لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
- المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بالغاء تعريف كلمة ( المجلس ) الوارد فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-  
المجلس : مجلس امناؤ المؤسسة .
- المادة ٣- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
أ- يعرض الاشراف على اعمال المؤسسة لمجلس امناؤ بؤلف على النحو التالي :-

- |                                  |              |
|----------------------------------|--------------|
| رئيس الوزراء                     | رئيسا        |
| - المستشار العسكري لجلالة الملك  | نائبا للرئيس |
| - وزير الصحة                     | عضوا         |
| - رئيس هيئة الاركان العامة       | عضوا         |
| - رئيس الجامعة الاردنية          | عضوا         |
| - رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا | عضوا         |
| - المدير العام                   | عضوا         |

المادة ٤- تعدل المادة (٩) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وازاافة الفقرة (ب) التالية اليها

ب- يكون للمدير العام صلاحيات الوزير فيما يتعلق بادارة شؤون المؤسسة والاشراف على اعمالها وعلى موظفيها وذلك وفقا للاتظمة المعمول بها .

معالي رئيس المجلس

السيد ليث شبيبلاط

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزهمي

هل يوافق المجلس الكريم على احواله اللجنة الصحية ثم للجنة القانونية ؟  
بالتمسلس يحال الى اللجنتين ، كل واحد من الزملاء لديه مشروع القانون تبدأ اللجنة القانونية بالعمل به ، بعد ان ترددها ملحوظات اللجنة .  
سيد الرئيس اقترح التالي احويل للصحة حتى تهدي ارائها فيه وليس في النصوص وعندما يخرج تقرير الصحة اليها يخرج وياتينا تقرير يتكلم بالفلسفة العامة والمقترحات العامة فان اقر المجلس تقرير اللجنة الصحية يحال الى القانونية كي تضع توجيهات المجلس ، هكذا افهم ام غير لا اللجنة تبحث الامور الصحية وتعطي لنا تقريراً بشكل انشائي اما لتتحررا وان واقفنا على التقرير تناقشه ويحال الى القانونية للصياغة فقط والالتزام بما جاء به بارادة المجلس ، ارجو ان يلتزم بذلك .  
هذا اقتراح ثني عليه ، هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح وفيه تطوير في العمل ، بيجينا تقريرين ، الاخ سليم الزهمي .  
هذا حقيقة الامر ان يأتي امر من اللجنة الصحية مثلاً ، الى اللجنة القانونية لتلتزم به هذا امر غير ديمقراطي حقيقي فامر يعني وكان القانون وضع من قبل اللجنة الصحية ، اذن تلزم المجلس برضه من التي بيجينا ،

هكذا من المأهول



هذا امر غير صعب كل المشاريع قوانين تدرس وتدقق وتحصن لكن يؤخذ برأي اللجنة الفنية ، الصياغة أصلاً من اختصاص اللجنة القانونية وهكذا ينص النظام ، اما لا بأس من اخذ رأي اللجنة الفنية سواء كانت الصحية او زراعية او الى .. الخ بهذا الشكل فقط ان يقدم رأيه .

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الاشغال

العامة والسكان

الاخ عبد الرؤوف الروابدة ثم الدكتور احمد عويدي .  
شكراً سيدي الرئيس ، انا اعتقد انه لا يجوز للجنة ان تحكم بلجنة اخرى ، الاصل ان اللجنة الفنية المتخصصة ان تضع تقريرها ، ثم يرسل الى اللجنة القانونية ولكن من حق اللجنة الفنية المتخصصة عند بحث القانون في المجلس ، ان يطرح رأياً ويناقش بجديده ، ثم يطرح تقرير اللجنة القانونية ، وهنا يكون المجال امام المجلس لاستماع رأي الطرفين ، والا فالأفضل ان تبقى في اللجنة الصحية ثم تعطى لاحد المستشارين القانونيين للصياغة ، اذا كان يكتفي من اللجنة القانونية في بحث صياغة فقط . شكراً سيدي

معالي رئيس المجلس

السيد احمد عويدي العبادي

الاستاذ احمد عويدي العبادي .  
بسم الله الرحمن الرحيم ، الحقيقة اشير الى النقطة (٢٢) القانون المؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون المؤسسة الطبية العلاجية ، كان المجلس الكريم قد اشار في بيانه في الرد على مجلس الخطاب العرش السامي ، بأن هنالك وجه نظر من المجلس بأعادة تقييم هذه المؤسسة برمتها وهو امر ورد ايضا في البيان الحكومي ، وباعتقادي بأنه قانون معدل لقانون المؤسسة الطبية العلاجية قانون ليس مستعجلاً ولم تعد الاصرات ، فأرجو ان يعاد طرح هذا الموضوع بالذات ، لان كل اللجنة كل المؤسسة الطبية يجب ان تلتقي ، لانها هي سبب مأسى تأخر الصحة في الاردن الان وتأخر الخدمات الطبية في الاردن . شكراً

معالي رئيس المجلس

السيد لهث شيبلات

الاستاذ لهث شيبلات  
سيدي الرئيس ، ان تعطي لجنة صلاحيات اكثر من اخرى ، او بالاحرى اللجنة القانونية ان تقرر في الصياغة وفي فلسفة الموضوع دون غيرها هذا امر غير مقبول ، عندما تحيل على الصحية وأقرنا ان القانونية هي التي تضع املاً على الصحية لكي تدلي لنا برأيها ومداولتها وحلولها

مع الوزير وغيره لكي تقتنع بالاسباب ولكي ترسل لنا رأياً غير مصاغ بشكل قانوني ، عندما يعرض على المجلس يعرض على المجلس ذلك الامر ونقره عندما نقر ذلك الامر يحال الى القانونية لصياغته فنكون بذلك قد فعلنا امر قانماً كما تفعل الحكومة عندما ترسل لنا قانوناً قد صيغ على فلسفة معينة ويحال الى اللجنة القانونية .

اما ان تكون اللجنة القانونية هي صاحبة الصلاحية فقط لاي اقرار فلسفة امر من ضرورته من عدم ضرورته وان تصيغه لذلك امراً فيه امجاد لبقية الزملاء . وشكراً

معالي رئيس المجلس

هو فقط يا اخي ليث نقاش انه يصيروا اثنين اول شيء ، ان تحيل ملزمين بينما اللي اقترحه عبد الرؤوف انه للجنة يتأتون بتقريرهم هنا ، والمجلس اتخذ رأيه اذا احلت انت رأي الصحية الى القانونية أصبحت ملزماً هذا وجهة نظر الثاني انا لا اثناء وحده .

الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي

معالي الرئيس ، لا يزال الامر غير واضح ، وباعتقادي انه سيشكل اعاقا لعمل هذا المجلس اذا لم يتضح الامر واذا لم تضع اسلوباً متفقاً عليه ، انا اعتقادي بأنه احالة اي قانون الى لجنتين بالتسلسل هو فيه اعاقا وفيه اقتتات بشكل او آخر على حق اي منهما في هذا القانون ، انا لا استطيع ان اتصور الية محددة ، عندما نقول بأنه حال قانون معين الى اللجنة الصحية او الى لجنة تربية والتعليم وتضع تقريرها في ما يتعلق بالمحتوى والفلسفة والسياسة ثم تحيل ذلك الى اللجنة القانونية ، نحن نتكلم عن قوانين موضوعة عن قوانين مؤقتة ، سواء كانت قوانين موضوعة المؤقتة ، او مشاريع القوانين التي يحال الى هذا المجلس ، فانا اعتقادي انه وهنا لا يعني يغيب المجلس بحقه عندما تحيل هذا الموضوع اي موضوع يعني ، الى لجنة مشتركة تجتمع اذا رأينا ان التربية والتعليم يحال الى لجنة التربية والتعليم واللجنة القانونية ، فيجتمعان في آن واحد ، او موضوع صحة الى اللجنة الصحية او قانون الشركات الى اللجنة المالية ، واللجنة القانونية يجتمعان في آن واحد ، وعندئذ يدرس هذا القانون ومحتوياته من جميع الجوانب والنواحي ، سواء كانت جوانب فنية او جوانب قانونية ، ورأيي لهذا المجلس الكريم برأي المشترك ويبقى الحق النهائي للمجلس في

هكذا من الأصول

أن يتخذ ما يراه مناسباً .

في الواقع أنني لا أستطيع أن أرى أنه في هنالك إليه محددة سهلة عندما نقول نحيل القانون إلى لجننتين بالتسلسل ، القرار الحقيقية التي كان ماشي عليه أحد المجلسين وأن يحال إلى لجنة مشتركة في آن واحد ، ثم تأتي هذه اللجنة المشتركة برأيها موحدًا إلى هذا المجلس الكريم . وشكراً سيدي الرئيس .

ما ثنى عليه الأستاذ الكرفحي ، الآن عبد المنعم أبو زنت ، أخ عبدالله يعطيك الدور بس الأستاذ عبد المنعم أبو زنت

لا أريد الحديث ، إنما أريد رفع الجلسة لاجل الصلاة .

شكراً ، الأستاذ محمد أبو فارس

تقدم اللجنة الفنية تقريراً إلى هذا المجلس ثم يدرسه وقد يأخذ ساعات طويلاً ثم يحال إلى اللجنة القانونية هذا تعويق للعمل فلذلك أرى أن الميكانيكية تكون باجتماعاً مشترك بين اللجنة المختصة واللجنة القانونية ويتم الحوار ثم سندرس هنا في مجلس النواب الناحية الفنية والناحية القانونية ويكون الأمر في النهاية هنا . شكراً

انت ثبتت على كلام الأستاذ ذوقان ، الأخ طاهر المصري ثم الدكتور يوسف ثم الأخ منصور

شكراً معالي الرئيس ، التي اعطينتي الكلمة أنا طالبها بذي احكي على قانون التربية والتعليم مش على هذا الموضوع ، هذه قائمة لها أمامك ساعة معالي الرئيس . شكراً .

لا ، هذه قائمة الآن سجلتها الآن سجلتها والله ينظر مش مراضي احد انا ، يا سيدي الدكتور يوسف .

بسم الله الرحمن الرحيم ، أود أن أعقب على ما تفضل به حضرة النائب الكريم الدكتور العبادي ، وأحب أن أطمئنه بعد أن فرج الله الكرب بإزالة العتبة الإدارية والموقر الفني من المؤسسة الطبية العلاجية ، فسوف

تكون اللجنة الصحية بدراسة الهيكل والتركيب للمؤسسة الطبية العلاجية ، فإذا كان شكل بنفس تركيبة المعوق الفني الذي أزيل لسوء إرضى اللجنة إلى مجلسكم الكريم بالاستعانة عن هذه المؤسسة وهيكلية الطب بما يخدم اللجنة ووطننا والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس

السيد حمزة منصور

الدكتور حمزة منصور

بسم الله الرحمن الرحيم ، أرى بالنسبة للقوانين التي ستدرس في كل لجنة أن تتم على النحو التالي :-

أن تدرس من قبل اللجنة الفنية ، حتى إذا فرغت من دراستها تعقد جلسة مشتركة بين اللجنة القانونية واللجنة الفنية وتتقدم بعد ذلك إلى هذا المجلس الكريم . وشكراً

الآن ، خلصنا من الأخوان اللي راغبين في الكلام ، والآن ما عندي إلا اقتراح واحد تقدم به الأستاذ ذوقان بأنه يكونوا لجننتين مشتركين ،

الدكتور عبد الله التيسور

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الله التيسور

معالي الرئيس ، رأي وجيه قامة ، ولكنه غير عملي هذا الحكمي سيعني أن اللجنة القانونية ستجتمع مع جميع اللجان الفنية ، مع جميع اللجان الفنية المتخصصة وقال كل موضوع يعرض على اللجنة الفنية تعقد جلسة مشتركة مع اللجنة القانونية المختصة أو الإدارية ، سنجد أن اللجنة القانونية أعيد إقامتها إلى كل الأعمال منسقة مع جميع اللجان ، من الناحية العملية هذا صعب جداً ، لأنه عندنا مائة قانون يدها تعمل حوالي ( ٦٠/٥٠ ) اجتماع مشترك ، هذا صعب جداً ، الأستاذ حمزة منصور اقترح اقتراح قريب من اقتراح الأستاذ ذوقان قال بعد أن تنتهي اللجنة الفنية وتعد تقريرها تجتمع باللجنة القانونية ، فيكون عدد الاجتماعات المطلوب حضور اللجنة القانونية فيها محدوداً ، تأتي تنويجاً وانجازاً

لا اجتماع وعمل كثير وتفصيل ما قامت به اللجنة الفنية ، فيأتي تنويج ويأتي خاتمة ولذلك باعتقد أن اقتراحه يحقق الهدف الذي وما له معالي ذوقان الهنداوي ونهدف له جميعاً . / وشكراً

الأخ حسين مجلي

معالي رئيس المجلس

السيد حسين مجلي

لازلت أرى حقيقة أننا أضفنا إلى النظام ما هو غير موجود به فالاحالة على التسلسل والاحالة على لجننتين أمر غير موجود في النظام ، وهو إضافة أرى أنها حقيقة ستشكل إعاقة لعمل المجلس ، أما وقد قرر المجلس هذا الأسلوب ، فأنني أرى حقيقة أن ما يقترحه الزميل المحترم الأستاذ عبد الله التيسور هو اقتراح غير عملي ، الذي يجعل انجاز أسرع للمجلس ويوفر جمع الخبرات الواقع هو أن تجتمع اللجننتين معاً لسرعة الانجاز .

هكذا من الأصول

وارى ان هذا هو الاقتراح العملي .

شكرا ، الان اصبحت الامور عندنا واضحة ، في اقتراح من الدكتور من الاخ منصور حمزة ، هو في اقتراح سبقه للاستاذ ذوقان الهنداوي والاقتراحين ثنى عليهم وقرهات من بعض . اقتراح السيد حمزة منصور يقول انه تجتمع اللجنة الفنية لوحدها ، وهديك لوحدها ، وتم يجتمعون الاثنين في الاشياء المختلف عليها ، هكذا اقتراح الاستاذ حمزة . اقتراح الاستاذ ذوقان ابتداء يجتمعون ، لمطروح على مجلسكم الكريم الاجتماع ابتداء ، هل يوافق المجلس على اجتماع اللجنتين الفنية والمختصة ؟ ورجاء من يرفع ان لا يعجز عن علشان نعد الاصوات ؟ عد الاصوات ، من يوافق على اجتماع اللجنتين الفنية والقانونية ؟ لا . هناك اقتراح حمزة نعيده . كم صوت لا ما صوت عليه ، على هذا ، والجميع هذا الرأي ، نرجع الدكتور حمزة ، معالي الوزير

ارجو الاخرة الزملاء ، ان ينتبه لنقطة نظامية مهمة ، قرارات اللجان تصدر اما بالاجماع واما بالاكثورية ، اقام اللجان الفرعية التي ليس من مهمتها ان تصدر القرارات وتشترك مع اللجان الدائمة ، سيوقع هذا المجلس في حرج ولن تصدر هناك قرارات تتفق مع القانوني والنظام ، واذا اراد المجلس ان ينجز اعماله ان يلتزم بالنظام ، وان لا يحاول ان يتحكم اللجان الفرعية في ما لا شأن له فيه وارجو التقيد بالنظام ، لاتنا بهذه الاقتراحات نخرج عن النظام ولا اريد ان اعيد واكرر ما نهيت اليه ، فكلنا نواب تمثل هذه الامة وارجو ان نكون متفاهمين لغايات خدمة هذا البلد ، وهذا المواطن الذي اتعب نفسه ، وهو يسعى لاصالي الى هذا المجلس .

وشكرا

تفضل اخ محمد الحاج

معالي الرئيس الاقتراح هو ان يكون دور اللجنة الفنية دور اعداد التقرير الفني ويعدده ويحوله الى اللجنة القانونية ، واللجنة القانونية تستأنس بهذا التقرير الفني وتستفيد منه ، وهي صاحبة القرار ، ثنى عليه

معالي رئيس المجلس  
السيد محمد الحاج

معالي رئيس المجلس

الان ، عندي اقتراح من الاخ حمزة منصور وثنى عليه ان تجتمع كل لجنة لوحدها ثم تجتمع اللجنتين في النقاط التي عليها خلاف . علوا معالي الرئيس ، الاقتراح ان تجتمع اللجنة الفنية هذا موضوع حتى اذا قامت منه دعى الى اجتماع مشترك بين اللجنة الفنية واللجنة القانونية

معالي رئيس المجلس

من يوافق على هذا الاقتراح رجاء عد الايدي ؟ ماشي ، هل ذكرت اللجنة الفنية الصحية فنية يا سيدي خلصنا هذه النقطة ، تنتقل للمادة الاخرى بعد الصلاة . يكون ذلك في تمام الساعة ( الواحدة ) . (وهنا رفعت الجلسة لاداء صلاة الظهر )

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

نستأنف الجلسة ، المادة التالية ، السيد الامين العام ٢٤ - قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء قانون محال الصرافة في المملكة الاردنية الهاشمية .

#### الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٨٩

قانون الغاء قانون اعمال الصرافة

في المملكة الاردنية الهاشمية

نتيجة للممارسات الخاطئة التي كانت تقوم بها بعض شركات الصرافة العاملة في المملكة وتجاوزها المستمر لاحكام القانون الذي ينظم اعمالها مما الحق الضرر بالاقتصاد الوطني وحفاظا على المصلحة العامة فقد وضع القانون المرفق .

هكذا من المأهول

قانون مؤت رقم (٩) لسنة ١٩٨٩  
قانون إلغاء قانون أعمال الصرافة في  
المملكة الاردنية الهاشمية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون إلغاء قانون أعمال الصرافة في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٨٩ .  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى ( قانون أعمال الصرافة في المملكة الاردنية الهاشمية ) رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٦ ، كما  
تلغى جميع التعليمات والقرارات الصادرة بموجبه .

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

المسند الأمين العام ٢٣- قانون مؤت رقم (٨) لسنة ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية تأسيس  
مجلس التعاون العربي .

قانون مؤت رقم (٨) لسنة ١٩٨٩  
قانون تصديق اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به من  
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتبر الاتفاقية الملاحقة بهذا القانون المعقودة في بغداد بتاريخ ١٠ رجب لسنة ١٤٠٩ هجرية  
الموافق ١٦ شباط لسنة ١٩٨٩ ميلادية بين كل من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية  
وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية صحبة وثالثة بالنسبة لجميع الغايات التوحيّة  
منها والمنصوص عليها فيها .

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

اتفاقية

تأسيس مجلس التعاون العربي  
بغداد في ١٠ رجب لسنة ١٤٠٩ هجرية  
الموافق ١٦ شباط /فبراير ١٩٨٩ ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كانت الامة العربية ذات تراث حضاري غني وعريق وذات دور كبير في بناء صرح الحضارة الانسانية ،  
تطلع بهديهما تطلعا مشروعا وقويا الى التعاون والتضامن والعمل المشترك في الميادين كافة ، يحفزها الى ذلك  
شعورها العميق بالوحدة والرغبة في تأكيد مقوماتها القومية الراسخة عبر العصور وهويتها الحضارية المتميزة  
وصاية أمنها وخدمة مصالحها المشروعة وسعيها الحثيث نحو التقدم والرفق وتعزيز دورها الايجابي البناء في  
العالم في خدمة قضايا السلم والامن والتقدم والتعاون المتكافئ المشعر بين شعوب العالم .

ولان الامة العربية قد خاضت في العصر الحديث محارب عدة في العمل المشترك والتعاون والتضامن  
وحملت بعض اشكال الوحدة واكتسبت في ذلك الدروس الغنية من الجوانب الايجابية والسلبية لتلك التجارب .

ولما كان في مقدمة هذه الدروس التعاون في ميادين انشاء البنى الارتكازية التي تعزز الصلات الروحية  
والثقافية والعملية بأشكالها كافة بين مواطني الدول العربية ، ذلك التعاون الذي يحتل المكانة الاولى في أي  
مسعى جاد ومستمر ومتواصل للعمل العربي المشترك ويخلق الاسس المتينة والعملية للرفق به الى الدرجات  
العليا والاتفاق الرحمة باتجاه الهدف الاسمي للامة العربية في الوحدة وفق ما تتبجحه الظروف والامكانيات العملية .

ولأن هذا الاتجاه الواقعي البناء ينسجم مع الاتجاهات العالمية المعاصرة الرامية الى خلق تجمعات اقتصادية  
توفر لدول المنطقة اليها طروفا افضل لحماية مصالحها وتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي فيها .

وإيماننا بأن التعاون بين الدول العربية في هذه الميادين يكتسب أهمية خاصة بسبب التهديدات التي تعرض  
لها الامن القومي العربي وما يزال ، وهي تهديدات ذات طبيعة أمنية وسياسية واقتصادية وحضارية .

وانطلاقا من حقيقة ان سيادة الامن والسلم والاستقرار في المنطقة بأسرها تتطلب تعزيز الوعي العربي  
بوحدة الامن القومي ووحدة متطلباته وشروطه وترسيخه بالتعاون العملي والتنسيق والتضامن .

هكذا من الأصول



ونظراً لما يجمع المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية من ظروف متماثلة في مجالات عدة وأيماناً من هذه الدول بالمبادئ والقيم المشار اليها ، وتعبيراً عن رغبتهما العميقة في ايجاد السبل العملية والواقعية لتعزيز صيغ التعاون وتطويره والارتقاء به بعدما استمر بينها سنوات عدة فأعطى ثماراً مهمة في اطار الظروف والامكانيات المتوافرة في كل مرحلة وصولاً به الى أعلى مستويات التضامن والعمل المشترك .

واهتداء بما ورد في ميثاق جامعة الدول العربية الذي اجاز للدول الراغبة في تحقيق تعاون أوثق وروابط أقوى ان تعقد من الاتفاقات ما يحقق هذه الاغراض .

وبناء على ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع التاريخي الذي عقد في بغداد بين صاحب الجلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الاردنية الهاشمية وصاحب السيادة صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية وصاحب السيادة محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وصاحب السيادة العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية للفترة من ٩ الى ١٠ رجب لسنة ١٤٠٩ هجرية ، الموافق ١٥ الى ١٦ شباط / فبراير ١٩٨٩ ميلادية فقد تقرر على بركة الله تأسيس مجلس التعاون العربي وذلك وفقاً لما يلي :-

#### المادة الاولى

يؤسس مجلس التعاون العربي من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية وفق الاحكام الواردة في هذه الاتفاقية ، ويعد المجلس احد تنظيمات الامة العربية بتمسك بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية ويقيم علاقات تعاون مع التجمعات الاقليمية العربية والدولية .

#### المادة الثانية

- ١- يهدف مجلس التعاون العربي الى :  
تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الاعضاء والارتقاء بها تدريجياً وفق الظروف والامكانيات والجهود .
- ٢- تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجياً وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الاعضاء ، مع الأخذ في الاعتبار درجات النمو والارضاء والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول الاعضاء في الانتقال بين المراحل المختلفة ، وتحقيق ذلك التكامل والتنسيق في المجالات التالية بخاصة :

- ١- الاقتصادية والمالية .
- ٢- الصناعية والزراعية .
- ٣- النقل والمواصلات والاتصالات .
- ٤- التعليم والثقافة والاعلام والبحث العلمي والتكنولوجيا .
- ٥- الشؤون الاجتماعية والصحية والسياحية .
- ٦- تنظيم العمل والتنقل والاقامة .
- ٧- تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة .
- ٨- السعي الى قيام سوق مشترك بين الدول الاعضاء وصولاً الى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية .
- ٩- توثيق الروابط والاواصر بين مواطني الدول الاعضاء في جميع المجالات .
- ١٠- تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية .

#### المادة الثالثة

يعمل المجلس على تحقيق اهدافه عن طريق الخطط والاجراءات العملية بما في ذلك النظر في ما يمكن اصداره او تكييفه او توحيد من التشريعات في مختلف المجالات .

#### المادة الرابعة

- ١- تكون العضوية في المجلس مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه .
- ٢- تتم الموافقة على الانضمام الى المجلس باجماع الدول الاعضاء .

#### المادة الخامسة

يتكون المجلس من التشكيلات التالية :

- ١- الهيئة العليا .
- ٢- الهيئة الوزارية .
- ٣- الامانة العامة .

#### المادة السادسة

تتألف الهيئة العليا من رؤساء الدول الاعضاء وهي أعلى سلطة في المجلس .

هكذا من الأهل

المادة السابعة

- تختص الهيئة العليا بما يأتي :
- ١- رسم السياسات العليا للمجلس .
- ٢- اتخاذ القرارات اللازمة بشأن التوصيات التي ترفعها الهيئة الوزارية .
- ٣- تكليف الهيئة الوزارية بأي مسألة تدخل في اختصاص المجلس واعماله .
- ٤- اقرار قواعد اجراءات عمل المجلس وتعديلاتها .
- ٥- تعيين الامين العام للمجلس .
- ٦- قبول انضمام الاعضاء الجدد .
- ٧- تعديل اتفاقية تأسيس المجلس .
- ٨- متابعة التقدم في تنفيذ اجراءات التنسيق والتعاون والتكامل التي تم الاتفاق عليها .
- ٩- احداث تشكيلات اخرى ولجان دائمة عند الاقتضاء .

المادة الثامنة

- ١- تعقد الهيئة العليا اجتماعاً اعتيادياً مرة كل عام في احدى الدول الاعضاء بصورة دورية ويرأس الهيئة العليا رئيس الدولة المضيفة لدورة ستوية كاملة .
- ٢- يجز عقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيس الهيئة العليا او باقتراح من احدى الدول الاعضاء مؤيد من دولة اخرى على الاقل . وتعقد الاجتماعات الاستثنائية في الدولة التي يتولي رئاستها الهيئة العليا .
- ٣- يجز عقد اجتماعات خاصة باتفاق رؤساء الدول الاعضاء في اي عاصمة او مدينة من عواصم او مدن الدول الاعضاء ولا يغير عقد هذه الاجتماعات القواعد المتعلقة برئاسة الهيئة العليا .
- ٤- يعد انعقاد اجتماعات الهيئة العليا صحيحاً بحضور أغلبية الدول الاعضاء .

المادة التاسعة

تتألف الهيئة الوزارية من رؤساء الحكومات في الدول الاعضاء او من يقوم مقامهم .

المادة العاشرة

- تختص الهيئة الوزارية بما يلي :-
- ١- دراسة الشؤون والقضايا المتعلقة بالمسائل التي يختص بها المجلس .
- ٢- رفع المخطط والمقترحات والتوصيات التي تتعلق بتحقيق اهداف المجلس الى الهيئة العليا .

- ١- اتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العليا .
- ٢- دراسة اي قضية تتعلق بشؤون التعاون بما في ذلك احوالها الى لجان متخصصة مؤقتة عند الاقتضاء .
- ٣- لدراستها وتقديم المقترحات المناسبة بشأنها .
- ٤- اعطاء قواعد اجراءات عمل المجلس ورفعها الى الهيئة العليا لاقرارها ، واقتراح تعديلها عند الاقتضاء .
- ٥- اقرار وتعديل الانظمة الادارية والمالية للأمانة العامة .
- ٦- النظر في تقارير الامين العام المتعلقة بعمل المجلس .
- ٧- مناقشة واقرار موازنة الامانة العامة والمراقبة على حساباتها الختامية والوضع الاداري والمالي للأمانة العامة .
- ٨- تشكيل لجان مؤقتة بمقتضىها عمل المجلس .
- ٩- اعطاء مشروع جدول اعمال الهيئة العليا .

الاداء الحادية عشرة

- ١- تعقد الهيئة الوزارية اجتماعاً اعتيادياً كل ستة اشهر في الدولة التي تتولي رئاسة الهيئة العليا ، ويرأس الهيئة الوزارية رئيس الحكومة او من يقوم مقامه في تلك الدولة .
- ٢- يجز عقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيس الهيئة الوزارية او باقتراح من احدى الدول الاعضاء مؤيد من دولة اخرى على الاقل ، وتعقد الاجتماعات الاستثنائية في الدولة التي تتولي الرئاسة .
- ٣- يعد انعقاد اجتماعات الهيئة الوزارية صحيحاً بحضور أغلبية الدول الاعضاء .

الاداء الثانية عشرة

تسمى الدول الاعضاء في جميع تشكيلات المجلس عند اتخاذ القرارات الى تحقيق الاجماع والتوافق بينها . وعند تعلل ذلك تتخذ القرارات بأغلبية الدول الاعضاء وتكون القرارات ملزمة للجميع . اما القرارات المتعلقة بالمضوية وتعديل اتفاقية تأسيس المجلس فتكون بالاجماع .

المادة الثالثة عشرة

- ١- يكون للمجلس امانة عامة مقرها ( عمان ) يرأسها امين عام وتضم عدداً من الموظفين حسب الحاجة .
- ٢- تعين الهيئة العليا الامين العام من بين مواطني دول المجلس على اساس الكفاءة الشخصية والايان باهداف المجلس ، ويكون التعيين لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين على الاكثر .
- ٣- يعين موظفو الامانة العامة من مواطني الدول الاعضاء على اساس الكفاءة الشخصية والايان باهداف المجلس .

هكذا من الأصول

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

- ٤- يتمتع الامين العام والموظفون الرئيسيون لامانة العامة بالخصائص والامتيازات والتسهيلات اللازمة لتمكينهم من اداء واجباتهم في دولة المقر والدول الاعضاء .

#### المادة الرابعة عشرة

- ١- الامين العام هو الرئيس التنفيذي للامانة العامة للمجلس ، ويكون مسؤولاً مباشرة امام الهيئة الوزارية عن جميع اعمال الامانة العامة وحسن سيرها .
- ٢- يتولى الامين العام المهام التالية :-
- أ- متابعة تنفيذ قرارات الهيئة العليا وقرارات الهيئة الوزارية .
- ب- اعداد التقارير اللازمة عن عمل المجلس لعرضها على الهيئة الوزارية والهيئة العليا .
- ج- اعداد مشروع جدول اعمال الهيئة الوزارية .
- د- اعداد مشروع الميزانية والحسابات الختامية للمجلس .
- هـ- اقتراح الانظمة الادارية والمالية للامانة العامة وتقديمها الى الهيئة الوزارية .
- و- تعيين موظفي الامانة العامة ، وانهاء خدماتهم .
- ز- اي مهام اخرى توكل اليه من الهيئة العليا او الهيئة الوزارية .

#### المادة الخامسة عشرة

تعقد اتفاقية مقر للامانة العامة بين دولة المقر والامين العام نيابة عن المجلس وذلك بعد اقرار الاتفاقية عن الهيئة الوزارية .

#### المادة السادسة عشرة

للامانة العامة موازنة سنوية تساهم فيها الدول الاعضاء بالتساوي.

#### المادة السابعة عشرة

- ١- تسري هذه الاتفاقية وتصبح نافذة المفعول من تاريخ التصديق عليها من الدول الموقعة وفق الاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى وزارة خارجية المملكة الاردنية الهاشمية باعتبارها دولة مقر الامانة العامة .
- ٢- تسري هذه الاتفاقية على الدول التي تنضم الى عضوية المجلس وفق احكام المادة الرابعة من تاريخ ايداع وثيقة انضمامها لدى الامانة العامة للمجلس .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

- ٢- يتم تعديل هذه الاتفاقية بقرار تتخذه الهيئة العليا بالاجماع وبصبح التعديل نافذ المفعول من تاريخ التصديق عليه من الدول الاعضاء وفق الاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى الامانة العامة للمجلس .

- ١- تقدم دولة مقر الامانة العامة بايداع نسخة من هذه الاتفاقية لدى جامعة الدول العربية وتسجيلها لدى الامانة العامة للأمم المتحدة .

وقعت في بغداد بتاريخ العاشر من شهر رجب سنة ١٤٠٩ هجرية الموافق ليوم ١٦ شباط / فبراير لسنة ١٩٨٩ ميلادية

محمد حسني مبارك  
رئيس جمهورية مصر العربية

العبد علي عبد الله صالح  
رئيس الجمهورية العربية اليمنية

صدام حسين  
رئيس الجمهورية العراقية

الحسين بن طلال  
ملك المملكة الاردنية الهاشمية

هل يوافق المجلس الكريم باحالته على لجنة الشؤون الخارجية ؟  
موافقون

٢٤- قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء قانون محال  
الصرافة في المملكة الاردنية الهاشمية

هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة المالية ؟  
موافقون

٢٥- قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الإقامة  
وشؤون الاجانب.

هكذا من الأصول

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب

- ١- منح كل اجنبي يلد الى المملكة مدة اربعة عشر يوماً بدلاً من ثلاثة ايام ليراجع بعدها اذا ما رغب في الإقامة فيها أكثر من هذه المدة اقرب مركز أمني وليقدم الاقرار المطلوب عن حالته الشخصية والغاية من حضوره ومدة اقامته ومكانه ، حيث ثبت ان مدة الثلاثة ايام غير كافية وتعدل تطبيقها .
- ٢- توحيد رسم اذن الإقامة السنوي بحيث يصبح خمسة عشر ديناراً في السنة بدلاً من عشرة دنانير في السنة الاولى وستة دنانير عند التجديد للسنوات اللاحقة ، وبما ان اذن الإقامة يصدر سنوياً فقد ارتضى ان تكون الرسوم المستوفى عن الاذن موحدة .
- ٣- لم ينص القانون الاصلي على استيفاء رسم عند اصدار بطاقة اقامة في حال فقدانها ولتغطية نفقات اصدار البطاقة والضمان المحافظة عليها فقد اقرض رسم مقداره خمسة دنانير مقابل اصدار بطاقة اقامة في حال فقدانها .
- ٤- زيادة غرامة عدم الحصول على اذن الإقامة من عشرة دنانير الى ثلاثين ديناراً عن كل شهر ، وكذلك زيادة رسم عدم تجديد اذن الإقامة خلال شهر من تاريخ انتهائه الى ثلاثين ديناراً عن كل شهر او الجزء من الشهر بواقع دينار عن كل يوم من ذلك الجزء ، ان هذا التعديل يؤدي الى عدم منح ميزة للوافد المخالف بدفع غرامة اقل من الرائد الملتزم قانوناً .
- ٥- رفع سقف صلاحية لجنة الاعفاء الى مائة وثمانون ديناراً بدلاً من مائة دينار ليتناسب وقيمة الغرامة المعدلة والتي تعطى مدة ستة اشهر .

لقد جاءت تلك التعديلات من حيث زيادة قيمة الغرامات لتناسب مع ارتفاع رسوم تصاريح العمال والتي أصبحت تصل في بعض الحالات الى ( ٢٠٠ ) ديناراً كي لا يلجأ صاحب العمل او العامل الى دفع غرامة التجاوز عند مغادرة العامل للمملكة بدلاً من رسم تصريح العمل ، وللمحد من تجاوز الرافدين بقصد الزيارة للمدة التي تمنح لهم والتي تؤدي الى مناهضة امكنة تواجد الرافدين والميلولة دون اشغال فرص العمل المتاحة للاردنيين .

هكذا من الأصول

قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (١١) ويستعاض عنه بالنص التالي :  
على كل اجنبي يرغب البقاء في المملكة أكثر من اسبوعين ان يتقدم قبل انتهاء تلك المدة الى المديرية او احد فروعها او مركز الشرطة في الجهة التي يكون فيها وان يحضر اقراراً عن حالته الشخصية وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج المعد لذلك وان يقدم ما لديه من الاوراق الثبوتية المؤيدة لهذه البيانات ويستثنى من ذلك الاشخاص الذين يحملون تأشيرات مرور او حج او سياحية ضمن المدة المسموح بها .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٢٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :  
رسم اذن الإقامة السنوي خمسة عشر ديناراً سنوياً ويتم استيفاء مبلغ خمسة دنانير مقابل اصدار بطاقة اقامة في حالة فقدانها .

المادة ٤- يلغى نص المادة (٣٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالنص التالي :  
أ- كل اجنبي دخل المملكة بطريقة مشروعة ولم يحصل على اقامة مؤقتة او تجاوز مدة تلك الإقامة الممنوحة له ، او لم يتقدم بطلب تجديد اذنه اقامته السنوي خلال مدة شهر من تاريخ انتهائها بغرم يبلغ قدره ثلاثون ديناراً عن كل شهر من اشهر التجاوز او الجزء من الشهر بواقع دينار عن كل يوم من ذلك الجزء .  
ب- للوزير بتنسيب من لجنة مؤلفة من امين عام الوزارة ومدير ادارة الاجانب والحدود الاعفاء من هذه الغرامات اذا لم تتجاوز ( ١٨٠ ) مائة وثمانون ديناراً ، اما اذا تجاوزت مائة وثمانون ديناراً فيتم الاعفاء بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتوصية اللجنة .



معالي رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس الكريم على إحالة اللجنة القانونية من يوافق يرفع يده. تفضل

السيد احمد العبادي  
بسم الله الرحمن الرحيم ، هنا سيدي الرئيس ، مرت حوالي ( ثلاثة ) قوانين مهمة جدا تتعلق ( خمسة ) ( اثنان ) منها بالقوات المسلحة ( وثلاثة ) منها بالامن العام ، وبالتالي في اعتقادي لو كانت وجدت لجنة الامن والدفاع والقوات المسلحة ، لكانت هي لجنة فنية المختصة بدراسة هذه القوانين قبل إحالتها الى اللجنة القانونية ، شكرا .  
قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب ، هل هنالك وجهة نظر ، السيد حسين مجلي

السيد حسين مجلي  
كنت ارجو في الحديث .... وان اذكر ايضا في اختصاصات اللجنة المالية بأنها وظيفتها تدقيق الموازنة العامة ، والقوانين المالية التي لها علاقة بتزيد الواردات او النفقات ، او تنقيصها والنظر في الاقتراحات المختصة بالموازنة والشؤون المالية ، حقيقة النص عم ببحد ، فليس كل تشريع يذكر فيه أي تسمية بكون اختصاص جهة معينة ، فارجو ان اذكر مرة ثانية بضرورة التقيد في النظام الداخلي ، وشكرا  
وقانون الصرافة لا ارى ان له علاقة في الشؤون المالية .  
السيد ذيب مرجي

معالي رئيس المجلس  
السيد ذيب مرجي  
سيدي الرئيس ، اذا سمحت ايضا اللجنة القانونية وظيفتها تدقيق مشاريع القوانين التي تعرض على المجلس والنظر في الاقتراحات القانونية المقدمة من اعضاء المجلس ، يعني يصح للجنة المالية ولأي لجنة اخرى ان تقدم اقتراحات قانونية وينظر فيها اللجنة القانونية .

معالي رئيس المجلس  
شكرا ، الان اقترح بالنسبة الى قانون الإقامة وشؤون الاجانب اللجنة القانونية ، هل يوافق المجلس الكريم مع إحالة اللجنة القانونية : الإقامة وشؤون الاجانب مادة ( ٢٥ ) ، المادة على المجدول ( ٢٥ ) الاغلبية

السيد الامين العام  
معالي رئيس المجلس  
السيد الامين العام  
موافقة المادة التالية .  
٢٦- قانون مؤقت رقم ( ١١ ) لسنة ١٩٨٩ قانون محكمة العدل العليا.

قانون مؤقت رقم ( ١١ ) لسنة ١٩٨٩  
قانون محكمة العدل العليا

المادة ١-  
يسمى هذا القانون ( قانون محكمة العدل العليا لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-  
يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-  
وزير العدل

المحكمة :  
القضاء :  
العمل في وظيفة قضائية تنطبق عليها احكام قانون استقلال القضاء .  
المعمول به .

المادة ٣-  
[ -  
تشأ ضمن ملاك وزارة العدل محكمة تسمى ( محكمة العدل العليا ) يكون مقرها في عمان ويتم تشكيلها من رئيس وعدد من الاعضاء القضاة بقدر الحاجة ومع مراعاة احكام المادة ( ٥ ) من هذا القانون تسري على رئيس المحكمة وقضااتها ورئيس النيابة العامة الادارية لديها وعلى مساعديه الاحكام والقواعد القانونية التي تسري على القضاة النظاميين بما في ذلك احكام قانون استقلال القضاء المعمول به ويكون رئيس المحكمة مبرتبة رئيس محكمة تمييز كما يكون القاضي فيها مبرتبة قاضي تمييز .

ب -  
يكون كل من رئيس المحكمة ورئيس النيابة العامة الادارية فيها عضواً في المجلس القضائي وفي حالة غياب رئيس النيابة العامة الادارية يحل محله في المجلس اقدم الاعضاء في المحكمة.

المادة ٤-  
يشترط ليعين رئيساً لمحكمة العدل العليا او قاضيا او رئيسا للنسبة العامة الادارية فيها ان تتوافر فيه اي من الشروط التالية :

أ -  
ان يكون قد عمل في القضاء مدة لا تقل عن عشرين سنة .  
ب -  
اشغل وظيفة مستشار قانوني في احدى الوزارات والوزائر الحكومية المدنية بالاضافة الى العمل في القضاء وممارسة المحاماة مدة لا يقل مجموعها عن خمس وعشرين سنة على ان

هكذا من الأصول

- يكون قد عمل من هذه المدة في القضاء والمحاماة مدة لا يقل مجموعها عن خمس عشرة سنة.
- ج- ان يكون قد مارس المحاماة مدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة .
- د- عمل مهنية استاذ مدة لا تقل عن خمس سنوات في تدريس القانون العام في احدى الجامعات الاردنية .

#### المادة ٥-

- أ- تنشأ لدى المحكمة رئاسة للنيابة العامة الادارية تشكل من رئيس يكون مهنية قاضي تمييز وعدد من المساعدين له بقدر الحاجة ، ويشترط فمين يعين مساعدا لرئيس النيابة العامة الادارية لدى المحكمة او ينقل اليها ان يكون قد عمل في القضاء او اشغل وظيفة مستشار قانوني لدى احدى الوزارات والدوائر الحكومية المدنية بالإضافة الى عمله في القضاء او المحاماة لمدة لا تقل عن عشر سنوات او مارس المحاماة لمدة خمس عشرة سنة على الاقل .
- ب- يتولى رئيس النيابة العامة الادارية او من يفوضه خطيا من مساعديه تمثيل الشخص الذي اصدر القرار في الدعاوى التي تقام عليه لدى المحكمة للطعن في ذلك القرار اذا كان من اشخاص الادارة العامة في الحكومة ، والحضور امامها بالنيابة عنه في تلك الدعاوى والقيام بجميع الاجراءات القانونية والقضائية التي تتعلق بها او تعطيلها ، بما في ذلك توقيع اللوائح والطلبات فيها وتقديمها للمحكمة ، وتبلغ ما يقدم منها اليها ، وعرض البينات امامها وسماها ومناقشتها و المرافعة في تلك الدعاوى وتبلغ القرارات والاحكام التي تصدرها المحكمة فيها .

#### المادة ٦-

- أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يعين رئيس المحكمة وقضااتها ورئيس النيابة العامة الادارية لديها ومساعدوه بارادة ملكية سامية بناء على تنسيب الوزير وقرار من المجلس القضائي على ان ينسب الوزير اكثر من شخص واحد للتمييز في الوظيفة الشاغرة كلما امكن ذلك .
- ب- عند انشاء المحكمة لأول مرة يعين رئيس المحكمة ورئيس النيابة العامة الادارية لديها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقتزن القرار بالارادة الملكية السامية وذلك بالرغم مما ورد في اي تشريع آخر .

هكذا من الأصول

#### المادة ٧-

- أ- للوزير ان ينتدب بصورة مؤقتة ولدة لا تزيد على ثلاثة اشهر :
- ١- ايا من قضاة المحكمة ورئيس النيابة العامة الادارية فيها ليعمل قاضيا في محكمة التمييز او رئيسا لمحكمة استئناف .
- ٢- ايا من قضاة محكمة التمييز ليعمل قاضيا في المحكمة او رئيسا للنيابة العامة الادارية لديها .
- ٣- ايا من مساعدي رئيس النيابة العامة الادارية لدى المحكمة ليعمل قاضيا في اي محكمة من محاكم البداية او مساعدا للنائب العام .
- ب- للمجلس القضائي بناء على تنسيب الوزير تقديم الانتداب في اي حالة من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ا) من هذه المادة للمدة التي تقتضيها الضرورة .
- المادة ٨-أ
- أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة تتمتع المحكمة من هيئة او اكثر يشكلها رئيس المحكمة تتألف كل منها من رئيس وقاضيين على الاقل ، ويعيل الرئيس الدعاوى المقدمة الى المحكمة على هيئاتها .
- ب- اذا لم يكن رئيس المحكمة مشتركا في اي هيئة من هيئاتها فيرأسها القاضي الاعلى رتبة من اعضائها او اقدمهم في الرتبة اذا تساوا فيها ، ويرأسها اقدمهم في التعيين في القضاء اذا تساوا في الاقدمية في الرتبة واذا تساوا في تلك الاعتبارات جميعها فيرأس الهيئة اكبر اعضائها سنا .
- ج- اذا رأت احدى هيئات المحكمة الرجوع عن مبدأ قانوني كانت قد قرره هي او هيئة اخرى ، او تبين لها ان في الدعوى المعروضة عليها مبدأ قانونيا مستحدثا او هاما فتتخذ المحكمة بكامل اعضائها باستئناء الغائب منهم لاي سبب من الاسباب وذلك للنظر في الدعوى واصدار الحكم فيها بما تراه موافقا بشأن ذلك المبدأ .

#### المادة ٩-

- أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة واحكام المادتين (١٠) و (١١) من هذا القانون ، تختص محكمة العدل العليا دون غيرها بالنظر والقضاء في الدعاوى المتعلقة بالامور التالية :
- ١- الطعون المتعلقة بانتخابات غرف الصناعة والتجارة والهيئات الادارية للجمعيات والنوادي المسجلة في الملكية ولا تشمل هذه الصلاحية الاجراءات السابقة لعملية الاقتراع او المهدة

لها .

- ٢- المطعون العي يقدمها ذوو الشأن في القرارات الادارية النهائية المتعلقة بالتعيين في الوظائف العامة او يمنح الزيادات السنوية للموظفين العامين .
  - ٣- طلبات الموظفين العامين بالغاء القرارات الادارية النهائية الصادرة بفصلهم من وظائفهم بغير الطريق القانوني .
  - ٤- طلبات الموظفين العامين بالغاء القرارات النهائية الصادرة بحقهم من قبل المجالس التأديبية .
  - ٥- المنازعات المتعلقة برواتب التقاعد المسحقة للمتقاعدين من الموظفين العامين او لورثتهم .
  - ٦- الدعاوى التي يقدمها الافراد والهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية .
  - ٧- الدعوى بابطال اي قرار صادر بموجب نظام يخالف الدستور او القانون بناء على طلب المتضرر .
  - ٨- المنازعات والمسائل التي تعتبر من اختصاص محكمة العدل العليا بموجب اي قانون آخر .
- ب- لا يقبل الطعن لدى محكمة العدل العليا في اي قرار يتعلق بعمل من اعمال السيادة .

المادة ١٠- ١- تقام الدعوى لدى المحكمة بقتضى احكام هذا القانون على الشخص الذي اصدر القرار المطعون فيه ، وتشمل كلمة ( الشخص ) لاغراض هذا القانون الشخص الطبيعي والمعنوي وأي هيئة من الاشخاص تشكل مجلسا او لجنة بموجب القانون او النظام ، ويشترط ان تستند اي دعوى تقدم الى المحكمة الى سبب او اكثر من الاسباب التالية :

- أ- عدم اختصاص الشخص الذي اصدر القرار
- ب- مخالفة القرار لاحكام القوانين او الانظمة المعمول بها او الخطأ في تطبيق تلك الاحكام .
- ج- ائتران القرار او اجراءات اصداره بعيب في الشكل .
- د- اساءة استعمال السلطة في اصدار القرار .

المادة ١١- ١- تحقيقا للغايات المقصودة من هذا القانون يعتبر في حكم القرار الاداري رفض الجهة المختصة اتخاذ القرار او امتناعها عن ذلك اذا كان يترتب عليها اتخاذ بقتضى التشريعات المعمول بها .

المادة ١٢-

- أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) و (ج) من هذه المادة تقام الدعوى لدى المحكمة باستدعاء خطي يقدم اليها خلال (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ القرار الاداري المشكور منه للمستدعي او من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية او بأي طريقة اخرى اذا كان التشريع ينص

على العمل بالقرار من ذلك التاريخ او يقضي بتبليغه الذي الشأن بتلك الطريقة .

- ب- في حالة رفض الجهة المختصة اتخاذ القرار او امتناعها عن ذلك وفقا لما هو مبين في المادة (١١) من هذا القانون تبدأ مدة الطعن المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة بعد انقضاء (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تقديم المستدعي طلبا خطيا لتلك الجهة لتتخذ ذلك القرار .
- ج- لا تطبق احكام هذه المادة على الدعاوى المتعلقة بالقرارات المتعدمة ويجوز تقديم هذه الدعاوى الى المحكمة في اي وقت دون التقيد بمدة محددة .

المادة ١٣-

- أ- لا تسمح الدعوى لدى المحكمة الا اذا كان استدعاءها موقعا من محام استاذ مارس المحاماة بهذه الصفة لمدة لا تقل عن خمس سنوات او عمل في وظيفة قضائية لمدة عائلية قبل ممارسته للمحاماة يوكله المستدعي لتقديم الدعوى وتقبله لدى المحكمة في جميع اجراءات المحاكمة وحتى صدور الحكم النهائي فيها .

ب- يشترط في استدعاء الدعوى التي تقام لدى المحكمة ما يلي :

- ١- ان يكون مطبوعا بوضوح وعلى وجه واحد من كل ورقة .
- ٢- ان يدرج فيه موجز عن وقائع الدعوى ومضمون القرار المطعون فيه واسباب الطعن والطلبات التي يريدها المستدعي من دعواه بصورة محددة .
- ج- ترد الدعوى اذا لم يتم المستدعي باتمام اي شرط من الشروط الواجب توفرها في استدعاء الدعوى وفقا لاحكام الفقرة (ب) من هذه المادة او تخلف عن توضيح او تحديد اي واقعة او سبب ورد فيه بصورة غير واضحة او محددة خلال المدة التي تقررها له المحكمة لمرة واحدة ولها ان تمهل المستدعي لمرة ثانية فقط وذلك بناء على اسباب تقتنع بها .

المادة ١٤-

- أ- يرفق استدعاء الدعوى التي تقام لدى المحكمة بالبيانات الخطية التي يستند اليها المستدعي في اثبات دعواه وقائمة باسماء الشهود الذين يعتمد على شهادتهم في ذلك الالتهات ، كما يرفق الاستدعاء بالقرار المطعون فيه ، اذا كان قد تم تبليغه للمستدعي ، ويجوز ارفاق الاستدعاء بنسخ او صور عن تلك البيانات الخطية على ان تكون مصدقة من محامي المستدعي بانها مطابقة لاصولها .

هكذا من الأصول

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

ب- تستثنى من احكام الفقرة (١) من هذه المادة الوثائق والمستندات والسجلات والملفات التي يتم الاحتفاظ بها من قبل الجهات الادارية الرسمية العامة او الجهات الاخرى لاعمالها واستعمالها الخاص ولا يجوز تبليغها للذي الشأن او تسليمها للغير ، و يكتفي بالاشارة اليها بوضوح وبصورة محددة في استدعاء الدعوى.

المادة ١٥- يقدم استدعاء الدعوى الى رئيس الكتاب في المحكمة مع المرفقات المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (١٤) من هذا القانون على ثلاث نسخ للمحكمة ، ويعدد آخر من النسخ يكتفي لتبليغها لكل من رئيس النيابة العامة الادارية لدى المحكمة والمستدعي ضده او ضدهم اذا كانوا اكثر من واحد ، ويكتفي بتقديم نسخة واحدة عن المستدعي ضدهم اذا كانوا من غير اشخاص الادارة العامة الحكومية الذين ينوب عنهم محام واحد .

المادة ١٦- يستوفى عند تقديم الدعوى الى المحكمة الرسم الخاص بدعوى محكمة العدل العليا المنصوص عليه في نظام رسوم المحاكم المعمول به والجدول الملحق به ووفقا لاحكام الواردة فيها .

المادة ١٧-

١- للمستدعي ضده ان يقدم للمحكمة لائحة جوابيه على استدعاء الدعوى خلال (١٥) يوما من تاريخ تبليغه الاستدعاء ولرئيس المحكمة تخفيض هذه المدة بنا على طلب المستدعي او تمديدها بنا على طلب المستدعي ضده وذلك للمدة التي يراها مناسبة ، ويشترط في الحالتين ان يقدم الطلب معللا خلال المدة الاصلية لتقديم اللائحة الجوابية ، وينظر فيه في جلسة واحدة يعقدها رئيس المحكمة للطرفين ليثبت كل منهما الاسباب التي اوردتها في طلبه دون غيرها . وتبدأ المدة المخفضة او المدة الاضافية التي شملها التسديد من تاريخ موافقة رئيس المحكمة على الطلب.

ب- اذا كانت الدعوى مقامه على جهة اخرى من غير اشخاص الادارة العامة في الحكومة فلا تقبل اللائحة الجوابية فيها الا اذا كانت مرفقة من محام استاذ مارس المحاماة بهذه الصلة لمدة لا تقل عن خمس سنوات او عمل في وظيفة قضائية لمدة مماثلة قبل ممارسته للمحاماة بركله المستدعي ضده للملك القرض ولتعثله في جنين اجراءات المحاكمة في الدعوى وحتى صدور الحكم النهائي فيها .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

ج- تسري على اللائحة الجوابية احكام الفقرة (ب) من المادة (١٣) واحكام المواد (١٤) و (١٥) و (٢١) من هذا القانون ويترتب على المستدعي ان يقدم لائحته الجوابية مع المرفقات المنصوص عليها في المادة (١٤) المشار اليها ليحق له الاستناد اليها كبيئات في الدعوى .  
د- تبلغ اللائحة الجوابية مع المرفقات بها للمستدعي وله حق الرد عليها خلال (٧) سبعة ايام من تاريخ تبليغها اليه .

المادة ١٨-

١- للمحكمة ان تكلف الطرفين في اي دعوى مقامه لديها او اي منهما تقديم لائحة اضافية او اكثر لتوضيح او تفصيل اي من الوقائع او الاسباب الواردة في استدعاء الدعوى او في اللائحة الجوابية عليه او في الرد على هذه اللائحة ، سواء قبل المباشرة في نظر الدعوى او في اي مرحلة من مراحلها .  
ب- اذا لم تقدم اي من اللوائح الاضافية المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة خلال المدة التي حددتها المحكمة فتعتبر الامور التي طلبت المحكمة تلك اللائحة لتوضيحها او تقديم تفاصيل بشأنها خارجة عن وقائع الدعوى واسبابها ، ولا يجوز للطرف الذي طلبت منه ولم يقدمها الاستناد اليها في دعواه او تقديم اي بينه بشأنها .

المادة ١٩-

١- لا يجوز لاي من المستدعي او المستدعي ضده ان يقدم او يورد اثنا النظر في اي دعوى امام المحكمة اي وقائع او اسباب لم تكن قد ادرجت في استدعاء الدعوى او في اللائحة الجوابية عليه او في الرد عليها وذلك تحت طائلة عدم قبولها لاي غاية من غايات الدعوى وردها من قبل المحكمة باعتبارها من الاصول المتعلقة بواجباتها التي يترتب عليها اجرامها في اي مرحلة من مراحل المحاكمة ولو لم يطلب اي من الطرفين ذلك .  
ب- تعتبر اي وقائع واسباب اوردتها اي من طرفي الدعوى مسلما بها من قبل الطرف الاخر اذا لم ينكرها صراحة وبصورة محددة في اللائحة الجوابية بالنسبة للمستدعي ضده او في الرد عليها بالنسبة للمستدعي .



المادة ٢٠ -

للمحكمة أن تصدر أي قرار تهديدي تراه مناسباً في الدعوى سواء عند تقديمها أو بعد المباشرة في النظر فيها وذلك بناءً على طلب معلل من صاحب المصلحة من الطرفين بما في ذلك وقف التنفيذ والقرار المطعون فيه مؤقتاً إذا رأت أن نتائج تنفيذه قد يتعدى تداركها ، على أن يقدم طالب وقف التنفيذ كفاية مالية وفقاً لما تقرره المحكمة من حيث مقدارها وشروطها لمصلحة الطرف الآخر ولغيره ممن ترى المحكمة أن عطلها وضرواً قد يلحق بهم إذا ظهر أن طالب وقف التنفيذ لم يكن محققاً في دعواه سواء بصورة كلية أو جزئية .

المادة ٢١ -

تعتبر المرفقات الخطية التي يقدمها المستدعي إلى المحكمة مع استدعاء دعواه بمقتضى أحكام المادة (١٤) من هذا القانون مثبته لبياناته الخطية في الدعوى ولا يجوز له تقديم غيرها أو غير أصولها إذا كان ما قدمه مع استدعائه نسخاً أو صوراً مصدقة عنها ، على أنه يجوز للمحكمة المرافقة على أن يقدم بيانات خطية أخرى أثناء المحاكمة إذا كانت ذات علاقة مباشرة بالدعوى ومجدية في إثباتها وأثبت لها أن البيانات الخطية التي يطلب إبرازها موجودة لدى إحدى الجهات الإدارية الرسمية العامة أو الجهات الأخرى وأنها قد رفضت تزويده بها أو امتنعت عن ذلك أو زودته بها بعد تقديم دعواه وكانت المدة القانونية لتقديمها قد انقضت عند تزويده بتلك البيانات .

المادة ٢٢ -

تحدد المحكمة موعداً للنظر في الدعوى في أقرب وقت بعد انتهاء إجراءات تبادل اللوائح فيها أو انقضاء المدة المقررة لذلك ، وتبلغ ذلك الموعده للفرقاء في الدعوى .

المادة ٢٣ -

أ- إذا لم يحضر المستدعي أمام المحكمة في الموعده المحدد للمباشرة في النظر في دعواه أو تخلف عن حضور أي جلسة من جلسات المحاكمة فيها دون عذر مشروع تقبله المحكمة فتقرر المحكمة ردها ، على أنه يحق لذلك الشخص تقديم دعوى جديدة للمحكمة وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك تقديمها خلال المدة المحددة لتقديمها وأن يدفع رسماً عنها يعادل مثلي الرسم المدفوع عن الدعوى السابقة على أن لا يزيد على الحد الأعلى للرسم المقرر للدعوى التي تقام لدى المحكمة .

ب- إذا لم يقدم المستدعي ضده لائحة جوابية على استدعاء الدعوى أو لم يحضر أمام المحكمة في أي جلسة من جلسات المحاكمة في الدعوى دون عذر مشروع تقبله المحكمة فتجري محاكمته

فيها بصورة غيابية ولا يحق له حضور المحاكمة أو الاشتراك في أي من إجراءاتها ابتداءً بما في ذلك تقديم اللوائح والاستدعاءات والطلبات إليها إلا إذا قررت المحكمة غير ذلك في حالة تخلفه عن حضور أي جلسة من جلسات المحاكمة .

المادة ٢٤ -

تنظر المحكمة في الدعاوى المقامة لديها مراقبة وبصورة علنية إلا إذا قررت من تلقاء نفسها أو واظقت على طلب أحد الفرقاء النظر في أي دعوى سرا وذلك بناءً على مقتضيات المصلحة العامة .

المادة ٢٥ -

أ- يجوز لمن له علاقة بدعوى قائمة لدى المحكمة ويتأثر من نتيجة الحكم الذي سيصدر فيها أن يطلب من المحكمة ادخاله في الدعوى كشخص ثالث فيها ، فإذا اقتنعت المحكمة بالأسباب التي قدمها وبياناته عليها أنه سيتأثر من الحكم على ذلك الوجه تقرر قبوله في الدعوى بتلك الصلة ، ويعترب عليه عند ذلك أن يقدم إلى المحكمة لائحة بدفاعه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تفهيمه أو تبليغه القرار بقبول طلبه وتسري على هذه اللائحة أحكام المواد (١٣) و (١٤) و (٢١) من هذا القانون وأحكامه الأخرى المتعلقة بالاستدعاءات واللوائح .

ب- تبلغ لائحة الشخص الثالث إلى طرفي الدعوى ، ولكل منهما الرد عليها خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغها إليه دون أن يعتبر مسلماً بأي من الأسباب والوقائع الواردة فيها إذا لم ينكرها في رده أو لم يرد عليها أصلاً .

ج- يدعى الشخص الثالث لحضور المحاكمة في الدعوى بعد انتهاء مدة الرد على لائحته ، وتطبق عليه جميع إجراءات المحاكمة المنصوص عليها في هذا القانون ، ويحق له تقديم بياناته ومرافعاته بعد انتهاء طرفي الدعوى من تقديم بياناتهما ومرافعاتهما وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة ٢٦ -

أ- عند مباشرة المحاكمة في نظر الدعوى يبدأ المستدعي بسرد وقائع دعواه كما وردت في استدعائه ويقدم بياناته لاثباتها ، وبعد ذلك يعرض المستدعي ضده أوجه دفاعه في حدود ما جاء في لائحته الجوابية ويقدم بياناته عليها ، ثم تستمع المحكمة إلى المرافعة الأخيرة لكل من الطرفين مبتدئة بالمستدعي ، وتصدر حكمها بعد ذلك في الدعوى بإجماع أو بأكثرية آراء الهيئة الحاكمة وذلك في الجلسة ذاتها أو في أي جلسة أخرى تعقد لها لهذا الغرض وذلك خلال مدة لا تزيد على شهر واحد على أن يسجل المخالف رأييه في الحكم خطياً .

هكذا من الأصول

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

ب- يكون حكم المحكمة في اي دعوى تقام لديها قطعيا لا يقبل اي اعتراض او مراجعة بأي طريق من الطرق ويترجم تنفيذه بالصورة التي صدر فيها واذا تضمن الحكم الغاء القرار الاداري موضوع الدعوى فتعتبر جميع الاجراءات والتصرفات القانونية والادارية التي تمت بموجب ذلك القرار ملغاة من تاريخ صدور الحكم بالغائه.

المادة ٢٧- لا يسع طلب تأجيل النظر في اي دعوى لدى المحكمة لاكثر من مرتين اثنتين ولمدة التي تراها المحكمة مناسبة ، ويشترط في الطلب ان يكون خطيا ويستند الى اسباب محددة ويعزز بالوثائق الخطية التي تثبتها بما في ذلك التقارير الطبية في حالة المرض .

المادة ٢٨- لا يجوز اسقاط اي دعوى لدى المحكمة اسقاطا مؤقتا او تأجيلها لوقت غير معين ويعتبر اي طلب يقدم في اي من الحالتين اسقاطا نهائيا للدعوى .

المادة ٢٩- اذا وقع خلاف في الاختصاص في اي دعوى بين محكمة العدل العليا ومحكمة اخرى فيتم تعيين المرجع للنظر في تلك الدعوى من قبل هيئة قضائية مؤلفة من رئيس محكمة التمييز رئيسا وعضوية رئيس المحكمة واحد قضاتها واثنين من قضاة محكمة التمييز يعينهم جميعا المجلس القضائي .

المادة ٣٠- عندما تصدر المحكمة حكمها النهائي في الدعوى تحكم فيه برسوم ومصاريف الدعوى كاملة على الطرف الخاسر لها ، وينصفها اذا خسر جزءا منها ، واما اتعاب المحاماة فتقدها المحكمة وفقا لما تراه متناسبا مع الدعوى والجهد الذي بذل فيها .

المادة ٣١- عند نفاذ احكام هذا القانون يلغى اختصاص محكمة التمييز بصفتها محكمة عدل عليا ، وتحال جميع الدعاوى القائمة لديها الى المحكمة المنشأة بمقتضى هذا القانون للنظر فيها ، وذلك باستثناء الدعاوي التي انتهت محكمة التمييز بصفتها محكمة عدل عليا من النظر فيها واصبحت جاهزة لاصدار الحكم النهائي فيها .

المادة ٣٢- يلغى اي نص او حكم في اي تشريع آخر يتعارض مع احكام هذا القانون .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية  
المادة ٣٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس  
الجميع  
السيد الامين العام  
هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية  
موافقون  
٢٧- قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل  
المحاكم النظامية .

قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٨٩ ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه النص التالي :

المادة ٦- أ- تشكل محاكم استئناف في كل من عمان واربد ومعان ويعين لكل منها رئيس وعدد من القضاة ويجوز للمحكمة عقد جلساتها في اي مكان ضمن منطقة الصلاحية الاقليمية لها بموافقة من وزير العدل .

ب- تحال جميع القضايا المنظورة حاليا لدى محكمة استئناف عمان الى محكمة استئناف معان بما يدخل ضمن الصلاحية الاقليمية لها ، الا اذا كانت محجوزة للمرافعة او اصدار الحكم .

المادة ٣- يلغى نص المادتين (٩) و (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنهما بالنص التالي :-

المادة ٩- أ- تشكل محاكم التمييز في عمان من رئيس واحد وعدد من القضاة وتتعدد من رئيس وقاضيين وفي حالة اصرار محكمة الاستئناف على قرارها المنقوض او كانت القضية المعروضة عليها تدور حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد او تنطوي على اهمية عامة فتتعدد في هيئة عامة من رئيس وثمانية قضاة .

ب- اذا لم يشترك رئيس المحكمة في هيئتها المنعقدة ليرأسها القاضي الاقدم في المحكمة ويدعي احد قضاة المحكمة لاكمال تصاب الهيئة .

ج- عند وقوع خلاف في الرأي تصدر المحكمة قرارها بالاكثارية .

٢- اعتبارا من العمل باحكام هذا القانون تلغى وظيفة الرئيس الثاني لمحكمة التمييز .

٣- تنشأ محكمة عدل عليا في عمان يحدد كهيئتها وتشكيلها واختصاصها واجراءات المحاكمة امامها بموجب قانون يصدر لهذه الغاية ويقارن صلاحيتها اعتبارا من التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء .

المادة ١٠- تنظر محكمة التمييز :-

١- بصفتها الجزائية في جميع الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف في القضايا الجنائية .

٢- بصفتها الحقوقية :

أ- في الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى الحقوقية البدائية او التي تكون قيمة الدعى فيها اكثر من خمسمائة دينار على ان تستمر في النظر في القضايا الحقوقية المميزة قبل صدور هذا القانون وكانت قيمتها خمسمائة دينار او اقل واصدار القرار فيها .

ب- اذا كان الخلاف في الاحكام الاخرى حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد او تنطوي على اهمية عامة واذنت محكمة الاستئناف بذلك .

ج- اذا رفضت محكمة الاستئناف اعطاء الاذن بحق للطالب الاذن ان يتقدم بهذا الطلب الى رئيس محكمة التمييز الذي له بعد تدقيق هذه الاوراق والاطلاع على قرار الاستئناف صلاحية الاذن او الرض .

معالي رئيس المجلس  
الجميع  
السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية ؟  
مراتلون .

٢٨- قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون استقلال القضاء .

### الاسباب المرجبة

للقانون المؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون استقلال القضاء

١- زيادة عدد المجلس القضائي من سبعة اعضاء الى احد عشر عضوا لتمثيل جميع فئات القضاة في المجلس ليتمكن من الاطلاع بجميع مشاكل القضاة ومعالجتها .

٢- تضمن القانون نصا يوجب على رئيس المجلس القضائي من تلقاء نفسه او بناء على طلب وزير العدل بأن يضع تقريرا سنويا يرفعه الى المجلس القضائي يتضمن صورة عن اوضاع المحاكم وعملها في السنة السابقة مع تقديم الاقتراحات التشريعية والتنظيمية التي يراها موافقة لمصلحة القضاء .

٣- وضع شروط لترقيع القضاة من درجة الى درجة اعلى من حيث مدة الخدمة في الدرجة واجتياز الدورات التدريبية في المعهد القضائي وكذلك الابحاث القانونية المطلوبة منهم .

٤- رفع سن الخدمة للقاضي لغاية (٦٨) سنة ولرئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا الى (٧٢) سنة من العمر ، وبذلك يصبح القاضي الذي يبلغ الستين من عمره بعيدا عن حالة القلق فيما لو تم قنيد الخدمة او عدم تقديمها .

٥- تلتزم العطلة القضائية السنوية بحيث يتم لجميع القضاة خلال ثلاثة اشهر تبدأ من الاول من شهر تموز وتنتهي بنهاية شهر ايلول ، على ان تنظم نقابة المحامين وتحديد اجازات المحامين خلال تلك المدة ولتتفق مع العطلة القضائية .

قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون استقلال القضاء

المادة ٩- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بخطيب عبارة ( وكيل الوزارة ) الواردة في تعريف كلمة (القاضي) والاستعاضة عنها بعبارة ( الامين العام للوزارة ) .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ٢٤/١٢/١٩٨٩ ميلادية

المادة ٣- يُلغى نص المادة (٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة (٤)

يتألف المجلس القضائي من :-

- ١- رئيس محكمة التمييز .
  - ٢- رئيس محكمة العدل العليا .
  - ٣- رئيس النيابة العامة لدى محكمة التمييز .
  - ٤- رئيس النيابة العامة لدى محكمة العدل العليا .
  - ٥- الامين العام للوزارة .
  - ٦- رؤساء محاكم الاستئناف .
  - ٧- اقدم المفتشين في الوزارة .
  - ٨- قاضيين لا تقل درجة كل منهما عن الخاصة
- بختارها الوزير لمدة سنتين .

المادة ٤- يُلغى نص المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

- ١- في حالة غياب رئيس المجلس القضائي يتولى رئيس محكمة العدل العليا رئاسة المجلس وإذا غابا يتولى اقدم الاعضاء في محكمة التمييز رئاسة المجلس .
  - ٢- في حالة غياب رئيس النيابة العامة لدى محكمة التمييز ينتظم الى المجلس النائب العام في عمان وفي حال غياب رئيس النيابة العامة لدى محكمة العدل العليا ينتظم الى المجلس اقدم الاعضاء في محكمة العدل العليا .
  - ٣- اذا غاب امين عام الوزارة او المفتش فيها فينتدب الوزير من يحل محله الغائب منهما .
  - ٤- اذا غاب اي من القاضيين المعيّنين ينتدب الوزير من يحل محله الغائب منهما .
- ب- تعنى كلمة ( الغياب ) لاغراض هذه المادة الغياب عن الوظيفة .

المادة ٥ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي باضافة ما يلي الى آخرها ( ويعتبر الشاء سر المداولة لدى المجلس بمثابة الشاء سر المداولة لدى المحاكم ) .

المادة ٦- يُلغى نص المادة (٨) من القانون الاصلي بالغائها ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
مادة (٨) يهدي المجلس رأيه من تلقاء نفسه او بناء على طلب الوزير في المسائل المتعلقة بالقضاء

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ٢٤/١٢/١٩٨٩ ميلادية

والنيابة وذلك بأن يضع رئيس المجلس في مطلع كل سنة تقريراً سنوياً يرفعه الى المجلس لمناقشته وإقراره ثم رفعه الى الوزير يتضمن صورة عن اوضاع وعمل المحاكم في السنة السابقة مع تزويد الوزير بالاقتراحات التشريعية والتنظيمية التي يراها موافقة لمصلحة القضاء وذلك في ضوء القرارات الصادرة عن محكمتي التمييز والعدل العليا .

المادة ٧- يُلغى نص المادة (١٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

- ١- يقسم القضاة عند تعيينهم وقبل مباشرتهم وظائفهم القسم التالي :-  
« القسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للملك والوطن وان احكم بين الناس بالعدل وان احترم القوانين وأؤدي وظائفني بكل امانة واخلاص وان التزم سلوك القاضي الصادق الشريف » .
- ب- يؤدي كل من رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا اليمين المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة امام الملك .
- ج- يؤدي قضاة محكمة التمييز وقضاة محكمة العدل العليا ورئيسا النيابة العامة لديهما ورؤساء محاكم الاستئناف اليمين المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة امام الهيئة العامة لمحكمتي التمييز والعدل العليا واما القضاة الاخرون فيؤديون اليمين قبل مباشرتهم العمل امام رئيس محكمة التمييز .

المادة ٨- تعدل المادة (١٩) من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

- د- لا يجوز ترقيع القاضي من درجة لاخرى حتى الدرجة الثالثة قبل انقضاء ثلاث سنوات على حلوله في تلك الدرجة الا اذا عين في اعلى مرتبتها فيرفع بعد انقضاء سنة على التمييز وتعطى الاولوية في الترقيع لمن اجتاز الدورات التي حددتها الوزارة في المعهد القضائي ، اما القاضي في الدرجتين الثانية والاولى فيرفع الى الدرجة الاعلى منهما بعد سنتين على الاقل من حلوله في تلك الدرجة . اما القاضي في الدرجة الخاصة فيجوز ترقيعه بعد مضي سنة على الاقل فيها على ان يقدم القاضي الذي سيرفع من الدرجات الثانية وحتى الخاصة بحثاً قانونياً مبتكراً يناقش فيه بنجاح من قبل لجنة من ثلاثة اعضاء ينتدب المجلس اثنين منهم من بين اعضاءه ويعين احدهما رئيساً للجنة وينتدب مجلس ادارة المعهد القضائي من بين اعضاءه العضو الثالث في اللجنة .

المادة ٩- تعدل المادة (٢١) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (١) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها ، -

هكذا من الأشهر



محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

ب- لا يجوز نقل اي قاضي الى محكمة التمييز الا اذا عمل في محكمة الاستئناف مدة لا تقل عن سنتين ، كما لا يجوز نقل اي قاض الى محكمة الاستئناف الا اذا عمل في محكمة البداية او محكمة الجنايات الكبرى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

المادة ١٠- تعد المادة (٢٣) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (د) التالية اليها :-

د- يجوز انتداب القاضي للتدريس في المعهد القضائي الاردني والجامعات بقرار من المجلس بناء على تنسيب الوزير .

المادة ١١- يلغى نص المادة (٤٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (٤٣)

تنتهي خدمة رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا حكما عند اكمال كل منهما الثانية والسبعين من العمر دون الحاجة الى اصدار قرار بانتهائها وتنتهي خدمة القاضي حكما عند اكماله الثامنة والستين من عمره دون الحاجة الى اصدار اي قرار بانتهائها من اي جهة من الجهات وذلك دون الاخلال بانتهائها خدمته او انتهائها قبل ذلك لاي سبب آخر بما في ذلك المرض بموجب التشريعات المعمول بها .

المادة ١٢- يلغى نص المادة (٤٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٤٤-

- تبدأ العطلة القضائية السنوية من اليوم الاول من شهر قوز من كل سنة وتنتهي في اليوم الثلاثين من شهر ايلول من السنة نفسها ولكل قاض الحضور على اجازته السنوية خلال هذه المدة وتفتح بقرار من الوزير بناء على تنسيب رئيس المحكمة المختص .
- يقدم القاضي طلب الحضور على اجازته السنوية الى رئيس المحكمة قبل خمسة عشر يوما على الاقل من بداية العطلة القضائية ليحيله رئيس المحكمة الى الوزير مع رأيه في الطلب مع مراعاة تنظيم سير العمل في المحكمة والاستمرار في نظر القضايا المستعجلة التي يعينها رئيس المحكمة .
- تحدد نقابة المحامين اجازة المحامين خلال العطلة القضائية في الفترة المنصوص عليها في الفقرة (ا) من هذه المادة على ان لا تزيد الاجازة عن خمسة واربعين يوما في السنة .
- تلتزم المحاكم خلال العطلة القضائية بتأجيل قضايا المحامي الذي يستعمل اجازته القضائية خلال العطلة القضائية .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

نائب رئيس المجلس

المجمع

السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية ؟

موافقون .

٢٩- قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الانتخاب

لمجلس النواب .

قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦ المشار اليها فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي على النحو التالي :

اولا : بالغاء تعريف كل من كلمة ( الاردني ) وعبارات ( الحاكم الاداري ) و ( لجنة اعادة النظر ) و ( البطاقة الانتخابية الشخصية ) والاستعاضة عنه بما يلي :-

الاردني : كل شخص ذكر او انثى يحمل الجنسية الاردنية بمقتضى احكام قانون الجنسية الاردنية .  
الحاكم الاداري : المحافظ او المتصرف او مدير القضاء في المحافظة .  
لجنة اعادة النظر : اللجنة المشكلة بقرار من وزير الداخلية في كل دائرة انتخابية برئاسة الحاكم الاداري وعضوية احد القضاة واحد امراء السجل المدني في دائرة الاحوال المدنية والجوازات وفي حالة وجود اكثر من حاكم اداري في الدائرة الانتخابية الواحدة او وجود اكثر من دائرة انتخابية واحدة في الوحدة الادارية فيعين وزير الداخلية بتنسيب من المحافظ احد الحكام الاداريين رئيسا للجنة .

البطاقة الانتخابية

الشخصية

بطاقة الانتخاب الشخصية للمناخب التي تصدر بموجب تعليمات من وزير الداخلية بمقتضى احكام هذا القانون .

هكذا من المأهول

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

ثانيا : باضافة التعريف التالي لكلمة ( المقيم ) الى آخرها :-

المقيم : يعتبر الشخص مقيما عادة في المنطقة الانتخابية التي يقع مسكنه فيها ولا يعتبر منقطعاً عن تلك الإقامة بمجرد تغيبه عن مسكنه ذلك اذا كان يملك حق العودة اليه في اي وقت يشاء.

المادة ٣- تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي على النحو التالي :

اولا : باضافة عبارة ( في ٣١ تموز من كل سنة ) بعد عبارة ( تسع عشرة سنة شمسية من عمره ) الواردة في الفقرة (أ) منها .

ثانيا : باضافة كلمة ( قانونا ) الى آخر البند (٢) من الفقرة (ب) منها .

المادة ٤- تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي باضافة عبارة ( والجوازات ) بعد عبارة ( دائرة الاحوال المدنية) الواردة فيها .

المادة ٥- تعدل المادة (٩) من القانون الاصلي على النحو التالي :

اولا : بشطب عبارة ( اما النسختان الباقيتان فتعرضان خلال ثلاثة ايام ) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة ( اما النسختان الباقيتان فتعرضان خلال سبعة ايام ) .

ثانيا : بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

ج- لكل من لم يرد اسمه في جدول الناخبين بغير حق او حصل خطأ في البيانات الخاصة بقبده ان يطلب ادراج اسمه في الجدول او تصحيح البيانات الخاصة به كما يجوز لمن ورد اسمه في جدول الناخبين ان يعترض على قيد غيره ممن ليس لهم حق الانتخاب ، وكذلك على اقبال قيد اسماء من لهم هذا الحق ، ويقدم الاعتراض كتابة دون طرايع الى لجنة اعادة النظر المشكلة بموجب هذا القانون خلال سبعة ايام من تاريخ انتهاء مدة عرض جدول الناخبين .

ثالثا : بالغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

د- تصدر لجنة اعادة النظر قراراتها في الاعتراضات المقدمة اليها خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من تاريخ تقديم الاعتراض وتبلغ قراراتها للمعترضين بالاعلان عنها لمدة ثلاثة ايام في الاماكن التي تم اعلان جدول الناخبين فيها ، وتكون قابلة للطعن دون اي رسوم لدى محكمة البداية في المنطقة الانتخابية خلال خمسة ايام من تاريخ انتهاء مدة الاعلان عنها وعلى المحكمة ان تصدر قراراتها في الطعون المقدمة اليها خلال مدة لا تزيد على خمسة ايام ، ويتم تبليغها الى لجنة اعادة النظر خلال ثلاثة ايام من صدورها ، وتكون قطعية غير قابلة للطعن امام اي مرجع آخر .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

رابعا : بالغاء نص الفقرة (و) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

و- تعتمد الجداول النهائية في الانتخابات النيابية العامة او الفرعية ، ويجرى عملية الاقتراع بموجبها .

المادة ٦- يلغى نص المادة (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (١٠)

أ- يترتب على المحاكم في جميع الدوائر الانتخابية تزويد لجنة اعادة النظر في تلك الدوائر خلال المدة الواقعة بين (١٥) و (٣٠) من شهر تموز من كل سنة بقائمة تتضمن موجزا عن الاحكام التي اصدرتها والمتعلقة بالاقلاص والحجر ، وتلك التي تقضي بالسجن لمدة تزيد على سنة واحدة في الجرائم غير السياسية والتي لم يشملها عفوا .

ب- على دائرة الاحوال المدنية والجوازات تزويد لجان اعادة النظر في الدوائر الانتخابية المختصة خلال المدة الواقعة بين (١٥) و (٣٠) من شهر تموز من كل سنة بقائمة تتضمن اسماء الاشخاص الذين توفروا خلال الاثني عشر شهرا السابقة للمدة التي تشملها اجراءات اعادة النظر في جداول الناخبين.

المادة ٧- يلغى نص المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (١١)

أ- تقوم لجنة اعادة النظر خلال النصف الاول من شهر آب من كل سنة بتنقيح جداول الناخبين العائدة للدوائر الانتخابية التي تدخل ضمن اختصاصها واجراء عمليات الشطب اعتمادا على البيانات والمعلومات الواردة اليها من الدوائر الرسمية وتدوين اسباب الشطب في الحقل الخامس بالملاحظات في تلك الجداول ، ويشترط في ذلك ان لا تتعارض تلك البيانات والمعلومات مع قيود الدوائر الرسمية .

ب- لكل شخص ان يطلب من لجنة اعادة النظر في الدائرة الانتخابية التابع لها تسجيل اسمه في جدول الناخبين اذا كانت الشروط القانونية توافر فيه .

المادة ٨- يلغى نص المادة (١٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة (١٢)

تقوم لجنة اعادة النظر بعد سبعة ايام من انتهاء المدة المحددة لانتهاء اعمالها وفقا لاحكام المادة (١١) من هذا القانون بعرض جداول باسماء الاشخاص الذين شطبت اسمائهم من جداول الناخبين او اضيفت اليها لمدة سبعة ايام وذلك في مكان ظاهر في مركز المحاكم الاداري والتنوية عن عرضها على ذلك الوجه في الصحف المحلية .

هكذا من المأهول

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ٢٤/١٢/١٩٨٩ ميلادية

المادة ٩- تعدل المادة (١٣) من القانون الأصلي بشطب عبارة ( خلال عشرة أيام من تاريخ عرضها ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة ( خلال سبعة أيام من تاريخ انتهاء مدة عرضها )

المادة ١٠- يلغى نص المادة (١٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :  
المادة (١٤)

على لجنة إعادة النظر إصدار قراراتها بشأن الاعتراضات التي قدمت إليها بمقتضى المادة (١٣) من هذا القانون خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ انتهاء مدة الاعتراض ، وتبلغ قراراتها حال صدورها للمعتراضين بموجب إعلان يعلق لمدة ثلاثة أيام في الأماكن التي تم إعلان الجداول المعترض عليها ، وتكون قابلة للطعن لدى محكمة البداية في المنطقة الانتخابية خلال ثلاثة أيام من انتهاء مدة الإعلان عنها ، وعلى المحكمة أن تصدر قراراتها في الطعون المقدمة إليها خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمها وتكون قراراتها قطعية غير قابلة للطعن أمام أي مرجع آخر ، ويترتب عليها تبليغها إلى لجنة إعادة النظر خلال ثلاثة أيام من صدورها لتنفيذها .

المادة ١١- يلغى نص المادة (١٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ١٥-

تضع لجنة إعادة النظر في كل دائرة انتخابية ملاحق للجداول الانتخابية بعد اكتسابها الدرجة النهائية بمقتضى أحكام المواد (١٢) و (١٣) و (١٤) من هذا القانون ، وترسل إحدى النسخ منها إلى وزارة الداخلية وتحفظ النسخة الثانية منها لدى الحاكم الإداري .

المادة ١٢- تعدل المادة (١٦) من القانون الأصلي بشطب عبارة ( بمقتضى أحكام المادة (١٥) من هذا القانون ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة ( بمقتضى أحكام هذا القانون ) .

المادة ١٣- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٢٢) من القانون الأصلي بشطب عبارة ( الحاكم الإداري ) حيثما ردت فيها والاستعاضة عنها بكلمة ( المحافظ ) .

المادة ١٤- تعدل المادة (٢٣) من القانون الأصلي بشطب عبارة ( على الحاكم الإداري ) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة ( على المحافظ ) .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأحد ٢٤/١٢/١٩٨٩ ميلادية

المادة ١٥- يلغى نص المادة (٢٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة (٢٤)

إذا قرر المحافظ رفض طلب الترشيع لعدم مطابقته لأحكام هذا القانون فعليه بيان أسباب رفضه ولطالب الترشيع أن يعترض على القرار خلال يومين من تاريخ تبليغه له لدى محكمة البداية في مركز المحافظة التي تقع الدائرة الانتخابية ضمن اختصاصها ، وعلى المحكمة الفصل في الاعتراض خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه إليها ويكون قرارها قطعياً غير قابل للطعن لدى أي مرجع آخر .

المادة ١٦- تعدل المادة (٢٥) من القانون الأصلي بشطب عبارة ( يحتفظ الحاكم الإداري ) الواردة في مطلعها ويستعاض عنها بعبارة ( يحتفظ المحافظ ) .

المادة ١٧- تعدل المادة (٢٧) من القانون الأصلي بشطب عبارة ( على الحاكم الإداري ) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة ( على المحافظ ) .

المادة ١٨- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٣٦) من القانون الأصلي بشطب عبارة ( وفقاً لأحكام المادتين (١٢) و (١٥) من هذا القانون ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة ( وفقاً لأحكام هذا القانون ) .

المادة ١٩- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٤٤) من القانون الأصلي بشطب عبارة ( مع من يرغب من أولئك الحاضرين ) الواردة في آخرها .

المادة ٢٠- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٤٩) من القانون الأصلي بشطب عبارة ( الذين لا تقل درجة أي منهم عن الثانية ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة ( من الفئة الثانية على الأقل ) .

المادة ٢١- يلغى ( جدول الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها في مجلس النواب ) الملحق بالقانون الأصلي ويستعاض عنه بالجدول المرفق بهذا القانون

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى للمتقدمة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

### جدول

الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها في مجلس النواب

المادة ١٤- تحقيقا للغايات المقصودة من المادة (٣١) من قانون الانتخاب لمجلس النواب تكون الدوائر الانتخابية في المملكة لاغراض انتخاب مجلس النواب على الوجه المبين في هذا الجدول .

المادة ٢- تعتمد احكام نظام التقسيمات الادارية المعمول به في تحديد المنطقة او المناطق التي تشملها كل دائرة من الدوائر الانتخابية .

المحافظة	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد النيابية المخصصة لها
١- محافظ العاصمة	١- مدينة عمان	٧- سبعة نواب مسلمين واحد منهم من الشراكسة والشيشان ١- نائب واحد مسيحي .
٢- محافظة العاصمة	(باستثناء مدينة عمان)	٢- نائبان مسلمين ١- نائب واحد مسلم
٣- قضاء وادي السير	٢- نائبان مسلمان واحد منهما من الشراكسة والشيشان.	
٤- اضية سحاب والموتار والجيزة ( باستثناء بدر الوسط .	١- نائب واحد مسلم .	
٥- قضاء ناعور	١- نائب واحد مسلم	
٦- لواء مادبا	١- نائب واحد مسلم ١- نائب واحد مسيحي	

هكذا من المأهول

المحافظة	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد النيابية المخصصة لها
٧- قضاء ديبان	١- نائب واحد مسلم	
٢- محافظة اردب	٨- محافظة اردب	٧- سبعة نواب مسلمين ١- نائب واحد مسيحي.
٩- لواء عجلون	٢- نائبان مسلمان ١- نائب واحد مسيحي	
١٠- لواء جرش	٢- نائبان مسلمان	
١١- لواء الرمثا	١- نائب واحد مسلم	
١٢- لواء الاغوار الشمالية	١- نائب واحد مسلم	
١٣- لواء الكورة	١- نائب واحد مسلم	
١٤- لواء بني كنانة	٢- نائبان مسلمان	
٣- محافظة البلقاء	١٥- مدينة السلط وناحية زي	٣- ثلاثة نواب مسلمين ١- نائب واحد مسيحي .
١٦- محافظة البلقاء (باستثناء مدينة السلط وناحية زي )	٢- نائبان مسلمان ١- نائب واحد مسيحي.	
٤- محافظة الكرك	١٧- محافظة الكرك	٣- ثلاثة نواب مسلمين ١- نائب واحد مسيحي .
١٨- قضاء عي وقضاء الصافي	١- نائب واحد مسلم	



هكذا من الله على

المحافظة	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد النهائية المخصصة لها
١٩- لواء المزار الجنوبية ولواء القصر	٣- ثلاثة نواب مسلمين ١- نائب واحد مسيحي.	
٥- محافظة معان	٢٠- محافظة معان (باستثناء بند الجنوب)	٢- نائبان مسلمان
	٢١- لواء العقبة	١- نائب واحد مسلم
	٢٢- قضاء الشراك	١- نائب واحد مسلم
	٢٣- قضاء وادي موسى	١- نائب واحد مسلم
٦- محافظة الزرقاء	٢٤- محافظة الزرقاء	٣- ثلاثة نواب مسلمين واحد منهم من الشراكسة والشيشان ١- نائب واحد مسيحي.
٧- محافظة المفرق	٢٥- محافظة المفرق ( باستثناء بند الشمال )	٢- نائبان مسلمان
٨- محافظة الطفيلة	٢٦- محافظة الطفيلة	٣- ثلاثة نواب مسلمين.
٩- البادية	٢٧- بند الشمال ٢٨- بند الوسط ٢٩- بند الجنوب	٢- نائبان مسلمان ٢- نائبان مسلمان ٢- نائبان مسلمان

ويقصد بهذا الشمال العشائر التالية :-

- ١- بئر خالد
- ٢- السرحان
- ٣- المهي

- ٤- السردية
- ٥- الصاعيد
- ٦- الشرفات
- ٧- المعظمت
- ٨- الطرافشة

ويقصد بهذا الوسط عشائر بني صخر وهي :-

- ١- القبين
- ٢- الزين
- ٣- الكعابنة
- ٤- سليط
- ٥- الهقيش
- ٦- الخرشان
- ٧- الجبور
- ٨- الشرعة
- ٩- البدارين

ويقصد بهذا الجنوب عشائر الحويطات وهي :-

- ١- المطالقة
- ٢- الترابية
- ٣- السليمانيين
- ٤- التجادات
- ٥- النعيمات
- ٦- المراعبة
- ٧- الزواينة
- ٨- المناعين
- ٩- الحجابيا
- ١٠- بني عطية

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ٢٤/١٢/١٩٨٩ ميلادية

معالي رئيس المجلس  
الجميع  
السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية ؟  
موافقون

٣- قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية.

قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

اولا : باعادة ترقيم الفقرة (ب) منها لتصبح بند (٣) من الفقرة (أ) .

ثانيا : باضافة الفقرة (ب) التالية اليها :-

ب- تفرض ضريبة مقدارها ١٠٪ على قيمة الفواتير الصادرة عن مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية والمتعلقة بالاشتراكات والكالمات الهاتفية .

معالي رئيس المجلس

الجميع

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

الجميع :

هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة المالية ؟

موافقون .

٣١- قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩ قانون المواصلات والمقاييس.

هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية ؟

يرفع يده .

موافقون .

الاسباب المرجعية

للقانون المؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩

قانون المواصلات والمقاييس

مقتضا صدر قانون المواصلات والمقاييس رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٢ كانت مديرية المواصلات والمقاييس في

٢٨٠

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ٢٤/١٢/١٩٨٩ ميلادية

طر التأسيس ولم تكن تتوفر لديها الخبرة والممارسة الكافيتان لاعتماد المواصفات القياسية ومراقبة تطبيقها مراقبة فعلية .

ونتيجة لتطور العمل في المديرية فكان لا بد ان يشهد ذلك تطورا في كادرها الفني الذي اصبح يضم الان اكثر من ثمانين موظفا ، الى جانب انشاء عدد من المختبرات الاساسية لاعداد المواصفات القياسية ومراقبة تطبيقها

التام مع معظم المختبرات في المملكة والتعاون معها في مراقبة جودة السلع المنتجة محليا من جهة اخرى .

ونظر لاهمية المواصفات والمقاييس في رفع مستوى جودة الانتاج المحلي ضبط الصادرات الوطنية والرقابة على المستوردات وادوات القياس اضافة الى ضرورة مواكبة التطور العلمي والتقني الحديث في مجال المواصفات والمقاييس ، واعطاء المديرية الصلاحيات الكافية للقيام بمهامها ومن اهم ذلك ما يلي :-

١- مراقبة الجودة في السلع المنتجة محليا ورفع مستوى تلك الجودة لحماية المستهلك والاقتصاد الوطني وتوفير امكانيات المنافسة امام تلك السلع عند تصديرها .

٢- عدم السماح باستيراد اي سلع الى المملكة او تصديرها منها او انتاجها فيها ما لم تكن مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة .

٣- توسيع مهام مديرية المواصفات والمقاييس وصلاحياتها لتغطية جميع الانشطة التي تقامها حاليا ومن بينها مراقبة المعادن والمصوغات والاحجار الثمينة .

٤- وضع الاسس لاعتماد مختبرات الفحص والاختبار ومختبرات المعايرة في المؤسسات العامة والمؤسسات العلمية وذلك لاستغلال جميع الامكانيات المحلية المتوفرة في تطبيق المواصفات .

٥- تشكيل اللجنة الاستشارية للمواصفات والمقاييس من اكبر عدد ممكن من ممثلي المؤسسات العامة والخاصة للمشاركة في رسم السياسة العامة للمواصفات والمقاييس في المملكة الامر الذي سيؤدي الى الاسراع في اعداد المواصفات الاردنية .

٦- فرض العقوبة الكفيلة برادع المخالفين للمواصفات المعتمدة .

قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩

قانون المواصلات والمقاييس

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون المواصلات والمقاييس لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزارة : وزارة الصناعة والتجارة .

الوزير : وزير الصناعة والتجارة .

٢٨١

هكذا من المأهول

- الامين العام : الامين العام للوزارة .  
المديرية : مديرية المواصلات والمقاييس في الوزارة .  
المدير : مدير المديرية .  
المواصلة القياسية المعتمدة : الصفات والخصائص التي تحددها وثيقة تقنية لاي سلعة او مادة من حيث مستوى الجودة والسلامة العامة والابعاد وتشمل المصطلحات والرموز وطرق الاختبار وطرق اخذ العينات والتغليف ووضع السمات او بطاقات البيان .  
المراصفة القياسية المعتمدة : المراصفة القياسية الاردنية واي مواصفة قياسية عربية او دولية او اجنبية يعتمدها الوزير لاغراض هذا القانون .  
وحدات القياس النظامية : وحدات النظام الدولي المستعملة في القياس .  
ادوات القياس : الآلات والادوات والاجهزة التقنية المعدة لاغراض القياس وتشمل المقاييس المباشرة كالاوزان والمكاييل والاطوال وغيرها كما تشمل المقاييس غير المباشرة .  
علامة الجودة للمواصفات : العلامة التي تدل على ان السلعة او المادة مطابقة كحد ادنى القياسية المعتمدة .  
المعايرة : العمليات التي تحدد قيم اخطاء ادوات القياس .  
المختبر المعتمد : مختبر الفحص والاختبار او مختبر المعايرة الذي منح اعتمادا من المديرية .  
المادة ٣- يهدف هذا القانون الى تحقيق ما يلي :  
أ- اعتماد نظام وطني للمواصفات والمقاييس يقوم على اسس علمية حديثة والعمل على تطويره .  
ب- مواكبة الطرق والاساليب والاجهزة المستحدثة في ميادين المواصفات والمقاييس .  
ج- توفير الحماية الصحية والاقتصادية للمستهلك من خلال توفير السلع الاستهلاكية والمواد الاخرى بمواصفاتها القياسية المعتمدة .  
د- دعم الاقتصاد الوطني وخطط التنمية الاقتصادية في المملكة بالعمل على ضمان الجودة للصناعات الوطنية والانتاج المحلي من السلع او المواد الاخرى ، وتوفير اعلى مستويات المواصفات القياسية واحداثها لها ، لتمكينها من الدخول في ميادين المنافسة ومجالاتها المختلفة .  
المادة ٤- تحقيقا للاهداف المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون تتولي المديرية المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- اعتماد المواصفات القياسية للسلع والمواد ومراجعتها وتعديلها واستبدال غيرها بها ومراقبة تطبيقها .  
ب- توحيد وسائل وطرق القياس وتطويرها ، ومعايرة ادوات القياس وضبطها .  
ج- منح شهادة المطابقة وعلامة الجودة .  
د- وضع نظام وطني للقياس ومراقبة تطبيقه .  
هـ- اعتماد مراجع القياس الاساسية الوطنية لمعايرة ادوات القياس لدمغها او ختمها .  
و- مراقبة العيارات المقررة لمصوغات المعادن والاحجار الثمينة والمجوهرات وفحصها ودمغها .  
ز- اعتماد مختبرات الفحص والاختبار المتخصصة ومختبرات المعايرة في المؤسسات العامة والعلمية وغيرها لاجراء الفحوص والتحليل والاختبارات على السلع والمواد لغايات تطبيق المواصفات القياسية .  
ح- الاستفادة من الامكانيات المحلية المتوفرة لدى الجهات الحكومية والمؤسسات العلمية لتحقيق اهداف المديرية والقيام بمهامها وصلاحياتها .  
ط- اجراء الدراسات والبحوث التي تتعلق بالمواصفات والمقاييس وضبط الجودة في المجالات المختلفة وتشجيع تلك الدراسات والبحوث ودعمها .  
ي- التعاون مع المؤسسات والمنظمات العربية والاقليمية والدولية التي تعمل في مجالات المواصفات والمقاييس والتنسيق معها وتسهيل الملكة في المؤتمرات والاجتماعات والتدورات العربية والدولية المتعلقة باعمال المديرية .  
ك- الاتفاق مع المؤسسات والهيئات العربية والدولية بشأن الاعتراف المتبادل بعلامات الجودة ، على ان يتفقن اي اتفاق الكشف المبني المستمر على السلع والمواد المشمولة بالاتفاق للتأكد من مطابقتها للمعايير والشروط الفنية المعتمدة .  
ل- قبول المواصفات القياسية للدول الاخرى والمنظمات العربية والدولية واعتمادها للمدة التي يقررها الوزير لاغراض هذا القانون .  
م- نشر وبيع المطبوعات المتعلقة بالمواصفات القياسية المعتمدة وغيرها من المطبوعات الصادرة عن المديرية والمنظمات العربية والاقليمية والدولية .  
ن- القيام بأي اعمال اخرى تتعلق باهداف المديرية ومهامها .  
المادة ٥- أ- تشكل لجنة تسمى ( اللجنة الاستشارية للمواصفات والمقاييس ) وذلك على النحو التالي :-  
١- الامين العام رئيسا  
٢- المدير نائبا للرئيس  
٣- ممثل عن وزارة المالية / الجمارك عضوا

هكذا من المأهول

٤-	ممثل عن وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة .	عضواً
٥-	ممثل عن وزارة الأشغال العامة والإسكان	عضواً
٦-	ممثل عن وزارة الصحة	عضواً
٧-	ممثل عن وزارة التعمين	عضواً
٨-	ممثل عن وزارة الطاقة والثروة المعدنية	عضواً
٩-	ممثل عن وزارة المياه والري	عضواً
١٠-	ممثل عن وزارة الزراعة	عضواً
١١-	ممثل عن القوات المسلحة الأردنية	عضواً
١٢-	ممثل عن الجامعة الأردنية	عضواً
١٣-	ممثل عن غرفة صناعة عمان	عضواً
١٤-	ممثل عن اتحاد الغرف التجارية	عضواً
١٥-	ممثل عن الجمعية العلمية الملكية	عضواً

ب- يشترط في أعضاء اللجنة الاستشارية من ممثلي الجهات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة أن يكونوا من ذوي الخبرة والاختصاص ويتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد من قبل رؤسائهم أو رؤسائهم أو من قبل المجالس والهيئات التابعة لها .

المادة ٦- تجتمع اللجنة الاستشارية بدعوة من رئيسها أو نائبه في حالة غيابه مرة كل شهرين على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكون أي اجتماع تعقده اللجنة قانونياً إذا حضره أكثرية أعضائها شرط أن يكون الرئيس أو نائبه أحدهم . وتتخذ قراراتها بأكثرية الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي كان رئيس الجلسة قد صوت معه .

المادة ٧- تتولى اللجنة الاستشارية للمواصفات والمقاييس القيام بالمهام والصلاحيات التالية :-

- اقتراح السياسة العامة للمواصفات القياسية في المملكة ورفعها للوزير والعمل على تطبيقها بعد موافقته عليها .
- وضع أسس اعتماد مخبرات التحصن والاختبار والمعايرة في المؤسسات العامة والعلمية وغيرها .
- دراسة وإقرار برنامج العمل السنوي للمديرية .
- أي مهام أخرى تتعلق بالمواصفات والمقاييس يكلفها الوزير بها .

المادة ٨- يتولى المدير القيام بالمهام والصلاحيات التالية :-

- إدارة أعمال المديرية والإشراف على موظفيها وضمان حسن سير العمل فيها .
- وضع برنامج العمل السنوي للمديرية .
- الإشراف على أعمال اللجان الفنية المتخصصة .
- تشغيل المديرية لدى الدوائر والمؤسسات الرسمية والهيئات وسائر الجهات العامة والخاصة .

المادة ٩-

- يشكل الوزير بناءً على تنسيب الأمين العام لجنة فنية متخصصة أو أكثر لاعتماد مشاريع المواصفات القياسية وذلك من الجهات المختصة باعداد تلك المشاريع ويشترط في عضو اللجنة أن يكون من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال العمل المنوط باللجنة .
- تقدم اللجان الفنية المتخصصة مشاريع المواصفات القياسية إلى المدير لدراستها وإحالتها إلى الأمين العام مشفوعة بتوصياته .
- يرفع الأمين العام مشاريع المواصفات القياسية المحالة إليه إلى الوزير مع تنسيباته بشأنها . فإذا وافق عليها الوزير تصدر كمواصفات قياسية أردنية معتمدة والزامية وتعتبر سارية المفعول من التاريخ الذي يحدده لذلك وتنتشر في الجريدة الرسمية البيانات الخاصة بأرقامها والتاريخ المحدد لنفاذها وعناوينها وأماكنها .

المادة ١٠- تنظم إجراءات وضع المواصفات القياسية ومراقبة العيارات المقررة لمصوغات المعادن والاحجار الثمينة والمجوهرات وفحصها ودمقها وتحديد الكافآت المالية للخبراء من أعضاء اللجان الفنية المتخصصة بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية بمقتضى هذا القانون .

المادة ١١-

- لا يجوز استيراد أي سلعة أو مادة إلى المملكة أو تصديرها منها أو إنتاجها فيها ما لم تكن مطابقة للمواصفة القياسية المعتمدة لتلك السلعة وللوزير أن يعفي أي سلعة من أحكام هذه المادة في حالات خاصة ولاسيباب محددة .
- يقرب على الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمجالس البلدية والقروية التنفيذ في أعمالها ومشاريعها ووثائق العطاءات الخاصة بها ومشترياتها من السلع والمواد والخدمات بالمواصفات القياسية المعتمدة .
- على أصحاب المصانع القائمة التنفيذ بالمواصفات القياسية المعتمدة للسلع والمواد التي ينتجونها في مصانعهم وفي جميع الأعمال والمواد التي يستخدمونها فيها ، وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية.

هكذا من المثل



محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/١٢/١٩٨٩ ميلادية

د- على كل من يصنع أو ينتج أي سلعة استهلاكية أو يقوم بتعبئتها أو توزيعها أو استيرادها التقييد في تلك العمليات بالمواصفات القياسية المعتمدة الخاصة ببطاقات البيان لتلك السلعة ، ويمنع طرح أي سلعة استهلاكية في الاسواق المحلية ما لم تحمل بطاقة بيان تدرج عليها المعلومات الكاملة المتعلقة بهذه السلعة وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية .

المادة ١٢- للوزير بناء على تنسب الامين العام وترصبة من المدير أن يوافق في حالات خاصة على تقديم سريان مفعول مواصفة قياسية لمدة اضافية محددة لسلعة أو مادة خاصة تنتجها مؤسسة محلية أو مصنع محلي على أن تقدم المؤسسة أو المصنع البررات الفنية لطلب التمديد ، على أن لا تتجاوز مدة التمديد أو مجموع مدد التمديد التي تمنح في أي حالة من الحالات سنة واحدة .

المادة ١٣- لا يجوز استعمال وحدات قياس غير وحدات القياس النظامية المعتمدة في المملكة وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية .

المادة ١٤- يتم اعتماد مختبرات الفحص والاختبار ومختبرات المعايرة وتقييمها ومراقبتها حسب الامس المعتمدة .

المادة ١٥- يحدد بموجب تعليمات يصدرها الوزير اجور الفحص والاختبار والتحليل والمعايرة التي تجريها المديرية في مختبراتها ، أو تجري في المختبرات الاخرى المعتمدة للسلع والمواد وأدوات القياس المستوردة الى المملكة ، أو المصدرة منها ، أو التي تم انتاجها أو صنعها فيها ، وتدفع تلك الاجور من الجهات التي اجريت عمليات الفحص والاختبار والتحليل والمعايرة لمصلحتها ، ولا تعفى منها أي جهة من تلك الجهات .

المادة ١٦- لأي موظف من موظفي المديرية الذي يفرض اليه المدير خطيا ، اجراء الكشف والتفتيش على أي مصنع ، أو محل تجاري ، أو مستودع أو سوق عام ، واخذ عينات من السلع والمواد وأدوات القياس الموجودة فيه ، أو يتم انتاجها أو صنعها فيه ، وذلك لفحصها واختبارها وتحليلها ومعايرتها ، للتأكد من مطابقة تلك السلع والمواد والأدوات للمواصفات القياسية المعتمدة .

المادة ١٧- تصدر المديرية علامة جودة خاصة بها ، ولها أن تمنح منتج أي سلعة أو مادة في المملكة تصريحاً باستعمال هذه العلامة ، وذلك وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية بمقتضى احكام هذه القانون .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/١٢/١٩٨٩ ميلادية

المادة ١٨- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، لا تعفى أي وزارة أو دائرة حكومية أو مؤسسة رسمية عامة ، أو أي هيئة أخرى ، أو أي شخص طبيعي أو معنوي من الرسوم والتكاليف المالية والاجور وبذلات الانتفاع التي تفرض مقابل الاعمال والخدمات التي تقوم بها المديرية أو تتحقق لها بمقتضى هذا القانون أو الانظمة الصادرة بمقتضاها .

المادة ١٩-

أ- يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ، لا تزيد على ألف دينار ، أو بالسجن مدة لا تقل عن شهر واحد ، ولا تزيد على ثلاثة اشهر أو بكليتا العقوبتين ، كل من أقدم على ارتكاب أي من الأفعال التالية ، على أن يحكم بالحد الأعلى للعقوبة في حالة التكرار لأكثر من مرتين :

- ١- صنع أي أدوات قياس غير قانونية أو باعها .
- ٢- استعمال أو احرز بقصد الاستعمال أي أدوات قياس غير مدونة من قبل المديرية .
- ٣- منع الموظف المفوض من المدير بمقتضى هذا القانون من ضبط أي أدوات قياس غير قانونية سواء كانت له أو لغيره .
- ٤- رفض السماح للموظف المفوض من المدير ، بدخول أي مصنع أو محل تجاري أو مستودع أو أي مكان لغايات الكشف والتفتيش واجراء الفحص والاختبار والتحليل لأي سلعة أو مادة أو أدوات قياس تصنع أو توجد أو تستعمل أو تعرض للبيع أو للحزن أو الحفظ في ذلك المصنع أو المحل أو المستودع أو المكان .

ب- تصدر أدوات القياس غير القانونية التي تيم ضبطها بمقتضى احكام هذه المادة .

المادة ٢٠- يعاقب بعقوبة التزوير الجنائي المنصوص عليها في قانون العقوبات كل من زور أي دفعة أو ختم أو قلد خاتماً تستعمله المديرية لغايات تطبيق احكام هذه القانون وأي نظام صادر بمقتضاها .

المادة ٢١-

أ- مع مراعاة احكام المادة (١١) من هذه القانون إذا تبين أن أي سلعة أو مادة ليست مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة ، فيترتب على مالك تلك السلعة أو المادة أو منتجها ، أن يسحبها من الاسواق خلال المدة التي تحددها له المديرية بانذار خطي توجهه اليه ، وذلك تحت طائلة اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة (ب) في هذه المادة بحقه ، وأن لا يعيد تلك السلعة أو المادة الى الاسواق أو التداول أو الاستعمال الا بعد أن توافق المديرية على انها أصبحت مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة .

هكذا من الأصول

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

ب- اذا لم يتم مالك السلعة او المادة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ، او منتجها بسحبها من الاسواق ، خلال مدة الانذار الموجه اليه من المديرية بذلك فتعتم مصادرتها واتلاقتها بقرار من الوزير ، وللوزير اغلاق المصنع او المحل التجاري او المستودع او المكان الذي توجد فيه السلعة ، او المادة للمدة التي يقررها .

المادة ٢٢- كل قرار تصدره المديرية بناء على تقارير اختبار او تحليل اجري على اي سلعة او مادة حول مطابقتها او عدم مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة يعتبر قراراً نهائياً غير قابل للطعن لدى اي جهة قضائية او ادارية .

المادة ٢٣- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذه القانون .

المادة ٢٤- يلغى قانون المواصفات والمقاييس رقم (٧٤) لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته . على ان يستمر العمل بالانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه الى المدى الذي لا تتعارض فيه مع احكام هذه القانون وتعتبر وكأنها صادرة بمقتضاه الى ان يتم الغاؤها او استبدالها بغيرها وفقاً لاحكامه .

المادة ٢٥- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذه القانون .

السيد الامين العام  
٣٢- قانون موقت رقم (١٧) لسنة ١٩٨٩ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة الحالية ١٩٨٩ .

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٨٩  
قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٨٩ ) . ويقرأ مع القانون المؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٨٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون المذكور.

المادة ٢-  
ب- يضاف الى ايرادات الحكومة المدرجة في المادة (٢) من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (١١)

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

وجداول فصول الايرادات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ ( ٩٠٤٥٥٠٠٠٠ ) دينار وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجداول فصول الايرادات الملحقه بهذا القانون .  
ب- يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة (٢) من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (٢) وجداول فصول النفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ ( ١٠٤٣٥٣٥٠٠ ) دينار وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجداول فصول النفقات الملحقه بهذا القانون .

المادة ٣- يضاف الى العجز الوارد في المادة (٣) من القانون الاصلي مبلغ ( ١٣٩٩٨٥٠٠ ) دينار .

المادة ٤- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المتعقده يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

جدول رقم (١)

اجمالي الايرادات المقدرة للسنة المالية ١٩٨٩  
( بالالف دينار )

الفصل رقمه	عنوانه	الإيرادات المقدرة ١٩٨٩	إيضاحات
الباب الاول			
الإيرادات المحلية			
١-	الضرائب على الدخل والارباح	(٦٠٠٠)	
٢-	الضرائب الجمركية	(١٦٠٠٠)	
٣-	الضرائب الاخرى	(١٨٠٠٠)	
٤-	الرخص	...	
٥-	الرسوم	٦١٧٠	
٦-	البرق والهاتف	٦٢٠	
٧-	العوائد والارباح	٥٠٠٠	
٨-	الفوائد المستردة	...	
٩-	الإيرادات المختلفة	٢٢١٢٠	
	مجموع الإيرادات المحلية	٤٢١١٠	
١٠-	المساعدات المالية	٣٠٠٠٠	
١١-	اقساط القروض المستردة	٢٣٤٥	
	(١) مجموع إيرادات الباب الاول	٧٤٤٥٥	

هكذا من المثل

الفصل رقمه	عنوانه	الإيرادات المقدرة ١٩٨٩	إيضاحات
الباب الثاني			
	القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية	١٦٠٠٠	
	مجموع إيرادات الباب الثاني	١٦٠٠٠	
	اجمال الايرادات	٩٠٤٥٥	

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ٢٤/١٢/١٩٨٩ ميلادية

جدول رقم (٢)

اجمالي النفقات للمق الموازنة للسنة المالية ١٩٨٩

الوزارة / الدائرة	الباب الاول				الباب الثاني الرأسمالية الكلي	المجموع
	المجارية	المالية	عادية	المالية		
الدوران الملكي الهاشمي	١٣٥٩٠٠٠	...	...	...	...	١٣٥٩٠٠٠
ديوان المحاسبة	٩٧٥٠٠	...	...	...	...	٩٧٥٠٠
وزارة الداخلية	٨٠٠٠	٤٠٠٠٠	...	...	...	٤٨٠٠٠
وزارة الداخلية/الامن العام	...	...	١٢٥٠٠٠٠	...	...	١٢٥٠٠٠٠
وزارة الخارجية	١٢٥٧٠٠٠	...	...	...	...	١٢٥٧٠٠٠
وزارة المالية	٥٧٣٢٢٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	١١٨٧٢٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	...	٧٩١٩٤٠٠٠
وزارة المالية/دائرة	٨٠٠٠	...	...	...	...	٨٠٠٠
الموازنة العامة	٢٠٠٠٠	...	...	...	...	٢٠٠٠٠
وزارة المالية / دائرة	٢٠٠٠٠	...	...	...	...	٢٠٠٠٠
الاراضي والمساحة	٢٢٠٠٠	...	...	...	...	٢٢٠٠٠
وزارة الصناعة والتجارة	...	...	...	...	...	١٢٠٠٠٠٠
وزارة التخطيط / المجلس	...	...	...	...	...	١٢٠٠٠٠٠
القرى للتخطيط	٥٠٠٠	...	...	...	...	٥٠٠٠
وزارة التخطيط / دائرة	...	...	...	...	...	...
الاحصاءات العامة	١٠٠٠	...	...	...	...	١٠٠٠
وزارة الشؤون البلدية	...	...	...	...	...	...
والقروية والبيئة	...	...	...	...	...	...
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	١٨٠٠٠	...	...	...	...	١٨٠٠٠
سلطة المصادر الطبيعية	...	...	...	...	...	...
وزارة الاشغال العامة	٣٧٢٣٠٠٠	...	...	...	...	٣٧٢٣٠٠٠
والاسكان	...	...	...	...	...	...
وزارة المياه والري	١١٨٠٠٠	...	...	...	...	١١٨٠٠٠
سلطة رادي الاردن	...	...	...	...	...	...
وزارة التربية والتعليم	٦٠٠٠٠٠٠	...	...	...	...	٦٠٠٠٠٠٠
وزارة التعليم العالي	٣٧٠٠٠٠	...	...	...	...	٣٧٠٠٠٠
وزارة الصحة	١٣٢٩٠٠٠	...	...	...	...	١٣٢٩٠٠٠
وزارة التنمية الاجتماعية	١٥٠٠٠	...	...	...	...	١٥٠٠٠

الوزارة / الدائرة	الباب الاول				الباب الثاني الرأسمالية الكلي	المجموع
	المجارية	المالية	عادية	المالية		
وزارة العمل	٥٠٠٠	...	...	...	...	٥٠٠٠
وزارة الاعلام / مؤسسة	٥٩٠٠٠	...	...	...	...	٥٩٠٠٠
الاتاعة والتلفزيون	...	...	...	...	...	...
وزارة النقل والاتصالات	...	٢٤٥٠٠٠٠	...	...	...	٢٤٥٠٠٠٠
سلطة الطيران الملكي	...	...	...	...	...	...
وزارة النقل والاتصالات	٥٠٠٠	...	...	...	...	٥٠٠٠
دائرة الارصاد الجوية	...	...	...	...	...	...
المجموع	٦٨٠١٨٥٠٠	٧٣١٣٠٠٠	١٣١٢٢٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠	١٠٤٤٥٣٥٠٠	١٠٤٤٥٣٥٠٠

معالي رئيس المجلس  
الجميع  
السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة المالية  
موافقون  
٣٣- قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون  
تشكيل المحاكم النظامية .

قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٨٩ ) . ويقرأ مع  
القانون رقم (٧٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات  
كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي على النحو التالي :  
اولا : باضافة العبارة التالية الى مطلع الفقرة (أ) منها :-  
( مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة ) .

هكذا من اهل



ثانياً :بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

ب- تباشر محكمة استئناف معان عملها اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية ، وإلى أن يصدر هذا القرار تستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص محكمة استئناف معان الداخلة ضمن صلاحيتها الاقليمية .

المادة ٣- يعدل البند (أ) من الفقرة (١) من المادة (٩) من القانون الاصلي باضافة عبارة ( على الاقل ) بعد عبارة ( وتتمتع من رئيس وقاضيين ) الواردة فيه .

معالي رئيس المجلس  
الجميع  
السيد الامين العام  
هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية  
موافقون  
٣٤- قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٨٩ قانون الجامعات الاهلية .

قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٨٩  
قانون الجامعات الاهلية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون الجامعات الاهلية لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المجلس : مجلس التعليم العالي المنصوص عليه في قانون التعليم العالي المعمول به .  
الجامعة الاهلية : كل جامعة او معهد عال او كلية لا تقل مدة النافسة فيها عن اربع سنوات او ما يعادلها وتفتح الدرجة الجامعية الاولى ( البكالوريوس ) على الاقل تؤسسها وتلكها وتديرها وتشرف عليها جهة غير حكومية .

المادة ٣- تهدف الجامعة الاهلية الى المساهمة في تحقيق اهداف التعليم العالي المنصوص عليها في قانون التعليم العالي المعمول به .

المادة ٤- تنشأ الجامعة الاهلية بقرار من المجلس ولها لشروط والضمانات التي يقرها .

المادة ٥- تتمتع الجامعة الاهلية بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة ان تقاضي وتقاضي ولها حق قلمك الاموال المنقولة وغير المنقولة وابرام العقود بما في ذلك عقود البيع والرهن والاقتراض وقبول التبرعات والهبات والوصايا واجراء سائر التصرفات القانونية على ان لا يتعارض ذلك كله مع اهدافها .

المادة ٦- يتولى المجلس الصلاحيات والمسؤوليات التالية :-

- الموافقة على انشاء انواع الدارسات في الجامعة الاهلية .
- الموافقة على خطط الجامعات الاهلية وتحديد اولوياتها .
- اقرار حقول التخصص في مختلف المستويات في الجامعات الاهلية .
- اقرار اسس قبول الطلبة في الجامعات الاهلية .
- الموافقة على قبول التبرعات والهبات والمنح التي تقدم للجامعات الاهلية .
- مناقشة الموازنات والتقارير السنوية للجامعات الاهلية لتقييم انجازاتها ، وتقديم التوجيهات لتحسين عملها ورفع مستواها .
- الموافقة على اتفاقيات التعاون الثقافي والتكنولوجي وبرامجه بين الجامعات الاهلية والجامعات الاردنية والمؤسسات والهيئات المختصة العربية والاجنبية والاقليمية والدولية .

المادة ٧-

- يقدم طلب تأسيس الجامعة الاهلية الى المجلس مرفقاً بالبيانات والوثائق وسائر الضمانات التي يقرها ، ويصدر المجلس قراره بشأن الطلب خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر .
- يتولى المجلس التأكد من تحقيق الجامعة الاهلية لاهدافها ، ويصدر لذلك الغرض تعليمات للترخيص والاعتماد ، وله في حالة مخالفة الجامعة للقوانين والانظمة والتعليمات المنظمة لها ان يوقف قبول الطلبة فيها او يفلتها ويسحب ترخيصها .

المادة ٨- تحدد مجالس الجامعة الاهلية وشروط تعيين رئيس الجامعة والعمداء ورؤساء الاقسام ورتب هيئة التدريس فيها ، وكل ما يتعلق بهم بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ٩- تتألف الوردات المالية للجامعة الاهلية من المصادر التالية :-

- الرسوم الجامعية والاجور والبدلات الخاصة بالخدمات الجامعية التي تقدمها للطلاب ولغيرهم .
- ربح استثمار اموالها او ما تنصرف به منها .
- التبرعات والهبات والمنح والوصايا والاقوال على ان يوافق المجلس على قبول ما يرد او يقدم منها من مصادر غير اردنية .

هكذا من الأهل

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ٢٤/١٢/١٩٨٩ ميلادية

- و- الواردات التي تحقق لها من اي خدمات أكاديمية أو علمية أو استشارية تقدمها للغير .
- هـ- ما يتأتى لها من مطبوعاتها ومنشوراتها .
- و- اي اموال اخرى تقدم اليها يوافق المجلس على قبولها .

المادة ١٠- تمسك الجامعة الاهلية دفاتر وقيودا مالية منظمة وفقا للاصول المحاسبية المعتمدة ، وتكون الحسابات والتقارير الختامية المستخرجة منها خاضعة للتدقيق من قبل مدقق حسابات قانوني مرخص تعينه الجامعة لهذه الغاية .

المادة ١١- على الجامعة الاهلية ان تقدم تقريراً سنوياً الى المجلس عن اعمالها خلال السنة الماضية وخططها عن السنة المقبلة ، على ان يقدم التقرير خلال مدة لا تتجاوز اليوم الاول من شهر آذار من السنة التالية للسنة التي يتعلق بها التقرير .

المادة ١٢- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس  
على نفس المبدأ الذي قرره الى لجنة التربية والتعليم ثم اللجنة القانونية هل يوافق المجلس الكريم على ذلك .  
الجميع  
السيد الامين العام  
موافقون  
٣٥- قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون التعليم العالي .

#### الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون التعليم العالي

عدلت المادة (١١) من قانون التعليم العالي رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٥ لاجاد السند القانوني لاصدار الانظمة المتعلقة بانشاء المعاهد العالية العامة التابعة لجهة حكومية وكذلك تغطية سائر الاحكام التي ستتناولها تلك الانظمة وبما ان النية كانت متجهة في ذلك الوقت لدى كل من مجلس التعليم العالي ووزارة التعليم العالي لاصدار نظام كلية تأهيل المعلمين وكلليات عامة اخرى غيرها فقد وضع القانون المرفق ليساعد على اصدار الانظمة الخاصة بتلك المعاهد والكلليات .

٢٩٦

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ٢٤/١٢/١٩٨٩ ميلادية

قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون التعليم العالي

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي . وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
" لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الشروط والاجراءات والضمانات المتعلقة بانشاء المعاهد العالية العامة التابعة لجهة حكومية وتشكيل المجالس الخاصة بها وصلاحياتها والنصاب القانوني لاجتماعاتها وقراراتها والاحكام المتعلقة بمعداتها واعضاء الهيئة التدريسية فيها وكيفية تعيينهم وحقوقهم وواجباتهم وانها خدماتهم وسائر الشؤون المتعلقة بهم .

معالي رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة التربية والتعليم ومن ثم للجنة القانونية ؟  
الجميع  
السيد الامين العام  
موافقون  
٣٦- قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني .

قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٨٩ ويقرأ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليها من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص كل من الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

٢٩٧

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

- أ- يتولى إدارة شؤون البنك المركزي العامة مجلس إدارة مؤلف من المحافظ كرئيس للمجلس ومن نائبه، ويسمى المحافظ أحدهما نائباً لرئيس المجلس في حالة غيابه، ومن خمسة أعضاء، يعينون وفقاً لأحكام هذه المادة.
- ب- يعين مجلس الوزراء المحافظ ونائبه لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد على أن يقترن قرار التعيين وتجديد التعيين بالإرادة الملكية.

المادة ٣- تعدل المادة (١١) من القانون الأصلي على الوجه التالي:

- أولاً: بالفاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-
- ج- إذا تغييب كل من المحافظ ونائبه المسمى عن أي اجتماع للمجلس فبرأسه النائب الآخر للمحافظ.
- ثانياً: بالفاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-
- د- في الحالات الاستثنائية التي يرى فيها المحافظ ضرورة اتخاذ قرار مما هو ضمن صلاحيات المجلس ولم يكن بالإمكان عقد اجتماع له، يجوز للجنة مؤلفة من المحافظ رئيساً وعضوية نائبه واحد أعضاء المجلس يختاره المحافظ أن تتخذ مثل هذا القرار بالنيابة عن المجلس وفي حالة غياب المحافظ يرأس اللجنة نائب المحافظ المسمى وينضم إليها في هذه الحالة عضو آخر من المجلس يختاره النائب المذكور، ويكون القرار الذي تتخذه اللجنة في أي من الحالتين قانونياً وملزماً للبنك المركزي على أن يحاط المجلس علماً به في أول اجتماع تال له يكتمل فيها النصاب.

المادة ٤- تعدل المادة (١٥) من القانون الأصلي بالفاء عبارة ( للمحافظ أن يفوض نائب المحافظ ) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة ( للمحافظ أن يفوض أيًا من نائبيه أو كليهما ).

المادة ٥- يلغى نص المادة (١٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة (١٦)

- أ- يعين للمحافظ نائبان لمساعدته في القيام بواجباته ووظائفه وفقاً للصلاحيات والمهام التي يكلفها بها.
- ب- يمارس النائب الذي يسميه المحافظ صلاحيات المحافظ ووظائفه عند غيابه خارج المملكة أو في إجازة أو عند تخلفه عن العمل لأي سبب من الأسباب وإذا تغييب أو تخلف النائب المسمى عن العمل فيتعزى النائب الآخر للمحافظ صلاحيات المحافظ ووظائفه.
- ج- إذا تغييب كل من المحافظ ونائبه عن العمل فيعين رئيس الوزراء أحد أعضاء المجلس ليقوم بأعمال محافظ البنك المركزي ووظائفه إلى أن يعود هو أو أي من نائبيه إلى العمل.

٢٩٨

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

المادة ٦- يلغى نص المادة (١٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة (١٧)

على المحافظ ونائبه أن يكرسوا جميع أوقاتهم لخدمة البنك والقيام بوظائفهم فيه، ولا يجوز لأي منهم القيام مباشرة بأي نشاط تجاري أو قبول أي عمل دائم بأجر خارج واجبات وظيفته، إلا إذا قرر مجلس الوزراء تكليف أي منهم أو انتدابه للقيام بأي مهمة أو الاشتراك في أي هيئة أو مجلس أو لجنة أو وفد رسمي أو مؤتمرات دولية، أو كان قيامه بتلك المهمة أو اشتراكه في مثل تلك الهيئة أو المجلس أو اللجنة أو الوفد أو المؤتمر يقتضي أي من التشريعات المعمول بها.

المادة ٧- تعدل المادة (١٨) من القانون الأصلي على النحو التالي:-

- أولاً: بالفاء عبارة ( ونائب المحافظ وعلاواتهما ) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة ( ونائبه وعلاواتهم ).
- ثانياً: بالفاء عبارة ( اونائب المحافظ ) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (ونائب المحافظ ).

معالي رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم على إحالته للجنة المالية ثم للجنة القانونية ؟  
من يوافق يرفع يده .  
الأكثريه  
معالي رئيس المجلس بنشرف الاكثريه  
السيد الامين العام ٣٧- قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان .

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان

وضع القانون المشار اليه لاعفاء من يتخرج من كلية طب الاسنان في الجامعات الاردنية الرسمية من الفحص الاجمالي والذي يجري للخريج قهيناً لمنحة الترخيص اللازم للممارسة المهنة، ولأن كثيراً من الاقطار لا يخضع خريجو جامعاتها لمثل هذا الفحص وإنما يخضع له خريجو الاقطار الاخرى.

إضافة إلى حرص الجامعات الاردنية على المستوى الجيد في خريجها وعلى مقاييس اللحص الذي يجري لهم، وأسوة بأعفاء خريجي كليات الطب والصيدلة في الجامعات الاردنية من التقدم للفحص الاجمالي فقد تم وضع القانون المرفق.

٢٩٩

هكذا من آخر عمل

قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون عدل لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٧) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها :-  
( ويستثنى من تقدم هذا الفحص خريجو كليات طب الاسنان في الجامعات الاردنية الرسمية ) .

معالي رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس الكريم على إحالته للجنة الصحية ثم للجنة القانونية للجنة ؟

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام  
٣٨- قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب .

قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٣٥) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها لقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها :-

ب- لوزير الداخلية ان يستعفى بصورة دائمة او مؤقتة أي بيان من الهيئات التي تتضمنها البطاقة الانتخابية الشخصية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بما في ذلك صورة الناخب ) .

المادة ٣- يلغى جدول الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها في مجلس النواب الملحق بالقانون الاصلي ويستعاض عنه بالجدول المرفق بهذا القانون .

جدول الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل

منها في مجلس النواب

المادة ١- تحقيقا للغايات المقصودة من المادة (٣١) من قانون الانتخاب لمجلس النواب تكون الدوائر الانتخابية في المملكة لاغراض انتخاب مجلس النواب على الوجه المبين في هذا الجدول .

المادة ٢- تعتمد احكام نظام التقسيمات الادارية المعمول به وتقسيمات امانة عمان الكبرى المقررة من قبل مجلس الامانة في تحديد المنطقة او المناطق التي تشملها كل دائرة من الدوائر الانتخابية .

المحافظة	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد النيابية المخصصة لها
١- محافظة العاصمة	١- الدائرة الاولى وتشمل مناطق ( بسمان وماركا وطارق من امانة عمان الكبرى ) ٢- الدائرة الثانية وتشمل مناطق ( اليرموك والنصر ورأس العين ويدر من امانة عمان الكبرى ) ٣- الدائرة الثالثة وتشمل مناطق ( المدنية وزهران والعبدي من امانة عمان الكبرى ) ٤- الدائرة الرابعة وتشمل مناطق (القريسة والجريدة وابر هلندا وخرية السوق وجاروا والبادودة وام قصير والمقابلين من امانة عمان الكبرى) ، والقضية سحاب والجيزة والمرار باستثناء بدو الوسط . ٥- الدائرة الخامسة وتشمل مناطق ( شلا بدران وابر نصير والجبيهة وصويلح وتلاح العلي وام السحاق وطلدا من امانة عمان الكبرى ) وقضائي وادي السير وناعور . ٦- الدائرة السادسة لواء مادبا وقضاة ديبان .	ثلاثة نواب مسلمين ثلاثة نواب مسلمين اربعة نواب مسلمين واحد منهم من الشراكسة والشيشان ونائب واحد مسيحي . نائبان مسلمان خمس نواب مسلمين واحد منهم من الشراكسة والشيشان . نائبان مسلمان ونائب واحد مسيحي .
٢- محافظة اردب	١- مدينة اردب والماكر والمناطق التابعة مركز المحافظة مباشرة . ٢- لواء جرش	ثمانية نواب مسلمين ونائب واحد مسيحي . نائبان مسلمان

هكذا من أهل



محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

المحافظة	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد النيابية المخصصة لها
٣- محافظة البلقاء	٣- لواء عجلون	نائبان مسلمان ونائب واحد مسيحي
٤- محافظة الكرك	٤- لواء الرمثا ولواء بني كنانة ٥- لواء الكورة ولواء الاغوار الشمالية	ثلاثة نواب مسلمين نائبان مسلمان
٥- محافظة معان	محافظة معان	سبعة نواب مسلمين ونائبان مسيحيان
٦- محافظة الزرقاء	محافظة الزرقاء	خمس نواب مسلمين
٧- محافظة المرق	محافظة المرق	خمس نواب مسلمين واحد منهم من الشراكسة والشيشان ونائب واحد مسيحي
٨- محافظة الطفيلة	محافظة الطفيلة	ثلاثة نواب مسلمين
٩- البادية	بدر الشمال بدر الوسط بدر الجنوب	نائبان مسلمان نائبان مسلمان نائبان مسلمان

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

ويقصد ببدر الشمال العشائر التالية :

- ١- بنو خالد
- ٢- السرحان
- ٣- الميمس
- ٤- السردية
- ٥- المساعيد
- ٦- الشرفات
- ٧- العظما
- ٨- الزبيد

ويقصد ببدر الوسط عشائر بني صخر وهي :-

- ١- الغوين
- ٢- العامر
- ٣- الكعابنة
- ٤- سليط
- ٥- الهيش
- ٦- الحرقشان
- ٧- الجبور
- ٨- الشرعة
- ٩- البدارين
- ١٠- الطيبين
- ١١- الحماد
- ١٢- اللضا
- ١٣- المليم

ويقصد ببدر الجنوب عشائر الحريطات وهي :-

- ١- المطاللة
- ٢- الترابية
- ٣- السليمانين
- ٤- النجادات

هكذا من المأهول

- ٥- التعميمات
- ٦- المراجعة
- ٧- الزوايدة
- ٨- المناهض
- ٩- الحجاب
- ١٠- بني عطية
- ١١- العطر
- ١٢- الدراوشة
- ١٣- الدمانية
- ١٤- الهدبان
- ١٥- البطونية
- ١٦- الزلاوية
- ١٧- السميدين
- ١٨- الرشادة
- ١٩- العمارين
- ٢٠- الاحيوات
- ٢١- المصحين
- ٢٢- السميدين
- ٢٣- الربايعة
- ٢٤- الطقاطقة

معالي رئيس المجلس  
الجميع  
معالي رئيس المجلس  
السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية ؟  
موافقون .  
للقانونية .  
٣٩- قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل  
لقانون المحاكم الشرعية .

### قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلقى نص المادة (٢٤) من القانون الاصلي ، ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٤-

- أ- لا يجوز تحريك دعوى الحق العام بحق القاضي في الجنايات والجنح أو اقامتها عليه الا بعد الحصول على إذن بذلك من المجلس وفي حالة عدم اعطاء الاذن توقف الملاحقة ، كما لا يجوز اتخاذ أي اجراء جزائي آخر بحقه بما في ذلك توقيفه الا بعد الحصول على الاذن المشار اليها .
- ب- اذا تقرر القبض على القاضي أو توقيفه فعلى النائب العام رفع الامر الى المجلس خلال الاربع والعشرين ساعة التالية ، وللمجلس بعد سماع اقوال القاضي ان يقرر اما الاذن بتوقيفه أو عدم الاذن بذلك ، وتتبع بحقه بعد ذلك الاحكام والاجراءات القانونية .
- ج- يعتبر قاضي القضاة قاضيا لاغراض تطبيق احكام هذه المادة عليه .
- د- تسري احكام هذه المادة على القضاة المنظرة حاليا .

معالي رئيس المجلس  
الجميع  
معالي رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية ؟  
موافقون  
قانونية

هكذا من المأهول

السيد الأمين العام  
٤- قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون المجلس  
الطبي الاردني .

قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون المجلس الطبي الاردني

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون المجلس الطبي الاردني لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٤) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية اليها بعد عبارة ( وزير الصحة ) الواردة فيها :-  
المدير العام للمؤسسة الطبية العلاجية

المادة ٣- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٧) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية اليها بعد عبارة (مندوب من الوزارة يعينه الوزير ) الواردة فيها :-  
مندوب من المؤسسة الطبية العلاجية  
يعينه مديرها العام .

المادة ٤- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (١٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
(ب- مساهمة المؤسسة الطبية العلاجية ومديرية الخدمات الطبية الملكية وكلية الطب في الجامعات الاردنية ونقابة اطباء كما يحددها المجلس وتدفع هذه المساهمة بالتساوي من قبل هذه الجهات )

معالي رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس الكريم على إحالته للجنة الصحية ثم اللجنة القانونية؟  
موافقون

٢٠٦

معالي رئيس المجلس  
السيد الأمين العام  
٤١- قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الشركات.

الاسباب الموجبة  
للقانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون الشركات

تنص الفقرة (ب) من المادة (٣١٨) من قانون الشركات المؤقت رقم (١) لسنة ١٩٨٩ على ما يلي :  
( على الشركات القائمة أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون وأن تجري التعديلات اللازمة على عقودها وانظمتها خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ دون الحاجة الى دعوة هيئاتها العامة لقرار هذه التعديلات ونشرها وفق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ) .  
وعلى الرغم من انتهاء المدة المحددة في القانون لتوفيق الاوضاع الا ان بعض الشركات لم تقم بتوفيق اوضاعها حتى ذلك التاريخ .  
وحفاظاً على مصلحة المساهمين في هذه الشركات وتجنباً لتكبيدها الغرامات المنصوص عليها في القانون الاصلي فقد وضع القانون المرفق .

قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون الشركات

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٨٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٨٩/٨/١ .

المادة ٢- أ- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٣١٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب- على الشركات القائمة أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون وأن تجري التعديلات اللازمة على عقودها وانظمتها الاساسية خلال مدة تنتهي بتاريخ ١٩٩٠/١/٣١ وذلك دون الحاجة الى دعوة هيئاتها العامة لقرار هذه التعديلات ، ونشرها وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، على أن يعتبر تسجيل اي شركة ملغى حكماً اذا لم تقم بتوفيق اوضاعها خلال هذه المدة .

٢٠٧

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

نعم ، السيد عبد الرؤوف الروابدة

معالي رئيس المجلس  
معالي وزير الاشغال  
العامة والاسكان

شكراً سيدي الرئيس ، التي مر قبل قليل ويعامل بنفس الطريقة الان قانون الشركات مر معنا قبل قليل ، يلحق بالقانون السابق ، المالية والقانونية . هل يوافق المجلس الكريم على إحالته للجنة المالية ثم القانونية ؟

معالي رئيس المجلس  
الجميع

موافقون

مالية وقانونية

معالي رئيس المجلس  
السيد الامين العام

٤٧- قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان .

قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان لسنة ١٩٨٩ ) ، ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ- للامين في اي وقت اجراء التفتيش على المحلات للتحقق من مراعاة اصحابها لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بوجبه وله انثائه اصدار القرار باغلاق اي محل تمارس فيه المهنة دون ترخيص اغلاقاً مؤقتاً الى حين قيام المخالف بالحصول على الرخصة او تعديدها اوالى ان تصدر المحكمة قراراً بتبرئته من المخاللة شريطة ان يكون قد ائدر بالحصول على الرخصة قبل صدور قرار الاغلاق مدة شهر .

معالي رئيس المجلس

السيد نايك الحديدي

دقيقة . هل يوافق المجلس الكريم على إحالته للجنة القانونية ، السيد ابو طلال ؟

هذا الموضوع يهم معظم اصحاب المهن ، ولذلك اقترح ان يحال هذا الى اللجنة القانونية لانه مصدر تعب وازعاج الى عموم الدولة ، والسلام عليكم .

٣٠٨

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

شكراً ، هو ما طرح على المجلس الكريم من يوافق على إحالته للجنة القانونية ؟ يرفع يده وشكراً .

الاغلبية

الاغلبية

٤٣- قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٩ قانون صندوق شهداء الدفاع المدني .

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٩

قانون صندوق شهداء الدفاع المدني العام

نظراً لطبيعة عمل جهاز الدفاع المدني وما ينجم عنه من اصابات تؤدي الى الوفاة فقد أرتقي وضع القانون المرفق علماً بأن قانون مماثل هو موضع التطبيق في مديرية الامن العام .

قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٩

قانون صندوق شهداء الدفاع المدني العام

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون صندوق شهداء الدفاع المدني العام لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الصندوق : صندوق شهداء الدفاع المدني

المديرية : مديرية الدفاع المدني العام

المدير : مدير الدفاع المدني العام او من ينوبه خطياً لغايات تنفيذ احكام هذا القانون .

اللجنة : لجنة ادارة الصندوق المؤلفة وفق احكام هذا القانون .

الرئيس : رئيس اللجنة .

الشهيد : الضابط او ضابط الصف او الفرد او المكلف الذي يتولى بسبب قيامه بواجباته الرسمية .

٣٠٩

هكذا من المأهول



محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى للمنفعة يوم الاحد ١٢/١٢/١٩٨٩ ميلادية

المادة ٣ - يؤسس في المديرية صندوق يسمى ( صندوق شهاده الدفاع المدني العام ) يهدف الى تقديم المساعدة لاسر الشهداء من الضباط وضباط الصف والافراد والمكلفين في المديرية .

المادة ٤ -

أ- يعتبر الصندوق شخصية معنوية له ميزانية مستقلة يرأسه الرئيس .

ب- يمثل النائب العام الصندوق في الدعاوي القائمة منه او عليه وتطبق عليها احكام قانون دعاوي الحكومة المعدل به .

المادة ٥ -

تتكون الواردات المالية للصندوق من :

أ- الاشتراكات الشهرية التي تقطع من رواتب الضباط وضباط الصف والافراد والمكلفين .

ب- اي مساعدات او تبرعات مالية يحصل عليها الصندوق على ان تؤخذ موافقة المدير على المساعدات والتبرعات التي ترد من جهات غير رسمية .

المادة ٦ -

أ- تتولى ادارة الصندوق لجنة مؤلفة من خمسة ضباط يعينون من قبل المدير لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ب- يعين المدير احد الضباط رئيسا للجنة وتنتخب اللجنة من بين اعضائها نائبا للرئيس وامينا للصندوق .

ج- يعين المدير امين سر للجنة والمحاسب والمستخدمين الاخرين وله ان يستبدلهم من وقت لآخر .

المادة ٧ -

أ- تعدد اللجنة اجتماعاتها كلما دعت الحاجة الى ذلك ، ويتألف النصاب القانوني لاي اجتماع تعقده اللجنة بحضور اربعة من اعضائها على ان يكون الرئيس او نائبه احدهم ، وتتخذ قراراتها بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين ، واذا تساوت الاصوات يرجع الجانب الذي ابداه رئيس الجلسة .

ب- يتولى امين السر تنظيم محاضر الجلسات وتلوين القرارات التي تتخذها اللجنة .

المادة ٨ -

تتأط باللجنة الامور التالية :-

أ - تخطيط السياسة العامة للصندوق وتقديم قيمة الاعانات وكيفية صرفها .

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى للمنفعة يوم الاحد ١٢/١٢/١٩٨٩ ميلادية

ب - اعداد الموازنة العامة للصندوق واقرارها من قبل المدير العام .

ج - مراقبة الحسابات والدفاتر التي ينص عليها في هذا القانون وحفظها .

د - استثمار اموال الصندوق .

هـ - دراسة تقرير مدققي الحسابات السنوي وتقديم التوصيات بشأنها للمدير .

و- التوصية للمدير بمقدار الاعانة الفورية الواجب تقديمها لاسر الشهداء والهدايا التي ستقدم لهم

في المناسبات القومية والدينية والاعانات التعليمية التي ستقدم لابناء الشهداء .

ز- اقتراح التعليمات الادارية والمالية لادارة الصندوق ورفعها للمدير لاقرارها .

المادة ٩ -

أ - يعتبر الاشتراك في الصندوق اجباريا لكل ضابط وضابط صف وفرد ومكلف في الدفاع المدني

ويجري اقتطاع الاشتراك شهريا من رواتبهم من قبل الادارة المالية في المديرية وفقا لما يلي .

وتعتبر خدمة الجزء من الشهر شهرا كاملا لغايات الاقتطاع :-

١- مكلف او شرطي او عريف ٥٠ فلس

٢- رقيب ١٠٠ فلس

٣- وكيل او تلميذ مرشح ٢٠٠ فلس

٤- وكيل او ل او ملازم او ملازم اول

او نقيب ٣٠٠ فلس

٥- رائد او مقدم ٤٠٠ فلس

٦- عقيد لما فوق ٥٠٠ فلس

ب - للمدير بناء على تنسيب اللجنة زيادة او تخفيض الاقتطاعات الشهرية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ١٠ -

تستثمر اموال الصندوق بايداعها لدى البنوك او بالطريقة التي تقررها اللجنة ولا يجوز استثمارها في مشاريع اسكانية او بالاقتراض منها لافراد الدفاع المدني .

المادة ١١ -

أ - يدفع لورثة الشهيد اعانة فورية يحددها المدير بناء على توصية اللجنة على ان لا تزيد هذه الاعانة على خمسمائة دينار ولمرة واحدة فقط .

ب - يجوز في الاعياد القومية والدينية تقديم هدايا نقدية او عينية لعائلات الشهداء وفقا لقرارات اللجنة .

هكذا من الأصول

المادة ١٢- تبدأ السنة المالية للصندوق في الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها .

المادة ١٣-

- أ - تمسك الدفاتر المالية العالية من قبل أمين الصندوق بعد ترقيمها وختمها حسب الاصول ؛
- ١- دفتر الصندوق لليد المبالغ التي تدخل الصندوق وتصرف منه بموجب سندات .
- ٢- دفتر الاستاذ بحري جميع معاملات الصندوق بصورة اجمالية ويعتبر سجل الراتب لدى مدير الادارة المالية سجل استاذ افرادي .
- ٣- السجلات والدفاتر التي يتطلب النظام المالي اقتنائها .
- ٤- ملفات بارقام متسلسلة للمراسلات .
- ب- يقوم دهران المحاسبة بتدقيق حسابات الصندوق .

المادة ١٤-

- أ - عند عجز الصندوق عن تقديم الاعانات تتولى المديرية تسديد النقص من الموارد التي تجدها مناسبة ، شريطة ان لا تتحمل الخزينة او موازنة الدفاع المدني اي نفقات لهذه الغاية .
- ب - في حالة حل الصندوق تصبح جميع موجوداته ملكا للجمعية الخيرية التابعة للمديرية .

المادة ١٥- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٦ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس  
الجميع  
هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية ؟  
موافقون .

السيد الأمين العام  
٤٤. قانون مؤقت رقم "٢٩" ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية قرص  
الملكية الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية انه  
للمساهمة في تمويل مشروع مناجم الفوسفات الشديدة .

قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٩

قانون تصديق اتفاقية قرص

بين

الملكية الاردنية الهاشمية

و

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشديدة

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاقية قرص بين الملكية الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشديدة لسنة ١٩٨٩ )  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين الملكية الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

اتفاقية قرض

بتاريخ ١٥ / ٦ / ١٩٨٩ بين المملكة الاردنية الهاشمية ( وتسمى فيما يلي المقترض ) والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ( وتسمى فيما يلي الصندوق ) .  
وما ان المقترض قد طلب من الصندوق أن يقدم له قرضا للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشبيدة ( وتسمى فيما يلي المشروع ) الذي تتولى تنفيذه شركة مناجم الفوسفات الاردنية المساهمة المحدودة ( وتسمى فيما يلي الشركة ) .  
وما ان الشركة قد حصلت على قروض وتسهيلات مودين تقدر بحوالي ٢٨.٦ مليون دولار امريكي .  
وما ان المقترض بصدد الحصول على قرض من الصندوق العربي للامانة الاقتصادية والاجتماعي قيمته ثمانية ملايين دينار كويتي .  
وما ان المقترض و / او الشركة بصدد الحصول على قرض من البنك الدولي للاشياء والتعمير او تسهيلات مودين في حدود مبلغ عشرين مليون دولار امريكي .  
وما ان الشركة بصدد الحصول على تمويل من البنك الاسلامي للتنمية في حدود مبلغ ١٠ مليون دولار امريكي .  
وما ان الشركة ستوفر من مواردها الذاتية مبلغ يقدر بحوالي عشرين مليون دينار اردني ، وذلك كله للمساهمة في تمويل المشروع .  
وما ان غرض الصندوق هو الاسهام في تطوير اقتصاديات الدول العربية والدول النامية الاخرى ومدها بالتقروض اللازمة لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية فيها .  
وما انه ثبت للصندوق اهمية هذا المشروع وجدواه في تطوير اقتصاديات المقترض .  
وما ان الصندوق قد وافق ، لما تقدم ، على تقديم قرض الى المقترض بالشروط والاوراق المبينة بهذه الاتفاقية .  
لذلك ، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يأتي :

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

قرض رقم : ٣٦٤

اتفاقية قرض  
مشروع مناجم فوسفات الشبيدة

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

بتاريخ ١٥ / ٦ / ١٩٨٩

هكذا من الأصول

المادة الأولى

القرض ، الفائدة والتكاليف الأخرى ،  
السداد ، مكان السداد

- ١- يوافق الصندوق على أن يعطي المقرض ، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وشروطها قرضا يوازي ثمانية ملايين دينار كويتي ( ٨.٠٠٠.٠٠٠ د.ك ) .
- ٢- يلتزم المقرض بأن يدفع فائدة سنوية بمعدل ثلاث ونص المائة ( ٣.٥ ٪ ) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .
- ٣- يضاف الى الفائدة نصف بالمائة ( ٠.٥ ٪ ) سنويا عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، لمراجعة تكاليف ادارة الصندوق وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض .
- ٤- في حالة قيام الصندوق باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء على طلب المقرض ، تطبقا لنص الفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقرض بدفع نصف في المائة ( ٥.٠ ٪ ) سنويا عن أصل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر عنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه .
- ٥- تحسب الفائدة والتكاليف الأخرى السالفة الذكر على أساس أن السنة ٣٦٠ يوما مقسمة الى ١٢ شهرا كل منها ٣٠ يوما وذلك بالنسبة لأي مدة تقل عن نصف سنة كاملة .
- ٦- يلتزم المقرض بأن يسدد أصل المبلغ المسحوب من القرض طبقا لجداول السداد الواردة بالجدول (١) من هذه الاتفاقية .
- ٧- تسدد الفوائد والتكاليف الأخرى المذكورة سابقا كل ستة أشهر في الأول من مارس والأول من سبتمبر من كل سنة .
- ٨- يحق للمقرض ، بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد أن يكون قد أعطى الصندوق إخطارا سابقا بخمسة وأربعين يوما على الأقل ، أن يسدد الى الصندوق قبل ميعاد الاستحقاق :  
(أ) أصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، أو  
(ب) أصل أي قسط كامل من أقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد من آخر أقساط القرض استحقاقا .
- ٩- أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى المتقدمة الذكر ، تكون واجبة السداد في دولة الكويت أو في الأماكن التي يحددها الصندوق ، في حدود المقرول .

المادة الثانية

العملة

- ١- يتم حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية بالدينار الكويتية وتكون جميع مبالغ القرض مستحقة الدفع والوفاء بالدينار الكويتي .
- ٢- يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقرض - وعلى اعتباره أنه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على العملات الأجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقا لتصوص الاتفاقية أو التي يكون قد دفع بها فعلا ثمن تلك البضائع .
- ٣- وعند سداد القرض ، أو الفوائد ، أو التكاليف الأخرى ، يجوز أن يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقرض - وعلى اعتباره أنه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على الدينار الكويتية اللازمة للسداد ، مقابل دفع المقرض المبلغ اللازم للحصول على تلك الدينار ، بعملة أو عملات أجنبية يقبلها الصندوق من وقت لآخر .
- ٤- ولا يعتبر السداد قد تم طبقا لأحكام هذه الاتفاقية إلا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق فعلا الدينار الكويتية ، ويقدر ما يتسلمه منها .
- ٥- كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية لتحديد سعر عملة بالنسبة لعملة أخرى ، يقوم الصندوق بتحديد ذلك السعر في حدود المقرول .

المادة الثالثة

سحب مبالغ القرض واستعمالها

- ١- يحق للمقرض أن يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، أو لمواجهة مدفوعات مطلوبة لتمويل المشروع وفقا لتصوص هذه الاتفاقية .
- ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية للنفقات سابقة على الأول من فبراير ١٩٨٩ ، أو لتمويل بضائع اشترت بعملة المقرض إلا إذا وافق الصندوق على غير ذلك .

هكذا من أجل



٢- يجوز بناء على طلب المقرض ، وطبقا للاوضاع والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض والصندوق ، ان يقوم الصندوق باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع للمقرض او للغير ثمن بضائع مملوكة من هذا القرض . ويظل هذا التعهد ساريا حتى اذا انقضى القرض او اوقف حق المقرض في السحب .

٣- عندما يرغب المقرض في ان يسحب أي مبلغ من القرض ، او في ان يصدر الصندوق تعهدا كتابيا نهائيا غير قابل للرجوع فيه تطبيقا للفقرة السابقة ، يقوم المقرض بتقديم طلب سحب كتابي طبقا للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق بحيث يكون شاملا للبيانات والاتراعات والتعهدات التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول .

وطلبات السحب والمستندات اللازمة التي سيرد النص عليها فيما يلي من هذه المادة ، يجب ان تقدم مباشرة عقب اتفاق المبالغ المقدمة عنها على المشروع الا اذا اتفق المقرض والصندوق على خلاف ذلك .

٤- على المقرض ان يقدم الى الصندوق المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول ، سواء قبل ان يقوم الصندوق بصرف المبالغ المطلوبة او بعد صرفها .

٥- طلبات السحب والمستندات والادلة المؤيدة لها يجب ان تكون مستوفاة من حيث المضمون والشكل لاثبات ان المقرض له الحق في ان يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وان المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في اغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٦- يلتزم المقرض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتمويل التكاليف المعلقة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع المبين بالجدول (٢) من هذه الاتفاقية . وسيتم تحديد تلك البضائع والطرق والاجراءات التي تتبع في الحصول عليها باتفاق بين المقرض والصندوق قابل للتعديل باتفاق لاحق بينهما .

٧- يلتزم المقرض بأن يستعمل البضائع التي يتم الحصول عليها على هذا النحو في تنفيذ المشروع فقط ، وان لا يستعملها في غير ذلك مطلقا .

٨- يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقرض في سحبها من القرض ، سواء الى المقرض او لأذنه وامره .

٩- ينتهي حق المقرض في سحب مبالغ من القرض في تاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ او اي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق .

### المادة الرابعة احكام خاصة بتنفيذ المشروع

(أ) يقوم المقرض باعادة اقراض حصة القرض لشركة مناجم الفوسفات الاردنية المساهمة المحدودة (الشركة) وذلك بموجب اتفاقية قرض فرعي بين المقرض والشركة تكون احكامها وشروطها مقبولة لدى الصندوق في جميع الاحوال .

(ب) دون اخلال بعمومية الحكم الراود في البند (أ) اعلاه يتعهد المقرض بأن تنص اتفاقية القرض على ما يلي :

(١) يعاد اقراض حصة القرض بفائدة قدرها ستة بالمائة (٦٪) في السنة على المبالغ المسحوبة وغير المسددة من القرض الفرعي .

(٢) تسدد الشركة مبلغ القرض الفرعي طبقا لجدول السداد المرفق بهذه الاتفاقية .

(٣) تتحمل الشركة المخاطر الناشئة عن تقلبات سعر الصرف .

(ج) يتعهد المقرض بأن يودع الفرق بين الفائدة التي تدفعها له الشركة بموجب البند (ب) اعلاه من ناحية والفائدة والتكاليف الاخرى المستحقة على المقرض وفقا لاحكام هذه الاتفاقية من ناحية اخرى في حساب فائدة لدى بنك الائتماء الصناعي ، على ان يخطر المقرض الصندوق برصيد الحساب المذكور في نهاية كل سنة مالية وعلى ان يستخدم الرصيد المذكور لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن وخاصة للصناعة التعدينية والكيماوية ووفقا لما يتم الاتفاق عليه مع الصندوق في كل حالة .

(د) يتعهد المقرض بممارسة حقوقه بموجب اتفاقية القرض الفرعي على نحو يحمي مصالح المقرض والصندوق ويحقق الغرض من القرض ولا يجوز للمقرض الا اذا وافق الصندوق على خلاف ذلك ، حرالة اتفاقية القرض الفرعي او تعديلها او الغائها او التنازل عنها .

يتعهد المقرض بتنفيذ المشروع لشركة مناجم الفوسفات الاردنية المساهمة المحدودة ويتخذ من الاجراءات والتدابير ما يكفل ان تقوم الشركة المذكورة بتنفيذ المشروع بالعناية والكفاية اللازمين وطبقا للأسس الهندسية والصناعية والمالية والادارية السليمة .

(أ) يتعهد المقرض باتخاذ التدابير التي تكفل قيام الشركة بانشاء وحدة لتنفيذ المشروع تحت اشراف مدير ذي خبرة وكفاية عاليتين يعاونه عدد مناسب من المهنيين والفنيين والموظفين المساعدين .

(ب) تتولى وحدة تنفيذ المشروع بنفسها مهمة اعداد التصاميم ووثائق المناقصات والاشراف على تنفيذ المشروع ولها عند الضرورة الاستعانة بمستشارين من خارج الشركة وذلك في الحدود وبالاوضاع والشروط التي يوافق عليها الصندوق .

هكذا من الأصول

- ٤- لا يجوز إبرام أو تعديل العقود الخاصة بتنفيذ المشروع والتي يتم قبولها من حصة القرض إلا بموافقة الصندوق .
- ٥- في حالة ما إذا قامت أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن المبالغ المخصصة لتحويل المشروع لا تكفي لمواجهة النفقات المقدرة لتنفيذه ، يلتزم المقرض بأن يقوم فوراً بعمل الترتيبات ، التي يوافق عليها الصندوق ، والتي تكفل توفير المبالغ اللازمة لمواجهة تلك النفقات .
- ٦- يتخذ المقرض التدابير الكفيلة بأن تقدم الشركة للصندوق جميع الدراسات والتصميمات والمواصفات ومواعيد التنفيذ الخاصة بالمشروع ، وذلك بمجرد إعدادها ، وأن توافي الصندوق أولاً بأول بأي تعديل مهم يدخل عليها في المستقبل - وكل ذلك على النحو المبصّل الذي يتطلبه الصندوق من حين لآخر .
- ٧- يتعهد المقرض بأن تقوم الشركة بامسالك سجلات مستوفاه ، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم قبولها من القرض ، وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع ، وتتيح تقديم المشروع ( بما في ذلك تكاليفه ) ، وتوضح على نحو سليم يتفق مع الأسس المحاسبية المتعارف عليها ، المركز المالي للشركة وعملياتها . ويمكن المقرض مندوبي الصندوق من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وإدارته والبضائع الممولة من القرض وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وسيسهي - المقرض لتدوين الصندوق المعتمدين جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات المتعلقة بالقرض .
- ٨- يلتزم المقرض بأن تقدم الشركة للصندوق جميع المعلومات والبيانات التي يطلبها - في حدود المعقول - المتعلقة بانفاق حصة القرض ، أو بالبضائع ، أو بالمشروع ، أو بالمركز المالي للشركة أو بإدارتها وأعمالها . وتنفيذاً لذلك سوف تقدم الشركة للصندوق تقريراً مفصلاً كل ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ البدء في تنفيذ المشروع بوضع فيه ما تم تنفيذه في الفترة السابقة ومدى مطابقة ذلك لبرنامج العمل المقرر .
- ٩- يلتزم المقرض بأن تقوم الشركة بإدارة المشروع وصيانته وكذا بإدارة وصيانة المرافق غير النافذة في المشروع - ولكنها لازمة لكي يعطي أكبر فائدة ويعود بأكبر نفع - وذلك وفقاً للأسس الهندسية والمالية والصناعية والإدارية السليمة .
- ٩- سيعملان المقرض والصندوق تعاوناً وثيقاً يكفل تحقيق أغراض القرض . ولهذه الغاية سيورد كل من الطرفين الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول والمتعلقة بالحالة العامة للقرض . وسيقدم المقرض والصندوق من حين لآخر بالاشارة وتبادل الرأي بواسطة مندوبيهم بالنسبة للمسائل المتعلقة بأغراض القرض واستمرار سداد أسماطه بانتظام يلتزم المقرض بأن يقوم بأخطار الصندوق فوراً بأي عامل يكون من شأنه أن يعرقل تحقيق أغراض القرض ( بما في ذلك زيادة تكاليف المشروع في المستقبل زيادة ملموسة من التقدير الحالي ) أو ينطوي على تهديد بذلك .

- ١٠- يقرر المقرض والصندوق أن في نهايتها أن لا يمتنع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق ، من طريق إنشاء ضمان عيني على أموال الحكومة . وبمقتضى ذلك فإن المقرض يلتزم ويؤكد بأنه في حالة إنشاء أو قيام أي ضمان عيني على أموال الحكومة لكفالة سداد قرض خارجي يمتنع ذلك الضمان العيني ، وإلا فإنه يوافق المقرض وذلك درجة الأولوية ، كفيلاً لسداد أصل قرض الصندوق مع الفوائد ، والتكاليف الإدارية . ويقوم المقرض عند إنشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى ، على أن أحكام هذه الفقرة لا تنطبق على الأحوال الآتية :
  - (أ) أصول إنشاء ضمانات عينية على الأموال وقت شرائها لكفالة سداد ثمن الشراء .
  - (ب) أصول ترويض ضمانات عينية على السلع التجارية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لنشئها ومفروض أن يتم سدادها من حصة بيع تلك السلع التجارية .
  - (ج) أصول الضمانات المهنية التي تنشأ عن المعاملات المصرفية العادية ، لسداد ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لنشئها .
- ١١- ويقر المقرض بأن تقوم الشركة بالتأمين على جميع البضائع المدونة من القرض ، ضد المخاطر المتوقعة بشراؤها ونقلها وتداولها من موقع المشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم ، وعلم أن يكون التأمين واجبا وقفاً في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع أو بعملة أخرى قابلة للتحويل الحر . وكذلك يتعهد المقرض بأن تقوم الشركة بالتأمين ضد المخاطر المرتبطة بالمشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة ، بالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم .
- ١٢- يلتزم المقرض بأن يتخذ بنفسه أو بالواسطة أي إجراء أو عمل لازم لتنفيذ المشروع ، وبأن لا يقوم بأي عمل أو يسمح بالقيام بأي عمل من شأنه عرقلة أو إعاقة تنفيذ المشروع أو تطبيق أي نص من نصوص هذه الاتفاقية .
- ١٣- (أ) يتعهد المقرض بأن تقوم الشركة خلال عام ١٩٩٠ بوضع وتنفيذ خطة متكاملة لتطوير الدائرة الفنية ضمن الهيكل التنظيمي للشركة بحيث تتوفر لها الإمكانيات المادية والبشرية ( بما في ذلك التدريب الجهد في الداخل والخارج ) اللازمة لإجراء البحوث الصناعية والاقتصادية وأعداد المواصفات والتصاميم الهندسية لمشروعات الشركة والإشراف على تنفيذها بكفاءة وفعالية .

هكذا من الأصول

(ب) يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة بموافاة الصندوق بنسخة من الخطة المذكورة في البند (أ) من هذه الفترة فور اعدادها والتشاور معه حول مضمون الخطة واجراءات تنفيذها .

١٤- (أ) يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة بالتعاون والتشاور مع وزارتي النقل والتخطيط وفي موعد لا يتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٨٩ بوضع خطة متكاملة مبنية على دراسات هندسية اقتصادية الهدف منها ضمان نقل انتاج الشركة الى ميناء العتبة بصورة مستمرة ومنظمة وبأقل التكاليف ويشمل ذلك تقديم اقتراحات محددة حول انشاء طرق وخطوط سلك حديدية جديدة ورؤع كلابية ما هو قائم منها وزيادة السعة التخزينية في ميناء العتبة مع بيان التقديرات الاولى لتكاليف انجاز الخطة ووسائل توفيرها .

(ب) يتعهد المقترض بموافاة الصندوق بنسخة من الخطة المشار اليها في البند (أ) من هذه الفترة فور اعدادها والتشاور معه حول مضمونها ووسائل ومراحل تنفيذها .

١٥- (أ) يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة بتكثيف عمليات تأهيل ورؤع قدرات العاملين بها من اجل زيادة الانتاجية وأن يضع خطة لذلك تشمل حصرا للمستفيدين منها وبرامج التدريب المقترحة وتوفير المبالغ اللازمة لتنفيذ الخطة .

(ب) يتعهد المقترض بموافاة الصندوق بنسخة من الخطة المشار اليها في البند (أ) من هذه الفترة فور اعدادها والتشاور مع الصندوق حول مضمونها وخطوات تنفيذها .

١٦- يتعهد المقترض باستمرار صلاحية حقوق التعدين الممنوحة للشركة طوال مدة العمر الاقتصادي للمشروع .

١٧- يتعهد المقترض بتأمين الشركة كلما دعت الحاجة الى ذلك من الحصول على الاراضي ، والحقوق على الاراضي ما يكون لازما لتفكيك وتشغيل المشروع .

١٨- يقوم المقترض بنفسه او عن طريق الشركة باتخاذ جميع الخطوات المعقولة لحماية البيئة في منطقة المشروع والمناطق المجاورة بنشاط المشروع .

١٩- يتعهد المقترض باتخاذ التدابير التي تكفل قيام الشركة بما يلي :

(أ) قيام الشركة في سبتمبر من كل عام - ابتداء من سبتمبر ١٩٨٩ - باعداد توقعات مالية لعمليات الشركة لخمس سنوات قادمة ، على أن تشمل التوقعات قوائم الدخل والمركز المالي ومصادر واستخدامات الاموال ، وموافاة الصندوق بنسخة من هذه التوقعات قبل نهاية كل سنة مالية .

(ب) المحافظة في أي سنة مالية على نسبة خدمة الدين ( تقارن بين النقد المولد داخليا وتكاليف خدمة الدين ) لا تقل عن ( ١.٥ ) .

(ج) عدم الالتزام بأي دين ، ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، اذا كان سيتوجب على هذا الدين زيادة نسبة مديونية الشركة الاجمالية الناشئة عن قروض يزيد اجلها عن سنة واحدة ، الى أكثر من ضعفي مجموع رأسمال الشركة والفوائض ( حقوق الملكية ) ولأغراض هذا النص :

(١) تشمل عبارة "الالتزام بأي دين" التعاقد على أي دين أو ضمانه .

(٢) يقصد بعبارة "دين" أي دين يزيد اجله عن سنة واحدة .

(٣) يقصد بعبارة "رأسمال الشركة والفوائض" مجموع رأسمال الشركة المدفوع غير منقوص ، والفوائض المتوفرة لدى الشركة واحتياطياتها المخصصة لتغطية التزامات محددة .

(د) الحصول على موافقة الصندوق على أي قرض جديد طويل الاجل تتعدى قيمته ثلاثة ملايين دينار أردني .

(هـ) المحافظة على نسبة جارية ( تقارن بين الاصول الجارية والخصوم الجارية ) لا تقل عن ( ١.٥ ) .

(و) موافاة الصندوق خلال فترة لا تتجاوز ٣٠ سبتمبر ٨٩ بتوقعات الوضع النقدي للشركة لفترة الخمس سنوات القادمة على ضوء قانون الشركات الجديد وأي اجراءات لازمة لمعالجة أي آثار للقانون على وضع الشركة النقدي .

(ز) تدقيق حساباتها وبياناتها المالية ( التي تشمل قوائم الدخل والمركز المالي ومصادر واستخدامات الاموال ) لكل سنة مالية وفقا لاصول التدقيق السليم المطبق على نحو منظم ، وذلك من قبل مدققي حسابات مستقلين ومقبولين لدى الصندوق . ويقدم المقترض للصندوق في ظرف لا يتجاوز ستة اشهر من نهاية كل سنة مالية نسخا مصدقة من البيانات المالية المدققة لتلك السنة مع تقرير مدققي الحسابات .

٢٠- يلتزم المقترض بأن يسدد اصل القرض والفوائد والتكاليف الاخرى بالكامل ، دون أي خصم ، ومع الاعفاء التام من أي ضرائب أو رسوم مفروضة بموجب قوانين المقترض أو مطبقة في اراضيه ، سواء في الحاضر أو في المستقبل .

٢١- تعلى هذه الاتفاقية ، والتصديق عليها وتسجيلها اذا اقتضى الامر ذلك من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض أو مطبقة في اراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل وسبق المقترض بدفع أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة أو الدول التي يجوز سداد القرض بعملتها .

٢٢- يعلى سداد أصل القرض والفوائد والتكاليف الأخرى من جميع فهود النقد المفروضة بموجب قوانين المقترض أو المطبقة في اراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل .

هكذا من الأصول

٢٣- يتعهد المقترض باتخاذ التدابير الكفيلة بأن تعمل الشركة طبقاً لأنظمة وقواعد كفيلة بتحقيق أغراض المشروع ، ووافق عليها الصندوق ، وأن يكون لها من الصلاحيات والإدارة ما يؤهلها لتنفيذ المشروع وإدارته بالعناية والكفاية اللازمين .

ويقوم المقترض باخطار الصندوق مسبقاً في ظل روح التعاون المشترك القائم بين الطرفين بأي إجراء مقترح لتغيير النظم الأساسية للشركة أو لتعديل القواعد والأنظمة الخاصة بها بشكل يؤثر في تحقيق أغراض المشروع مع إعطاء الصندوق الفرصة الكافية لتبادل الرأي بشأن الإجراء المقترح .

٢٤- جميع مستندات وسجلات ومراسلات الصندوق وما شابهها سرية بحيث تتوفر للصندوق الحصانة التامة بالنسبة لمراقبة المطبوعات وتفتيشها

٢٥- تعفى جميع مبررات الصندوق ودخله من التأمين والمصادرة والحجز .

#### المادة الخامسة

##### الفاء القرض ووقف السحب منه

١- يحق للمقترض أن يلغي أي جزء من القرض يكون باقياً دون سحب وذلك بموجب اخطار الى الصندوق بذلك . على أنه لا يجوز للمقترض أن يلغي أي جزء من القرض يكون الصندوق قد أصدر عنه تعهداً نهائياً غير قابل للرجوع فيه طبقاً للفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

٢- إذا قام سبب من الأسباب الآتية . واستمر قائماً ، يحق للصندوق بموجب اخطار الى المقترض أن يوقف سحب أي مبلغ من القرض :

(أ) عدم قيام المقترض بالوفاء كلياً أو جزئياً بالتزامه بسداد أصل القرض أو الفوائد أو التكاليف الأخرى أو أي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية قرض أخرى بين المقترض والصندوق .

(ب) عدم قيام المقترض كلياً أو جزئياً بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وشروطها .

(ج) قيام الصندوق باخطار المقترض بأنه قد أوقف السحب طبقاً لاتفاقية قرض أخرى تكون قائمة بين المقترض والصندوق بسبب تقصير المقترض في تنفيذ أحكامها وشروطها .

(د) قيام ظروف إستثنائية تجعل من غير المحتمل أن يقوم المقترض بتنفيذ التزاماته في هذه الاتفاقية . ويكون لقيام أي سبب من الأسباب المتقدمة قبل نفاذ هذه الاتفاقية ، من الأثر ، ما لقيامه بعد نفاذها .

ويظل حق المقترض في أن يسحب أي مبلغ من القرض موقفاً ، كلياً أو جزئياً ، حسب الأحوال ، إلى أن يتقدم السبب أو الأسباب التي من أجلها أوقف السحب ، أو إلى أن يقوم الصندوق باخطار المقترض بإعادة

حله في السحب . على أنه في حالة توجيه الصندوق الى المقترض مغل هذا الاخطار ، يعود للمقترض حله في السحب محدوداً بالقدر ومقيداً بالشروط المبينة في الاخطار ، كما أن توجيه الصندوق لمثل هذا الاخطار لا يؤثر في أي حق من حقوق الصندوق ، ولا يخل بالجزاءات ، المترتبة على قيام أي سبب آخر أو أي سبب لاحق من أسباب الإيقاف .

٣- في حالة ما إذا قام سبب من الأسباب الواردة بالفقرة ٢/أ) من المادة الخامسة ، واستمر قائماً لمدة ثلاثين يوماً بعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقترض ، أو في حالة قيام سبب من الأسباب الواردة بالفقرات ٢/ب) و (ج) و (د) من المادة الخامسة واستمراره قائماً لمدة ستين يوماً بعد القيام بالصندوق بتوجيه اخطار الى المقترض ، يحق للصندوق حينئذ أو في أي وقت لاحق يكون فيه هذا السبب أو ذاك لا يزال قائماً ، ووفقاً لما يراه ، أن يقرر أن أصل القرض قد أصبح مستحقاً وواجب الأداء فوراً . وبناءً على ذلك ، يصبح أصل القرض مستحقاً وواجب الأداء فوراً بصرف النظر عن أي نص آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك .

٤- إذا ظل حق المقترض في سحب أي مبلغ من القرض موقفاً لمدة ثلاثين يوماً ، أو إذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ إنتهاء السحب المحدد في الفقرة (٩) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فإنه يجوز للصندوق أن يخطر المقترض بإنهاء حقه في سحب المبلغ الباقي بغير سحب ، ويخبره هذا الاخطار يعتبر هذا المبلغ الباقي من القرض ملغى .

٥- أي إلغاء للقرض من جانب الصندوق أو إيقاف حق المقترض في السحب ، لا ينطبق على المبالغ الصادر عنها من الصندوق تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقاً للفقرة (٢) من المادة الثالثة ، إلا إذا تضمن التعهد نصاً صريحاً بخلاف ذلك .

٦- ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، يستقطع المبلغ الملغى من القرض من أقساط السداد اللاحقة لتاريخ الإلغاء استقطاعاً نسبياً ، بنسبة الأقساط الى بعضها .

٧- فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة ، تظل جميع أحكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول بكامل قوتها ، على الرغم من إلغاء القرض أو إيقاف السحب .

#### المادة السادسة

##### قوة الزام هذه الاتفاقية ،

##### أثر عدم التحسك باستعمال الحق ، التحكم

١- خرق والتزامات كل من الصندوق والمقترض المقررة بموجب هذه الاتفاقية ، تكون صحيحة ونافذة طبقاً لأحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من أحكام القوانين المحلية . ولا يحق لأي من الطرفين أن يحتج

هكذا من الأصول



أو تمسك ، في أي مناسبة من المناسبات ، بأن أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية غير صحيح أو غير نافذ ، استناداً إلى أي سبب كان .

٢- عدم استعمال أي من الطرفين لحق من حقوقها طبقاً لهذه الاتفاقية أو عدم تمسكه به ، أو تأخره في هذا أو ذلك ، أو عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في الاتفاقية أو باستعمال سلطة من سلطاته تقتضها ، لا يخل بأي حق من حقوقه ، ولا يفسر على أنه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجزاء الذي لم يستعمل أو تمسك به أو حصل التأخر في استعماله أو التمسك به . كما أن أي إجراء يتخذه أحد الطرفين ، يصده عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه في أن يتخذ أي إجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية.

٣- يسعى الطرفان إلى تسوية أي خلاف أو مطالبة ، بشأن هذه الاتفاقية ، بطرق الاتفاق الودي بينهما . فإذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين ، عرض الخلاف للتوفيق ، على لجنة من ثلاثة ، يعين كل طرف عضواً من أعضائها ، ويعين رئيسها الأمين العام لجامعة الدول العربية بناءً على طلب أي من الطرفين . وعلى اللجنة أن تنتهي من أعمالها في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها . فإذا لم تتوصل اللجنة إلى التوفيق بين الطرفين في المدة المحددة ، أو إذا كان قد تعذر تشكيلها أصلاً لامتناع أحد الطرفين عن تعيين العضو الذي يمثله بها ، عرض الخلاف على التحكيم حسب ما هو مبين في الفقرة التالية .

٤- تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقترض أحدهم ويعين الصندوق المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث ( المرجع ) باتفاق الطرفين . وفي حالة استقالة أي محكم أو وفاته أو عجزه عن العمل ، يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الأصلي ، ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الأصلي ويقوم بجميع واجباته .

تبدأ إجراءات التحكيم بإعلان من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر مشتملاً على بيان واضح بطبيعة الخلاف أو الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم المعين من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوماً من ذلك الإعلان أن يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه ، فإن لم يفعل عينه رئيس محكمة العدل الدولية بناءً على طلب طالب التحكيم . إذا لم يتفق الطرفان على تعيين المرجع خلال ستين يوماً من بدء إجراءات التحكيم جاز لأي من الطرفين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين المرجع .

تتعقد هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المرجع . ثم تقرر الهيئة بعد ذلك مكان انعقادها ومواعيده .

تضع هيئة التحكيم قواعد إجرائها لتتبع فرصة عادلة لسماع أقوال كل من الطرفين ، وتفضل - حضوراً أو غياباً - في المسائل المعروضة عليها ، وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات . ويجب أن يصدر قرارها كتابةً وأن يوقع عليه أغلبية الأعضاء على الأقل ، وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين .

ويكون قرار هيئة التحكيم الصادر وفقاً لأحكام هذه المادة نهائياً ، ويجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .

يحدد الطرفان مقدار انعاب أو مكافآت المحكمين وغيرهم من الأشخاص الذين يكلفون بالأعمال والإجراءات المتعلقة بالتحكيم . فإذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الانعاب أو المكافآت قبل انعقاد هيئة التحكيم ، قامت الهيئة بتحديد المقدار المعقول لها مراعية في ذلك كافة الظروف . ويتحمل كل طرف من الطرفين مصروفاته الخاصة التي انفقها في التحكيم ، بينما تقسم المصروفات الخاصة بهيئة التحكيم بالتساوي بين الطرفين . وتبت هيئة التحكيم في المسائل المتعلقة بتوزيع هذه المصروفات بين الطرفين ، وإجراءات وطريقة دفعها .

وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة في القوانين السارية بالدولة المقترضة ودولة الكريت ومبادئ العدالة .

٥- الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة لتسوية أي خلاف بين الطرفين ، أو مطالبة من أحدهما بحجب أي إجراء آخر يمكن اتخاذه لتسوية الخلافات أو البت في المطالبات .

٦- إعلان أحد الطرفين للآخر بأي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتم بالطريقة والشكل المنصوص عليهما في الفقرة (١) من المادة السابعة . ويقر الطرفان تنازلهما من الآن عن التمسك بأن يجري الإعلان بأي طريقة أخرى .

## المادة السابعة أحكام متفرقة

١- كل طلب أو إخطار يوجهه أحد الطرفين إلى الآخر بناءً على هذه الاتفاقية ، أو بمناسبة تطبيقها ، يتعين أن يكون كتابةً . وفيما عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة (٣) من المادة الثامنة ، يعتبر الطلب قد تقدم والإخطار قد تم قانوناً بمجرد أن يسلم باليد أو بالبريد أو بالبرق إلى الطرف المرجح له أو في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية أو أي عنوان آخر يحدده بموجب إخطار إلى الطرف الآخر .

٢- يقدم المقترض إلى الصندوق ، المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية وتوقيع الشخص أو الأشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، أو الذين سيوقعون نهاية عن المقترض باتخاذ أي إجراء أو التوقيع على أي مستند تطبيقاً لهذه الاتفاقية ، مع غاذج من توقيع كل منهم .

٣- يمثل المقترض في اتخاذ أي إجراء يجوز أو يجب اتخاذه بناءً على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على أي مستند يوقع عليه تطبيقاً لها السيد وزير التخطيط في المملكة الأردنية الهاشمية أو أي شخص ينوب عنه

هكذا من الأصول

موجب تفويض كتابي رسمي . وأي تعديل أو إضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليها المقترض يجب أن تكون بموجب مصادق كتابي يوقع عليه ممثل المقترض المذكور ، أو أي شخص يتيقنه منه بموجب تفويض كتابي رسمي ، بشرط أن يكون من رأيه أن التعديل أو الإضافة تبررها الظروف وليس من شأنهما أن يزيدا التزامات المقترض زيادة كبيرة . ويخضع توقيع ممثل المقترض على التعديل أو الإضافة قرينة على أنه ليس ليهما ما يزيد التزامات المقترض زيادة كبيرة .

#### المادة الثامنة

##### نفاذ الاتفاقية وانتهائها

- ١- لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة إلا إذا قدمت إلى الصندوق أدلة واقعية تفيد :
  - (أ) أن إبرام الاتفاقية من جانب المقترض قد تم بموجب تفويض قانوني ، وأنه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانوناً .
  - (ب) أن إبرام الاتفاقية الرسمية من جانب المقترض والشركة قد تم بموجب تفويض قانوني وأنه قد تم الاتفاق على ما يلي : وفقاً لقوانين المقترض والنظام الداخلي له وكذا :
    - (أ) أن هذه الاتفاقية قد أبرمت من جانب المقترض بناء على تفويض قانوني ، وأنه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانوناً ، وأنها صحيحة وملائمة للمقترض طبقاً لأحكامها .
    - (ب) أن اتفاقية القرض الرسمي قد أبرمت من جانب المقترض والشركة بناء على تفويض قانوني وأنه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانوناً وأنها صحيحة وملائمة طبقاً لأحكامها .
- ٢- إذا وجد الصندوق أن الأدلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاقية مستوفاة ، قام بإرسال برقية إلى المقترض بأن هذه الاتفاقية قد أصبحت نافذة ، وبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ إرسال هذه البرقية .
- ٣- إذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، في ظرف تسعين يوماً (٩٠) يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، أو حتى انتهاء أي مدة امتداد أخرى لهذه المهلة يصبح أن يتفق عليها الطرفان ، فإنه يحق للصندوق في أي تاريخ لاحق أن ينهي هذه الاتفاقية بموجب إخطار إلى المقترض . وعند إعطائها هذا الإخطار تنتهي هذه الاتفاقية ويصبح حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها قفراً .
- ٤- كذلك تنتهي هذه الاتفاقية ويصبح حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها عندما يتم سداد المقترض للقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الأخرى .

#### المادة التاسعة

##### تعريفات

- ١- يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها ، إلا إذا اقتضى سياق النص غير ذلك :
  - (أ) " المشروع " يعني المشروع أو المشروعات أو المخطط أو المخططات التي من أجلها عقد القرض والوارد وصفها في الجدول (٢) من هذه الاتفاقية أو حسبما يعدل هذا الوصف من وقت لآخر باتفاق بين المقترض والصندوق .
  - (ب) " بضاعة " أو " بضائع " تعني المواد والمهمات والآلات والأدوات والخدمات المطلوبة للمشروع . وثمن البضائع يشمل دائماً تكاليف استيرادها إلى دولة المقترض .
- ٢- العناوين الآتية محددة أعمالاً للفقرة (١) من المادة السابعة :

##### عنوان المقترض

وزارة التخطيط

س.ب. ( ٥٥٥ ) - عمان

المملكة الأردنية الهاشمية

##### العنوان البرقي

وزارة التخطيط

التلخيص

٢١٣١٩

##### عنوان الصندوق

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

صندوق البريد ( ٢٩٢١ )

الكويت - دولة الكويت

هكذا من الأصول

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

العنوان الرئيسي

الصندوق

الكريت

التلكس

٢٢٠٢٥

٢٢٦١٣

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في عمان في التاريخ المذكور في صدرها بواسطة الممثلين المفوضين قانونا من جانب الطرفين ، من خمس نسخ ، كل منها تعتبر أصلا ، وتعتبر جميعا مستندا واحدا .

من الصندوق الكويتي

من

للتنمية الاقتصادية العربية

المملكة الاردنية الهاشمية

نائب المدير العام لشؤون العمليات

المفوض في التوقيع

هكذا من الأصول

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

المجدول رقم ( ١ )

القساط السداد

الرقم	تاريخ استحقاق القساط	مقدار القسط المستحق سدادا لأصل القرض مقدرا بالدينار الكويتي
١	١٩٩٣ / ٩ / ١	٣٣٠ . . .
٢	١٩٩٤ / ٣ / ١	٣٣٠ . . .
٣	١٩٩٤ / ٩ / ١	٣٣٠ . . .
٤	١٩٩٥ / ٣ / ١	٣٣٠ . . .
٥	١٩٩٥ / ٩ / ١	٣٣٠ . . .
٦	١٩٩٦ / ٣ / ١	٣٣٠ . . .
٧	١٩٩٦ / ٩ / ١	٣٣٠ . . .
٨	١٩٩٧ / ٣ / ١	٣٣٠ . . .
٩	١٩٩٧ / ٩ / ١	٣٣٠ . . .
١٠	١٩٩٨ / ٣ / ١	٣٣٠ . . .
١١	١٩٩٨ / ٩ / ١	٣٣٠ . . .
١٢	١٩٩٩ / ٣ / ١	٣٣٠ . . .
١٣	١٩٩٩ / ٩ / ١	٣٣٠ . . .
١٤	٢٠٠٠ / ٣ / ١	٣٣٠ . . .
١٥	٢٠٠٠ / ٩ / ١	٣٣٠ . . .
١٦	٢٠٠١ / ٣ / ١	٣٣٠ . . .
١٧	٢٠٠١ / ٩ / ١	٣٤٠ . . .
١٨	٢٠٠٢ / ٣ / ١	٣٤٠ . . .

الرقم تاريخ استحقاق الاقتساط  
مقدار القسط المستحق سدادا لأصل القرض  
مقدرا بالدينار الكويتي

١٩	٢٠٠٢ / ٩ / ١	٣٤٠ . . . .
٢٠	٢٠٠٣ / ٣ / ١	٣٤٠ . . . .
٢١	٢٠٠٣ / ٩ / ١	٣٤٠ . . . .
٢٢	٢٠٠٤ / ٣ / ١	٣٤٠ . . . .
٢٣	٢٠٠٤ / ٩ / ١	٣٤٠ . . . .
٢٤	٢٠٠٥ / ٣ / ١	٣٤٠ . . . .

المجموع ٨ . . . . .  
( ثمانية ملايين دينار كويتي )

الجدول رقم ( ٢ )  
وصف المشروع

يهدف المشروع الى انتاج وتصدير حوالي ٣.٢٢ مليون طن سنويا من خام الفوسفات في منطقة الشبيبة الواقعة حوالي ٥٠ كيلومتر جنوب شرق مدينة معان . ويتكون الانتاج السنوي المنشود من حوالي ٨٢٠ ألف طن خام فوسفات تركيز ٧٠/٦٨ ( ترابكالسوم فوسفيت TCP ) و ١٧٥٠ ألف طن خام فوسفات تركيز ٧٥/٧٣ و ٦٦٠ ألف طن خام فوسفات تركيز ٧٧/٧٥ .  
وشمل المشروع العناصر الرئيسية التالية :

- أليات لازالة الردم الترابي تشمل غارلتين كهربائيتين بطاقة ٦ مليون متر مكعب سنويا لكل منهما ( حجم الغرف الواحد ٢١.٤ متر مكعب ) وأربعة حفارات كهربائية دائرية للتفجير والآليات ومعدات مساعدة أخرى .
  - أليات تعدين خام الفوسفات وإزالة طبقات الردم البهنية تشمل ٦ غارقات هيدروليكية ( ٥.٥ متر مكعب ) و ٢٢ شاحنة قلابة ( ٥٠ طن ) و ٨ حافارات تفجير وبلدوزرات وجرافات وأليات تسوية الارض وغيرها .
  - معدات وانظمة ومصانع لغزالة الخامات المختلفة وتكسيرها وغسلها وفصل الشوائب عنها وتجهيزها ونقلها ومداولتها وتخزينها وتحميلها .
  - مخازن خامات الفوسفات في مراحل انتاجها المختلفة ، وأخرى للمواد التشغيلية وقطع الغيار والمهمات الأخرى .
  - مرافق البنية الاساسية تشمل ايصال الطاقة الكهربائية وتحويلها وتوزيعها ، وانتاج المياه من حقل الجفر على بعد حوالي ٢٥ كيلومتر ومعالجة المياه وايصالها الى المشروع وتوزيعها ، وجمع ومعالجة المياه المستعملة والفضلات والتخلص منها ، وربط المشروع بالطرق الرئيسية وبناء الطرق الداخلية ، وبناء المكاتب الادارية والصناعية ، وتوفير الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وبناء مدينة سكنية متكاملة لحوالي ١١٠٠ عامل وموظف ، وبناء وتجهيز ورش الصيانة ومرافق أخرى لازمة .
  - خدمات هندسية لتصميم المشروع والاشراف على انشائه وتشغيله وتدريب العاملين فيه .
- بدأ تنفيذ المشروع في النصف الثاني من عام ١٩٨٧ ومن المؤمل اكماله في منتصف عام ١٩٩٢ .

معالي رئيس المجلس  
السيد سليم الزعبي

المالية ، من يوافق على إحالته للجنة المالية ، الاخ سليم الزعبي .  
الحقيقة ان الشؤون الخارجية مادة ( ٢٩ ) تختص في النظر في المعاهدات والاتفاقيات هذه اتفاقية ، فحصرها اتفاقية ، أنا أرى من اختصاص لجنة الشؤون الخارجية ، لا مطلقة إتفاقيات مطلقة سيدي .  
السيد عبد الرؤوف الروابدة .

معالي رئيس المجلس  
معالي وزير الاشغال  
العامه والسكان

أنا بدئي أشكر الاخ الزميل سليم الزعبي ، هو لم يقل المعاهدات والاتفاقيات قال في ما يخص السياسة الخارجية ، إذن المعاهدات والاتفاقيات في ما يخص السياسة الخارجية ، اما الشؤون المالية فيحكمها وظائف اللجنة المالية ، والنظر في الاقتراحات المختصة بالشؤون والموازنة والشؤون المالية المطلقة .

هكذا من الأشغال



معالي رئيس المجلس  
من يوافق من المجلس الكريم على إحالتها الى اللجنة المالية ، رجاء  
رفع الأيدي لو سمحتم ، نعد الأصوات .

السيد الأمين العام  
معالي رئيس المجلس  
السيد الأمين العام  
الأغلبية  
الى اللجنة المالية .

٤٥ . قانون مؤقت رقم « ٣٠ » لسنة ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية  
قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي  
والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع مناجم الفوسفات الشيدية .

### الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي اتفاقية قرض

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي  
للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشيدية

قانون مؤقت رقم ( ٣٠ ) لسنة ١٩٨٩

قانون تصديق اتفاقية قرض

بين المملكة الاردنية الهاشمية

و

الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي

للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات

الشيدية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي  
للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشيدية لسنة ١٩٨٩ ) ،  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي  
للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الفايات المترخاء منها .

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا من الأصول

## اتفاقية قرض

إنه في يوم الأحد الرابع من شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٩ م .  
تم الاتفاق بين :

أولاً : المملكة الأردنية الهاشمية

( وتسمى فيما يلي « المقترض » )

وثانياً : الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي

( ويسمى فيما يلي « الصندوق العربي » )

بما أن المقترض قد طلب من الصندوق العربي أن يمنحه قرضاً للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشديدة ( ويسمى فيما يلي بالمشروع ) الذي تتولى تنفيذه شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة ( وتسمى فيما يلي الشركة ) .

وبما أن الشركة قد حصلت على قروض وتسهيلات موردين تقدر بحوالي ٣٨.٦ مليون دولار أمريكي .

وبما أن المقترض بصدد الحصول على قرض من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قيمته ثمانية ملايين دينار كويتي .

وبما أن المقترض و/أو الشركة بصدد الحصول على قرض من البنك الدولي للإئتماء والتعمير أو تسهيلات موردين في حدود مبلغ عشرين مليون دولار أمريكي .

وبما أن الشركة بصدد الحصول على تمويل من البنك الإسلامي للتنمية في حدود مبلغ ١٠ مليون دولار أمريكي .

وبما أن الشركة ستوفر من مواردها الذاتية مبلغاً يقدر بحوالي عشرين مليون دينار أردني ، وذلك كله للمساهمة في تمويل المشروع ، وبما أن المقترض قد تعهد بمساعدة الشركة في تمويل أي زيادة قد تطرأ في تكاليف المشروع بالعملة الأجنبية أو المحلية .

وبما أن من أغراض الصندوق العربي للائتماء في تمويل المشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي في الدول والبلاد العربية .

وبما أنه قد ثبت للصندوق العربي أهمية المشروع وجدواه للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في دولة المقترض .  
وبما أن الصندوق العربي قد وافق ، لما تقدم ، على تقديم قرض إلى المقترض بالشروط والأوضاع المبينة في هذه الاتفاقية .

لذلك اتفق الطرفان على ما يأتي :

## المادة الأولى

القرض ، الفائدة ، والتكاليف الأخرى السداد ، مكان السداد

١- يوافق الصندوق العربي على أن يعطى المقترض ، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وشروطها ، قرضاً قيمته ٨.٠٠٠.٠٠٠ د.ل. ( ثمانية ملايين دينار كويتي ) وذلك لتغطية جزء من التكاليف المقدرة للمشروع من العملات الأجنبية .

٢- يلتزم المقترض بأن يدفع فائدة سنوية بواقع ٤.٥ ٪ ( أربعة ونصف بالمائة ) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة . ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .

٣- في حالة قيام الصندوق العربي بإصدار تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء على طلب المقترض ، تطبيقاً لنص الفقرة ( ٢ ) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقترض بدفع ٥.٥ ٪ ( نصف بالمائة ) سنوياً على أصل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر عنه تعهد الصندوق العربي النهائي غير القابل للرجوع فيه .

٤- تحسب الفائدة والتكاليف الأخرى السالفة الذكر على أساس أن السنة ٣٦٠ يوماً مقسمة إلى ١٢ شهراً كل منها ٣٠ يوماً وذلك بالنسبة لأي مدة تقل عن نصف سنة كاملة .

٥- يلتزم المقترض بأن يسدد أصل المبلغ المسحوب من القرض طبقاً لأحكام السداد الواردة في الملحق رقم ( ١ ) من هذه الاتفاقية .

٦- يحق للمقترض بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد أن يكون قد أعطى الصندوق العربي إخطاراً سابقاً بخمسة وأربعين يوماً على الأقل ، أن يسدد قبل آجال الاستحقاق :

( أ ) جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، أو

( ب ) قسماً كاملاً أو أكثر من أقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد من الأقساط الأبعد أجلاً .

٧- تسدد الفوائد والتكاليف الأخرى المذكورة سابقاً كل ستة أشهر في الأول من مارس ( آذار ) والأول من سبتمبر ( أيلول ) من كل سنة .

٨- أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى المتقدمة الذكر ، تكون واجبة السداد في دولة الكويت أو في الأماكن التي يحددها الصندوق العربي في حدود المعقول .

هكذا من الأصول

### المادة الثانية

#### احكام العملات

- ١- يتم سحب جميع مبالغ القرض والرفاء بها ، وكذلك حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية بالدنانير الكويتية .
- ٢- يقوم الصندوق العربي ، بناء على طلب المقرض ، وعلى اعتبار انه يعمل بالوكالة عنه ، بالحصول على العملات الاجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقا لنصوص الاتفاقية ، او التي يكون المقرض قد دفع بها فعلا ثمن تلك البضائع ، ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة مساويا لمقدار الدنانير الكويتية التي لزمته للحصول على العملة الاجنبية .
- ٣- يحتفظ الصندوق العربي لنفسه بالحق في أن يسترد القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى ، اما بالدنانير الكويتية ، او بنفس العملات التي دفع بها القرض للمقرض او بالوكالة عنه ، ويجوز للمقرض السداد بعملية اخرى بشرط موافقة الصندوق العربي .
- ولا يعتبر ان السداد قد تم طبقا لاحكام هذه الاتفاقية الا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق العربي الدنانير الكويتية او العملة او العملات الاخرى التي يوافق عليها ويقدر ما يتسلمه منها ، وذلك على اساس قيمتها منسوبة الى الدينار الكويتي .
- ٤- كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة اخرى ، يقوم الصندوق العربي بتحديد ذلك السعر في حدود المعقول .

### المادة الثالثة

#### سحب مبالغ القرض واستعمالها

- ١- يحق للمقرض ان يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، ولواجهة مدفوعات مطلوبة لتمويل المشروع وفقا لنصوص هذه الاتفاقية .
- ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على الاول من فبراير ( شباط ) ١٩٨٩ م ، او تمويل بضائع اشترتها بعملة المقرض قبل التاريخ الا اذا وافق الصندوق العربي على ذلك .
- ٢- يجوز بناء على طلب المقرض ، وطبقا لاحكام والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض والصندوق العربي ، ان يتم الاخير باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع للمقرض او للغير

ثمن بضائع ممولة من هذا القرض . ويظل هذا التعهد ساريا حتى اذا انقضى القرض أو أوقف حق المقرض في السحب .

- ٣- عندما يرغب المقرض في أن يسحب أي مبلغ من القرض ، أو في أن يصدر الصندوق العربي تعهدا كتابيا نهائيا غير قابل للرجوع فيه تطبيقا للمادة السابقة ، يقوم المقرض بتقديم طلب سحب كتابي طبقا للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق العربي بحيث يكون شاملا للبيانات والقرارات والتعهدات التي يتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول .
- وطلبات السحب والمستندات اللازمة ، التي سيرد النص عليها فيما يلي ، يجب ان تقدم مباشرة عقب انفاق المبالغ المتدانة عنها الا اذا اتفق المقرض والصندوق العربي على خلاف ذلك .
- ٤- على المقرض ان يقدم الى الصندوق العربي المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول ، سواء قبل ان يقوم الصندوق العربي بصرف المبالغ المطلوبة او بعد صرفها .
- ٥- طلبات السحب والمستندات والادلة المؤيدة لها يجب ان تكون مستوفاه من حيث المضمون والشكل لاثبات ان المقرض له الحق في ان يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وان المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في الأغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- ٦- يلتزم المقرض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتمويل التكاليف المعقولة للبضائع المبينة في الملحق رقم ( ٢ ) من هذه الاتفاقية ، وطبقا للنسب الموضحة في ذلك الملحق . ويجوز تعديل البضائع والنسب من وقت لآخر بالاتفاق بين المقرض وإدارة الصندوق العربي دون تجاوز الحد الأقصى لمبلغ القرض .
- ٧- يقوم الصندوق العربي بدفع المبالغ التي يثبت حق المقرض في سحبها من القرض ، سواء الى المقرض أو لآلته وأمره .
- ٨- ينتهي حق المقرض في سحب مبالغ من القرض في ٣١ ديسمبر ( كانون أول ) ١٩٩٢ م ، أو أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق العربي .

المادة الرابعة  
أحكام خاصة بتنفيذ المشروع

- ١- (أ) يتعهد المقترض بإعادة أقراض حصيلة القرض لشركة الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة (الشركة) وذلك بموجب اتفاقية قرض فرعي بين المقترض والشركة تكون أحكامها وشروطها مقبولة لدى الصندوق العربي في جميع الأحوال .
- (ب) دون إخلال بعمومية الحكم الوارد في البند (أ) أعلاه يتعهد المقترض بأن تنص اتفاقية القرض الفرعي على ما يلي :
- ١) يعاد أقراض حصيلة القرض بمائة قدرها ستة بالمائة (٦٪) في السنة على المبالغ المسحوبة وغير المسددة من القرض الفرعي .
- ٢) تسدد الشركة مبلغ القرض الفرعي طبقاً للملحق رقم (١) المرفق بهذه الاتفاقية .
- ٣) تتحمل الشركة المخاطر الناشئة عن تقلبات سعر الصرف .
- (ج) يتعهد المقترض بأن يودع الفرق بين الفائدة التي تدفعها له الشركة بموجب البند (ب) أعلاه من ناحية والفائدة والتكاليف الأخرى المستحقة على المقترض وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية من ناحية أخرى في حساب بمائة لدى بنك الإنماء الصناعي على أن يخطر المقترض الصندوق العربي برصيد الحساب المذكور في نهاية كل سنة مالية وعلى أن يستخدم الرصيد المذكور لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن وخاصة للصناعة التكنولوجية والكيمائية وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق العربي في كل حالة .
- (د) يتعهد المقترض بممارسة حقوقه بموجب اتفاقية القرض الفرعي على نحو يحمي مصالح المقترض والصندوق العربي ويحقق الغرض من القرض ولا يجوز للمقترض إلا إذا وافق الصندوق العربي على خلاف ذلك . حرالة اتفاقية القرض الفرعي أو تعديلها أو إلغائها والتنازل عنها .
- ٢- يتعهد المقترض بتنفيذ المشروع لشركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة ويتخذ من الإجراءات والتدابير ما يكفل أن تقوم الشركة بتنفيذ المشروع في المواعيد المحددة له بالعناية والكفاءة اللازمة وطبقاً للأسس الهندسية والصناعية والمالية والإدارية السليمة .
- ٣- (أ) يتعهد المقترض باتخاذ التدابير التي تكفل قيام الشركة بأنشاء وحدة لتنفيذ المشروع تحت إشراف مدير ذي خبرة وكفاءة عاليتين يعاونه عدد مناسب من المهندسين والفنيين والموظفين المساعدين .
- (ب) تقولي وحدة تنفيذ المشروع بنفسها مهمة أعداد التصاميم ووثائق المناقصات والإشراف على تنفيذ المشروع ولها عند الضرورة الاستعانة بمستشارين من خارج الشركة وذلك في الحدود وبالأوضاع والشروط التي يوافق عليها الصندوق العربي .

- ٤- (أ) يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة خلال عام ١٩٩٠ بوضع وتنفيذ خطة متكاملة لتطوير الدائرة الفنية ضمن هيكل التنظيمي للشركة بحيث تتوفر لها الإمكانيات المادية والبشرية ( بما في ذلك التدريب الجيد في الداخل والخارج ) اللازمة لإجراء البحوث الصناعية والاقتصادية وإعداد المراسمات والتصاميم الهندسية لمشروعات الشركة والإشراف على تنفيذها بكفاءة وفعالية .
- (ب) يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة بإرفاق الصندوق العربي بنسخة من الخطة المذكورة في البند (أ) من هذه الفقرة فور إعدادها والتشاور معه حول مضمون الخطة وإجراءات تنفيذها .
- ٥- (أ) يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة بالتعاون والتشاور مع وزارتي النقل والتخطيط وفي موعد لا يتجاوز ٣١ ديسمبر ( كانون أول ) ١٩٨٩ ، بوضع خطة متكاملة مبنية على دراسات هندسية واقتصادية الهدف منها ضمان نقل إنتاج الشركة إلى ميناء العقبة بصورة مستمرة ومنظمة وبأقل التكاليف ويشمل ذلك تقديم اقتراحات محددة حول إنشاء طرق وخطوط سكك حديدية جديدة و/أو رفع كفاءة ما هو قائم منها وزيادة السعة التخزينية في ميناء العقبة مع بيان التقديرات الأولية لتكاليف الجهاز الخطة ووسائل توفيرها .
- (ب) يتعهد المقترض بإرفاق الصندوق العربي بنسخة من الخطة المشار إليها في البند (أ) من هذه الفقرة فور إعدادها والتشاور معه حول مضمونها ووسائل ومراحل تنفيذها .
- ٦- (أ) يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة بتكثيف عمليات تأهيل ورفع قدرات العاملين بها من أجل زيادة الانتاجية وأن يضع خطة لذلك تشمل حصر المستفيدين منها وبرامج التدريب المقترحة وتوفير المبالغ اللازمة لتنفيذ الخطة .
- (ب) يتعهد المقترض بإرفاق الصندوق العربي بنسخة من الخطة المشار إليها في البند (أ) من هذه الفقرة فور إعدادها والتشاور مع الصندوق العربي حول مضمونها وخطوات تنفيذها .
- ٧- تبرم عقود التوريد الخاصة بتنفيذ المشروع عن طريق التعاقد المباشر بين الشركة والموردين والمقاولين وذلك باتخاذ الإجراءات التالية :
- (أ) الطلبات التي لا تتجاوز قيمتها ٥٠٠٠٠ د.ك .
- (ب) ( خمسين ألف دينار كويتي ) : يتم الاختيار لاتسب العروض المقدمة ، وترسل صورتان من عقد الشراء للصندوق العربي مع مذكرة بالمبررات عند تقديم أول طلب للسحب بعد التعاقد .
- (ب) الطلبات التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠٠٠ د.ك .
- (ب) ( خمسين ألف دينار كويتي ) :

هكذا من الأصول



بتعين طرحها في مناقصة دولية مفتوحة وبشروط وأوضاع يوافق عليها الصندوق العربي ، ويعلن عنها في الصحف العربية الأكثر انتشاراً ، على أن تكون إحداها في دولة المقر ، ويقدم المقترض للصندوق العربي تقريراً بنتائج تحليل العطاءات للحصول على موافقته قبل التعاقد ، ويجوز في حالات خاصة تقتضيها مصلحة المشروع عدم التقيد بهذا الإجراء لمبررات يقدمها المقترض ويوافق عليها الصندوق العربي .

٨- تعطى الأفضلية للمقاولين العرب المؤهلين والاتصالات التي يشاركون فيها ، عند طرح العطاءات لتنفيذ الأعمال ويجوز منح هؤلاء المقاولين والاتصالات التي يشاركون فيها هوامش تفضيلية يتم تحديدها بالتشاور مع الصندوق العربي .

٩- يتعهد المقترض أن تقوم الشركة بحسب سجلات مستوفاة ، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تمويلها من القرض ، وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع ، ومتابعة تقدمه ( بما في ذلك تكاليفه ) وتوضيح على نحو سليم يتفق مع الأسس المحاسبية المتعارف عليها المركز المالي للشركة وعملاتها .

ويلتزم المقترض بتسكين مندوبي الصندوق العربي من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وإدارته ، والبضائع المحولة من القرض ، وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وتقديم جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات الخاصة باستخدام القرض .

ويلتزم المقترض أن يقدم للصندوق العربي جميع المعلومات والبيانات التي يتطلبها - في حدود المعقول - والمتعلقة باتفاق حصيله القرض ، أو بالبضائع ، أو بالمركز المالي للشركة أو بإدارتها وأعمالها .

ويلتزم المقترض بأن يحيط الصندوق العربي علماً بالتقدم في تنفيذ المشروع وذلك على النحو التالي :

أ- تقدم الشركة إلى الصندوق العربي تقريراً ربع سنوي ، في شكل ومضمون يوافق عليهما الصندوق العربي ، وذلك في وقت لا يتجاوز الثلاثين يوماً من نهاية ربع السنة .

ب- تقدم الشركة إلى الصندوق العربي تقريراً سنوياً عن سير المشروع ، ونسخة من الحسابات الختامية لتلك الجهة ، وتقرير مدققي الحسابات وذلك في وقت لا يتجاوز ستة أشهر من نهاية السنة المالية .

١٠- يلتزم المقترض بأن تقوم الشركة بإدارة المشروع وصيانته وكذلك بإدارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ولكنها لازمة لكي يعطى أكبر لائحة ويعود بأكثر نفع ، وذلك ولقاء للأسس الهندسية والمالية السليمة .

١١- يعمدان المقترض والصندوق العربي تعاونا وثيقا يكفل تحقيق أغراض القرض ، ولهذه الغاية يزود كل من الطرفين الطرف الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول ، والمتعلقة بالحالة العامة للقرض .

ويتبادل المقترض والصندوق العربي الرأي من حين لآخر بواسطة مندوبيهما بالنسبة للمسائل المتعلقة بأغراض القرض واستمرار سداد أقساطه بانتظام ويلتزم المقترض بأن يقوم باخطار الصندوق العربي فوراً بأي عامل يكون من شأنه أن يعرقل تحقيق أغراض القرض ، أو ينطوي على تهديد بذلك .

١٢- يقرر المقترض والصندوق العربي أن في نيتهما أن لا يتمتع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق العربي عن طريق إنشاء ضمان عيني على أموال الحكومة .

ولا يسري ذلك على الضمانات العينية على الأموال لكفالة سداد ثمن شرائها ، كما لا يسري على الضمانات العينية على السلع التجارية أو المعاملات المصرفية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لنشوتها .

١٣- يتعهد المقترض باستمرار صلاحية حقوق التعديين الممنوحة للشركة طوال مدة العمر الاقتصادي للمشروع .

١٤- يتعهد المقترض بتسكين الشركة كلما دعت الحاجة إلى ذلك من الحصول على الأراضي والحقوق على الأراضي ما يكون لازماً لتنفيذ وتشغيل المشروع .

١٥- يقوم المقترض بنفسه أو عن طريق الشركة باتخاذ جميع الخطوات المعقولة لحماية البيئة في منطقة المشروع والمناطق المتأثرة بنشاط المشروع .

١٦- يتعهد المقترض باتخاذ التدابير التي تكفل قيام الشركة بما يلي :

(أ) قيام الشركة في سبتمبر من كل عام - ابتداء من سبتمبر ١٩٨٩ - بأعداد توقعات مالية لعمليات الشركة خمس سنوات قادمة ، على أن تشمل التوقعات قوائم الدخل والمركز المالي ومصادر واستخدامات الأموال ، وموافاة الصندوق بنسخة من هذه التوقعات قبل نهاية كل سنة مالية .

(ب) المحافظة في أي سنة مالية على نسبة خدمة الدين ( تقارن بين النقد المولد داخلياً وتكاليف خدمة الدين ) لا تقل عن ١.٥ .

(ج) علم الالتزام بأي دين ، ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، إذا كان سيترتب على هذا الدين زيادة نسبة مديونية الشركة الإجمالية الناشئة عن قروض يزيد أجلها عن سنة واحدة إلى أكثر من ضعفي مجموع رأسمال الشركة والفوائض ( حقوق الملكية ) ولأغراض هذا النص :

(١) تشمل عبارة « الالتزام بأي دين » التعاقد على أي دين أو ضمانه .

(٢) يقصد بعبارة « أي دين » أي دين يزيد أجله عن سنة واحدة .

(٣) يقصد بعبارة « رأسمال الشركة والفوائض » مجموع رأسمال الشركة المدفوع غير منقرض ، والفوائض لدى الشركة واحتياطياتها غير المخصصة لتغطية التزامات محددة .

هكذا من الأصل

- (د) الحصول على موافقة الصندوق العربي على أي قرض جديد طويل الاجل تتعدى قيمته ثلاثة ملايين دينار أردني .
- (هـ) المحافظة على نسبة جارية ( تقارب بين الاصول الجارية والمخسوم الجارية ) لا تقل عن ١٠٥ .
- (و) موافقة الصندوق العربي خلال فترة لا تتجاوز ٣٠ سبتمبر ( ١/٢٠٩ ) ، بتوقعات الوضع التقدي للشركة للفترة الخمس سنوات القادمة على ضوء قانون الشركات الجديد وأي إجراءات لازمة لمعالجة أي آثار للقانون على وضع الشركة التقدي .
- (ز) تدقيق حساباتها وبياناتها المالية ( التي تشمل قوائم الدخل والمركز المالي ومصادر واستخدامات الاموال ) لكل سنة مالية وفقا لاصول التدقيق السليم المطبق على نحو منتظم ، وذلك من قبل مدققي حسابات مستقلين ومقبولين لدى الصندوق العربي . وتقدم الشركة للصندوق العربي في ظرف لا يتجاوز ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية وفقا لاصول التدقيق السليم المطبق على نحو منتظم ، وذلك من قبل مدققي حسابات مستقلين ومقبولين لدى الصندوق العربي . وتقدم الشركة للصندوق العربي في ظرف لا يتجاوز ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية نسخا مصدقة من البيانات المالية المدققة لتلك السنة مع تقرير مدققي الحسابات .
- ١٧- يلتزم المقترض بأن يسدد أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى ، بالكامل دون أي خصم ، ومع الاعفاء التام من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض ، أو مطبقة في أراضيه ، سواء في الحاضر أو في المستقبل .
- ١٨- تعفى هذه الاتفاقية ، والتصديق عليها ، وتسجيلها اذا اقتضى الامر ذلك ، من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة قوانين المقترض أو مطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل . ويقدم المقترض بدفع أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة أو الدول التي يجوز سداد القرض بملئها .
- ١٩- يكون سداد أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى معليا من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين المقترض أو المطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل .
- ٢٠- يتعهد المقترض بأن تقدم الشركة بالتأمين على جميع البضائع الممولة من القرض ، ضد المخاطر المتعلقة بشراؤها ونقلها وتسليمها في موقع المشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم ، وعلى ان يكون التأمين واجبا دفعه في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بتسليم العملة التي تم شراء البضائع او بعملة أخرى قابلة للتحويل الحر .
- ٢١- يلتزم المقترض بأن يعطى هو ومن يعملون لحسابه كافة الاجراءات والاعمال اللازمة لتنفيذ المشروع كما يلزم بالامتناع عن القيام أو السماح بأي عمل قد يؤدي الى عرقلة تنفيذ المشروع أو اعانة تطبيق أي نص من نصوص هذه الاتفاقية .

- ٢٢- جميع أوراق الصندوق العربي وسجلاته ووثائقه ومراسلاته تعتبر سرية وتتمتع بالحصانة التامة بحيث لا تخضع للرقابة على المطبوعات أو الاجراءات التفتيش .
- ٢٣- جميع املاك الصندوق العربي وموجوداته تتمتع بالحصانة ضد التفتيش أو الاستيلاء ، أو المصادرة أو نزع الملكية أو ما مائل ذلك من إجراءات جبرية تصدر عن سلطة تنفيذية أو تشريعية .

#### المادة الخامسة الغاء القرض ووقف السحب منه

- ١- يحق للمقترض أن يلغي أي جزء من القرض يكون باقيا دون سحب وذلك بموجب اخطار الى الصندوق العربي بذلك ، على أنه لا يجوز للمقترض أن يلغي أي جزء من القرض يكون الصندوق العربي قد أصدر عنه تعهدا نهائيا غير قابل للرجوع فيه طبقا للمفترقة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .
- ٢- يحق للصندوق العربي بموجب اخطار الى المقترض ان يوقف سحب أي مبلغ من القرض اذا قام سبب من الاسباب الاتية واستمر قائما :
- أ- عدم قيام المقترض بالوفاء كليا أو جزئيا بالتزامه بسداد أصل القرض أو الفوائد أو التكاليف الاخرى أو أي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية قرض أخرى بين المقترض والصندوق العربي .
- ب- عدم قيام المقترض كليا أو جزئيا بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وشروطها .
- ج- قيام الصندوق العربي باخطار المقترض بأنه قد أوقف السحب طبقا لاتفاقية قرض أخرى تكون قائمة بين المقترض والصندوق العربي بسبب تقصير المقترض في تنفيذ أحكامها وشروطها .
- د- قيام ظروف استثنائية تجعل من المتعذر قيام المقترض بتنفيذ المشروع أو الوفاء بالتزاماته الناشئة عن هذا الاتفاقية .
- ويكون لقيام أي سبب من الاسباب المتقدمة قبل نفاذ هذه الاتفاقية ، من الاثر ، ما لقيامه بعد نفاذها .
- ويظل حق المقترض في أن يسحب أي مبلغ من القرض موقوفا كليا أو جزئيا ، حسب الاحوال ، الى أن يتقدم السبب أو الاسباب التي من أجلها أوقف السحب ، أو الى أن يقوم الصندوق العربي باخطار المقترض بإعادة حقه في السحب . على أنه في حالة توجيه الصندوق العربي الى المقترض فشل هذا الاخطار ، يعود للمقترض حقه في السحب محدودا بالقدر ومقيدا بالشروط المبينة في الاخطار ، كما أن توجيه الصندوق العربي لفشل هذا الاخطار لا يؤثر في أي حق من حقوقه ولا يخل بالجزاءات المترتبة على قيام أي سبب آخر لاحق من أسباب الايقاف .

- ٣- في حالة ما إذا قام سبب من الأسباب الواردة بالفقرة ٢ (أ) من المادة الخامسة ، واستمر قائما لمدة ثلاثين يوما بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه اخطار الى المقترض ، أو في حالة قيام سبب من الأسباب الواردة بالفقرات ٢ (ب) و (ج) و (د) من المادة الخامسة واستمراره قائما لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه اخطار الى المقترض ، يحق للصندوق العربي حينئذ أو في أي وقت لاحق يكون فيه هذا السبب أو ذلك لا يزال قائما ، ووفق لما يراه ، أن يقرر أن أصل القرض قد أصبح مستحقا وواجب الاداء فوراً بصرف النظر عن أي نص آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك .
- ٤- إذا ظل حق المقترض في سحب أي مبلغ من القرض موقوفا لمدة ثلاثين يوما ، أو إذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (٨) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فإنه يجوز للصندوق العربي أن يخطر المقترض بانتهاء حقه في سحب المبلغ الباقي غير المسحوب ، ويتوجيه هذا الاخطار يعتبر هذا القدر من القرض ملغيا .
- ٥- أي إلغاء للقرض من جانب الصندوق العربي أو إيقاف حق المقترض في السحب ، لا ينطبق على المبالغ السادة عنها من الصندوق العربي تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة ، الا إذا تضمن التمهيد نصا صريحا بخلاف ذلك .
- ٦- عند الغاء جزء من القرض ، يتم تخفيض الاقتساط على اساس إعادة جدولة المبلغ المتبقي من القرض طبقا لعدد الاقتساط غير السددة من احكام السداد الملحق بهذه الاتفاقية .
- ٧- فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة ، تنظر جميع احكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول وملازمة على الرغم من الغاء باقي القرض أو إيقاف السحب .

#### المادة السادسة

قوة الزام هذه الاتفاقية - أثر عدم التمسك باستعمال الحق - التحكيم

- ١- تكون حقوق والتزامات كل من الصندوق العربي والمقترض المقررة بموجب هذه الاتفاقية صحيحة وناقلة طبقا لاحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من احكام القوانين المحلية . ولا يحق لأي من الطرفين أن يحتج أو يتمسك في أي مناسبة من المناسبات ، بأن حكما من احكام هذه الاتفاقية غير سليم قانونا أو غير نالذ استنادا الى أي سبب كان .
- ٢- عدم استعمال أي من الطرفين لحق من حقوقه طبقا لهذه الاتفاقية أو عدم تمسكه به ، أو تأخره في ذلك ، أو عدم تمسكه بتطبيق جزءا متصرف عليه في الاتفاقية أو باستعمال سلطة مخولة له بقتضاها لا يخل بأي حق من حقوقه ، ولا يفسر على أنه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجزاء الذي

- لم يستعمل أو يتمسك به أو جرى التأخر في استعماله أو التمسك به . كما أن أي إجراء يتخذه أحد الطرفين بصدد عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه في أن يتخذ أي إجراء آخر تفوق له هذه الاتفاقية .
- ٣- يسعى الطرفان الى تسوية أي خلاف أو مطالبة بشأن هذه الاتفاقية بطريق الاتفاق الودي بينهما ، فإذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين عرض النزاع على التحكيم وفقا لما هو مبين في الفقرة التالية.
- ٤- تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقترض احدثهم ويعين الصندوق العربي المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث باتفاق الطرفين . وفي حالة استقالة أي محكم أو وفاته أو عجزه عن العمل ، يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الاصلي ، ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الاصلي ويقوم بجميع واجباته .
- تبدأ اجراءات التحكيم باعلان من أحد الطرفين الى الطرف الآخر يشتمل على بيان واضح لطبيعة الخلاف أو الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم المعين من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوما من ذلك الاعلان أن يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه ، فان لم يفعل عينه الامين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب من طالب التحكيم . ويقوم المحكمان باختيار المحكم الثالث ، فإذا لم يتفقا على تعيينه خلال ستين يوما من بدء اجراءات التحكيم ، جاز لأي من الطرفين أن يطلب من الامين العام لجامعة الدول العربية تعيين المحكم الثالث على ان يكون من بين اعلام رجال القانون العرب ، ومن غير جنسية المقترض والمحكمين الاولين .
- وتتعدد هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المحكم الثالث ، وتقرر الهيئة مكان ومواعيد انعقادها بعد ذلك .
- وتضع هيئة التحكيم قواعد اجراءاتها لتتبع فرصة عادلة للوقوف على وجهات نظر كل من الطرفين .
- وتفضل هيئة التحكيم - حضوريا أو غيابيا - في المسائل المعروضة عليها ، وتصدر قراراتها واحكامها بأغلبية الاصوات . ويجب ان يصدر حكمها النهائي كتابة وأن يوقع عليه أغلبية الاعضاء على الاقل ، وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين . ويكون حكم هيئة التحكيم الصادر وفقا لاحكام هذه المادة نهائيا وملزما يتوجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .
- ويحدد الطرفان اتعاب المحكمين ومكافآت غيرهم من الاشخاص الذين يكلفون بالاعمال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم . فإذا لم يتعلق الطرفان على مقدار تلك الاتعاب والمكافآت قامت الهيئة بتعيينها مراعية في ذلك كافة الظروف . ويحمل كل من الطرفين ما أنفق من مصروفات مناسبة

التحكيم بينما تفصل هيئة التحكيم في تحديد الطرف الذي يتحمل مصروفات التحكيم ذاته أو نسبة توزيعها بين الطرفين وإجراءات وطريقة دفعها .  
وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة بين قوانين الدول العربية والاعراف السائدة في المعاملات الدولية ومبادئ العدالة .

- ٥- إذا مضت مدة ثلاثين يوما من صدور حكم هيئة التحكيم دون تنليذه ، يرفع الامر الى مجلس محافظي الصندوق العربي لاتخاذ ما يراه مناسباً من الاجراءات .
- ٦- يجب الاحكام المنصوص عليها في هذه المادة أي اجراء آخر يمكن اتخاذه في صدد المطالبات والمنازعات بين الطرفين .
- ٧- يتم اعلان أحد الطرفين للأخرى اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة بالطريقة والشكل المنصوص عليهما في الفقرة (١) من المادة السابعة ، ويقرر الطرفان تنازلهما من الان عن العسك بأن يجرى الاعلان بأية طريقة أو شكل آخر .

#### المادة السابعة احكام مفرقة

- ١- كل طلب أو اخطار بوجه أحد الطرفين الى الآخر ، بناء على هذه الاتفاقية أو بمناسبة تطبيقها ، يتعين أن يكون كتابية . وفيما عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة (٢) من المادة الثامنة يعتبر الطلب قد قدم والاطار قد تم قانوناً ، بمجرد أن يسلم باليد أو بالبريد أو بالبرق الى الطرف الموجه له في عترائه المين في هذه الاتفاقية أو أي عنوان آخر يحدده بموجب اخطار الى الطرف الآخر .
- ٢- يقدم المقترض الى الصندوق العربي المستندات الرسمية المستوفاه التي تدل على صلاحية وتفويض الشخص أو الأشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية أو الذين سيقومون نيابة عن المقترض باتخاذ أي اجراء أو التوقيع على أي مستند تطبقها لهذه الاتفاقية مع نماذج من توقيع كل منهم .
- ٣- يغفل المقترض في اتخاذ أي اجراء يجوز أو يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على أي مستند يوقع عليه تطبيقها لها في ذلك طلبات السحب من القرض ، السيد وزير التخطيط في المملكة الاردنية الهاشمية أو أي شخص ينيبه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي . وأي تعديل أو إضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليها المقترض يجب أن تكون بموجب مستند كتابي يوقع

عليه ممثل المقترض المذكور أو أي شخص ينيبه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي يتضمن ما يفيد موافقته على أن التعديل أو الاضافة تبررها الظروف وليس من شأنهما أن يزيذا التزامات المقترض على نحو يخل بالتوازن العقدي ، وتكون التعديلات أو الاضافات نافذة وملزمة بمجرد توقيع ممثل المقترض عليها بناء على التفويض المذكور .

#### المادة الثامنة نفاذ الاتفاقية وتعديلها وانعازها

- ١- لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة ، الا اذا قدمت الى الصندوق العربي أدلة واقعية تفيد :  
(أ) إن إبرام الاتفاقية من جانب المقترض قد تم بموجب تفويض قانوني وأنه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانوناً .  
(ب) إن إبرام اتفاقية القرض الفرعي من جانب المقترض والشركة قد تم بموجب تفويض قانوني وأنه قد تمت الموافقة عليها على النحو اللازم قانوناً .
- ٢- اذا وجد الصندوق العربي أن الأدلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاقية مستوفاه ، قام بإرسال برقية الى المقترض بأن هذه الاتفاقية قد أصبحت نافذة ، ويبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ ارسال هذه البرقية .
- ٣- (أ) اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في ظرف ١٢٠ يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، أو حتى انتهاء أية مدة امتداد أخرى لهذه المهلة يتفق عليها الطرفان ، فإنه يحق للصندوق العربي في أي تاريخ لاحق أن ينهي هذه الاتفاقية بموجب اخطار الى المقترض . وعند ارسال هذا الاخطار تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها فوراً .  
(ب) كذلك تنتهي هذه الاتفاقية ، وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها ، عندما يتم سداد المقترض للقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الاخرى .

#### المادة التاسعة تعريفات

- ١- يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك :  
« المشروع » يعني المشروع الذي من أجله عقد القرض والوارد وصله في الملحق رقم (٢) من هذه



الاتفاقية، أو حسبما يعدل هذا الوصف من وقت لآخر بالاتفاق بين ممثل المقترض المفوض وإدارة الصندوق

العربي .

٢- « البضاعة » أو « البضائع » تعني المواد والمعدات والمهمات والالات والادوات والخدمات الواردة ذكرها بالملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ، والتي خصص القرض لتمويل الحصول عليها من جانب المقترض في حدود النسب الموضحة في الملحق المذكور . وثمن البضائع يشمل دائما تكاليف استيرادها الى دولة المقترض ولا يشمل ما يدفع من رسوم جمركية أو أية ضرائب أخرى بموجب قوانين المقترض .

المناوين الآتية محددة أعمالا للفقرة (١) من المادة السابعة :

عنوان المقترض : وزارة التخطيط - ص.ب (٥٥٥) عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي : وزارة التخطيط - عمان  
والفلكس : ٢١٣١٩

عنوان الصندوق العربي : الصندوق العربي للإماء الاقتصادي والاجتماعي بناية البنك التجاري الكويتي - شارع أحمد الجابر  
ص.ب. ( ٢١٩٢٣ ) الرمز البريدي ( ١٣٠٨٠ ) الصفاة - الكويت - دولة الكويت

العنوان البرقي : العربي - الكويت  
والفلكس : ٢٢١٥٣ كويت

والقرار بما تقدم وقع الطرفان على هذه الاتفاقية في الكويت في التاريخ المذكور في صدرها ، بواسطة الممثلين المفوضين قاترتا من جانب الطرفين ، من خمس نسخ ، كل منها تعتبر أصلا وتعتبر جميعا مستعندا واحدا ، وقد تسلم المقترض تسخين منها وتسلم الصندوق العربي ثلاث نسخ .

من المملكة الاردنية الهاشمية  
المفوض في التوقيع : المدير العام / رئيس مجلس الادارة

٣٥٠

الملحق رقم (١)

احكام السداد

يلتزم المقترض بسداد أصل المبلغ المسحوب من القرض على ٦ ستة وثلاثين قسما نصف سنوي ، وتكون قيمة كل قسط من الاقساط الاربعة والثلاثين الاولى ٢٢٨٠٠٠ د.ك. ( مائتان وثمانية وعشرون ألف دينار كويتي ) وتكون قيمة القسط الاخير ٢٤٨٠٠٠ د.ك. ( مائتان وثمانية وأربعون ألف دينار كويتي ) على أن يبدأ سداد القسط الاول بعد انقضاء فترة خمس سنوات تبدأ من تاريخ قيام الصندوق العربي بسداد أول طلب سحب من حصة القرض .

الملحق رقم (٢)

وصف المشروع واستخدامات حصة القرض

أولا : وصف المشروع

يهدف المشروع الى انتاج وتصدير حوالي ٣. ٢٣ مليون طن سنويا من خام الفوسفات في منطقة الشبيبة الواقعة حوالي ٥٠ كيلومتر جنوب شرق مدينة معان . ويتكون الانتاج السنوي المنشود من حوالي ٨٢٠ ألف طن خام فوسفات تركيز ٧٠/٦٨ ( تراي كالسيوم فوسفات TCP ) و ١٧٥٠ ألف طن خام فوسفات تركيز ٧٥/٧٣ و ٦٦٠ ألف طن خام فوسفات تركيز ٧٧/٧٥ .

ويشمل المشروع العناصر الرئيسية التالية :

- (١) آليات لازالة الردم الترابي تشمل غارفتين كهربائيتين بطاقة ٦ مليون متر مكعب سنويا لكل منها ( حجم الفرق الواحد ٢١.٤ متر مكعب ) وأربع حفارات كهربائية دائرية للتفجير وآليات ومعدات مساعدة أخرى.
- (٢) آليات تعديل خام الفوسفات وازالة طبقات الردم البيئية تشمل ٦ غارفات هيدروليكية ( ٥.٥ متر مكعب ) و ٢٢ شاحنة قلابة ( ٥٠ طن ) و ٨ حفارات تفجير وبلدوزرات وجرافات وآليات تسوية الارض وغيرها .
- (٣) معدات وانظمة ومصانع لغزالة الحامات المختلفة وتكسيرها وغسلها وتصل الشوائب عنها وتحميلها ونقلها ومنازلتها وتخزينها وتحميلها .
- (٤) مخازن لحامات الفوسفات في مراحل انتاجها المختلف ، وأخرى للمواد التشغيلية وقطع الغيار والمهمات الأخرى .

هكذا من الأصول

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

- (٥) مرافق البنية الاساسية تشمل اوصول الطاقة الكهربائية وتحويلها وتوزيعها ، ونتاج المياه من حقل الجفر على بعد حوالي ٢٥ كيلومتر ومعالجة المياه وايصالها الى المشروع وتوزيعها ، وجمع ومعالجة المياه المستعملة والفضلات والتخلص منها ، وروبط المشروع بالطرق الرئيسية وبناء الطرق الداخلية ، وبناء المكاتب الادارية والصناعية وتوفير الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وبناء مدينة سكنية متكاملة لموالي ١١٠٠ عامل وموظف وبناء وتجهيز ورش الصيانة ومرافق أخرى لازمة .
- (٦) خدمات هندسية لتصميم المشروع والاشراف على إنشائه وتشغيله وتدريب العاملين فيه .

لأنها : استخدمات حصيللة القرض  
تستخدم حصيللة القرض في تمويل العناصر التالية :

البند	المبلغ المخصص بالدينار الكويتي	النسبة المئوية من جملة التكاليف
(١) معدات واجهزة غريبة خامات الفوسفات وتكسيرها وخلطها ونقلها ومصانع غسلها وتجهيزتها للشحن ( عدا معدات التجفيف والتحميل على الطائرات )	٢٨٠٠٠٠٠	٢٠٪
(٢) معدات ومرافق ومشآت خدمة المناجم والمصانع	٩٠٠٠٠٠	٥٠٪ للمعدات و٢٥٪ للهندسة المدنية
(٣) توزيع الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية	٧٠٠٠٠٠	٥٠٪

٣٥٢

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاحد ١٢/٢٤/١٩٨٩ ميلادية

(٤) انتاج وتوزيع المياه	١٢٦٠٠٠٠	٤٠٪
(٥) المدينة السكنية	٤٨٠٠٠٠	٢٥٪
(٦) الاحتياطي	٨٦٠٠٠٠	—
المجموع	٨٠٠٠٠٠٠ ( ثمانية ملايين دينار كويتي )	

معالي رئيس المجلس  
الجميع  
السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على إحالته للجنة المالية ؟  
موافقون  
٤٦ . قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٨٩ قانون البناء  
الوطني الاردني .

قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٨٩  
قانون البناء الوطني الاردني

- المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون البناء الوطني الاردني لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
- المجلس : مجلس البناء الوطني الاردني المؤلف بقتضى احكام هذا القانون .  
اللجنة الفنية : اللجنة الفنية لكودات البناء الوطني الاردني المشكلة بموجب احكام هذا القانون .  
الاعمال التي تتعلق بإنشاء المشاريع الانشائية وصيانتها وتصميمها والاشراف عليها بما في ذلك ما يرتبط بها من أعمال ميكانيكية وكهربائية وأعمال السلامة العامة والوقاية من الحرائق وعزل المباني والتخلص من النفايات .

٣٥٣

هكذا من الأشغال

- الكود : مجموعة القواعد والشروط والمتطلبات الفنية المتعلقة بأعمال الاعمار المقررة من قبل المجلس والمعتمدة من مجلس الوزراء .
- السلطات : مجلس التنظيم الاعلى ولجنة تنظيم المدن والقرى اللوائية والمحلية التنظيمية ولجان التنظيم المشتركة أو أي سلطة أو هيئة أو لجنة أو مجلس يحل محل أي منها بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والبلدية أو أي تشريع آخر معمول به .

المادة ٣- تسري أحكام هذا القانون على أعمال الاعمار التي تقام في المملكة باستثناء الأعمال التي أقيمت أو بوشر في اقامتها أو تم ترخيصها قبل نفاذه .

#### المادة (٤) -

١. يؤلف مجلس يسمى ( مجلس البناء الوطني الاردني ) على النحو التالي :-
١. وزير الاشغال العامة والاسكان
  ٢. وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
  ٣. وزير الطاقة والقوة المعدنية
  ٤. أمين عمان
  ٥. رئيس الجمعية العلمية الملكية
  ٦. مدير عام مؤسسة الاسكان
  ٧. عميد إحدى كليات الهندسة في الجامعات الاردنية
- يختاره مجلس الوزراء لمدة سنتين.
٨. نقيب المهندسين
  ٩. نقيب المقاولين

- ب- يجتمع المجلس كلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابيه ويكون اجتماعه قانونياً بحضور ستة من أعضائه على أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم ويتخذ المجلس قراراته بأجماع أو أكثرية أصوات الحاضرين وعند تساويها يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة .
- ج- يعين وزير الاشغال العامة والاسكان من بين موظفي وزارته أمين سر للمجلس يتولى تنظيم اجتماعاته وتكوين محاضر الجلسات وقرارات المجلس ، كما وإن له تكليف أي من موظفي الوزارة القيام بأية أعمال تتعلق بأعمال المجلس ومهامه .

#### المادة (٥) - ينادى بالمجلس المهام والصلاحيات التالية :-

- أ. وضع الاسس والمبادئ الخاصة بكودات البناء الوطني الاردني وتحديد مجال كل منها بناء على تنسيب اللجنة الفنية .
- ب. اقرار الكودات المختلفة للبناء الوطني الاردني ورفعها الى مجلس الوزراء لاعتمادها .
- ج. دراسة تنسيبات اللجنة الفنية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها
- د. البت في أي اعتراض على الكودات المعتمدة أو على أي تعديل عليها وفقاً لأحكام هذا القانون.
- هـ. التعاقد مع أي جهة علمية لاعتماد كود جديدة أو لاجراء تعديل على أي كود معتمدة وتحديد كلفة هذا التعاقد والمراقبة على صرفها .
- و. نشر الكودات المعتمدة وتعميمها .

#### المادة ٦-

- أ- تشكل لجنة تسمى ( اللجنة الفنية لكودات البناء الوطني الاردني ) على النحو التالي :-

١. أمين عام وزارة الاشغال العامة
٢. أمين عام وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
٣. مدير عام دائرة المواصفات والمقاييس
٤. مدير مركز بحوث البناء في الجمعية العلمية الملكية .
٥. ممثل عن وزارة الاشغال العامة يعينه وزيرها .
٦. ممثل عن سلطة المياه يعينه وزير المياه والري .
٧. ممثل عن سلطة الكهرباء يعينه وزير الطاقة والقوة المعدنية
٨. ممثل عن القوات المسلحة الاردنية يعينه رئيس هيئة الاركان العامة .
٩. ممثل عن مديرية الدفاع المدني يعينه مدير الدفاع المدني العام .
١٠. أربعة أعضاء بخبرات هندسية متخصصة يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس .

- ب- تكون مدة عضوية الاعضاء المنصوص عليهم في البنود (٥ و٦ و٧ و٨ و٩) من الفقرة (أ) من هذه المادة لمدة سنتين قابلة للتجديد ويجوز استبدال أي عضو بغيره في أي وقت وفقاً للاجراءات التي تم تعيينه فيها .

هكذا من الممثلين

ج- تناط باللجنة الفنية المهام التالية :-

- ١- إعداد أسس ومبادئ كودات البناء الوطني ورفع التوصيات بشأنها للمجلس .
  - ٢- التنسيب للمجلس بأي تعديل على الكودات المعتمدة .
  - ٣- النظر في الاعتراضات على الكودات المعالة اليها وتقديم توصياتها بشأنها الى المجلس .
  - ٤- متابعة أعمال اللجان المتخصصة والجهات العلمية المكلفة بإعداد الكودات وتعديلها وتطويرها .
  - ٥- أي مهام وواجبات أخرى تتعلق بالكودات توكل اليها بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .
- د- يجتمع اللجنة الفنية مرة واحدة في الشهر ، أو كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسها أو نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعها قانونياً بحضور أغلبية أعضائها على أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم ، وتتخذ اللجنة قراراتها بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين وعند تساويها يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة .

المادة (٧) - للمجلس بناء على تنسيب اللجنة الفنية تشكيل لجنة متخصصة أو أكثر لأي كودة من الكودات وتحدد مهامها وعدد أعضائها وكيفية اجتماعاتها واتخاذ قراراتها وفقاً لما يقرره المجلس بهذا الشأن.

المادة (٨) -

- أ. يتم تمويل أعمال المجلس بواسطة صندوق خاص ينشأ في وزارة الأشغال العامة والإسكان تتكون موارده مما يلي :-
  ١. المخصصات التي ترصدها الحكومة في الموازنة العامة .
  ٢. الاموال التي تقدم للمجلس من المؤسسات العامة والخاصة وال نقابات وأي هيئات أخرى .
  ٣. إيراد بيع الكودات .
  ٤. الهبات والتبرعات وأي موارد أخرى يوافق عليها المجلس .
- ب- تحدد إجراءات إيداع أموال الصندوق وحفظها وصرفها بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة (٩) - يحدد مجلس الوزراء مكافآت أعضاء اللجنة الفنية واللجان المتخصصة بناء على تنسيب المجلس.

المادة (١٠) -

- أ. تعرض أي كودة بعد إقرارها من المجلس للإطلاع عليها من الكافة لدى أمين سر المجلس ويعلن عن

عرضها في صحتين محليتين يوميتين على الأقل ويحق لأي شخص تقديم اعتراضه عليها الى رئيس المجلس خلال ستين يوماً من تاريخ الاعلان عن عرضها .

- ب- يخيل رئيس المجلس الاعتراضات التي ترد اليه الى اللجنة الفنية وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء مدة الاعتراض وعلى اللجنة دراسة هذه الاعتراضات وتقديم تنسيباتها بشأنها الى المجلس خلال مدة اقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ إحالتها اليها .
- ج- يرفع رئيس المجلس الكودة وأي تعديلات ادخلت عليها بعد إقرارها الى مجلس الوزراء لاعتمادها وتصبح نافذة المفعول بعد مضي ثلاثين يوماً على تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (١١) -

- أ. على جميع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والبلديات والشركات المساهمة العامة التقيد بالكودات المعتمدة وفقاً لاحكام هذا القانون في أعمال الأعمار التي تقوم بها .
- ب- يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس أعمال الأعمار والمناطق التنظيمية التي يصبح تطبيق أي كودة معتمدة بمقتضى أحكام هذا القانون إلزامياً فيها وتعتبر الكودة في هذه الحالة جزءاً لا يتجزأ من شروط رخصة الأعمار ويعترب على أي شخص طبيعي أو معنوي التقيد بها وذلك تحت طائلة اتخاذ الإجراءات القانونية بحقته .

المادة (١٢) -

- أ. على المكاتب والشركات الهندسية والمقاولين الانشائيين التقيد بالكودات المعتمدة وفقاً لاحكام هذا القانون في أعمال الأعمار التي يقومون بتصميمها أو الإشراف عليها أو تنفيذها ويعترب عليها إبلاغ السلطات التنظيمية المختصة بأي مخالفة لذلك عند اكتشافها .
- ب- يعاقب كل من يخالف أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار .

المادة (١٣) - لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة (١٤) - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

هكذا من الأصول



معالي رئيس المجلس  
الجميع  
السيد الأمين العام

هل يوافق المجلس الكريم على إحالة اللجنة القانونية ؟  
موافقون .  
٤٧. قانون مؤقت رقم "٣٢" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون التموين.

الاسباب الموجبة  
للقانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون التموين

- نتيجة للتطبيق العملي لقانون التموين المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٩ تبين وجود ثغرات قانونية تؤدي الى عدم تحقيق الفاعلية المطلوبة لاداء الوزارة لادورها وتنفيذ اجراءاتها وتطبيق تعليماتها وتحقيق الردع المطلوب في مجال العقوبات ومن أهم ما تضمنه القانون :-
- ١- نظراً لعدم قيام القطاع الخاص بالاستثمار في مشاريع ذات تكلفة مالية عالية ولكنها ليست ذات مردود ربحي سريع فقد وجد من المناسب قيام وزارة التموين بإنشاء المشاريع التموينية ذات الصلة الاستراتيجية مع اعطاء فرصة للقطاع الخاص للقيام بمثل هذه المشاريع أو المساهمة فيها .
  - ٢- ترسيخ نطاق عمل الوزارة بالتنظيم والاشراف والمراقبة على المتاجرة بالمواد التموينية بما في ذلك تنظيم عمليات بيع وعرض وتداول وتخزين المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والسلع الاخرى واعطاء وزير التموين صلاحية اصدار مثل هذه القرارات والتعليمات لتنظيم تلك العمليات وكذلك زيادة نطاق الرقابة التموينية على المواد المسعرة وغير المسعرة .
  - ٣- تنظيم تسجيل مستودعات المواد الاساسية والمواد التموينية لمعرفة المخزون الحقيقي للمملكة من هذه المواد في أي وقت اضافية الى مكانة التخزين غير المشروع لتلك المواد وعدم السماح ببيع المواد المخزونة الا بالاسعار المحددة لها وتحقيق العدالة والتوازن بين حقوق الخزينة والمستهلك والتاجر .
  - ٤- تشديد العقوبات في حالة ارتكاب المخالفات أو تكرار ارتكابها .

قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون التموين

- المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون التموين لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

- المادة ٢- تعديل المادة (٤) من القانون الاصلي بالغاء نص كل من الفقرتين (ب) و (هـ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
- ب- تنظيم بيع وتوزيع وتداول وعرض ونقل وتخزين واستعمال المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية المدعومة أو المحصورة بالوزارة .
- د- تشجيع انشاء المشاريع الانتاجية للمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية و/أو المساهمة فيها بمرافقة مجلس الوزراء .

- المادة ٣- تعديل المادة (٧) من القانون الاصلي بالغاء الفقرة (جـ) منها والاستعاضة عنها بالفقرات التالية :-
- ج- يجوز في الحالات الاستثنائية التي يقرها مجلس الوزراء تشكيل لجنة فنية يشترك فيها ممثل عن كل من الوزارة ووزارة الصناعة والتجارة واتحاد الغرف التجارية الاردنية وغرفة صتعة عمان وممثل آخر من ذوي الخبرة يعين بقرار من الوزير ، ويعين الوزير رئيساً لها من بين اعضائها وتؤول هذه اللجنة تحديد الحد الاعلى لنسبة الربح الاجمالي و/أو السعر للسلع والمواد غير المحددة الاسعار وتقديم توصياتها للوزير لاصدار قراره بعد التشاور والتنسيق مع الوزير المختص ويتم الاعلان عن الاسعار لتلك السلع والمواد بما لا يتجاوز نسبة الربح الاجمالي المحددة أو السعر المحدد حسب مقتضى الحال .
- د- تجتمع اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (جـ) من هذه المادة بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعه قانونياً بحضور اربعة من اعضائها على أن يكون رئيسه واحداً منهم وتتخذ قراراتها بأكثرية ثلاثة من اعضائها على الأقل .
- هـ- تصدر الوزارة قائمة بالاسعار التي يتم تحديدها للمواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الاخرى ويعلن عنها بالصحف المحلية .

- المادة ٤- يلغى نص المادة (٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
- يتولي مراقب الاسعار والجودة في الوزارة التحقق من بيع المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الاخرى والتداول بها بالاسعار المحددة لها بمقتضى أحكام هذا القانون والتأكد من مدة صلاحيتها للاستهلاك واتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن . بما في ذلك تنظيم معارض الضبوط بحق المخالفين لتقديمهم الى المحكمة المختصة .

- المادة ٥- يلغى نص المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١- للوزير أن يطلب من أصحاب المصانع والمعامل التجارية والمستوردين في المملكة أن يقدموا اليه ما يلي خلال المدة التي يحددها :-

١- كشفا بالمستودعات والمخازن العائدة لهم ويعددها وموقع كل منها وذلك لاعتمادها من قبل الوزارة كمستودعات ومخازن تجارية وتسجيلها لدى الوزارة بتلك الصفة وذلك للمواد والسلع الغذائية والتموينية والسلع الأخرى التي يحددها مجلس الوزراء.

٢- كشفاً أو أكثر بالمواد الغذائية الأساسية والمواد التموينية والمواد والسلع الموجودة في محلاتهم ومصانعهم ومستودعاتهم ومخازنهم في أي وقت مع بيان تاريخ انتهاء صلاحية كل مادة أو سلعة للاستهلاك البشري .

ب- تعرلى الوزارة مراقبة المستودعات والمخازن التجارية العائدة لتجار الجملة وتخزين المواد الغذائية الأساسية فيها ، وأي سلع أو مواد أخرى يقرر مجلس الوزراء إخضاعها وأوضاع تخزينها لاحكام هذه المادة ويصدر الوزير التعليمات الخاصة بتنظيم إجراءات الرقابة على تلك المستودعات والمخازن وكيفية تسجيل موجوداتها وجردها وطريقة محاسبة الوزارة لأصحابها عن الزيادة التي تطرأ على قيمة المواد الغذائية الأساسية المدعومة و/أو المحصور استيرادها بالوزارة أو النقص الذي يلحق بتلك القيمة وذلك للحفاظ على حقوق الخزانة والتاجر والمستهلك .

المادة ٦- يلقى نص المادة (١٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على ثلاثمائة دينار أو بالحبس مدة لا تقل عن اسبوع واحد ولا تزيد على شهر أو بكليتا العقوبتين حسب مقتضى الحال كل من :-

أ- باع مادة غذائية أساسية أو مادة تموينية أو أي مادة أو سلعة أخرى محددة السعر أو عرضها للبيع بسعر يزيد على السعر المحدد .

ب- استولى سعر لأي من المأكولات والمشروبات التي يقوم بتقليدها في محله يزيد على الاسعار المحددة أو المعلنة لتلك المأكولات والمشروبات .

ج- لم يتم كلياً أو جزئياً بالإعلان عن الاسعار على أي من المواد والسلع الأخرى المعروضة للبيع في محله سواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة وسواء كانت محددة السعر أو غير محددة وينطبق ذلك على أصحاب المحلات التجارية بالجملة ونصف الجملة والتجزئة والمطاعم والمصانع .

د- امتنع عن بيع أي مادة من المواد الغذائية الأساسية أو المواد التموينية أو المواد والسلع الأخرى بالسعر المحدد لها أو المعلن عنه أو اشترط هنن المشتري شراء مواد أو سلعة أخرى معها .

د- خالف أيًا من القرارات أو التعليمات التي يصدرها الوزير بموجب هذا القانون وذلك مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من المادة (١٧) من هذا القانون .

و- امتنع عن تقديم الفاتورة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (١٠) من القانون

ز- لم يقدم أيًا من الكشوف المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون .

المادة ٧- يلقى نص المادة (١٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار أو بكليتا العقوبتين ويجوز للمحكمة حجز السلع والمواد موضوع

المخاللة أو مصادرتها حسب مقتضى الحال ، كل من أقدم على ارتكاب أي من الأفعال التالية :-

أ- ادخل أي تغيير على مدة صلاحية أي من المواد الغذائية الأساسية أو المواد التموينية أو المواد والسلع الأخرى أو أي مادة تكون قابلة للاكل أو الشرب ولو كانت غير داخلة في أي من المواد المعروفة بهذا القانون .

ب- استخدم أي مستودع أو مخزن غير معتمد من قبل الوزارة ومسجل لديها وفقاً لاحكام هذا القانون أو حاول استخدامه .

ج- باع أو عرض للبيع أو خزن مواداً غذائية أساسية أو مواداً تموينية أو أيًا من المواد والسلع الأخرى أو أي مادة أخرى قابلة للاكل أو الشرب ، إذا كانت غير صالحة للاستهلاك البشري أو انتهت مدة صلاحيتها لذلك للاستهلاك .

د- باع أو عرض للبيع أي مادة غذائية أساسية أو تموينية أو غيرها من المواد والسلع الأخرى بغير مواصفاتها الأصلية .

هـ- أغلق محله المخصص لبيع المواد الغذائية الأساسية أو المواد التموينية والمواد والسلع الأخرى أو أي مادة أخرى قابلة للاكل أو الشرب دون سبب مشروع ويقصد عدم بيعها .

و- أخفى عن المشتري أو المستهلك أي مادة غذائية أساسية أو أي مادة تموينية أو أيًا من المواد والسلع الأخرى أو أي مادة أخرى قابلة للاكل أو الشرب سواء كانت محلية أو مستوردة .

ز- منع أي موظف من موظفي الوزارة من القيام بالواجبات والمهام الموكولة له في تنفيذ أحكام هذا القانون والانتظمة والقرارات والتعليمات الصادرة بموجبه .

ح- مخالفة أحكام الفقرة (ب) من المادة (١١) من هذا القانون .

المادة ٨- يلقى نص المادة (١٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

هكذا من الأصول

- أ- إذا تكررت ارتكاب أي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا القانون فيحكم على المخالف بغلبي العقوبة التي تستلزمها مخالفته الثانية على أن لا تتجاوز الحد الأعلى للعقوبة المقررة للمخالفة على أنه إذا تكررت المخالفة لأكثر من مرتين فيحكم بحبس المخالف لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بكليتا العقوبتين وبإغلاق محله للمدة التي تقررها المحكمة المختصة .
- ب- إذا تكررت ارتكاب أي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون فيحكم على المخالف بغلبي العقوبة التي تستلزمها مخالفته الثانية على أن لا تتجاوز الحد الأعلى للعقوبة المقررة للمخالفة وإذا تكررت المخالفة أكثر من مرتين فيحكم على المخالف بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بكليتا هاتين العقوبتين وبإغلاق محله للمدة التي تقررها المحكمة المختصة وباحت طائلة الحجز والمصادرة للسلع والمواد حسب مقتضى الحال .

المادة ٩- يُلغى نص المادة (١٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

- أ- يكون صاحب المحل أو مديره مسؤولاً عن أي مخالفة لأحكام هذا القانون في المحل .
- ب- يعمل بأوراق الضبط التي ينظمها مراقبو الاسعار والجودة بشأن المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون حتى يثبت عكسها ، ولهم بحضور صاحب المحل أو مديره المسؤول تفتيش المصنع أو المحل أو المستودعات العائدة له للتأكد من عدم اخلاء المادة الغذائية الاساسية والمواد التحوينية والمواد والسلع ، وإذا لم يكن صاحب المحل أو مديره موجوداً فيكتفي بوجود أي موظف أو عامل في المحل ولهم الاستعانة بالجهات الامنية المختصة كلما استدعت الضرورة ذلك .
- ج- عند وقوع أي مخالفة لأحكام هذا القانون يجوز حجز البضاعة موضوع المخالفة ووضعها برسم الامانة لدى صاحب المحل أو نقلها الى مستودع رسمي وذلك بعد الحصول على إذن من المديعي العام خلال اربع وعشرين ساعة من وقوع المخالفة والاحتفاظ بها حتى نتيجة المحاكمة .
- د- لقاضي الامور المستعجلة اصدار القرار ببيع المواد المعجزة السريعة التلف قبل صدور أي حكم قضائي بشأنها ويجري البيع في الحال بعد أن تدرج في محضر الضبط الظروف والاسباب التي اعتضت وتبقى قيمة المبيعات معجزة لدى الوزارة حتى نتيجة المحاكمة ويتم تعيين كيفية واجراءات البيع به أو يصدره الوزير وإذا صدر الحكم ببراءة صاحب المواد يعاد له المبلغ الذي بيعت فيه بغض النظر عن لمنها الحقيقي وللوزير المرافقة على عدم بيع المواد المعجزة واعادتها الى صاحبها لقاء ضمانته منه بمبلغ يعادله قيمتها .

- المادة ١٠- يُلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٢٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
- أ- تختص محاكم الصلح بالنظر في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون ويجوز أن تنشأ محكمة صلح أو أكثر مختصة بقضايا التحويل في مدينة عمان أو في أي مكان آخر في المملكة .

المادة ١١- تضاف المادة التالية الى القانون الأصلي برقم (٢٢) ويعد ترقيم المواد (٢٢) و (٢٣) و (٢٤) منه لتصبح (٢٣) و (٢٤) و (٢٥) على التوالي :-

للوزير بناء على تنسيب الامين العام للوزارة اصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون واللائحة الصادرة بموجبه .

معالي رئيس المجلس  
السيد فخري قعوار

قانونية ، وفيه اقترح ان تكون ماله ، السيد فخري قعوار .  
هذا تبنت له في السابق ، هو وارد في البند (٣) على الصفحة الاولى من القائمة ، فباعتبر ان يحال على نفس اللجنة ، لا ادري اذا كانت المالية ام القانونية ،

معالي رئيس المجلس

احيل على اللجنة المالية في البند (٣) ، بند (٣) احيل على اللجنة المالية .

هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة المالية ؟

موافقون .

الجميع  
السيد الامين العام

٤٨ . قانون مؤقت رقم "٣٤" لسنة ١٩٨٩ قانون رعاية المعوقين .

قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٩  
قانون رعاية المعوقين

المادة ١٠ - يسمى هذا القانون ( قانون رعاية المعوقين لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به بعد شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة التنمية الاجتماعية
الوزير :	وزير التنمية الاجتماعية
المعوق :	كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي في اي من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية الى المدى الذي يحد من امكانية التعلم أو التأهيل أو العمل بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف امثاله من غير المعوقين .
المجلس :	المجلس الوطني لرعاية المعوقين المؤلف وفقا لاحكام هذا القانون .
الجمعية الخاصة :	الخدمات التربوية والتعليمية التي تقدم للمعوقين بهدف تلبية حاجاتهم وتنمية قدراتهم ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع .
التأهيل :	الخدمات والأنشطة التي تمكن المعوق من ممارسة حياته بشكل افضل على المستويات الجسدية والاجتماعية والذهنية ، والنفسية والمهنية .

المادة ٣ - تعمل الوزارة بالتعاون مع الوزارات والدوائر الحكومية وجميع الجهات ذات العلاقة برعاية وتعليم المعوقين على قيام هذه الجهات بتقديم خدماتها وبرامجها لرعاية المعوقين بما في ذلك ما يلي :-

أ - توفير الوزارة الخدمات الخاصة بالمعوقين في مجالات الرعاية والعناية والتعلم والتدريب والتأهيل والانشآت البيئية وتسهيل إيجاد فرص العمل للمؤهلين منهم كل حسب قدراته .

ب - تولي وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والوزارة الخدمات التربوية والتعليمية الخاصة بالمعوقين من خلال المدارس والمؤسسات والمراكز التربوية التابعة لها والمرخصة من قبلها .

ج - توفير وزارة الصحة والمؤسسة الطبية العلاجية ما يلي :-

- ١ - الخدمات العلاجية والصحية والنفسية والبيئية الخاصة بالمعوقين .
- ٢ - خدمات التشخيص والتصنيف اللازمة لتحديد درجة إعاقه المعوق بالتعاون مع الوزارة .
- ٣ - صرف بطاقات تأمين صحي مجاني للمعوقين بعد التشخيص والتصنيف اللازمين اللذين يجرهما له الغاية .

المادة ٤ - تقوم الوزارة بإنشاء المؤسسات التعليمية والمراكز التأهيلية لرعاية المعوقين وإدارتها بالإضافة الى إصدار التراخيص اللازمة لمراكز ومؤسسات المعوقين التي يقدمها القطاع الاهلي التطوعي والخاص

وتتولى الاشراف عليها ودعمها وتقديم الخبرات الفنية اللازمة لها ومتابعة أوجه نشاطها ، ولحق تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

المادة ٥ -

- أ - تتولى من رسوم الجمارك والاستيراد ومن اية رسوم أو ضرائب أخرى جميع المواد التعليمية والطبية والوسائل المساعدة والادوات والالات ووسائل النقل اللازمة لمدارس ومراكز ومؤسسات وبرامج المعوقين ووسائل النقل المعدة اعداداً خاصاً لاستعمال الافراد المعوقين بتوصية من الوزارة ووفق الشروط التي يتفق عليها بين الوزارة ودائرة الجمارك العامة .
- ب - تتولى مراكز ومؤسسات تنمية المعوقين من ضريبة الاهنية والاراضي والمعارف على العقارات التي تملكها وتستعملها لهذه الغاية واية ضرائب أخرى ومن الرسوم التي تتقاضاها اية بلدية أو مجلس قروي في المملكة بتوصية من الوزارة .

المادة ٦ -

أ - يشكل مجلس يسمى ( المجلس الوطني لرعاية المعوقين ) برئاسة الوزير وعضوية كل من :-

- ١ - امين عام الوزارة .
- ٢ - امين عام وزارة العمل .
- ٣ - امين عام وزارة التربية والتعليم .
- ٤ - امين عام وزارة الصحة .
- ٥ - امين عام وزارة التعليم العالي .
- ٦ - ممثل عن وزارة الاعلام يسميه وزير الاعلام .
- ٧ - ممثل عن المؤسسة الطبية العلاجية يسميه مدير عام المؤسسة .
- ٨ - ممثل عن صندوق الملكة عليا ، للعمل الاجتماعي التطوعي الاردني يسميه مجلس اناء الصندوق .
- ٩ - ممثل عن المجلس التنفيذي للاتحاد العام .
- ١٠ - مدير التربية الخاصة في الوزارة .
- ١١ - ممثل عن مراكز ومؤسسات القطاع الاهلي العاملة في مجال المعوقين يسميه الوزير .
- ١٢ - ممثل عن اولياء المعوقين يسميه الوزير .
- ١٣ - ممثل عن المعوقين يسميه الوزير .



محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى للنفقة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

- ب - لمجلس الوزراء ان تضم الى عضوية المجلس اي شخصية اردنية عاملة في حقل رعاية المعوقين .
- ج - يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة اشهر على الاقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماع المجلس قانونيا بحضور اكثرية اعضائه وتتخذ القرارات فيه بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

المادة ٧ - يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :

- أ - رسم السياسة العامة لرعاية المعوقين .
- ب - وضع خطة وطنية للرعاية من حدوث الاعاقات وتخليف حدتها والعمل على منع تفاقمها .
- ج - قبول الاعانات والتبرعات والمساهمات لدعم مشاريع المجلس واتشطته على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء اذا كانت هذه الاعانات والتبرعات من مصادر خارجية .
- د - اقتراح مشاريع الانظمة الخاصة بالمعوقين واللازمة لتطبيق احكام هذا القانون .
- هـ - وضع التعليمات التنفيذية والتنظيمية الداخلية للمشروعات والبرامج الادارية والتربوية والتأهيلية اللازمة لتطبيق احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بوجهه .

المادة ٨ - يعرّتب على الجهات المعنية عند اقامة الالهيّة الرسمية والعامة وفتح الطرق توفير المسارب الخاصة والتجهيزات والمعينات اللازمة لاستخدام المعوقين بما يسهل حركتهم في الحياة العامة .

المادة ٩ - للمعوق الحق في العمل والاستخدام بما يتناسب مع مؤهلاته وقدراته واستعداداته .

المادة ١٠ -

- أ - تنشأ المؤسسات والمراكز الخاصة برعاية المعوقين ، الاهلية والاجنبية بموجب ترخيص يصدره الوزير ، ويكون هذا الترخيص مؤقتا او دائما ولحق التعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية .
- ب - يعتبر الترخيص المؤقت او الدائم الصادر من الوزير قبل نفاذ هذا القانون كأنه صادر بقتضاء .

المادة ١١ - اذا خالفت أية مؤسسة أو مركز من مؤسسات أو مراكز رعاية المعوقين أي حكم من احكام هذا القانون ، أو أي نظام صادر بقتضاء تنفيذها الوزير لازالة هذه المخالفة خلال المدة التي

محضر الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى للنفقة يوم الاحد ١٩٨٩/١٢/٢٤ ميلادية

يحدد لها . واذا لم تقم بازالة اسباب المخالفة خلال تلك المدة أو استمرت المخالفة أو تكررت فللوزير اغلاق المؤسسة للمدة التي يراها مناسبة أو الغاء ترخيصها نهائيا .

المادة ١٢ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على احالة اللجنة الصحية ؟

السيد فوزي الطعيمة

من يوافق يرفع يده فيه وجهة نظر ، نعم الدكتور فوزي قبل التصويت .  
شكرا معالي الرئيس هذا القانون معالي الرئيس يعني برعاية المعوقين بكافة فئاتهم والرعاية الاساسية هي رعاية تربوية تعليمية تدريبية فانا ارى ان يحال هذا القانون على لجنة التربية والتعليم كونها اللجنة المختصة ثم يعرض على اللجنة القانونية .  
الاخ عبد الرؤوف .

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الاشغال العامة  
والاسكان

معالي الرئيس ، رغم مشاركتي للاخ الدكتور برأيه ، ان هناك جانباً تربوياً في رعاية المعوقين ولكن الجانب الأكبر في رعاية المعوقين هو مجال الجهاز العمل له ، ومجال توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية والصحية والدعم المالي واقامة المشاريع ، فهو شأن لرعاية المعوقين من جميع جوانب المشكلة ، فهي ليست موضوعاً صحياً أو تربوياً أو مالية فقط ، وإنما كلها معا ، ولذلك انا ارى ان موضوعها في اللجنة القانونية .  
شكرا سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس

السيد فوزي الطعيمة

الاخ فوزي الطعيمة معلش ثم الاخ زياد .  
ارى ان تعقيب طرولنا - معالي الرئيس ، نحن ، نحن الان في مرحلة من التطوير التربوي على عتبة ادخال هذه الفئة من مجتمعنا ، الى مجال الرعاية التربوية ... ، فنحن اذا لم نعطي هذا البعد الاهمية التي يستحقها ، فاحنا راح نقضي هذه الفئة مجالاختلافات مذهبية ، لا نهاية لها ، فانا ارى ان نبدأ ان نبادر باعطاء هذه الفئة المظلة الحقيقية

والصحية انهم اثنائنا وابناء هذا المجتمع ، وهم بحاجة ولهم الحق في الخدمات التربوية التي تقدمها مؤسساتنا التربوية ، وشكرا .  
يجب ان نتعد عن مفهوم الرعاية بالمفهوم التقليدي .

السيد زياد ابو محفوظ

معالي رئيس المجلس  
السيد زياد ابو محفوظ

شكرا معالي الرئيس ، اثناء تمولنا على المعوقين وعلى مراكزهم ، وجدنا بأنهم يشكون بأن الآت التي يعتاجون لتأهيلهم ، كالكليات الصناعية والعربات التي سيتقلون فيها وبعضهم يحتاج الى شغلات الى أمور اخرى فنية ، غير معقبة من الجمر ، وأن اسعارها عالية ، فينادون وتطلب من الاخوان من اخوان في المجلس بأن يملأوا الآت الصناعية والكراسي وما يحتاجون اليهم الجمارك في هذا الموضوع .

هذا موضوع اخر ، هذا القانون قانون شامل هو ، الآن القانون الذي معروض على حضراتكم قانون رعاية المعوقين ، هل هذا القانون يتبع بحال للصحة والقانونية أم يحال للقانونية أم التربوية  
تفضل اخ يوسف .

معالي رئيس المجلس

السيد يوسف الحساونة

بسم الله الرحمن الرحيم ، معظم مراكز المعوقين يشرف عليها اناس مقلون صحيا او تابعة للمستشفيات او للمراكز الصحية ، والمشكلة الرئيسية في المعوقين ليست الحقيقية في سنين متأخرة من الطفولة ، اما هي في السنين الاولى من حياتهم ، هذه الفترة هي التي تحتاج الى رعاية كبيرة جدا ، ولذلك ادرجت معظم مراكز المعوقين تحت ادارة المستشفيات للمراكز المتقدمة ، الذي تفضل به الاخ الكريم الدكتور فوزي الطعيمة صحيح ان رعاية عقولهم امر مهم ، لكن المعوق يحتاج الى رعاية صحيا ، وتدريب جسده تدريجا خاصا حتى يستطيع ان يمارس حاجاته اليومية الجسدية ومن ثم تنمية عقله بانستطيع من لديها من مهارات ، انا اقترح ان يذهب هذا القانون الى اللجنة الصحية ، واللجنة الصحية احب ان اطمئنكم اذا وجدت انه ليس من اختصاصها فلديها الامانة والجرأة بأن تحيله ثانيا على اللجنة التي يجب ان يختص بها ، والسلام عليكم .

خلص اخ فوزي يمكن ، الاستاذ عبد الباقي

معالي رئيس المجلس  
سماحة وزير الدولة  
للشؤون البرلمانية

ارجو ان انه الى لطة ، ان هذه اللجان لم تنتخب على الاختصاص خيرا

وان هذه اللجان ليست هي التي ستتولى رعاية المعوقين ، اما الموضوع موضوع يتعلق بالقانون ، لا بالرعاية نفسها ، ولا يجوز وأقول هذا للمرة العاشرة ، لا يجوز احالة القوانين على اللجان الفرعية ، هذا خروج على النظام ارجو ان ينتبه الاخوان لهذا ، اللجان هي التي تدرس القانون وليست هي التي تتولى الرعاية لذلك نحن نتحدث عن الرعاية ولا نتحدث عن القانون ، فكل اللجان وكل الاخوة النواب بإمكانهم ان يشاركوا في اية لجنة من لجان المجلس وان يسهم في مناقشة في اللجنة وفي هذا المجلس . لذا ارجو ان يصار الى تحويل القوانين الى اللجان ، الدائمة وليست الى اللجان الفرعية .

معالي رئيس المجلس  
السيد عبد المنعم ابو زنت

الاستاذ عبد المنعم ابو زنت  
بسم الله الرحمن الرحيم ، فأرى اشفاقا على الجانب الانساني في المعوقين ، ان نتجه في معالجة مآسائهم معالجة شاملة ، وغالبا قانون معالجة المعوقين او العناية بالمعوقين قانون موجز مختصر ، فلا حرج اذا مر ابتداء باللجنة الصحية ثم الى اللجنة التربوية ، فاللجنة الصحية تعطيه حقه في الرعاية الصحية واللجنة التربوية تعطيه حقه في الجانب السلوكي والتربوي ثم يأتي الى اللجنة القانونية حتى تثبت حقوقهم القواعد النوات لصون تلك الحقوق ، ونكون بذلك قد ابرأنا ذمتنا امام الله عز وجل ، ثم امام هؤلاء المعوقين ، وارجو ان يحسم الامر بذلك وان لا تزيد هم المعوقين اظناها في بحث مشكلتهم ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس

شكرا ، لان فيه عدة اقتراحات في هذا الموضوع ، تطرح ابعدهم الذي هو اقتراح عبد المنعم ابو زنت وإلى ثنى عليه ، احالته الى اللجان الثلاث ، الصحية والتربوية ثم الى اللجنة القانونية ، وفي هذا تعويق على حقيقى ، يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح ؟ تعود ثانيه الى الاقتراح الذي يقول اللجنة الصحية 'القانونية' ، من يوافق عليه ؟ اللجنة الصحية ثم القانونية من يوافق عليه ، وعدا الاصوات ، شايها اقل ولكن هذا بدقه (تسعة عشرة) ، (واحد وثلاثين) ، الان بقى ان تطرحه على اللجنة القانونية من يوافق على طرحه فقط للجنة القانونية؟ نعم يا سيدى .

معالي رئيس المجلس  
معالي رئيس المجلس  
باقي التبريه برضه اقترحها الدكتور فوزي وصوت عليها ، لا التبريه  
القانونيه ، التبريه القانونيه من يوافق على طرحه على التبريه ثم  
القانونيه ، وعد الاصوات ؟ التبريه ثم القانونيه ، بس (اثنان  
وعشرون) فيحال الى اللجنة القانونيه ، القانونيه ، المادة التاليه ، يا  
سبى صوتنا في القانونيه هي تحصيل حاصل بدو يتحال اليها ، مش  
معقول يظل معلق ، موافق المجلس على احواله الى اللجنة القانونيه  
٥٠ قانون مؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون اصول  
المحاكمات الشرعيه

#### قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعيه

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعيه لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون  
رقم (٣١) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات  
كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعديل المادة (١٣٨) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-  
اولا : باعتبار ما ورد فيها لقرة (أ) واطافه العبارة التالية اليها (واحكام الدية) وذلك بعد عبارة  
(والجنون) الواردة فيها .  
ثانيا : باضافة اللقرة (ب) التالية اليها :-  
( ب - تسري احكام هذه المادة على القضايا المنظورة حاليا لدى المحاكم الشرعيه وعلى  
الاحكام التي صدرت قبل صدور هذا القانون ولم تنفذ ولو اكتسبت الدرجة القطعيه )

معالي رئيس المجلس  
الجميع  
السيد الامين العام  
هل يوافق المجلس الكريم على احواله على اللجنة القانونيه ؟  
موافقون .  
٥١ . قانون مؤقت رقم "٣٦" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الضريبة  
الاضافيه

#### قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الضريبة الاضافيه

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الضريبة الاضافيه لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم  
(٢٨) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ،  
ويعمل به من تاريخ ١١/١/١٩٨٩ .

المادة ٢ - تعديل المادة (٦) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-  
اولا - بالغاء عبارة ( فئة الاربعه نجوم ) الواردة في كل من البندين (١) و(٢) من الفقرة (أ)  
منها والاستعاضة عن كل منهما بعبارة ( فئة الثلاثة نجوم ) .  
ثانيا - بالغاء نص اللقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-  
ب - يستوفى بدل خدمات مقداره (١٠٪) على قيمة الفواتير الصادرة عن مؤسسة  
المواصلات السلوكية واللاسلكية المتعلقة بالاشترابات والمكالمات الهاتفية .

معالي رئيس المجلس  
الجميع  
السيد الامين العام  
هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة المالية ؟  
موافقون  
٥٢ . قانون مؤقت رقم "٣٧" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون البنك  
المركزي الاردني .

#### قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون  
رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ، والتعديلات التي طرأت عليه  
كقانون واحد يعمل به من تاريخ ١٠/١/١٩٨٩ .

المادة ٢ - تعديل المادة (٤٣) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (د) التالية اليها :-

د - اذا لم يحدد البنك المركزي معدلات الفوائد والعمولات على الوجه المنصوص عليه في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) من هذه المادة أو التي أي امر كان قد اصدره بذلك ، فلليترك المرفوعة والشركات المالية أن تتقاضى من عملائها الفوائد والعمولات وإن تدفع الفوائد لعملائها دون التقيد بالحدود التي ينص عليها أي قانون أو نظام للمرابحة أو الفوائد وذلك وفقاً للتعليمات التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي .

معالي رئيس المجلس  
السيد سليم الزهبي  
معالي رئيس المجلس  
الجميع  
معالي رئيس المجلس  
السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية ؟ اي واحد اخ  
سليم اي واحد يتشير لاي واحد .  
قانون البنك المركزي سبق وإن أخلناه على المالية والقانونية مجتمعات ،  
ماله ثم قانونية .  
موافق المجلس الكريم على احواله للجنة المالية ثم القانونية ، من يوافق  
يرفع يده رجاءاً .  
موافقون .  
موافقة .  
٥٣ . قانون مؤقت رقم "٣٨" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون رسم طابع  
الواردات .

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون رسم طابع الواردات

لقد تم تعديل قانون رسوم طابع الواردات الاصلي رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ لتحقيق ما يلي :-  
أ - لتبسيط وتسهيل عملية استعمال رسوم طابع الواردات المترتبة على المستندات والمعاملات التجارية والمالية . ونظراً لغياب النسب الواردة في الجدول رقم (١١) الملحق بالقانون الاصلي منذ عام ١٩٨١ ولما كادت التغييرات المالية والتجارية والاقتصادية التي طرأت خلال السنوات الماضية فان

الامر يقتضي اعادة النظر في قيمة رسوم طابع الواردات المترتبة على المستندات وفق ما هو مبين بالجدول رقم (١١) المرفق وذلك لتحقيق زيادة في موارد الخزينة والعمل على تخفيض العبء في الموازنة العامة للدولة .

ب - تعديل البند (١١) من الجدول رقم (٢) جدول الاعفاء من رسوم طابع الواردات بحصر اعفاء تذاكر الدخول بالمؤسسات الخيرية أو الدينية أو النوادي الرياضية ( بهفتين ) فقط في كل سنة ، اذا تبين أن اعفاء تذاكر الدخول الى اماكن اللهو العامة عندما تقام فيها حفلات من قبل المؤسسات أو الاتحادية الرياضية أو النوادي الثقافية أو المؤسسات الخيرية والدينية لمنفعتها الخاصة تساعد على استفلال الاعفاء الوارد في البند (١١) للتهرب من دفع الرسوم المترتبة على تذاكر الدخول من قبل المتعهدين وليس لمنفعة الجهات المذكورة .

قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون رسوم طابع الواردات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون رسوم طابع الواردات لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٨٩/١١/١ .

المادة ٢ - يلغى جدول رسوم الطابع رقم (١١) الملحق بالقانون الاصلي ويستعاض عنه بالجدول المرفق التالي:-

المادة ٣ - يلغى نص البند (١١) من جدول الاعفاء من رسوم طابع الواردات رقم (٢) الملحق بالقانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١١ - تذاكر الدخول الى اماكن اللهو العامة عندما تقام فيها حفلات من قبل المؤسسات الخيرية أو الدينية أو النوادي الرياضية وللمنفعة الخاصة كلياً شرطاً ان تصدر شهادة بذلك من المحافظ أو المتصرف أو مدير القضاء الذي تقيم فيه على ان لا يسمح لهذه الجهات باقامة اكثر من حفلتين في السنة الواحدة . اما اذا زاد عدد الحفلات عن ذلك فتكون تذاكر الدخول تابعة للرسم المنصوص عليه في الجدول رقم (١١) الملحق بهذا القانون .

هكذا من الأصول



جدول رقم (١١)

رسوم الطابع

اولا : النسبة ١ - العقود والكفالات وبوالص الشحن للمستوردة وسندات السحب والقولات والكمبيالات وعقود البيع والرهن المتعلقة بالاموال المنقولة وسندات التعهد وعقود الايجار والتأجير الفرعي وتحويلها وقرارات المحكمين الذين لم يمينوا من قبل المحكمة وتضمن اي ملكة او حق منفعة او قيمة بدل الاجرة السنوية او تقدير قيمة اي هدم او تعمير في بناء او انشاء او تقدير نفقات العمل واثمان المواد المستعملة وفقا لما يلي :

للس	دينار
٥٠	المبالغ التي لا تقل عن دينار واحد ولا تزيد على عشرة دنانير
١٠٠	المبالغ التي تزيد على ١٠ دنانير ولا تتجاوز ٢٠ ديناراً
١٥٠	المبالغ التي تزيد على ٢٠ ديناراً ولا تتجاوز ٣٠ ديناراً
٢٠٠	المبالغ التي تزيد على ٣٠ ديناراً ولا تتجاوز ٤٠ ديناراً
٢٥٠	المبالغ التي لا تزيد على ٤٠ ولا تتجاوز ١٠٠ دينار
٣٠٠	المبالغ التي لا تزيد على مائة دينار يستوفى عن كل مائة دينار او اي كسر منها .

٢ - بوالص التأمين على الحياة حسب لسط التأمين السنوي وبوالص التأمين الاخرى حسب لسط التأمين المستحق بالنسبة التالية :

٥٠٠	قيمة القسط الذي لا يزيد عن ٥٠ دينار
١٠٠٠	١ قيمة القسط الذي يزيد على ٥٠ ديناراً ولا يتجاوز ١٠٠ ديناراً
١٠٠٠	١ الانساق التي تزيد قيمتها على ١٠٠ دينار يستوفى عن كل مائة دينار او اي كسر منها .

٣ - ١ - قيمة مستندات الصرف عند صرفها نقداً او الشيكات الصادرة عن دوائر الحكومة او البلديات والمؤسسات الرسمية ، باستثناء مستندات الرواتب والعلاوات والمباومات والاجور الاضافية واجور العمال :

٥٠	اذا كانت القيمة لا تقل عن دينار واحد ولا تتجاوز عشرة دنانير .
١٠٠	اذا كانت القيمة تزيد على عشرة دنانير ولا تتجاوز مائة دينار

٣٠٠	اذا كانت القيمة تزيد على ١٠٠ دينار ولا تتجاوز ٥٠٠ دينار .
٦٠٠	اذا كانت القيمة تزيد على ٥٠٠ دينار ولا تتجاوز ١٠٠٠ دينار .
٥٠٠	١ اذا كانت القيمة تزيد على الالف دينار فيستوفى عن كل الف او اي كسر منها .
ب -	لا تسري احكام الفقرة (أ) اعلاه على ما يصرف للموظفين من رواتب وعلاوات واجور مساعي واجور اضافية ، كما لا تسري على اجور العمال والاستحقاقات التي تصرف وفقاً لاحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري والتعويضات المتعلقة بعلاوات غلاء المعيشة للمتقاعدين .
٤ -	تذاكر وطاقات الدخول الى اماكن اللّهُر والحفلات :
	يستوفى عن كل تذكرة او بطاقة ما نسبته (٢٠٪) من قيمتها .
	كل تذكرة او بطاقة يتم توزيعها ولا يذكر عليها مبلغ يتم احتساب رسوم الطابع على اساس اعلى قيمة تذكرة او بطاقة .

٥ - اسناد التصرف والتسجيل :

للس	دينار
١٠٠	تستوفى رسوم الطابع على اسناد التصرف في الاموال غير المنقولة وفقاً لما يلي :
١٥٠	اذا كانت قيمة الاموال غير المنقولة لا تتجاوز عشرين ديناراً .
٢٠٠	اذا زادت على عشرين ديناراً ولم تتجاوز ٥٠ ديناراً .
٢٠٠	اذا زادت على خمسين ديناراً ولم تتجاوز ١٠٠ ديناراً .
٥٠٠	اذا زادت على مائة دينار ولم تتجاوز ٥٠٠ ديناراً .
١٠٠٠	١ عن كل ٥٠٠ دينار او اي كسر منها .

٦ - الشراء المباشر او التعزيم :

الشراء المباشر او التعزيم الذي يقع من قبل الحكومة او المؤسسات العامة او البلديات او الشركات المساهمة العامة والعطاءات وقوائم المزايدة او المناقصات العلنية او بالظرف المغتم التي تم عليها الاحالة القطعية ، واذا اقررت اي من هذه الحالات بمقدد او اتفاق خطي فلا يعتبر ذلك المقدد او الاتفاق

كل من اقر على

معاملة مستقلة تستوجب استيفاء رسم ثاني عنها ، وانما يعتبر العقد او الاتفاق جزءا منها لهذه

#### الحالات :-

- ٣٠٠ اذا كانت القيمة تزيد على ٢٥ دينار ولا تتجاوز ٥٠ دينار .  
٤٠٠ اذا كانت القيمة تزيد على ٥٠ دينار ولا تتجاوز ١٠٠ دينار .  
٦٠٠ اذا كانت القيمة تزيد على ١٠٠ يستولى عن كل ١٠٠ دينار او اي كسر منها .  
وفي الحالات التي تكون فيها قيمة العطاء غير معروفة تقدر لجنة العطاءات القيمة وتستولى الرسم حسب هذا التقدير .

#### ثانيا : المقطوعة

للس دينار

- ١- وثائق الاتفاق والمقرود والكفالات واسناد التعميد التي لم يذكر فيها مبلغ محدد .  
٢- الشيكات المسحوبة على حسابات الشركات والمؤسسات العامة .  
٣- بوليصة شحن الصادرات .  
٤- الشهادة الصادرة عن اية دائرة رسمية او امانة عمان الكبرى او اية بلدية او مؤسسة رسمية او شركة مساهمة والشهادة التي يبرزها اي شخص لهذه الجهات في الملكية الا اذا كانت هذه الشهادة خاضعة لرسم بموجب اي قانون او نظام آخر .  
٥- المطالبات او الفواتير التي تقدم للدوائر او المؤسسات الرسمية او لامانة عمان الكبرى او البلدية او الشركات المساهمة العاملة في الملكية والتي لا تقل قيمتها عن دينار واحد .  
٦- الاستدعاءات او المضابط التي ترسل برقها او بآية طريقة او في داخل الملكية الى الدوائر او المؤسسات الرسمية او لامانة عمان الكبرى او اية بلدية .  
٧- الركلات :  
أ- الركلة الخاصة والركالة بقبض اي مبلغ من النقود .  
ب- الركلة العمومية .  
٨- الايصال المعطى مقابل دفع اي مبلغ من المال قدره دينار واحد او اكثر .  
٩- نسخة او خلاصة من وثيقة او سجل رسمي .  
١٠- يستولى عن النسخة الثانية من وثيقة تابعة لرسم الطابع نفس الرسم الذي يستولى عن النسخة الاصلية على ان لا يزيد على ( دينارين ) .

- ١١- النسخة المصدقة او القيد المأخوذة من سجل المواليد او المهوريات او الزواج او الوفاة او الدفن .  
١٢- البيان الجمركي .  
١٣- بيان الناقل ( المناقصة ) . وهو الكشف الذي يقدمه الناقل ويبين فيه مفردات وأوزان ومحتويات البضاعة التي تدخل الملكية لتسلم للجمارك .  
ب- الكشف الفرعي الذي ينظم من قبل السلطات الجمركية في مراكز الحدود عند تحويل البضاعة من مركز الى اخر داخل الملكية .  
١٤- المستندات التي ينظمها كاتب العدل او يصدقها مهما كان نوعها .  
١٥- تصاريح الادخال المؤقت التي قمتها السلطات الجمركية للسيارات الاجنبية .  
١٦- شهادات المنشأ التي تصدر عن غرف التجارة او الصناعة او اي جهة مؤهلة اخرى .

- معالي رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم على احالة للجنة المالية ؟  
السيد الامين العام الاغلبية .  
معالي رئيس المجلس بالاغلبية .  
السيد الامين العام ٥٤ . قانون مؤقت رقم (٣٩) لعام ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الادارة العامة .

#### الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون الادارة العامة

تنص المادة (٥) من قانون الادارة العامة رقم (١٠) لسنة ١٩٦٥ على ما يلي :-

- (الرئيس الوزراء ان يفوض اي وزير من وزراء الدولة لشؤون الرئاسة بممارسة اية صلاحية من صلاحياته المنصوص عليها في اي قانون او نظام باستثناء الصلاحيات المنوطة له بقتضى احكام الدستور) ، وقد عدلت هذه المادة بالصيغة المرفقة للاسباب التالية :-  
١- تمكين رئيس الوزراء من تفويض اي من نوابه صلاحياته المنصوص عليها في القوانين واللائحة وذلك الى جانب صلاحيته الاصلية في تفويض مثل تلك الصلاحيات الى اي من وزراء الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .  
لتغليب اعمى العمل عن رئيس الوزراء من جهة ، وتحديد اعمال ومهام معينة لوزراء من جهة اخرى .

هكذا من الأصول

٢- وكذلك أضيفت الفقرة (ب) إلى المادة (٥) المشار إليها من قانون الإدارة العامة وذلك لتمكين نائب رئيس الوزراء الذي يسميه من ممارسة صلاحيات رئيس الوزراء المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها عند غياب الرئيس عن المملكة ، وذلك لتوفير الامكانية القانونية لاستمراره القيام بأعمال ومهام رئيس الوزراء عند غيابه عن المملكة ، باستثناء الأمور الدستورية التي تدخل ضمن صلاحياته المباشرة .

### قانون مؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الإدارة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الإدارة العامة لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-  
المادة ٥-

أ- لرئيس الوزراء ان يفرض ايا من نوابه أو أي وزير من وزراء الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ممارسة اي صلاحية من صلاحياته المنصوص عليها في اي قانون أو نظام باستثناء الصلاحيات الممنوحة له بمقتضى أحكام الدستور.  
ب- يمارس نائب رئيس الوزراء صلاحيات رئيس الوزراء المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها في حالة غيابه عن المملكة وإذا كان لرئيس الوزراء أكثر من نائب واحد فيمارس صلاحياته تلك نائبه الذي يسميه لهذه الغاية.

معالي رئيس المجلس  
سماحة وزير الدولة  
للشؤون البرلمانية  
من يوافق على إحالة اللجنة الإدارية ثم القانونية ؟  
تفضلوا ، معالي الوزير.  
اخواني اللجنة الادارية مهمتها محصورة ، أقرأنا  
النظام الداخلي ، لا يجوز إحالة قوانين الى اللجنة الادارية ، هذا القانون  
يحال الى اللجنة القانونية ولا علاقة للادارية فيها .

معالي رئيس المجلس  
هذا صحيح اللجنة الادارية وظيفتها محددة في الصلحة (١٣) من النظام الداخلي للجنة الادارية محدد بتدقيق الشيكات والبيانات الخاصة والعامة التي ترفع للمجلس ويبحث اي مسألة بشأن اي امر له صلة بالادارة العامة.

السيد فوزي الطعيمة  
معالي الرئيس ، أرجو من سماحة الشيخ معالي الشؤون البرلمانية ان يرحمنا من تذكيرنا بالنظام الداخلي لأنه احنا قارئيين النظام الداخلي كله وعارفين شو معنى مراده بس . وشكرا .

معالي رئيس المجلس  
سماحة وزير الدولة  
للشؤون البرلمانية  
معالي الوزير.  
شكرا للزميل المحترم الدكتور فوزي الطعيمة على هذه الملاحظة الجيدة اعلمني بأن الجميع قرأ النظام والقارى . مفروض فيه الفهم والفهم مفروض فيه التدقيق وأكون شاكرا للمجلس اذا طبق النظام .  
قانون معدل لقانون الإدارة ، هل يوافق المجلس الكريم على إحالته للجنة القانونية؟

اصوات  
السيد الامين العام  
الاغلبية .  
٥٥ - قانون مؤقت رقم (٤٠) لعام ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل.

### الأسباب الموجبة للقانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

(١) مشاركة ضريبة الدخل في تدعيم النهج الذي اتبعته الحكومة في تصحيح وتصويب المسار الاقتصادي والمالي ورولة الخزينة بإيرادات اضافية من ضريبة الدخل لتتحمل هذه الضريبة نصيبها في سد العجز الخاص في موازنة الدولة وعليه:-  
(أ) - أعيد اخضاع الأرباح الناجمة عن امتحان تجارة الأراضي والعقارات على ان تكون هذه الأرباح قد تأتت عن بيع أراض وعقارات تم شراؤها او المباشرة في انشائها بعد ١٩٨٩/١١/١ وهو تاريخ سريان هذا القانون.

هكذا من الأعمال

(ب) تخفيض الاعفاءات الشخصية والعائلية والأحوال والجامعية للنصف لمن تجاوز دخله الصافي السنوي ١٠٠٠٠ دينار .

(ج) وضع حد أعلى للاعفاء الجزئي من الرواتب والاجور والعلاوات والمكافآت والمخصصات مقداره ٣٦٠٠ دينار سنوياً بعد أن كان الاعفاء مطلقاً لا سقف له ويشمل الحد الأعلى المذكور موظفي ومستخدمي القطاعين العام والخاص .

(د) رفع نسبة الضريبة المقطوعة على الشركات المساهمة العامة إلى ٤٠٪ بعد أن كانت ٣٥٪ بموجب القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ ورفعها إلى ٤٠٪ للشركات المساهمة المخصوصية بعد أن كانت ٣٨٪ في القانون رقم (٤) المذكور . هذا وقد بقيت نسبة ضريبة المقطوعة على حالها بواقع ٥٠٪ للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المالية المساهمة العامة و ٥٥٪ للشركات المالية وشركات الصرافة والوساطة المساهمة المخصوصية .

(و) وضع حد أدنى للضريبة على البنوك والشركات المالية وشركات التأمين بواقع ٣٥٪ من أرباحها الصافية السنوية المعلقة في حساباتها قبل أي توزيع أو تخصيص والتأني من أنشطة مراكزها وفروعها الموجودة في المملكة سواء كانت تلك الأرباح الصافية ناجمة عن عمليات تلك المراكز والفروع في المملكة أو خارجها .

(هـ) اعطاء مجلس الوزراء بتنسيب من وزير المالية صلاحية فرض حد أدنى من الضريبة على بعض فئات المكلفين لضمان مشاركة هذه الفئات في أداء الواجب الضريبي .

٢ - مراعاة القدرة على تحمل العبء الضريبي كما نصت عليه المادة ١١١ من الدستور وقد تمثل ذلك فيما يلي :-

(أ) زيادة الضريبة على القادرين كما ورد في الفقرة (١) السابقة .

(ب) تخفيف العبء الضريبي عن ذوي الدخل المحدود من الموظفين والمستخدمين في القطاعين العام والخاص عن طريق وضع حد أدنى للاعفاء الجزئي من الرواتب والاجور مقداره ١٠٠٠ دينار سنوياً وهذا يعني أن كل موظف في القطاع العام يقل مجموع رواتبه السنوية عن ٢٠٠٠ دينار يستفيد من هذا الاعفاء كما أن هذه الفائدة تشمل كل مستخدم في القطاع الخاص يقل مجموع رواتبه السنوية عن ٤٠٠٠ دينار .

٣ - محاربة محاولات التهرب من الضريبة الناجمة عن عدم الاعلان عن الأرباح الحقيقية والصحيحة لدى بعض المكلفين عن طريق وضع حد أدنى للضريبة محسوبة من قيمة خدماتهم أو مستوردهاتهم أو مبيعاتهم السنوية كما سبقت الإشارة إليه في البند ( هـ ) من الفقرة (١١) .

قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٩/١١/١ .

المادة ٢- يلغى نص البند (١١) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-  
١١- الأرباح الرأسمالية وتعتبر الأرباح الناجمة عن شراء الأراضي والعقارات والأسهم والسندات ويبيعها من الأرباح الرأسمالية باستثناء الأرباح الناجمة عن امتياز تجارة الأراضي والعقارات المتأتية عن بيع أراض وعقارات تم شراؤها أو المباشرة في انشائها بعد نفاذ هذا القانون .

المادة ٣- تعدل المادة (١٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (و) التالية إليها :-  
و- يتمتع الشخص الطبيعي بنصف الاعفاءات التي يستحقها بموجب الفقرات ( أ ، ب ، ج ، د ) من هذه المادة إذا زاد دخله الخاضع للضريبة على (١٠٠٠٠) دينار في السنة وذلك قبل تنزيل الاعفاءات المنصوص عليها في المادتين (١٣ ، ١٤) من هذا القانون .

المادة ٤- تعدل المادة (١٤) من القانون الأصلي على النحو التالي :-  
أولاً : بالفائض للفترة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-  
أ- يعفى من الضريبة (٥٠٪) من الرواتب والاجور والعلاوات والمكافآت والمخصصات التي تدفعها الحكومة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية للعاملين لديها على أن لا يقل المبلغ المعفى عن (١٠٠٠) دينار ولا يزيد على (٣٦٠٠) دينار في السنة .  
ثانياً : بالفاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-  
ب- يعفى من الضريبة (٢٥٪) من الرواتب والاجور والعلاوات والمكافآت والمخصصات التي يتقاضاها العاملون من غير الجهات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على أن لا يقل المبلغ المعفى عن (١٠٠٠) دينار ولا يزيد على (٣٦٠٠) دينار في السنة .

المادة ٥- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (١٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-  
ب- تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة للشركات المساهمة حسب النسب التالية :-

هكذا من الأصول



- ١- (٤٠٪) للشركات المساهمة العامة والخصوصية وللشركات العادية غير المتقيمة باستثناء الشركات المساهمة المنصوص عليها في البندين (٢، ٣) من هذه الفقرة .
- ٢- (٥٠٪) للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة.
- ٣- (٥٥٪) للشركات المالية والصرافة والوساطة المساهمة الخصوصية .
- ويشترط في كل الأحوال أن لا تقل الضريبة المستترقة قبل إجراء أي تقاص من أي نوع من البنوك والشركات المالية وشركات التأمين بموجب البندين (٢، ٣) من هذه الفقرة عن (٢٥٪) من دخلها الصافي السنوي المعلن في الحسابات قبل إجراء أي تخصيصات أو توزيعات منه مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٠) من هذا القانون .

المادة ٦- تعدل المادة (٣٢) من القانون الأصلي بإضافة للفقرة (أ) التالية إليها وإعادة ترقيم الفقرات (أ) و (ب) و (ج) الواردة فيها بحيث تصبح (ب) و (ج) و (د) على التوالي :-

أ- على الرغم من أي نص مخالف في هذا القانون يجوز لمجلس الوزراء بتسنيب من الوزير أن يصدر قراراً ينشر في الجريدة الرسمية يحدد بموجبه الحد الأدنى للضريبة لأي فئة من المكلفين محسوبة بنسبة مئوية لا تزيد على (٢٪) من قيمة خدماتهم أو مبيعاتهم أو مستورداتهم السنوية إليها أكثر . والسنة أو السنوات المشمولة بالقرار.

معالي رئيس المجلس  
الجميع  
معالي رئيس المجلس  
السيد الأمين العام

هل يوافق المجلس الكريم على إحالته للجنة المالية ،  
موافقون  
مالية .

٥٧ . قانون مؤقت رقم "٤١" لسنة ١٩٨٩ قانون إلغاء قانون مؤسسة  
أعمار العاصمة .

الاسباب المرجعة  
للقانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩  
قانون إلغاء قانون مؤسسة أعمار العاصمة

- ١- تلافي الأزدواجية في العمل لأن هناك مؤسسات كثيرة تقوم بتطوير العاصمة وإيجاد المشاريع المناسبة لها كإمانة عمان الكبرى ومؤسسة الاسكان ودائرة التطوير الحضري بالإضافة إلى أن لدى كل من الشركاء

- الثلاثة أمانة عمان ومؤسسة الاردنية للاستثمار وبنك الاسكان مالكي مؤسسة أعمار العاصمة من التدرجات ما يمكنهم من إدارة هذه المرافق بكفاءة .
- ب- وضع حد للنفقات المتنامية التي كانت تتحملها مؤسسة أعمار العاصمة .
- ج- إنشاء مؤسسة أعمار العاصمة برأس مال من الشركاء الثلاثة المشار إليهم وكان أنشائها على أسس تجارية بينما أن مؤسسات الأعمار في المحافظات الأخرى تم إنشائها في شكل جمعيات تطوعية للأعمار .

قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩  
قانون إلغاء قانون مؤسسة أعمار العاصمة

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون إلغاء قانون مؤسسة أعمار العاصمة لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى ( قانون مؤسسة أعمار العاصمة ) رقم (١٨) لسنة ١٩٧٩ كما تلغى المؤسسة نفسها .

المادة ٣- أ- تصفى الأموال المتقولة وغير المتقولة والحقوق العائدة لمؤسسة أعمار العاصمة والالتزامات المترتبة عليها وفقاً لما يلي :-

- ١- تؤول ملكية مجمع الشاهسوغ ومجمع شارع الأمير محمد بما فيها من موجودات ومجهيزات إلى كل من المؤسسة الاردنية للاستثمار وبنك الاسكان وتسجل باسميهما مناصفة . كما تؤول لهاتين الجهتين الحقوق المترتبة لمؤسسة أعمار العاصمة في المجمعين المشار إليهما .
- ٢- تؤول باقي أموال المؤسسة إلى أمانة عمان الكبرى . كما تؤول إليها جميع الحقوق المترتبة لمؤسسة أعمار العاصمة في تلك الأموال .
- ٣- تتحمل أمانة عمان الكبرى تسديد أي التزامات تترتب على مؤسسة أعمار العاصمة بما في ذلك استاء القرض التي أصدرتها .

ب- تدفع المؤسسة الاردنية للاستثمار وبنك الاسكان لأمانة عمان الكبرى مبلغ (٩٠٠.٠٠٠) تسعمائة ألف دينار بالتساوي بينهما وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من نفاذ هذا القانون .

المادة ٤- أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يحتفظ الموظفون والمستخدمون العاملون في مؤسسة أعمار العاصمة عند العمل بأحكام هذا القانون بحقوقهم الوظيفية وينقلون للعمل إلى كل من أمانة عمان ومؤسسة الاردنية للاستثمار وبنك الاسكان بقرار من مجلس الوزراء بناء على تصميم لجنة تضم ممثلين عن الجهات الثلاثة المشار إليها . وتعتبر خدماتهم في

المؤسسة جزءاً من خدماتهم لدى أي جهة من تلك الجهات يتم نقلهم إليها واستمراراً لتلك الخدمات ، على أن يتم نقل كل منهم إليها وتعيينه فيها بالراتب الذي يستحقه نظراً في الجهة التي نقل إليها .

ب - إذا تعذر نقل أي من الموظفين والمستخدمين العاملين في المؤسسة على الوجه المين في الفقرة (أ) من هذه المادة ، أو طلب هو من اللجنة المتخصص عليها فيها أنها خدماته وتسوية حقوقه ، فتدفع له جميع استحقاقاته المالية بما في ذلك المكافأة التي يستحقها من قبل الجهة التي تمدها اللجنة ، وذلك وفقاً للتشريعات والنظم والتعليمات المطبقة على موظفي المؤسسة والمستخدمين فيها

المادة ٥ - تتولى اللجنة المشكلة بموجب المادة (٤) من هذا القانون حصر الموجودات والتجهيزات والأموال العائدة لمؤسسة أعمار العاصمة وتعمل على توزيعها وفقاً لاحكام المادة (٣) من هذا القانون .

المادة ٦ - لمجلس الوزراء اصدار القرارات اللازمة لمعالجة أي امر ينشأ من الامور المتعلقة بتصلية مؤسسة اعمار العاصمة فيما لم يرد نص بشأنه في هذا القانون ويكون قراره غير قابل للطعن لدى أي جهة قضائية أو إدارية .

المادة ٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلنون بتنفيذ احكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس  
الجميع

معالي رئيس المجلس  
السيد الامين العام

(٥٨) قانون مؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ملكية الطوابق والشقق .

#### الاسباب المرجحة

للقانون المؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون ملكية الطوابق والشقق

انضمت المادة (٢١) إلى القانون الأصلي رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٨ وذلك لتحقيق ما يلي :-  
١ - ملاءمة الصلة القانونية على عقود بيع الشقق والابنية بالتقسيم واعتبارها ملزمة للمتعاقدين إذا

٢٨٤

تم توثيقها لدى مديريات التسجيل المختصة بحيث يتوجب على ذلك عدم سماح الدعوى بالمطالبة بإبطال تلك العقود ، فقد تبين نتيجة للتطبيق العملي أن عدداً كبيراً من المتعاقدين على شراء الشقق والابنية يعمدون إلى الاستنكاف عن تنفيذ عملية الشراء بعد استعمال الشقق والابنية لمدة قد تصل إلى سنوات عديدة والمطالبة باسترداد ما دفعوه على حساب ثمن الشقة أو البناية ،

وتصدر المحاكم قراراتها بإجابة طلبات المدعين بذلك ، مما أوقع المستثمرين في اقامة مثل تلك الشقق والابنية في خسائر وأوضاع مالية سلبية ، ومقابل ذلك فإنه لا يد أيضاً من حماية حقوق المشترين للشقق والابنية تجاه مالكيها في حالة امتناعهم عن تسجيلها باسماء المشترين لها بعد أن اتم هؤلاء الايفاء بالتزاماتهم فجاءت هذه المادة المضافة إلى القانون الأصلي لحماية حقوق الطرفين .

٢ - أن يتم نقل ملكية الشقة أو البناية بعد تنفيذ شروط العقد الخاص بها الموثق على ذلك الوجه وذلك بعد استيفاء الرسوم القانونية المقررة . وإن يعود الفصل في النزاع حول شروط العقد أو تنفيذه إلى المحاكم النظامية المختصة بما في ذلك اعطاء المحكمة صلاحية اصدار القرار بتسجيل الشقة أو البناية باسم المشتري .

٣ - شمول احكام هذه المادة عقود بيع الشقق والابنية السابقة التي أبرمت قبل العمل باحكام القانون باثر رجعي بحيث ترد الدعوى المقامة أو التي قد تقام لإبطال تلك العقود إذا ما تم توثيقها لدى مديرية التسجيل المختصة خلال ثلاثة اشهر من نفاذ احكام القانون .

#### قانون مؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٩

#### قانون معدل لقانون ملكية الطوابق والشقق

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون ملكية الطوابق والشقق لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف المادة التالية برقم (٢١) إلى القانون الأصلي ويعد ترقيم المادتين (٢١) و (٢٢) منه بحيث تصبحان (٢٢) و (٢٣) على التوالي :-

المادة ٢١ -

أ - تعتبر عقود بيع الشقق والابنية بالتقسيم عقوداً قانونية وملزمة للمتعاقدين في حالة - توثيقها لدى مديرية تسجيل الاراضي المختصة ولا تسع أي دعوى للمطالبة بإبطالها لدو .

هكذا من الأصول

- اي جهة من الجهات على ان يتضمن العقد وصفا للشقة او النهاية المراد بيعها والتمن المعلق عليه ويستوفى رسم مقداره عشرة دنانير مقابل التوثيق .
- ب - بعد تنفيذ عقد البيع وفقا للشروط المعلق عليها يتم نقل ملكية الشقة او النهاية موضوع العقد بناء على طلب من المتعاقدين او من اي منهما بعد استيفاء الرسوم القانونية المقررة .
- ج - يعود الفصل في اي نزاع يتعلق بالاغتيال حول شروط العقد او تنفيذه للمحاكم النظامية المختصة . بما في ذلك اصدار القرار بالطلب الى مدير التسجيل المختص بتسجيل الشقة او النهاية باسم المشتري .
- د - تسري احكام هذه المادة على عقود بيع الشقق والابنية التي أبرمت قبل العمل بهذا القانون اذا تم توثيقها لدى مديرية التسجيل المختصة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ احكامه بناء على طلب الطرفين في العقد او من قبل اي منهما وترد اي دعوى كانت قد اقيمت للمطالبة ببطال اي من تلك العقود .

هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة القانونية .  
موافقون  
قانونية .

(٥) تلاوة كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم ٢٩٤٢/١٠/٣ تاريخ ١٩٨٩/١١/٢٨ والمتضمن احالة التقرير السنوي لعام ١٩٨٧ والتقرير السنوي ١٩٨٨ الى مجلس النواب لاحالتهما على اللجنة المختصة .

معالي رئيس المجلس  
السيد فايف الحديدي

الرقم - ٢٩٤٢/١٠/٣  
التاريخ - ١٤١٠/٤/٣٠  
الموافق - ١٩٨٩/١١/٢٨

### معالي رئيس مجلس النواب

عملا بأحكام المادة (٢١) من قانون ديوان المحاسبة ، يسرني أن ارفع لمعاليكم ثمانين نسخة من تقرير ديوان المحاسبة السنوي لعام ١٩٨٧ وثمانين نسخة من تقرير عام ١٩٨٨ متضمنة أعمال ديوان المحاسبة للعاملين المذكورين والتي لم تناقش من قبل مجلسكم الموقر .

وبهذه المناسبة يسعني وزملائي متمنيي ديوان المحاسبة الا ان نهنيء معاليكم برئاسة مجلس النواب وكذلك زملائكم من النواب بعضوية المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . . .

رئيس ديوان المحاسبة

الدكتور هاشم الدباس

هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة المالية ؟ ابو طلال .  
بسم الله الرحمن الرحيم . اخواني انا اعتقد باننا بين اخواني وزملائي اعضاء مجلس النواب الوحيد الذي يحمل هذا التقرير . ( ٨٨ ، ٨٧ )  
وانا قرأت هذا التقرير ووجدت فيه ما يؤلم وما يحزن لان هنالك في عشرات الملايين من الدنانير التي يستوجب دفعها للخزينة ولم تدفع لحد الان . هذا من ناحية والتأجيل الثانية اذا تسمح لي بس دقيقة يعني .

نقطتين صغار

يا ابو طلال ، هذا نبحثه عندما نبحث هذا الموضوع

النقطة الثانية : في معدات ولوازم موجودة في المستودعات لا لزوم اليها ، وفي ادوية وفيه شغللات كثيرة ستخرب اذا كان بقينا ننتظر

كلية من الأعمال

معالي رئيس المجلس  
الجميع  
معالي رئيس المجلس  
السيد الأمين العام

(عشرين أو ثلاثين أو شهر أو شهرين ) حتى تدرس هذا القانون ،  
ولذلك فأنني اقترح تشكيل لجان جرد للمستودعات الموجودة كلها ،  
وبيع ما يمكن بيعه ، وإبقاء ما يمكن إبقائه ، التفتت الثانية .

يا أبو طلال ، هذا الموضوع يبحث عند مناقشة تقرير ديوان المحاسبة  
هو المفروض أن الحكومة الآن تأخذ في كل التوصيات التي فيه ، وهو  
يملك بصلاحياته نفس الديوان أن يسارع فيبيع ويأمر وكل المخالفات  
يكون صريحا .

أبو محمد أنا من نظرتي لهذا القانون بأن هناك أشياء متكررة صرعا  
سنوات ولم يتأخذ فيها أي قرار ، ( عشرات الملايين ) عم تضيق  
هذه .

نبحثها بعد عودتها من اللجنة . هذا التقرير الآن مطروح على  
حضراتكم فأين بحال ساحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية تفضل معالي  
الوزير هذا ليس قانونا إنما هو تقرير ، ويشبه الشكوى وعادة يحال هذا  
التقرير إلى اللجنة الإدارية .

هل يوافق المجلس الكريم على إحالته إلى اللجنة الإدارية الدكتور عبدالله  
ثم الدكتور محمد أبو فارس ، وسماحه الشيخ عبدالنعم .

هذا التقرير دائما جرت العادة أن يحال إلى اللجنة المالية ثم تقدم تقريرها  
في ضوء دراستها المستفيضة وقد كان يأخذ منا جلسات تفوق ( الشهره )  
أحيانا وأكثر من ذلك ، فقد جرت العادة على إحالته إلى اللجنة المالية  
ثم تتقدم بتقريرها إلى هذا المجلس المؤقر ، وشكرا .

شكرا ، الدكتور محمد أبو فارس

أن هناك مخالفات بل أعمال للمال العام .

نتكلم عنها ، أخ الدكتور نتكلم عنها في حينها .

نعم نعم ولذلك أنا أرى أن تبحث هذه الأمور اللجنة المالية ، وشكرا .

الاستاذ عبدالنعم أبو زنت

أنني أثنى على كلام الأخ أبو طلال ، اليوم كتب في الصحافة ، هناك  
أموال من أموال الدولة تقدر ( ١٢.٠٠٠ ألف دينار ) ، وجدت مهمة  
وبينما يحال هذا الأمر على اللجان إذا في هناك حراميه سوف يقتل  
القتيل ونفس في اجنازته ، ويظنوا الجريمة لذلك أرى من باب تنص

الحقائق العاجله حتى توقف توظيف هؤلاء الذين يسطون على أموال  
الشعب ، أثنى على رأي الأخ أبو طلال ، بتشكيل لجنة لجرد هذه  
اللوازم من ملك الدولة صونا للحق العام ، وشكرا .

لجنة من المجلس ، هذا الكلام بناء على لجان حكومية .

لجنة من الحكومة ، لجنة من الحكومة .

هذه لجنة حكومية ، الدكتور عبدالله النسر

سيدى الرئيس ، العادة جرت سيدى فعلا أن يحال إلى اللجنة المالية  
تصويبا لما تفضل فيه سماحه الاستاذ عبدالباقي ، ولكن اللجنة المالية  
كما ترى سيدى ستعظر في الموازنة بعد أيام وهذا سيأخذ وقت طويل ،

ثم قوانين عاجله مثل قانون الصرافة مثل قانون البنك المركزى مثل  
قانون الشركات هذه قوانين طويلة جدا والعمل فيها مضنى ، فمن قبيل  
انقسام الحمال أرجو أن يحال الموضوع إلى اللجنة الإدارية ، وأنا قرأت  
التقرير أيضا ودرجت أن اقرأ كل سنة ، هذا من بما يمكن أن تعالجه  
اللجنة الإدارية ولا يوجد شيء مالي متخصص إلا الهدر وما إلى ذلك  
فهى قضيه اداريه ، فأرجو المجلس انه يوزع الحمل علينا إلى اللجنة  
الإدارية .

الأخ سمير قعوار .

معالي الرئيس شكرا ، اقترح أثنى على الدكتور أبو زهير واضيف عليه  
أن يحول بعد اللجنة الإدارية إلى اللجنة القانونية ، لأنه مخالفات في  
أصلها مخالفات قانونية .

دولة الرئيس .

معالي الرئيس ، هذا التقرير قسما ، قسم ( ٨٧ ) والقسم الثاني  
( ٨٨ ) بالإضافة فقط ، أريد أن أوضح بعض الأمور ، أي المخالفات  
الوارده فيه ، هي مخالفات موديل ( ٨٧ ) وموديل ( ٨٨ ) مفيش  
( ٨٩ ) ، ( ٨٩ ) لسه مجاش ولكن عرض الآن على مجلسكم الكريم ،  
فلذلك لا يوجد في شغله بدها تخريب الذى بدو يخرب خرب خلاص ،  
فرضا يعني على سبيل المثال ، إذا في دواء بيكون انتهى مدته خلص  
انتهى ، لانه هذا التقرير يسجل حوادث مخالفات دوائر لا تنظمه أو قانون



أو تسبب في ماله العام ، فيبشرف المخالفة بمسجلها ، لا يعني تسجيل المخالفة بأنه لم يجري شيء على هذه المخالفة لأ يكون جرى رأى اخ من الاخوان كان يعمل في دائرة حكومية أو في امرا مالي يعلم بأنه هنالك لفت نظر من ديوان المحاسبة يأتيه فوراً لمخالفة معينة ليصححها ، ولكن أيضا ديوان المحاسبة بجميع هذه المخالفات حسب القانون ليعرضها على مجلس النواب بأني ساويت كيت وكيت وكيت وحافظت على كيت وكيت فلهذا لا ضرورة لتشكيل لجنة لمعرفة الجرد وإلى آخره ، ديوان المحاسبة له الصلاحيه في قانون ديوان المحاسبة أن يجري جرءا على أى مستودع من المستودعات ، وله الحق أن يوقف الصرف ، له حقوق واسعة في القانون ، ولكن لأن يجب ان يراقب هذا الصرف بواسطة ديوان المحاسبة من قبل مجلسكم الكريم ، يعرض ديوان المحاسبة في هذا التقرير ماذا عمل عام (٨٧) وماذا عمل عام (٨٨) وماذا عمل (٨٩) . وشكرا.

السيد سليم الزعبي

شكرا ، أنا ارى احواله التقريرين الى اللجنة الادارية لأن اختصاص هذه اللجنة هو بحث أى مسأله بشي . بشأن أى امر له صلة بالادارة العامة وكل ما اورده التقريرين ، يتعلق بتطبيق الادارة العامة للقانون او عدم تطبيقها للقانون ، فالامر يتعلق بسلوك الادارة العامة وبالتالي يبقى الامر منحصرا نظاميا في اعمال اللجنة الادارية . وشكرا .

الاستاذ ابو طلال

بسم الله الرحمن الرحيم ، في الواقع أن في هذين التقريرين رئيس ديوان المحاسبة يطلب بنفسه ويقول بأن دعم ديوان المحاسبة يزيد من الصلاحيات حتى يكون قادر على .

ليس هذا أوان بحثه ، ليس هذا أوان بحثه ، احنا الان احواله القانون ، احنا الان فقط بأحواله القانون ، فإن كان اقترح احواله القانون الى اللجنة المالية .

شكرا . الدكتور معبد ابو فارس

في رأيي التقريرين : هناك مسؤولية يعني يرسل ديوان المحاسبة كذا رسالة للوزير المختص بأنه ينبغي أن تقدموا القرارات كذا وكذا . وأن

الاحوال صرفت كذا كذا ، فلا تقدم قرارات ولا يوجب على هذا للمرء الثانية والثالثة كما يقول في التقرير وللرابع وهكذا ، ولغاية اعداد هذا التقرير لم يصل جواب فهناك لا بد من تحديد المسؤولية ولذلك اقترح فعلا أن تجتمع اللجنة الادارية واللجنة المالية في هذا الامر ، وشكرا لأنه فيه نوع من المسؤولية وفي نوع من الناحية الفنية . وشكرا .

الاستاذ عبدالمنعم ابو زنت

بسم الله الرحمن الرحيم ، تعليقاً على تعقيب دولة الرئيس ، الذي ارجوه ان هؤلاء الذين يهتمون المال العام ان يحاسبوا حساباً عسيراً وان تنزل فيهم اشد العقوبات ، السبب ان السنوات السابقة هؤلاء المهملون والمفرطون والمتلاعبين في المال العام ، لن يعاقبوا العقاب الزاجر الرادع ، إذ لو عوقبوا العقاب الزاجر الرادع الذي يتجلى فيه قول الله عز وجل ( ولكم في القصص حياة يا اولي الابصار ) .

يا استاذ عبدالمنعم ، هذا مجال بحثه ، عند بحث المارزته ، عند بحث التقرير

لو سمحت ، أنا الان ساقول لك ، سارحك ، لو عوقبوا عقاباً رادعاً لما تراكمت تلك المديونية ذات ( المليارات ) من الدنانير فوق اعتناق هذا الشعب ، لذلك اطالب بالحساب المبرر والعقاب الشديد واطالب في النهاية بأحواله هذا القانون بأحواله على المالية التقرير ، بأحواله هذا التقرير على اللجنتين الماليه ثم القانونيه ، وشكرا .

شكرا احنا نتكلم الان فقط عن الاحالات ، يا استاذ حمزه

..... دراسة الازمة المالية والاقتصاديه على اللجنة المالية ، ويرتبط موضوع هذين التقريرين بالازمة الاقتصادية والمالية ، لذا ارى ان يحال على اللجنة المالية . وشكرا .

الدكتور يوسف الخصاونه ، اخر المتكلمين ان شاء الله .

بسم الله الرحمن الرحيم ، ارجو ان اثنى على الاخره الكرام الذين طلبوا بتحويل هذا الى اللجنة المالية من قبل مجلس النواب ، ونرجو من السيد رئيس الوزراء بالطلب الى ديوان المحاسبة بأجراء الجرد ، لانني اشم رائحه ما تفضل به الاخ ابو طلال من ان هنالك خطراً داهمياً ومستعجلاً ، وريثما يصحح وضع ديوان المحاسبة ويعود ارتباطه الى مجلسكم الكريم

هكذا من الأشغال

لجنة الطعون الأولى

مجلس النواب

قرار رقم (١١)

اجتمعت لجنة الطعون الأولى لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٨. وقررت انتخاب:

١. سعادة السيد تاييف الخديف رئيسا لها
٢. سعادة السيد فارس النابلسي مقررا لها

لجنة الطعون  
الأولى

امين عام مجلس الأمة  
هاني خير

هل يوافق المجلس الكريم على هذا القرار ؟  
موافقون .  
بـ قرار لجنة الطعون الثانية رقم (١١) تاريخ ١٩٨٩/١٢/١٨ بشأن  
انتخاب :

١. سعادة الدكتور ماجد خليله رئيسا للجنة
٢. سعادة السيد سليم الزعبي مقررا للجنة

وهو ما زال من ضمن اختصاص الحكومة ، نرجو من الحكومة المؤقتة  
أن تطلب من ديوان المحاسبة القيام من ضمن مهامها وبجهد ما يمكن جوده  
إذا كان ذلك مفيد للدولة القرض بينفع يا أخوه ، والسلام عليكم .

الآن عندنا اقتراحات محددة ، أما إحالته إلى اللجنة المالية أو اللجنة  
القانونية فمن يوافق على إحالته للجنة المالية ؟ يرفع يده وعد الأصوات ،  
اللجنة المالية يرفع يده ، كم كلهم يا أبو سليم .

واحد وعشرين .  
( واحد وعشرين ) من يوافق على إحالته للجنة الإدارية ؟ يرفع يده تعد  
الأصوات ، الإدارية هو سيناقش هنا ، ( ٢٧ ) من قديش ، ( ٢٧ ) من  
كم من ( ٦٣ ) اللجنة الإدارية والقانونية ، من يوافق ؟

الاستاذ حسين مجلي  
أرجو أن أذكر أيضا بأنه لا يجوز في حكم النظام بإحالة إلى اللجنة  
القانونية ، لأن وظيفتها محصورة بتدقيق مشاريع القوانين  
والنظر في الاقتراحات القانونية المقدمة من أعضاء المجلس ، وهذا  
تقرير رئيس مشروع قانون .

شكرا ، بقى عندنا اقتراح تقدم فيه الاستاذ أبو فارس ، وهو اقتراح  
إحالة إلى اللجنتين المالية والإدارية ، من يوافق من المجلس الكريم على  
إحالة إلى اللجنتين المالية والإدارية ؟ الأغلبية ( المالية والإدارية )

المادة الثالثة :  
( ٦ ) قرارات لجنتي الطعون الأولى والثانية المتعلقة بانتخاب رؤساء  
ومقرري هاتين اللجنتين :  
أ- قرار لجنة الطعون الأولى رقم ( ١١ ) تاريخ ١٩٨٩/١٢/١٨ بشأن  
انتخاب :

١. سعادة السيد تاييف الخديف رئيسا للجنة .
٢. سعادة السيد فارس النابلسي مقررا للجنة .

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام  
معالي رئيس المجلس

السيد حسين مجلي

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

هكذا من الأشغال

لجنة الطعون الثانية

لمجلس النواب الحادي عشر

قرار رقم (١١)

اجتمعت لجنة الطعون الثانية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٨ . وقررت انتخاب :

١. سعادته الدكتور ماجد خليفة

رئيساً للجنة

٢. سعادته السيد سليم الزعبي

مقرراً للجنة

أمين عام مجلس الأمة

هاني خور

لجنة الطعون الثانية

معالي رئيس المجلس

الجميع

السيد الأمين العام

هل يوافق المجلس الكريم على هذا القرار ؟

موافقون .

٧ - الاقتراحات برغبة .

١. اقتراح برغبة رقم (٤) تاريخ ١٩٨٩/١٢/١١ مقدم من سعادته النائب

السيد يوسف العظم بشأن تشكيل لجنة لبحث قضايا التطوير الحضري .

اقتراح برغبة

معالي رئيس مجلس النواب الأردني الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

أرجو تشكيل لجنة من مجلس النواب الموقر لبحث قضايا التطوير الحضري التي تشكل مشكلة كبرى واستغلال رعيها للمواطنين خاصة في مدينة العقبة حيث تقوم الدائرة المشار إليها ببيع الأراضي التي يملكونها بأسعار باهظة يمحزون عن دفعها بدهرى أن دائرة التطوير الحضري قامت بإدخال تحسينات عليها مما يجعل أسعار الأراضي خيالية ويؤدي إلى إخراج أهلها منها أو تهجيرهم أو ضاعفهم بحيث لا يستطيعون تطوير الأحياء التي تزعم دائرة التطوير أنها قامت بتطويرها .

أرجو أن يعمل على دراسة هذه المسألة وتطوير دائرة التطوير لما فيه مصلحة المواطنين لا مصلحة البنوك الربوية التي تتعامل معها تلك الدائرة مما يؤدي إلى حرمان المواطنين من أراضيهم أو بيعها لهم بأسعار خيالية لا يتدبرون على دفعها .

مع خالص الشكر والتقدير

يوسف العظم

عضو مجلس النواب الأردني

عن محافظة معان

هل يوافق المجلس الكريم على إحالته إلى اللجنة الإدارية

موافقون .

إلى اللجنة الإدارية .

٢ - اقتراح برغبة (٥) تاريخ ١٩٨٩/١٢/١١ مقدم من سعادة النائب

السيد عبدالله الزريقات بشأن استحداث مكتب للشكاوى داخل مجلس

النواب .

عمان في ١٩٨٩/١/١٠ م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية طيبة وبعد ،

أرجو أن أعرض على معاليكم اقتراحا بخصوص استحداث مكتب للشكاوى داخل مجلس النواب يقوم بالاشراك عليه عدد من النواب يتم اختيارهم بالرغبة أو التصويت ويمكن اعتمادهم من أعضاء اللجنة الإدارية المنتخبة تكون مهمته محددة باستقبال شكاوى العاملين في القطاعين العام والخاص وخاصة في دوائر ومؤسسات الدولة المختلفة من أجل الحفاظ على الأمن النفسي والوظيفي لاهلئنا العاملين . ولا يخفى على معاليكم حجم المعاناة ومدى الضرر الذي يتعرض له الكثيرون من أبناء الوطن داخل مؤسساتنا ومواقع العمل المختلفة .

هكذا من الأردني

ان مجرد الاعلان عن تشكيل مثل هذا المكتب سيجعل الكثيرين من الذين يستهونون بالتسلط ان يعيدوا حساباتهم ، عندها نضمن ان تمبر امور ابنائنا العاملين في مختلف دوائر الدولة ومؤسساتها وفق معايير اخلاقية وعلى الوجه الاكمل مما يحوز انتمااء الجميع لوطنهم ويحفزهم على العمل الصادق والعطاء الفخور لانه لا يجوز ان تظل مؤسساتنا على مختلف مسمياتها بعيدة عن الرقابة الحقيقية لانه كثيرا ما يمارس بداخلها شتى انواع الظلم والتعسف مثل اسلوب الفصل التعمد والمزاوي وقطع ارزاق الناس دون ادنى رحمة أو مخافة من المساءلة والعقاب.

عضو مجلس الامة  
عبدالله زريقات

معالي رئيس المجلس  
السيد يوسف خصاوته  
معالي رئيس المجلس  
الجميع  
السيد الامين العام

الدكتور يوسف خصاوته.  
بسم الله الرحمن الرحيم ، انا اظن المكاتب المفتوحة للمحافظات هي مكاتب شكوى بمعنى يقابل التراب بها المواطنين ويأخذون شكاويهم هو في نص النظام اللجنة الادارية هي لجنة شكاوى لكن تحيله ، فيه اقتراح من زميلنا هل يوافق المجلس الكريم على احواله الى اللجنة الادارية موافقون .  
٣ . اقتراح برغبة رقم (٦) تاريخ ١٢/١١/١٩٨٩ مقدم من سعادة النائب السيد نواف الخوالده بشأن ما يلي :  
١ . فتح كلية جامعية زراعية تابعة لجامعة العلوم والتكنولوجيا في محافظة المرق .  
ب . فتح كلية مجتمع في محافظة المرق .  
ج . معالجة مشروع محطة التنقية في الحرية السمراء .  
د . رفع الخطر عن حفر الابار الارتوازية في محافظة المرق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الأحد ١٢/١٠/١٩٨٩  
الساعة ١٢.٣٠

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

أرجو التلطف بالمواقفه على ادراج الاقتراحات التالية :

- ١ . اقترح أن تقوم الحكومة بفتح فرع كلية جامعية زراعية تابعة لجامعة العلوم والتكنولوجيا في محافظة المرق لخدمة أبناء هذه المحافظة وكون محافظة المرق تعتبر من أكبر محافظات المملكة مساحة .
- ٢ . اقترح فتح كلية مجتمع في محافظة المرق لعدم وجود أي كلية حكومية في هذه المحافظة .
- ٣ . اقترح على الحكومة ان تضع حلا جذريا لمعالجة مشروع محطة التنقية في الحرية السمراء حيث أصبحت تهدد السكان بالهجرة من هذه المنطقة وبالرغم من كثرة الشكاوى للجهات المختصة لم تلمس أي حل لهذه المشكلة .
- ٤ . اقترح رفع الخطر عن حفر الابار الارتوازية في محافظة المرق حيث أن هذا الخطر يزيد من الزحف الصحراوي على المنطقة .

نحال للجنة المختصة  
السيد سكرتير اللجان - مجلس النواب  
لاجراء المتتضي  
١٢/١١/١٩٨٩

نائب محافظة المرق  
نواف فارس الخوالده

معالي رئيس المجلس

دقيقه بالله

- أ - فتح كلية جامعية زراعية تابعة لجامعة العلوم والتكنولوجيا في محافظة المرق .
- ب - حل يوافق المجلس الكريم على احواله الى اللجنة الادارية ٢ الدكتور عبدالله .

كلية من الشاغل



السيد عبداللہ النصور

معالي الرئيس

يعني أنا مش شايف وجه الاداره فيها لا هي شكوى ، ولا اناس يدهم يفتحوا كليه في محافظه المرق ، اللجنه بدها تقترح وتدرس شو هي الاختصاصات الزراعيه المتوفره في المحلكه كيف توزيعها للجامعات الثلاثه شوأخيه محافظه المرق فيها كم حاجتنا من الخريجين هذه قضيه تربويه صرف ، فارجو احوالها حتى لا تمهض الموضوع الى اللجنه المختصه والمؤمله فنيا .

هل يوافق المجلس الكريم على احوالها للجنه التربيه ؟  
الى لجنه التربيه والتعليم .

الاغلبه .

ب - فتح كليه مجتمع في محافظه المرق .

هل يوافق المجلس الكريم على احوالها للجنه التربيه ايضا . الاغلبه .  
للتربيه والتعليم ايضا .

ج . معالجة مشروع محطة التنقيه في الحريه السراء .

هل يوافق المجلس الكريم على احوالها للجنه الصحه والبيئه .  
موافقين .

د . رفع الحظر عن حفر الآبار الارتوازيه في محافظه المرق .

هل يوافق المجلس الكريم على احوالها للجنه الزرعيه .  
موافقين .

هـ . اقتراح برغبه رقم (٧) تاريخ ١٩٨٩/١٢/١٧م مقدم من معاده النائب السيد نواف الخوالده بشأن تفويض الاراضي في عطل الرصيفه والزرقاء .

بسم الله الرحمن الرحيم

الأحد ١٩٨٩/١٢/١٧

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

اقتراح برغبه (١١) تفويض الاراضي في عطل الرصيفه والزرقاء والتي تعود ملكيتها لمشار الخلاله

٢٩٨

والزرقاء في منطقته الرصيفه . وأطلب تعويضها ببذل مثل رمزي علما بأن الاعتدات التي تمت على هذه الاراضي هي لا تحسب اعتداء على ملك الدوله ، وإنما هي اراضيهم اصلا حيث قاموا بالانشاءات العمرانيه عليها .

عضو مجلس النواب

نواف فارس الخوالده

السيد سكرتير اللجان - مجلس النواب

١٩٨٩/١٢/١٧

معالي رئيس المجلس

الزراعيه ، لا ، اعتقد ان هذه اللجنه الماليه يمكن ، نعم تفضل ، ما بدنا بصلبه ، بدنا في الاقتراح نفسه هل نحيله ام نلقيه ؟

السيد محمد الحاج

ارى احوالها للجنه الاداريه مع رجائنا من اللجنه بالسرعه فيه ، لأنه يتضرر منه اعداد كبيره يسكنون على هذه الاراضي في منطقته الرصيفه والزرقاء وغيرها وكذلك مشروع التطوير الحضري السابق .

الاستاذ ذوقان الهنداوي

معالي رئيس المجلس

السيد ذوقان الهنداوي

معالي الرئيس ، النظام يوجب النظام الداخلي ، يوجب على ان نحال كل الاقتراحات برغبه اولاً الى اللجنه الاداريه ، فاللجنه الاداريه تقدم بها تقريراً في مدى (خمسه عشر) يوماً بقرار النظر فيها او عدمه ، هل هذا الاقتراح ينتظر به المجلس او لا ، يأتي الى المجلس فيحواله الى اللجنه المختصه ، لجنه ماليه او لجنه تربيه وتعليم ، لكما يبدو ان النظام الداخلي لا يجيز احواله هذه الامور ، الاقتراحات برغبه الى اللجان المختصه مباشراً ، لما يوجب وجوب ان نحال الى اللجنه الاداريه لتتظر فيها ، ثم نحال بعد ذلك يأتي تقرير اللجنه الاداريه الى المجلس ثم يحيل المجلس ذلك الموضوع اذا رأت اللجنه الاداريه ان ينتظر به ، او يرفض ، يحال الى اللجنه المختصه .

هذا صحيح ماده (٩٠) تذكر نفس الكلام اللي ذكره الزميل الكريم فهموه اقتراحوا اصلاً احواله الى اللجنه الاداريه ، نعم .

٢٩٩

هكذا من الأهل

السيد ذوقان الهنداوي ..... رقم (٥) ، رقم (٣) (٣/٧) التي أحلتها إلى لجنة التربية والتعليم ، كما يجب أن يحال إلى اللجنة الإدارية أولاً ، ثم بعد ذلك .....  
معالي رئيس المجلس تأخذ بكل الاقتراحات برغبة أمام صراحة النص ، بإحالتها إلى اللجنة الإدارية على أن تهيئها خلال ( أسبوعين ) ، وبعد ذلك تحالها إلى اللجنة المختصة .  
معالي رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم على إحالة للجنة الإدارية ؟  
السيد الأمين العام الاغلبية .  
معالي رئيس المجلس الادارية نعم .  
السيد الأمين العام ٥ - اقترح برغبة رقم (٩) تاريخ ١٩٨٩/١٢/١٩ مقدم من سعادة النائب السيد سلامة الغوري ، بشأن دائرة التطوير الحضري .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم  
اقتراح برغبة

ارجو رفع اقتراحي هذا الى الحكومة والذي يتعلق بدائرة التطوير الحضري .

ان دائرة التطوير الحضري تقوم بدراسة وتنفيذ مشاريع داخل حدود بلدية الزرقاء وبلدية الرصيفة دون موافقة هذه البلديات ودون موافقة المواطنين المتضررين من هذه الدائرة .

حيث نرغب ان تطور مناطق واحياء سكنية منظمة ومصداق مخططاتها تصديقاً نهائياً من قبل الجان المختصة ومؤمنة احيائهم بجميع الخدمات من مياه وكهرباء ومجاري وشوارع معبده . ان دخول دائرة التطوير في اعمالها داخل حدود البلديات بسبب ضرراً كبيراً للمواطنين حيث يترتب عليهم مبالغ باهظة لا يحتملونها من دفعها الى دائرة التطوير الحضري نتيجة لدخلهم التدني وما يترتب عليهم من فوائد .

اني ارجو من الجهات المعنية ان يوقف مثل هذه المشاريع وإذا كان لا بد من عمل دائرة التطوير الحضري فليكن خارج حدود التنظيم في البلديات لان التنظيم والخدمات والتطوير في هذه الاحياء هو من اختصاص البلديات حسب القوانين المرعية .

واقبلوا فائق الاحترام . . .

السيد سكرتير لجان مجلس النواب  
لإجراء اللازم  
١٩٨٩/١٢/١٩

مقدمة  
النائب سلامة الغوري

معالي رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم على إحالته للجنة الادارية ؟  
الجميع موافقون .  
معالي رئيس المجلس الادارية نعم .  
السيد الأمين العام ٦ - اقترح برغبة رقم (١٠) تاريخ ١٩٨٩/١٢/١٩ مقدم من سعادة النائب السيد سلامة الغوري بشأن أراضي الدولة في محافظة الزرقاء .

بسم الله الرحمن الرحيم  
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم  
اقتراح برغبة

ارجو رفع الاقتراحات التالية الى الحكومة لدراستها وإيجاد الحلول المناسبة لها لما لها من أهمية في حياة المواطنين في محافظة الزرقاء .

١- ان مشكلة أراضي الدولة في محافظة الزرقاء من المشاكل المستعصية والتي مضى عليها سنوات طويلة ولتجد دائرة الاراضي والمساحة الحبل لهذه المشاكل وذلك بسبب ضعف اجهزتها وعدم اهتمامها الجاد في حل

هذه المشاكل وخاصة ما يقع من هذه الأراضي داخل حدود بلدية الزرقاء وبلدية الرصيفة .  
فأنتني أقترح أن يصار إلى تشكيل لجنة من قبل الوزارات المعنية لبحث هذه المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة والسريعة لها .

٢- أن ما قدر من بدل مغل لهذه الأراضي باهظ ولا يتناسب مع وضع المواطنين الذين أقاموا منازلهم على هذه الأراضي منذ مدة تزيد على عشرين عاما وأحيوا هذه الأرض ودفعوا ما ترتب عليهم من رسوم للخدمات فمن العدل أن يتم تقدير ثمن هذه الأراضي لغايات بدل المثل حسب قيمة الأرض سابقا وأن يتم تسوية جميع هذه الأراضي لأنها تعود لمواطنين لم يتمكنوا من دفع بدل المثل الرمزي في الايام السابقة .

#### مقدمة

النائب سلامة الغوري

السيد رئيس الديوان سجل وبعاد ١٩٨٩/١٢/١٩  
السيد سكرتير لجان مجلس النواب لإجراء اللازم  
١٩٨٩/١٢/١٩

معالي رئيس المجلس  
السيد الأمين العام

يضم للاقتراح السابق ، تفضل .  
ملحق جدول الاعمال  
الاقتراحات برغبة

١- اقتراح برغبة رقم (١١) تاريخ ١٩٨٩/١٢/١٤ مقدم من سعادة  
النائب السيد عبد الحفيظ العلاوي البريزات بشأن تشكيل لجنة باسم لجنة  
الامن والدفاع والقوات المسلحة .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع : اقتراح برغبة

بعد التعمية .

أقترح ما يلي : تشكيل لجنة من المجلس باسم لجنة " الامن والدفاع والقوات المسلحة " على ان تقوم بالمهام التالية في حال الموافقة على تشكيلها من قبل المجلس الكريم :

- ١- تقديم مقترحات محددة حول تطوير جهاز الامن العام .
- ٢- تقديم مقترحات محددة لتطوير القوات المسلحة .
- ٣- التأكد من قيام جهاز الامن العام بمهامه الاساسية من تأمين الحماية للمواطنين واحترام حقوقهم المدنية والمعنوية .
- ٤- المساهمة من دعم جمعيات ولجان اصدقاء الامن العام لتنمية العلاقة الودية بين الجهاز والمواطنين .
- ٥- الاطلاع على ميزانية الامن العام وهيكله الاداري .
- ٦- الاطلاع على اوضاع القوات المسلحة للمساهمة في سبل دعمها وتزويدها .
- ٧- الاطلاع على صفقات الاسلحة واولوياتها .
- ٨- دعم مؤسسة المتقاعدين العسكريين وتطويرها .
- ٩- تنمية العلاقة بين المجلس كممثل للشعب ووزارة الدفاع كممثل للسلطة التنفيذية .
- ١٠- دعم برامج التوجيه المعنوي لكل من القوات المسلحة والامن العام .
- ١١- العمل على ايجاد المناخ السليم لعمل جهاز الامن العام .
- ١٢- وضع المجلس في الصورة باستمرار ليكون على معرفة بما يجري داخل المؤسسات .
- ١٣- وضع المجلس في الصورة باستمرار حول جميع الاجهزة الامنية المرتبطة بالمؤسسات .
- ١٤- اية امور قد تهمد لخدمة المؤسسات والمصلحة العامة للوطن والمواطن .

مقدم الاقتراح

النائب عبد الحفيظ علاوي البريزات

١٩٨٩/١٢/١٤

هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة الادارية ؟  
موافقون .

معالي رئيس المجلس  
الجميع

هكذا من أجل

السيد الأمين العام

٢. اقتراح برغبة رقم (١٢) تاريخ ١٩٨٩/١٢/١٨ مقدم من أربعة نواب بشأن تشكيل لجنة مؤمنة خاصة بدراسة واقع الوحدات الزراعية في منطقة الأغوار الجنوبية .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

١٩٨٩/١٢/١٨

تحية واحتراما وبعد :

نحن النواب ادناه نقترح انشاء لجنة مؤقتة خاصة بدراسة واقع الوحدات الزراعية في منطقة الأغوار الجنوبية يكون هدفها دراسة عدالة توزيع الوحدات الزراعية والامس التي اعتمدتها لجان سلطة وادي الاردن ومدى تأثيرها بالمحسورية والشمالية التامة عملية التوزيع مما الحق الظلم بأبناء منطقة الأغوار - الذين صيغتهم شمس قور بلرن يتميز به عن ابنا - الاردن - المعتمدين على تلك البقعة الزراعية في لمة عيش اطفالهم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

النائب محمد الهريمل

النائب جمال احمد الصرايرة

السيد رئيس الديوان للتسجيل والاعلام

١٩٨٩/١٢/١٨

عاطف البطروش

زياد ابو محفوظ

معالي رئيس المجلس

الجميع

معالي رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على إحالة لجنة الادارية ؟  
موافقون .

الادارية السيد فوزي الطميمة لم يسام حذادين .

السيد فوزي الطميمة

معالي الرئيس

شكرا ، ارجو ان يسمح لي الاخوان الذين تقدموا باقتراح برغبة رقم (٢) من الملحق بما يتعلق بدراسة واقع الوحدات الزراعية من منطقة الاغوار الجنوبية ، ان تمتنى عليهم كمجلس بأن يكون هذا الاقتراح شاملا للاغوار جميعها واكون شاكر .

معالي رئيس المجلس

سبيل هذا ان يكتب لنا اقتراح برغبة جديد ، ليحال الى اللجنة في اول شي .

يا سيدي هذا بياخذ وقت كثير فإذا جاءنا اقتراح تلحقه به ، يحال الى الادارية في كلا الاقتراحين .

٨ . اي امور اخرى يقرر المجلس بحثها او اجراءها .

السيد الأمين العام

معالي رئيس المجلس

السيد يسام حذادين

الاخ يسام .  
انا عندني اقتراح سيدي الرئيس بالطلب من الحكومة ان تكون جلسة الفتحة من الحكومة بشا حيا ومباشرا عبر الاذاعة والتلفزيون نظرا للرغبة الجارلة عند المواطنين لمطالبة وقائع هذه الجلسة .

معالي رئيس المجلس

السيد نادر الظهيرات

شكرا ، السيد نادر الظهيرات .  
معالي الرئيس ، ان اللجان التي كانت مسؤولة عن توزيع الوحدات الزراعية والسكنية في الاغوار الجنوبية .

معالي رئيس المجلس

اخ نادر ، مع الاحترام لكلامك الصحيح ليس هذا موضعه ، عندما يأتينا الرد من اللجنة ، تفضل بها .

السيد نادر الظهيرات

لا يس على اساس انه الاغوار كاملا ومن ثم هناك الوحدات السكنية يتعرض منها آلف الساكنين في الاغوار جميعها .

معالي رئيس المجلس

نصبر اسبرج الى ان يأتي من حضرتك اقتراح برغبة لأدرجه وأضمه لذلك ، بس مكتوبا حسب نص النظام .

السيد نادر الظهيرات

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزعبي

شكرا سيدي الرئيس ،  
نعم يا سيدي ،

.....اختصار للوقت وتسهلا لعملنا كلنا حقيقا ما بهضر مقدم الاقتراح لا يمانع بأن تضاف الاغوار مجتمعه بدون الاغوار الجنوبية والشمالية .

معالي رئيس المجلس

في منطقة الاغوار بدون الجنوبية .

هكذا من الأشغال



السيد سليم الزهبي  
معالي رئيس المجلس

نعم نعم يعني ان يانع مقدم الاقتراح .  
هل يوافق المجلس الكريم على شطب الجنبية برأيك ؟ وتبقى منطقة  
الافوار كلها ، اخذ برأيك خلص شكرا احنا الان ما بقي شيء ، الاخ  
عيسى الزعوتني رفع يده قبلكم ثم احمد عويدي العبادي ثم ابو زنت  
خلقات ، الدكتور يوسف ، جمال دقيقه اسجلكم رجاء .

السيد عيسى الزعوتني  
معالي رئيس المجلس

هو اضافته على اقتراح سابق .

مخلصنا منه .

معالي رئيس المجلس  
السيد عبدالله النصور

لا ليس نفس الاقتراح سيدى ، مشابهه .  
ياتينا مكتوبا ، ليس هنا مجاله ، الدكتور عبدالله النصور .  
..... بحب تسجيلني على قائمه المتحدثين ، على الاقتراح الذى اقترحه  
الزميل بسام حدادين ، بخصوص الجلسة المتلفزة ، فاذا امرت تسجيلني  
على القائمه سيدى .

معالي رئيس المجلس  
السيد عبدالله النصور  
معالي رئيس المجلس

اذا بدنا نبسح هذا الموضوع ، في اقتراح يعنى  
اذن شو الاسماء التى سجلتها ،  
والله ما يعرف رفع ايدهم ، هؤلاء يرفعوا ايديهم ما تتوقع ماذا يحكموا ،  
لا تتوقع ان يحكموا في شيء .

محمد درود

احمد العبادي

الشيخ ابو زنت

الاستاذ خلقات

هنول بيجوز يحكموا في شيء

عبدالله النصور

فارس النابلسي

نايف الحديدي

دولة رئيس الوزراء

بدعم يتكلموا عن التلفزيون ، ابو فارس ، يا اخي مش شرط  
الموضوع ، دولة الرئيس تفضل  
معالي الرئيس في موضوع البث المباشر التلفزيوني ، لا اعرف الامور  
الفنية فيه ، لان يذكر حتى في البيان الوزاري ما كان في امكانيه لبث  
تلفزيوني مباشر ، اما في اذاعه مباشر فالاذاعه ممكن ، اما ما جرت

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النصور

اعاده او حتى في البيان الحكومي لم يكن هنالك بث مباشر لاسباب على  
كلا ، لا اعلم المشكله الفنية ، ولكن انه ما في تكون عطل اساسا  
والناس ما يتكون في بيوتها يعني يتكون في دوائرها يتكون لذلك في  
الدائره مهيئه اي ترازو ترسمه المستمع ، مش مهيئه تلفزيون ان  
يشاهده ، وهذه الجلسة يمكن ان تستمر (عشر) ساعات (اثني عشر)  
ساعه بيجوز (يومين) بيجوز (اربعه) ايام بيجوز ما يعرف الصحيح انا  
غير مفروض ان اقدر لها ، لذلك اما بدنا ساعات طويله ، هل هنالك  
بث تلفزيوني يعقد بالساعه مثلا (عشر) لساعه (عشره) وهو بث  
في هذا ، انتم قدروا هذا الموضوعه ، ان المواطنين يتحملوا هذا الكلام  
ولا لا . شكرا

بدكم تتكلموا في هذا الموضوع ، للاخ السائل فارس النابلسي بدكم  
يتكلموا في موضوع ضروره البث التلفزيوني ، مش في هذا اذن ما هو  
الموضوع ، يعني استقبلتوا يمكن استغفرتم حنوح الساعه (الثانيه)  
طيب الدكتور عبدالله النصور ، يعطيكم الدور بالواحد .

معالي الرئيس ، اسمح لي ان اعلق على هذا الاقتراح ، المهم جدا الذي  
تفضل به الزميل ، نحن نعرف سيدى الرئيس اننا لم بتجربه وليده  
نحرص عليها جميعا اشد الحرص ، سبلتنا اعم في التجربه الديمقراطية  
والبرلمانيه ، وعلى رأسها ومن اعرقها الملكة المتحدة بريطانيا التي لم  
تسمح بدخول المصورين الى مجلس العموم ، ناهيك عن التلفزيون الا  
فقره قهره لده اشهر قليله حتى تقاس الانعكاسات الذي قد يرتبها مثل  
هذا الامر على الرأي العام .

نحن شعب متعطش لانجاح التجربه ، ونحن مجلس نقانص في انجاح  
التجربه ، ان الخطر من البث التلفزيوني المباشر واضح لانه قد يخاطب  
الجمهور بدل ان يخاطب القضايا ، وان نخاطب المواضيع ونخاطب  
السياسات والمواقف ، نحن بحاجة الى فترة نزن فيها الامور ثم بعد سنة او  
اثنين او ثلاثة بعد ان تأخذ التجربه مداها ، نعود الى التلفزة والى  
أشراك الرأي العام بمجمله في تفاصيل مداخلات الاعضاء ، أنا اعتقد  
سيدى الرئيس أنه لانجاح قهرتنا علينا أن نتحدث في المرحلة القادمة  
بنبرة هادئة بنبرة وصيفة نخاطب المواضيع كما ذكرت ، ولا نخاطب

العواطف والجمامير ، أي المخ أهدأ ، أنه هناك أعضاء في هذا المجلس سوف يستغلون بهذا الأمر ويلجأون إلى المزايدة وراء الميكروفونات هذا ليس في ذهني أبداً ، ولكنني أأمل وأوصي بحرارة تامة أن نتناقص مواضع في هذه المرحلة بهدوء تام وبأقصى درجات الموضوعية ، شكراً .

معالي رئيس المجلس

شكراً يا سيدي ، الزميل محمد درود ، مكتوب اسمك بعده مباشرة يا أحمد الصبر .

سيدي ، أحمنا اتفقنا في نصف الساعة الأخيرة أن تكون المواضيع عامة ، وقد بدأت الموضوع وطلبت تأجيله حتى نهاية الجلسة الموضوع يتعلق بحوالي ( ألف الدوكلات ) موجودة ومعطلة عن الزراعة على حدود منطقة الرمثا لأنه عندما تم إقامة الحاجز الأمني المعادي لحدود الاردنية السورية ترك ذلك الحاجز مساحة من الأرض تساوي ( ١٥٠٠ ) دولم من الأراضي الصالحة للزراعة خارج الحزام من جهة الحدود السورية وذلك بسبب عدم وضع الحاجز الأمني على الحدود الرسمية والدولية .

السيد محمد درود

هذه الأرض في الوقت الحاضر أصبحت تستغل من قبل المزارعين السوريين بسبب عدم تمكن اصحاب الأرض الشرعيين من الوصول إليها ، وزراعتها وهذا يلحق الضرر بالمواطنين اصحاب الأرض ويحرمتنا نحن من إنتاج هذه الرقعة الزراعية الخصبة .

نرجو من معالي دولة رئيس الوزراء أن يسهل مهمة اصحاب هذه الأراضي باعادة فتح ثغرة كانت فتحت سابقاً لمدة عامين ، وزرعت في هذين العامين بإشراف الأجهزة الامنية والعسكرية ثم اغلقت بعد ذلك ، هذه الثغرة كانت تفتح مرة عند الزراعة ومرة وقت الحصاد ، بذلك تستفيد البلاد من محصول تلك الأراضي ويستفيد المواطنون من أراضيهم علماً بأن هذا الموضوع قد تم الكشف عليه بطلب من جلالة الملك المعظم ورفع تقرير عن الكشف بتاريخ ١٩٨٧/٣/٨ وما زال اصحاب هذه القضايا ينتظرون الحل .

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

شكراً ، تفضل دولة الرئيس .

أقنص على النائب المحترم شيء خطي بشأن تتبع المعاملة بشأن تنجيمه المعاملة وتعلها بشكل سريع ، شكراً .

شكراً ، الدكتور أحمد عويدي العبادي

معالي رئيس المجلس

السيد أحمد العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم ، حقيقة طالما هي نصف ساعة الاخيرة للاقتراحات ، أرجو أن تعطيني ، دقيقة واحدة لل .

معالي رئيس المجلس

السيد أحمد العبادي

معالي رئيس المجلس

ليست اقتراحات ، هذه قضايا مستعجلة .

دقيقة واحدة للاراء .

هذه قضية اذا سكنتنا عنها شهر لربما فأت الناس أو أن الزراعة من هذا الباب بحثت .

السيد أحمد العبادي

يا سيدي أنا اذا سمحت لي أنا حقيقة عندي تحفظ كبير على قضية البث التلفزيوني والاذاعي المباشر ، التي اسباب كثيرة حقيقة تتعلق :

اولاً : بمصلحة بلدنا ومصلحة شعبنا ومصلحة نظامنا ، وكمان اقترح يعني أنه يكون في اصدار عفو عام عن جميع قضايا ، لا تخص أمن الوطن ، واقتراح رفع رواتب الموظفين مدنيين والعسكريين بما يتناسب أسعار المرتفعة . وشكراً

معالي رئيس المجلس

السيد عبد المنعم ابو زنت

شكراً ، الاستاذ عبد المنعم أو زنت .

بسم الله الرحمن الرحيم ، بعض الاخوة المواطنين رفعوا مذكرة فيها مدقون ومعتقلون سياسيون فأن صح هذا وثبت ، فأرجو وأناشد دولة . سيد الرئيس الاعياز للجهات المختصة حتى تكمل فرحتنا بالافراج عن اخواننا المعتقلين السياسيين .

ثانياً : أرجو من معالي الأخ الرئيس قبل أن تفض الجلسة تكليف اللجان الفرعية بأن تجتمع في أقرب فرصة من أجل اختيار الرئيس والمقرر حتى ننشط في واجباتنا . وشكراً

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

شكراً ، دولة الرئيس

يرضى بمعنى على فضيلة الشيخ عبد المنعم أن يعطيني هذه الاسماء لان دراسة المحكومين وجدها ستأخذ وقت أكثر ، لم أكن أتصور بأن القضايا معقدة بهذا الشكل طبعاً طلبت من الجهات الامنية المختصة قائمة ، في المحكومين والقائمة معي ، الصحيح في هذه القائمة في جرائم مترابطة ليست بمعنى سياسي التي قدمت في قسم كبير منها ، يمكن ثلاثة أربعة يمكن معالجتها بشكل سريع ثلاث اشخاص أربعة اشخاص اما الباقي في جرائم مخالفة القانون ، في بعضهم سرقة مع كذا فحشاً لذلك ستشكل لجنة لهذه القوائم لمعرفة هذه الجرائم وطبيعتها وهي صادرة فيها احكام .

هكذا من الأعمال

أما الموقرون ليس لدي علم بان هنالك موقفين سياسيين ، ما عندي علم سألت قالوا مفلش ، أي اسم يقدم لي ساتابعه فوراً ، في هذا الموضوع ، لا ليس يعني ذلك ان كلامي دقيق منه بالغة ، يمكن يكون قلت اسم من هنا أو هناك أو في منطقة ما ، معالجتها سهلة جداً وهو ان يعطى الاسم لتتابع هذا الموضوع ، اما في المحكومين فباعتقادي ان يحتاج شيء من الوثائق كما ذكرت ، بأن الجرائم مخالفة للقانون والعقوبات وليست فقط شغلات انتماعات يعني ، وشكراً

معالي رئيس المجلس  
السيد لؤاد خلقات

شكراً معالي الرئيس ، عودة على موضوع التطوير الحضري ، أريد أن أشير الى كلمة التي ذكرها الأخ الدكتور محمد الحاج على الصاملين في التطوير الحضري وخاصة .

معالي رئيس المجلس  
السيد لؤاد الخلقات

يا سيدي ليست مفتوحة هذه النقطة لا يا أخي ، إبقاء الجرافات التي تنهي ، بأن تقوم الان بالعمل في التطوير ، فإذا لم نوقفها وننتظر ( خمسة عشرة ) يوماً في اللجنة الادارية ثم اللجنة القانونية ، وتكون الاعمال قد عملت إبقاء هذا الامر التنفيذي حين ان يصدر فيه شيئاً معيناً من خلال هذا المجلس وأريد أن أطمئن الناس في هذه القضية اما الجرافة تقف امام البيت هذه حالة نلسمه مرهقة ومزعجة للناس .

معالي رئيس المجلس  
معالي وزير الاشغال  
العامة والاسكان

طيب ، الاستاذ عبد الرؤوف  
شكراً سيدي الرئيس ، انا لا اعلم كوزير الاشغال العامة والاسكان انه هناك جرافات تنتظر ، هناك دراسات تجري للمواقع مرفقاً لعطاءات ، ومنذ ان شكلت هذه الحكومة واعلنت ان هناك نية لاعادة النظر بسياسة الاسكان والتطوير الحضري توقف اي اجراء في المواقع جميعاً ، سيأتي هذا الامر متوقفاً الى ان تنتهي الدراسة المشتركة بين الحكومة وبين هذا المجلس ، ولن نذهب جرافة لأي موقع .

معالي رئيس المجلس  
السيد سلامة الغوري

الاستاذ سلامة الغوري يخطي تعطي الدور للاستاذ سلامة الغوري ، لا سلامة الغوري يمكن عنده جراب ، اصبر على جوابه ، تفضل أخ سلامة شكراً معالي الرئيس ، أنا اؤكد وأطلب من معالي وزير الاشغال ان يكون هناك تأكيد لان هناك ثلاثة احياء في مدينة الزرقاء ومدينة الرصيفة ،

حالا تقوم الاجهزة المعنية بمحاولة ازالة الابنية ومحاولة ترحيل السكان لاقامة تطوير حضري ، داخل حدود البلديات ، وهذا باعتقادي هو اختصاص المجالس البلدية من ناحية تنظيم ومن ناحية تقديم خدمات ، لان هذه الاحياء قائمة منذ وما يزيد على ( عشرين ) عام ، وهي مقدمة وموأمته بجميع الخدمات لكن باعتقادي دائرة التطوير الحضري لم تتمكن من بيع مشاريعها الفاشلة التي هي خارج حدود البلديات ، ولجأت الى ان تقوم بتنظيم احياء ، لتبيع اراضي تسمى اراضي دولة وهي مقام عليها أبنية منذ ( عشرين ) عام ، أرجو ان يوقف حالا عمل دائرة التطوير الحضري ، وخاصة داخل الحدود البلدية وداخل التنظيم . وشكراً

معالي رئيس المجلس  
معالي وزير الاشغال  
العامة والاسكان

الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة  
شكراً ، أولاً احب أن أقول لأخواني أنني لم ادخل في بحث فلسفة مشاريع دائرة التطوير الحضري ، وألغا ترك ذلك للبحث في اللجان المختصة داخل هذا المجلس الكريم ، ما أروته وما يلي ، هناك نوعان من المشاريع حالياً في التطوير الحضري مشاريع قيد التنفيذ وهي لا تقف ، لانها عطاءات محالة ومدفوعة ثمنها هذه ، ماشي ، الذي اوقفته هو المشاريع التي طرحت واحيلت ولم يبدأ تنفيذها وهي التي يشكو منها المواطنين حالياً هذه المشاريع اوقف تنفيذها واستمر عملنا في الدراسات وكان طلبة الاخير لعطوفة محافظ الزرقاء ، ان لا يتخذ اجراء مع احد لهدم بيت او توسيع شارع في هذه المشاريع الجديدة ، اما المشاريع التي العمل قائم بها فهي المشاريع المستمرة . وأنا انتظر من مجلسكم الموقر ان تكون جلسة البحث في هذا الموضوع عاجلة وسريعة لان دائرة التطوير الحضري جاهزة لطرح فلسفتها وسياستها في هذا المجال . شكراً

معالي رئيس المجلس  
السيد محمد المعمر  
معالي رئيس المجلس  
السيد محمد المعمر

هذا الموضوع اعتقد انه خُص في الكلام . الاستاذ محمد المعمر .  
شكراً سيدي الرئيس ، يوجد موضوع مشابه في الهادبة الشمالية فيما يخص المزارعين .  
ترجته لغاية البحث الاخر ، الجلسة الاخرى .  
سيدي بحث الموضوع الزميل الدردور وتوجد امور مشابهة . في موضوع نقاط عبور للمزارعين في بعض قرى الهادبة الشمالية . كما توجد اراضي

هكذا من الأشغال

معالي رئيس المجلس  
السيد نايف الخديد

مجاورة للحد السياسي . في القرى الشمالية الشرقية ، يمنع المواطنين من زراعتها أو رعي مواشيهم فيها . فنأمل أن يكون هذا الموضوع موحد .  
يضم الى موضوع الرمنا الذي اثاره الاستاذ محمد درود الأخ نايف الخديد  
بسم الله الرحمن الرحيم ، الرأب في قضية مستعجلة جداً وهي قضية  
الغرة الحيوانية لان الامطار حست خلال السنة الماضية والسنة الحالية ،  
فندرج ان نلث النظر الى المساعدات السريعة الى اصحاب الغرة الحيوانية  
مع تنزيل الاعلاف على الاقل على اسعارها السابقة ، هذا من ناحية ،  
الناحية الثانية بما اني رئيس لجنة الهادية أرجو أن اذكر ان الهادية ايضاً  
يوجد بها وحدات زراعية فارجو أن تضم الوحدات الزراعية في الاغوار  
والهادية ،

ثالثاً : الاستاذ الدكتور تكلم عن الحدود الموجودة في ما بيننا وبين سوريا  
وهذه الحدود هي موضع اتفاقات بين الحكومة الاردنية والحكومة السورية  
ولا يمكن لأي انسان أن يشرف على هذه الحدود في الوقت الحاضر بأسباب  
عسكرية يعرفها القاص والادني ، الا اذا مرت جميع هذه الامور من خلال  
الجيش والقوات المسلحة ، والسلام عليكم .

شكراً ، الاستاذ أو فارس

معالي رئيس المجلس  
السيد محمد أو فارس

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحقيقة هناك رجل موقوف من الجبهة الشعبية  
اسم ( محمد موسى عيسى غنيمات ) وهو لم يحكم وجامنا اهله مراراً ،  
مع انني اختلفت انا وأباه في العرجة والذكر لان اذا كان مظلوماً فلا بد أن  
ينصف .

أرجو من السيد رئيس الوزراء ان يأخذ هذا الاسم ( محمد موسى عيسى  
غنيمات ) من سكان البقعة وهو ليس في دائرتي الانتخابية حتى الامر  
الفاني ، بمناسبة ذكر العلفاء والبت التلفزيوني هي نوع ، الحقيقة من  
النصيحة ان يكون البت أن يوزع توزيعاً عادلاً ، على ان تعرض جميع  
الكلمات أو جزء من هذه الكلمات لا ان تسلط الاضواء على ( سين ) من  
الناس وعلى فكر معين أو رأي معين ، اذا كان يرضى وإذا كان لا  
يرضى فيقبل اخطأ تماماً كما يحدث في الصحف ، شكراً .

شكراً يا سيدي ، علينا نطال في موضوعنا واتصور انه استكمالنا الكلام ،  
السيد الدكتور يوسف الحصاونة .

معالي رئيس المجلس

السيد يوسف الحصاونة

بسم الله الرحمن الرحيم ، انا اريد أن اقول على رأي الأخ الكريم محمد أبو  
فارس من أن التلغز ليس في هذا الامر فحسب لكان في الامور الاخرى  
مصاب بمرض أصيب به شعبنا في غياب الديمقراطية وهو مرض النفاق  
للمسؤول أو من يقوم به ، ان يكون مسؤولاً ، لذلك نرجو من الله ان  
يشفي من هذا المرض ولو شفى بالعلاج نوصت له وصلاً الآن .  
ثانياً : لقد اقترعت احتفالات رأس السنة ولقد احزوت شعبكم .  
علينا بالله يا أخ يوسف في موضوعنا ، احنا في موضوع التلغز هو كان  
شيء للجلسة المقبلة عن التلغز .

معالي رئيس المجلس

السيد يوسف الحصاونة

يا سيدي انا في نفس الموضوع الله يطول عمرك ، احتفالات رأس السنة  
سوف تكون المؤشر الحقيقي على مصادقة هذه الحكومة في الترجمة نحو  
متطلبات الشعب ،

ثانياً : وودنا كلمة من احد الاخوة في الخارج قال يتحدثوا عن امر كبير  
ونحن جوعاً ، ويقول ولنا متكم رجاء ان يدخل اقبال رفع الاسعار ، حيز  
العمل ، لان بعض السلع ارتفعت بعد مجيئكم وتشريئكم للمجلس  
واخص بالذكر الزيت من ( أربعة ونصف الى سبعة دانائير ) الله اكبر الله  
اكبر الله اكبر ، هذا كلام الأخ ، والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس

يا دكتور يوسف ، يجب ان تساعد بعضنا لتتقيد بالنظام ، اذا انسان بدو  
يظل كل ما تيجي على باله خاطرة وان تجي له ورقة يخش في النظام هذه  
شغله صعبة ، هذا الموضوع موضوع الاسعار بالاستطاعة ان تتقدموا ليه  
وتفردوا له أربعة خمس أيام شهر انتم حرين ، لكن ان يقتحم الان في آخر  
الجلسة امراً صعب على كل حال ، هناك الاستاذ جمال الحريش بدو  
يتكلم ، تفضل .

السيد جمال الحريش

سيدي الرئيس ، هنالك مشاكل في الهادية وهي مشاكل حقيقة ليست  
جديدة ، وليست مستعصية ايضاً ، تحتاج الى بحث ، هل الوقت والمجال ،  
ان اعطي وصف كامل لهذه الامور .

معالي رئيس المجلس

يعتقد هذه بناء على اقتراح تقدمه منك ، سأطرحه للمجلس ليحدد لها  
يوماً ، واحنا حاضرين ، الاستاذ الكتاوين .

هكذا من أهل



السيد جمال الخريشا

في شغله ملحة وأتية وضع الاعلاف في البادية واصحاب الحلال وضع غير مريح وكذلك المياه في الصحراء أصبحت تباح من جديد في منطقة سواقة على اصحاب الحلال ، وكلكم تعرفون الوضع الحالي بالنسبة لاصحاب الحلال خاصة الستين الماضيتين ، فأرجو التوقف عن بيع المياه في الصحراء على البادية ، معاملاً ان التحدث عن امور البادية بشكل واسع في الجلسة التي تمدها ، وشكراً .

السيد الكلاوين

معالي رئيس المجلس  
السيد أحمد الكلاوين

بسم الله الرحمن الرحيم ، انني على كلام الأخ الفاضل وكلام أبو طلال حول موضوع اعلاف الاغنام فقد انشغلنا في بداية الجلسة في موضوع بنما وتشاوشسكو وما شاكل ذلك ، ويبدو ان الاخوان مهتمين بقراءة الجرائد ومطالعة اخبار العالم ونسوا الشعوب التي ورائهم والتي تتن جوعاً قاني من خلال زيارة الميدانية الى مركز من مراكز توزيع الاعلاف وجد الصباح والضحيج ، فهم يتسولون بدواهمهم ، فالدرهم معهم لا يستطيعون شراء الاعلاف لان الكمية قليلة ، لا يحتاجوا ولا يرغبون بمطير ولا بكرافات من نوع غالي ، اما يرغبون باعلاف المواشي لا تتاج لحوم وانتاج اصواف وانتاج البان حتى يأكلها السادة الكبار والصغار ثم بعد ذلك موضوع الاعلاف موضوع جدلاً خاصة ، بعد توقف المطر ونسأل الله تبارك وتعالى ان يزيلنا ان شاء الله ، ثم بعد ذلك موضوع التلغاف أقول ايها الاخوان ان موضوع البث الحي المباشر لجلسة الثقة سيعطل حركة الانتاج ونحن بأمن الحاجة الى آلية الانتاج لكن الناس يتعجبون ويستعجلون ويتصنعون امام جهاز التلفزيون حتى يتابعوا ماذا يقول نالهم في منطقتهم ، والذكر ايضاً التي على كلام الأخ الدكتور يوسف حول موضوع الاسعار وثقافتها التي باتت تشكو منها الصغير والكبير ، أساسيات الحياة ارتفعت جداً ، ونحن بأمن الحاجة الى أن تكون الاسعار معتدلة ايدي الناس ، شكراً .

شكراً يا سيدي ، دولة الرئيس

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

لا أدري بطبعي أريد أن اتابع كل قضية تذكر في المجلس الكريم ولكن بهذه الطريقة الصحيح لن أتمكن من ناحية فنية بحكي ، يا ريت انه أي أخ من الاخوان معلش يحكي في موضوع تبعه ، بس يدعنا بشي . خطي مشان نتابع الموضوع أساساً الاسم لا يسمع من السمعات بالتفصيل ، اما لو كان فيه شيء خطي مكتوب يمكن ان يساعد اخواني في ذلك على اساس ان تلاحق هذه المشكلة وترى ابعادها ، اما بهذا الاسلوب . علماً معالي الرئيس لا يستطيع الا اذا قام احد الاخوان من الامانة العامة بتسجيل هذه الطلبات ليعطيها في نهاية الجلسة ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس  
السيد همام سعيد

بعض المواطنين يراجعونا في موضوع جوازات السفر ولا سيما تلك التي لدى الاستخبارات العسكرية ، فنرجو ان نضمن هل اعيدت جميع جوازات السفر المحجوزة الى اصحابها ؟ هذا من جهة . الأمر الثاني ايضاً ما زالت الدوائر والمؤسسات تستمر في الجهات الامنية في شأن التعيين ، والتعيين حق للمواطن ولذلك نرجو من دولة الرئيس ايضاً ان يصدر بلاغاً بايقاف استمراج الدوائر الامنية في شأن التعيينات .

دولة الرئيس

يمكن لأول مرة باسمع فيه جوازات محجوزة في الاستخبارات العسكرية لا أدري ، جوازات السفر التي تم تسليمها كانت في الاجهزة الامنية الاخرى . اجهزة الاستخبارات لا أدري هذه قضايا تمسسية او غيره لا أدري . تسأل عن هذا الموضوع ، اما في موضوع الاجهزة ، في السؤال عن التعيينات ، انا باعتقادي اذا يتأكد مساحة الاسماء يمكن ان تكون قديمة واتى الجواب عنها متأخراً ، لانه احد الاخوان اعطاني ثلاثة اسماء وجدتهم في تاريخ ١١/٢ طبعاً حتى يأتي الجواب والخ ... ياخذ وقتاً لا يعني انه هذا تم بعد ما التزمت بذلك ، هذا يمكن قبل الالتزام ، وشكراً . اذا كان فيه شيء خلاف ذلك أرجو ان اعطى الاسماء مكتوبة .

الأخ بسام

انا عندي اقتراح سيدي الرئيس بالطلب من الحكومة ان تكون جلسة الثقة بالحكومة بئاً حياً ومباشراً عبر الاذاعة والتلفزيون نظراً للرغبة الجماهيرية عند المواطنين لمابعة وقائع هذه الجلسة .

معالي رئيس المجلس  
السيد بسام جدادين

هكذا من أوله



الحرس ، سبلتنا أم في التجربة الديمقراطية والبرلمانية وعلى رأسها ومن أعرقها المملكة المتحدة بريطانيا التي لم تسمح بدخول المصورين إلى مجلس العموم ، ناهيك عن التلفزيون الا فترة تجريبية لمدة أشهر قليلة حتى تقاس الانعكاسات الذي قد يرتبها مثل هذا الامر على الرأي العام . نحن شعب متعطش لأفهام التجربة ، ونحن مجلس نتنافس في افهام التجربة ، ان الحظر من البث التلفزيوني المباشر واضح لأنه قد يخاطب الجمهور بدل ان يخاطب القضايا وان نخاطب المواضيع ونخاطب السياسات والمواقف ، نحن بحاجة الى فترة لنزف فيها الامور ثم بعد سنة أو اثنتين أو ثلاثة بعد أن تأخذ التجربة مداها ، نعود الى التلفزة وإلى اشراك الرأي العام بجملة في تفاصيل مداخلات الاعضاء ، انا اعتقد سيدي الرئيس انه لأفهام تجربتنا علينا أن نتحدث في المرحلة القادمة بنبرة هادئة بنبرة وصينة بنبرة تخاطب المواضيع كما ذكرت ولا تخاطب العواطف والجماهير ، اني لا ألع أبداً ، انه هناك أعضاء في هذا المجلس سوف يستغلون بهذا الامر ويلجأون الى الزايدة وراء الميكروفونات هذا ليس في ذهني أبداً ، ولكنني أمل وأوصي بحرارة تامة ان تناقش مواضيع في هذه المرحلة بهدوء تام وبأقصى درجات الموضوعية ، وشكراً .

شكراً يا سيدي الزميل محمد درودو مكتوب اسمك بعده مباشرة يا أحمد الصبر .

سيدي ، إحنا اتلفنا في نصف الساعة الأخيرة ان تكون المواضيع عامة ، وقد بدأت الموضوع وطلبت تأجيله حتى نهاية الجلسة ، الموضوع يتعلق بحوالي آلاف الدوافع موجودة ومعطلة عن الزراعة على حدود منطقة الرمثا لأنه عندما تم اقامة الحاجز الأمني المعادي للحدود الأردنية السورية ترك ذلك الحاجز مسافة من الأرض تساوي (١٥٠٠) دولم من الأراضي الصالحة للزراعة خارج الخزام من جهة الحدود السورية وذلك بسبب عدم وضع الحاجز الأمني على الحدود الرسمية والدولية .

هذه الأرض في الوقت الحاضر أصبحت تستغل من قبل المزارعين السوريين بسبب عدم تمكن اصحاب الأرض الشرعيين من الوصول إليها وزراعتها وهذا يلحق الضرر بالمواطنين اصحاب الأرض ويحرمنا نحن من انتاج هذه الرقعة الزراعية الخصبة .

معالي رئيس المجلس

السيد محمد الدردور

نرجو من دولة رئيس الوزارة أن يسهل مهمة اصحاب هذه الأراضي باعادة فتح ثغرة كانت فتحت سابقاً لمدة عامين وزرعت في هذين العامين بأشراف الاجهزة الأمنية والعسكرية ثم اغلقت بعد ذلك هذه الثغرة كانت تفتح مرة عند الزراعة ومرة وقت الحصاد ، بذلك تستفيد البلاد من محصول تلك الأراضي ويستفيد المواطن من اراضيهم علماً بأن هذا المشروع قد تم الكشف عليه بطلب من جلالة الملك المعظم ورفع تقرير عن الكشف بتاريخ ١٩٨٧/٣/٨ وما زال اصحاب هذه القضايا ينتظرون الحل .

شكراً ، تفضل دولة الرئيس

اقضى على النائب المحترم شيء خطي من أجل أن تنابع المعاملة مشان متابعة المعاملة وتحلها بشكل سريع ، وشكراً .

شكراً ، الدكتور أحمد عويدي العبادي .

بسم الله الرحمن الرحيم

حقيقة طالما هي نصف ساعة الأخيرة للاقتراحات أرجو أن تعطيني دقيقة واحدة .

ليست اقتراحات هذه قضايا مستعجلة .

دقيقة واحدة للأكراد .

هذه قضية اذا سكنتنا عنها شهر لربما فات الناس آوان الزراعة ، من هذا الباب بحثت .

يا سيدي أنا اذا سمحت لي أنا حقيقة عندي تحفظ كبير على قضية البث التلفزيوني والاذاعي المباشر ، لي أسباب كثيرة " " تتعلق أولاً بمصلحة بلدنا ومصلحة شعبنا ومصلحة نظامنا وكم ان اقترح يعني انه يكون في اصدار عفو عام عن جميع قضايا لا تخص أمن الوطن ، واقترح رفع رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين بما يتناسب والاسعار المرتفعة ، وشكراً .

شكراً ، الامتازة عبد المنعم أبو زنت .

بسم الله الرحمن الرحيم بعض الاخوة المواطنين رفعوا مذكرة فيها موقوفون ومعتقلون سياسيون فان صبح هذا وثبت فارجو واناشد دولة السيد الرئيس الابهام للجهات المختصة ، حتى تكمل فرجتنا بالافراج عن اخواننا المعتقلين السياسيين .

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس

السيد أحمد العبادي

معالي رئيس المجلس

السيد أحمد العبادي

معالي رئيس المجلس

السيد أحمد العبادي

معالي رئيس المجلس

السيد عبد المنعم أبو زنت

ثانياً : أرجو من معالي الأخ الرئيس قبل أن تفض الجلسة تكليف اللجان الفرعية بأن تجتمع في أقرب فرصة من أجل اختيار الرئيس والمقرر حتى ننشط في واجباتنا ، وشكراً .

شكراً ، دولة الرئيس

برضه ألقى على فضيلة الشيخ عبد المنعم أن يعطيني هذه الاسماء لأن دراسة المحكومين وجدتها ستأخذ وقت أكثر لم اكن اتصور بأن القضايا عقدة بهذا الشكل طبعاً طلبت من الجهات الأمنية المختصة قائمة في المحكومين والقائمة معي ، الصحيح في هذه القائمة في جرائم مترابطة ليست بمعنى سياسي التي قدمت فيه قسم كبير منها ، يمكن ثلاثة أربعة يمكن معالجتها بشكل سريع ثلاث اشخاص اربعة اشخاص ، اما الباقي في جرائم مخالفة القانون ، في بعضهم سرقة مع كذا فرضاً فلذلك ستشكل لجنة لهذه القوائم لمعرفة هذه الجرائم وطبيعتها وهي صادرة فيها احكام ، اما الموقوفين ليس لدى علم بأن هنالك موقوفين سياسيين ، عندي علم سألت قالوا ما فيش ، أي اسم يقدم لي ستابعه فوراً في هذا الموضوع .

لا ليس يعني ذلك ان كلامي دقيق مئة بالمئة يمكن يكون قلت اسم من هنا او هناك او في منطقة ما ، معالجتها سهلة جداً وهو ان يعطي الاسم لتتابع هذا الموضوع ، اما في المحكومين فباعتقادي ان تحتاج شيء من الوقت كما ذكرت ، بأن الجرائم مخالفة للقانون والعقوبات وليس شغلات انتماءات يعني ، وشكراً .

شكراً الاستاذ خللات .

شكراً معالي الرئيس عودة على موضوع التطوير

الحضري أريد أن أشير الى كلمة التي ذكرها الاخ الدكتور محمد الحاج على ان العاملين في التطوير الحضري وخاصة ....

يا سيدي ليست مطروحة هذه النقطة .

لا يا اخي ابقاف الجرافات التي تنهيا بأن تقوم الان بالعمل في التطوير فاذا لم نوقفها وننتظر ( خمسة عشره ) يوماً في اللجنة الادارية ثم اللجنة القانونية وتكون الاعمال قد عملت ، ابقاف هذا الامر التنفيذي حين ان يصدر فيه شيئاً معيناً من خلال هذا المجلس ، واريد ان اطمئن الناس في هذه القضية اما الجرافة توقف اما البيت هذه حاله لتسمية مرهقة ومزعجة للناس .

٤٢٠

معالي رئيس المجلس  
دولة رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس  
السيد فؤاد الخلفات

معالي رئيس المجلس  
السيد فؤاد الخلفات

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الاشغال  
العامة والاسكان

طيب الاستاذ عبدالرؤف .

شكراً سيدي الرئيس ، انا لا اعلم كوزير للاشغال العامة والاسكان ان هناك جرافات تنتظر هناك دراسات تجري للمواقع ولها لعطاءات ومنذ ان شكلت هذه الحكومة واعلنت ان هناك ليه لاعاده النظر بسياسة الاسكان والتطوير الحضري توقف اي اجراء في المواقع جميعاً ، سيبقى هذا الامر متوقفاً الى ان تنتهي لدراسة المشعركه بين الحكومة وبين هذا المجلس ولن تذهب جرافه لاي موقع .

الاستاذ سلامة الغويري ، خلي تعطني الدور للاستاذ سلامة الغويري ، لا سلامة الغويري يمكن عنده جواب ، اصبر على جوابه ، تلضل اخ سلامة .

معالي رئيس المجلس

السيد سلامة الغويري

شكراً معالي الرئيس انا أؤكد واطلب من معالي وزير الاشغال ان يكون هناك تأكيد لان هناك ثلاثة احياء في مدينه الزرقاء ومدينه الرصيلة حالا تقوم الاجهزة المعنية بمحاولة ازاله الأبنية ومحاولة ترحيل السكان لاقامه تطوير حضري ، داخل حدود البلديات ، وهذا باعتقادي هو اختصاص المجالس البلدية من ناحية تنظيم ومن ومن ناحية تقديم خدمات لان هذه الاحياء قائمه منذ ما يزيد عن عشرين عام وهي ومؤمنه بجميع الخدمات لكن باعتقادي دائرة التطوير الحضري لم تتمكن من بيع مشاريعها الفاشله التي هي خارج حدود البلديات ولها ان تقوم بتنظيم احياء لتبيع اراضي تسمى اراضي دوله ، وهي مقام عليها ابنية منذ عشرين عام أرجو ان يوقف حالا عمل دائرة التطوير الحضري وخاصة داخل حدود البلديات وداخل التنظيم وشكراً .

الاستاذ عبدالرؤف الروابده .

شكراً ، اولاً احب اقول لأخواني انني لم ادخل في بحث فلسفه مشاريع دائره التطوير الحضري والمأ ترك ذلك للبحث في اللجان المختصة داخل هذا المجلس الكريم ، ما اورده هو ما يلي ، هناك نوعان من المشاريع حالياً في التطوير الحضري مشاريع قيد التنفيذ وهي لا توقف لانها عطاءات محاله ومدفوع ثمنها ، هذه ماشي ، الذي اوقفته هو المشاريع التي طرحت واصلت ولم يبدأ تنفيذها وهي التي يشكو منها المواطنون حالياً هذه المشاريع اوقف تنفيذها واستمر عملنا في الدراسات وكان طلبة

٤٢١

هكذا من الأشغال



الخير لمطوفة محافظ الزرقاء ان لا يتخذ اجراء مع احد لهدم بيت او توسيع شارع في هذه المشاريع الجديدة . اما المشاريع التي العمل قائم بها فهي المشاريع المبتكرة ، وانا انتظر من مجلسكم الموقر ان تكون جلسة البحث في هذا الموضوع عاجله وسريعه لان دائره التطوير الحضري جاهزه لطرح فلسفتها وسياستها في هذا المجال وشكرا .

هذا الموضوع اعتقد انه خالص فيه الكلام ، الاستاذ محمد المعمر .

شكرا سيدى الرئيس ، يوجد موضوع مشابه في الهادييه الشماليه فيما يخص المزارعين .

نرجعه لغايه البحث الاخر ، المجلس الاخرى .

سيدى بحث الموضوع الزميل الدردور وتوجد امور مشابهه في موضوع نقاط عبور للمزارعين في بعض قرى الهادييه الشماليه ، كما توجد اراضي مجاوره للحد السياسي ، في القرى الشماليه الشرقيه يتبع المواطنين من زراعتها او رعي مواشهم فيها ، فنأمل ان يكون هذا الموضوع موحد .

يضم الى موضوع الرمثا الذي اثاره الاستاذ محمد دردور الأخ نايف الحديده . بسم الله الرحمن الرحيم . الواقع فيه قضيه مستعجله جدا وهي قضيه الثروة الحيوانيه لأن الامطار حست خلال السنه الماضيه والسنه الحاليه ، ففرجوا ان تلتفت النظر الى المساعدات السريعه الى اصحاب الثروة الحيوانيه مع تنزيل الاعلاف على الاقل على اسعارها السابقه هذا من ناحيه ،

الناحية الفانيه يا انني رئيس لجنه الهادييه ارجو ان اذكر ان الهادييه ايضا يوجد بها وحدات زراعيه ، فارجو ان تضم الوحدات الزراعيه في

الاغوار والهادييه . ثالثا : الاستاذ الدردور تكلم عن الحدود الموجوده فيما بيننا وبين سوريا وهذه الحدود هي موضع اتفاقات بين الحكومه الاردنيه

والحكومه السوريه ولا يمكن لاي انسان ان يشرف على هذه الحدود في الوقت الحاضر باسباب عسكريه يعرفها القاصي والداني ، الا اذا امرت

جميع هذه الامور من خلال الجيش والقوات المسلحه ، والسلام عليكم .

شكرا ، الاستاذ ابو فارس .

بسم الله الرحمن الرحيم ، المحليه هناك رجل موقوف من الجبهه الشعبيه اسمه ( محمد موسى عيسى غنيمات ) وهو لم يحكم رجائنا اهل مرارا مع

التي اختلف انا واباه في الترجه والفكر لأنه اذا كان مظلوما فلا بد ان

معالي رئيس المجلس

السيد محمد المعمر

معالي رئيس المجلس

السيد محمد المعمر

معالي رئيس المجلس

السيد نايف الحديده

معالي رئيس المجلس

السيد محمد ابو فارس

ينصف . ارجو من السيد رئيس الوزراء ان يأخذ هذا الاسم ( محمد

موسى عيسى غنيمات ) من سكان البقعه وهو ليس في دائرتي

الانتخابيه حتى . لامر الثاني ، بمناسبة ذكر التلغاز واليه التلفزيوني

هي نوع الحقيقه من النصيحه ان يكون البث ان يوزع توزيعا عادلا على

ان تعرض جميع الكلمات او جزء من هذه الكلمات لا ان تسلط الاضراء

على ( سين ) من الناس وعلى فكره معين او رأى معين ، اذا كان يرضى

واذا كان لا يرضى فيفضل اطلاقا تاما كما يحدث في الصحف وشكرا .

شكرا ياسيدى . خلتنا فظل في موضوعنا واتصور ان استكمالنا الكلام

السيد الدكتور يوسف الخصاونه .

بسم الله الرحمن الرحيم انا اود ان اتني على رأى الأخ الكريم محمد ابو

فارس عن ان التلغاز ليس في هذا الامر فحسب . لكنه في الامر

الاخرى مصاب بمرض اصيب به شعبنا في غياب الديمقراطية وهو مرض

التفاق للمسؤول او من يتوهم به ان يكون مسؤولا ، لذلك نرجو من الله

ان يشلى من هذا المرض ولو شفى بالعلاج لوصلت له وصفا الآن . ثانيا :

لقد اقترحت احتفالات رأس السنه ولقد افرت شعبكم ،

خلينا بالله يا اخ يوسف في موضوعنا احنا في موضوع التلغاز هو كان

شيء . للجلسه المقبله عن التلغاز .

يا سيدى انا في نفس الموضوع الله يطول عمرك احتفالات رأس السنه

سوف تكون المؤشر الحقيقي على مصادقة هذه الحكومه في الترجه نحو

معتطلات الشعب ثانيا . رودنا كلمه من احد الاخوه في الخارج قال

تحدثوا عن امور كبيره ونحن جوعا ويقول ولنا منكم رجاء ان يدخل ايقال

ويلع الاسعار حيز العمل لان بعض السلع ارتفعت بعد مجيئكم وتشريئكم

للمجلس واخص بالذكر الزيت من ( اربعه ونصف الى سبعة دانير ) الله

اكبر الله اكبر الله اكبر ، هذا كلام الاخ والسلام عليكم .

يا دكتور يجب ان تساعد بعضنا لتتقيد بالنظام . اذا انسان يذل كل

ما يحى . على باله خاطره وان يحى . له ورقه يخش في النظام هذه شغل

صعبه . هذا الموضوع موضوع الاسعار بالاستطاعه ان تتقدموا فيه

وتفردوا له اربعه خمس ايام شهر اتم حزين . لكن ان يتحم الان في اخر

الجلسه امرا صعب على كمال حال . هناك الاستاذ جمال الحريشا يده يتكلم

تفضل .

٤٢٣

معالي رئيس المجلس

السيد يوسف الخصاونه

معالي رئيس المجلس

السيد يوسف الخصاونه

معالي رئيس المجلس

هكذا من الأعمال

السيد جمال الخريشا

سيدى الرئيس ، هنالك مشاكل في الهاديه وهي مشاكل حقيقه ليست جديده وليست مستعصيه ايضا تحتاج الى بحث وهل الوقت والمجال ان اعطي وصف كامل لهذه الامور .

معالي رئيس المجلس

باعتقد هذه بناء على اقتراح تقدمه منك ، سأطرحه للمجلس فيحدد لها يوما واحدا حاضرين ، الاستاذ الكفارين .

السيد جمال الخريشا

فيه شغل ملحه وآنيه وضع الاعلاف في الهاديه واصحاب الخلال وضع غير مريح وكذلك المياه في الصحراء واصبحت تباح من جديد في منطقته سواكه على اصحاب الخلال وكلكم تعرفون الوضع الحالي بالنسبه لاصحاب الخلال خاصه الستين الماضيين فأرجو التوقف عن بيع المياه في الصحراء على الهاديه متأملا ان تحدث عن امور الهاديه بشكل واسع في الجلسة التي تحددها وشكرا

معالي رئيس المجلس

السيد احمد الكفارين

السيد الكفارين

بسم الله الرحمن الرحيم ، اثني على كلام الأخ الفاضل وكلام ابو طلال حول موضوع اعلاف الاغنام فقد انشغلنا في بداية الجلسة في موضوع بنما او تشاوشسكو وما شاكل ذلك ويبدو ان الاخوان مهتمين بقراءة الجرائد ومطالعه اخبار العالم ونسوا الشعوب التي وراءهم والتي تتن جوعا ، فاني من خلال زيارتي الميدانية الى مركز من مراكز توزيع الاعلاف وجدت الصباح والضجيج فهم يتسولون بذرهمهم ، فالدرهم معهم ولا يستطيعون شراء الاعلاف لأن الكميه قليله . لا يحتاجوا ولا يرغبون بغير ولا بكرافات من نوع عالي ، انما يرغبون باعلاف مواشي لاتحتاج لحوم وانتاج اصراف وانتاج البان حتى يأكلها الساده الكبار والصغار ثم بعد ذلك موضوع الاعلاف موضوع مهم جدا خاصة بعد توقف المطر ونسأل الله تبارك وتعالى ان يرزقنا ان شاء الله ، ثم بعد ذلك موضوع التلغاف اقول انها الاخوان ان موضوع البث الحي المباشر لجلسه اللغه سيعطل حركة الانتاج ونحن بأمر الحاجة الى آلية الانتاج لكن الناس يترقبون وسيتمطلون ويتضمنون اما جهاز التلفزيون حيث يتابع ماذا قال نائبهم في منطقهم ايضا اثني على كلام الأخ الدكتور يوسف حول موضوع الاسعار وتفاقمها التي بات يشكو منها الصغير والكبير .

اساسيات الحياة ارتفعت جدا ونحن بأمر الحاجة الى ان تكون الاسعار بمتناول ايدي الناس.

٤٢٤

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

شكرا يا سيدى ، دولة الرئيس

لا ادري بطبعي اريد ان اتابع كل قضية تذكر في المجلس الكريم ولكن بهذه الطريقة لن اتكمن من ناحيه فنيه يحكي يا ريت انه اى اخ من الاخوان معلن يحكي في موضوع تبعه بس يدعمنا بشئ خطي مشان اتتابع الموضوع ، اساسا الاسم لا يسمع من الساعات بالتفصيل اما لو كان فيه شئ خطي مكتوب يمكن ان تساعد اخواني في ذلك على اساس ان نلاحق هذه المشكله ونرى ابعادها اما بهذا الاسلوب ، علما معالي الرئيس لا يستطيع الا اذا قام احد الاخوان من الامانه العامه بتسجيل هذه الطلبات وعطيها في نهايه جلسه وشكرا .

معالي رئيس المجلس

السيد همام معيد

الدكتور همام .

بعض المواطنين يراجعونا في موضوع جوازات السفر ولا سيما تلك التي لدى الاستخبارات العسكرية ، فنرجو ان نطمئن هل أعيدت جميع جوازات السفر المحجوزة الى اصحابها ؟ هذا من جهة ، الامر الثاني ايضا ما زالت الدوائر والمؤسسات تستخرج الجهات الامنيه في شأن التعمين والتعمين حق للمواطن ولذلك نرجو من دولة الرئيس ايضا ان يصدر بلاغا بايقاف استخراج الدوائر الامنيه في شأن التعمينات .

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

دولة الرئيس

يمكن لأول مرة يسمع فيه جوازات محجوزة في الاستخبارات العسكرية لا ادري جوازات السفر التي تم تسليمها كانت في الاجهزة الامنيه الاخرى ، اجهزه لا ادري هذه قضايا تمسسية او غيره لا ادري ، نسأل عن هذا الموضوع ، اما في موضوع الاجهزه في السؤال عن التعمينات ، انا باعتقادي ان يتأكد سماحة الاستاذ يمكن ان تكون قديمه واتى الجواب عنها متأخرا ، لأنه احد الاخوان اعطاني الجواب عنها متأخرا ، لأن احد الاخوان اعطاني ثلاثة اسما وجذتهم في تاريخ ١١/٢٠ طبعاً حتى يأتي الجواب والخ... يأخذ وقتاً لا يعني ان هذا تم بعدما التزمت بذلك ، هذا يكون قبل الالتزام وشكرا ، اذا كان فيه شئ خلاف ذلك أرجو ان اعطى الاسماء مكتوبه .

معالي رئيس المجلس

نرجو الاسماء مكتوبه ، السيد سليم الزعبي ، الاسماء مكتوبه قدمها

الاستاذ همام

هكذا من الأشغال

السيد همام سعيد  
لو سمحت كنت في إحدى الدوائر كما زال الرئيس المسؤول عن تلك الدائرة مفتعنا بأن يرسل الاسماء الى الدوائر الامنية . لذلك ارجو ان يوجه الى الدوائر كلها بأن تتوقف عن استمزاز الدوائر الامنية في الموضوع .

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء  
بالامس كان فيه جلسة مجلس الوزراء . وجميع الوزراء اخذوا توجيه بعدم السؤال . في مجلس وزراء امس وشكرا .

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزهبي

شكرا معالي الرئيس . حقيقة الامر انا كنت اود ان اضيف لاقتراح اخي ساحة الاستاذ ابو زنت . اقتراحا يتعلق بانثائنا الموجودين خارج البلاد والذين يرغبون بالعودة الى الوطن بعد ان هجأت لهم اجراء اخيرة والديمقراطية . فارجو ان تأخذ الحكومة علما باوضاع مئات من ابنائنا خارج الوطن يرغبون بالعودة ويخشون من الاعتقال . كما اؤكد على قضاي المحكومين السياسيين طالما ان الحكومة اخرجت عن المعتقلين فأنني ارى انه من باب الاولى ان يفرج عن المحكومين السياسيين باعتبار انهم قضوا جزءا من العقوبة . وهذا الامر يمكن علاجه من خلال قانون عفو عام في القضايا السياسية . كما اود ان اشير الى ان إحدى الدوائر قد فصلت احد المعلمين بتاريخ ١٢/١٨ بناء على توصية من دوائر الامن تاريخها ٨٩/١١/٢ لكن الفصل كان في ٨٩/١٢/١٨ واسم المصلول لدي والكتاب موجه معي . وقد زودت معالي وزير التعليم العالي بهذا الاسم . وشكرا .

معالي رئيس المجلس

السيد محمد الملاونة

باسم الله الرحمن الرحيم . عودا على موضوع الاعلال واعتقد انه موضوع مهم خاصة في هذا الوقت بالذات . اصحاب الماشية تلهون من تراجع للحصول على اعلال مواشيتهم خاصة ان هناك موضوع اعتاد المواشي واعاد المواشي بقرار او رعا تعليمات من جهة من الجهات التي هي منطوقها موضوع تصريف الاعلال . تصور امر ولا تعلم به الجهة الاخرى وبالتالي لا يدري صاحب الماشية من يراجع . جهته تقول له اذهب وجهة لا تقول له لا تذهب . واعتقد ان الماشية لا تحتل مثل هذه الاجراءات لانها بالتالي همها الاول بطنها . ولذلك ارى ان توجد جهة

واحدة مسؤولة عن تصريف الاعلال وبالسعة الممكنة وربما هناك اعداد من الماشية لغاية هذه الساعة لا تجد ما تأكل . وملاحظة اخرى اود ان اوردتها في هذه المجلة ان ناحية كفر اسد غرب اريد رعا اذا لم اكن مخطيء . هي المنطقة الوحيدة في المملكة التي لم يشملها نظام التلغز او الهاتف الاكبي . لا زالت تعاني وغير مرتبطة بالشبكة الالية . وشكرا .

معالي رئيس المجلس

يا سيدي . هذه الطلبات الحقيقية مثل الاعلال لانها شغلة مستعجلة ممكن طرحها الان . لكن غيرها من الصعوبة يمكن . الا ان نجينا مكتوبة اذا سمحت . تفضل دكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة

كنا استرحنا في الصباح نصف ساعة واتلقنا وقد مضى الوقت . ارجو ان يعلم اخواني جميعا ان هذا المجلس القوي يجب ان يكون مجلس حل مشكلات ومجلس اتخاذ قرارات لا مجلس تلقى فيه كلمة هنا وكلمة هناك هل تظنون يا سادة ان كل واحد منا في كل قضية في هذه الجلسة سيحل هذه المشكلة . ام ان المقصود يا اخوة ان تثير مشاكل لا حل لها . ارجو ان ينظم النقاش ومنهجية العمل لتحل مشكلات الناس لا مجرد اثار افكار هنا وهناك . وشكرا .

معالي رئيس المجلس

السيد عيسى المدانات

السيد عيسى المدانات . السيد عيسى ما تكلم من اول المجلس ونحن نشكرك .

شكرا يا سيدي . اولا انا اعبر عن التقدير للتصريح الذي تفضل به دولة رئيس الوزراء حول التوجيه لمجلس الاخوان الوزراء في عدم استشارة أي جهة عند النظر الى تعيين اي اردني او اردنية في وزاراتهم هذا شي جيد جدا . بهذه المناسبة يوجد هناك نادي مشهور في بلدنا اسمه نادي خريجي الجامعة الاردنية . اخر انتخابات جرت في هذا النادي في ربيع عام ١٩٨٥ وقرار من وزير الشباب في حزيران ١٩٨٥ وحلت الهيئة الادارية بناء على تنسيب من المخابرات وجرى لجنة لادارة النادي بعدها قاعدت على قلب النادي لغاية الان منذ سنة ١٩٨٥ ولم تجري اية انتخابات . هذه بحثها مش مستعجلة .

معالي رئيس المجلس

السيد عيسى المدانات

والله مستعجلة جدا يا سيدي . ارجو لفت نظر دولترئيس الوزراء . حل هذا الاشكال ولا يحتاج الى اعادة الهيئة الادارية المنتخبة وشكرا .

هكذا من آخر عمل



معالي رئيس المجلس

الاستاذ منصور مراد ، انا مراعي الناس اللي ما تكلموا هذا اليوم ، الاستاذ منصور مراد .

السيد منصور مراد

معالي الرئيس . ارى من الضرورة اعادة النظر في بعض الانظمة المعمول بها في دائرة المتابعة والتفتيش التابعة لوزارة الداخلية ، حيث ان اكثر الانظمة المعمول بها والتي تتعلق بالاقامة والتنقل والدراسة وزهارة الامل والتي تسبب معاناة واضرار مادية ونفسية كبيرة لافرادنا المواطنين اري اما تعديلها او الغاؤها لصالح الوضع العام وشكرا .

معالي رئيس المجلس

الان بقي الاخ الكوفي والاخ كامل العمري والسيد زياد ابو مخلوط والسيد احمد عويدي العبادي والاستاذ عبدالمعظم ابو زنت طبعاً ما يلقوه الحال . الاستاذ الكوفي .

السيد احمد الكوفي

بسم الله الرحمن الرحيم . ان الاصل في القوانين ان يسري مفعولها بعد اعلائها في الجريدة الرسمية . ولكن ما صدر بشأن الابنية كان رجعي . يطالب المالك الترخيص (في نقطة ب) للبناء الذي يملكه ولو كانت اقامته تعود الى الف عام واعطيت مهلة مدتها ثلاثة اعوام للتخفيض تنتهي في الثالث الاول من عام ١٩٨٨ . وهذا معناه فرض الغرامة على من يتخلف ، ومراعاة ظروف المواطنين والمراجعين للمسؤولين وقد كتبنا في اريد ووقعنا عليها اكثر من الف توقيع . مددت الفترة الاولى غرامة واصبحت في بعض المدن تنتهي في ٨٩/١٢/٣١ ولكن الظروف قد ازدادت سوءاً منذ منتصف الشهر التاسع سنة ١٩٨٨ كما هو معلوم .

وما زالت لم تتحسن ، فالمطلوب الان امراي عاجلاً جداً لا يحتمل التأخير لان المدة المتبقية حتى نهاية هذا العام لوس فيها جلسة ثواب . تقديم فترة الترخيص بلا غرامة عاماً على الاقل في كل مدة حددت الفترة بانتهاها عامناً هذا . ومعهم جداً وهو تعديل هذا التشريع بما يحقق العدالة ويخفف العبء ويؤمن ظروف المواطنين على ان تجري خلال هذا العام وهناك ملاحظة احب ان اضربها بين يدي الحكومة ، بمناسبة عيد الميلاد اهلنا هناك وهم يحتفلون بعيد الميلاد يتبرأون من كل منظر تشاهده في نوادينا وفي فنادقنا وصحافتنا الان شبه مغفلتة والغباء بالله . واذا كان العز في جاهليته كان اذا اصيب قريب له بغير سلوكه فهذا امر في القيس

وهو رمز في الخلاعة والمجون عندما وصله ان اياه قد اغتيل قال والله لا يمسن رأسي ماء من جنابة ولا يمسن جسدي شيء من طيب حتى انتقم . وهكذا قال ابو سفيان رضي الله تعالى عنه في جاهليته يوم وصله خبر مقتل ٧٠ من زعماء قريش واسر ٧٠ آخرين . حرم على نفسه النساء وحرم الطيب حتى قاد غزوة السوق . ونحن اهلنا هناك يقتلون صباح مساء . فلنكن على مستوى العروبة ، اما الاسلام فيقول حرام حرام ، فلنكن على الاقل في مستوى العروبة التي نعتز بالانتماء اليها ، قليل من الحياء يا صحافتنا ، قليلاً من الحياء يا من تغفلون وتخدشون عقيدة الامة وتضربون اخلاقها بسهم قاتل . وشكراً

معالي رئيس المجلس

السيد كامل العمري

السيد كامل العمري . غالباً اللي صنفوا صحافيين . بسم الله الرحمن الرحيم . معالي الرئيس . هناك مشكلة انسانية اكثر من ١٤ عائلة جاورني الى البيت يشكون . وهم يسكنون في مؤسسة اسكان اريد القديم وموقعه قرب جامعة اليرموك . هذه المؤسسة قررت هدم البناءات القديمة لتجديدها حسب موقعها الجديد . العائلات التي عرفت ان بيوتها ستهدم قررت بيعها للمؤسسة بقيمة ٨ آلاف دينار لكل بيت . بقيت اربعة عشر عائلة تسكن في مساكنها والان هي تعيش بين الاطلال . تعيش بين اطلال الاتربة والاسمنت المهدم . فهي مهددة الان بان تهدم مساكنها ، لكن اين تذهب . الذين باعوا مساكنهم يستطيعون ان يسكنوا في غيرها او دبروا انفسهم . اما هذه العائلات فلا تستطيع ان تفعل شيئاً . الشمانية آلاف التي بيعت بها البناءات القديمة أصبحت غير كافية بالنسبة لنزول سعر الدينار . ولذلك فمشكلتهم مشكلة انسانية تحتاج الى علاج سريع لان المؤسسة لن تبني لهم بيوت جديدة ولم تعطهم القدر الكافي اذا خرجوا ليسكنوا مساكن جديدة . وشكراً .

معالي رئيس المجلس

الاخ عبدالرؤف الروابدة .

هكذا من الأصول



معالي وزير الاهمال  
العامة والاسكان

الموضوع الذي تكلم عنه سعادته الاخ المحترم . الشيخ العمري هو اول مشروع اسكاني انشئ في مدينة اريد ، هذا المشروع أصبح معيها والبيوت على وشك الانتهاء . وبالتالي قرار الهدم كان خدمة للسكان . وقد ترقى قيمة ابنيتهم ووحدااتهم السكنية بثمانية آلاف دينار لكل منهم . ٨٤ شخصا منهم تقاضوا هذه المبالغ وهدمت البيوت وسويت الارض اربعة عشر رقصا فمطالب الزود يا واقع بالنقص . كانوا ثمانية آلاف قبل ثلاث سنوات الان بطلوا يشتروا له باربعة الال . وعندما عرض هذا الموضوع للبحث بحثته معهم ووصلت معهم الى اتفاق كالتالي . ان سعر ارضهم وبنائهم بسعر اليوم من قبل لجنة عملة للمؤسسة وللحكومة المحلية في المحافظة في اريد وان تعرضهم باحد طريقتين اما بالقيمة لهذا المبنى والارض التي عليه او ان نعطيهم ارضا من املاك مؤسسة الاسكان بسعرها والفارق يدفع لهم لكي يبنوا بيوتهم . اما مؤسسة الاسكان لن تبني بيوتنا هناك لان احد مطالب الشرايين المحترمين كانت اعادة النظر بسياسة الاسكان . ولذلك ما فيه بناء لاسكاناتهم في اريد حتى يعطوا بدلا منها شكرا .

الاستاذ نادر ظهيرات

ان عددا كبيرا من الوحدات السكنية والتي قامت بتوزيعها سلطة وادي الاردن . عرفوا هذا موضوع مستعجل معالي الرئيس .

يعني مستعجل خلال اسبوع ؟

يا سيدي هذه الوحدات اطلبها متصدعة في الاغوار وساكنتها من ذوي الدخل المحدود . رجرت العادة ان تقوم السلطة احيانا بترميم هذه البيوت . وقسم كبير غير مرمم حتى الان . يخشى في فصل الشتاء من حدوث مشاكل . وشكرا .

تفضل اخ عبدالحفيظ

انا حقيقتا اتول المجلس اتفق في البداية نصف ساعة في اخر الجلسة ومستعجلة . فاذا كان المقصود الكلام عن مطالب المناطق فاطن هنا ليس مناسباً واحراجا لبعض الزملاء . واذا كان المقصود ان تكتب الصحافة فهذا

معالي رئيس مجلس  
السيد ناه الظهيرات

معالي رئيس المجلس  
السيد نادر الظهيرات

معالي رئيس المجلس  
السيد عبدالحفيظ ملاوي

أمر أشد . الحقيقة أننا استغرب ان نتكلم ونحن في هذا المستوى في مثل هذه القضايا . لا لجره الكلام . اقترح ايقاف النقاش لان الفترة انتهت وشكرا .

موافق المجلس الكريم على ايقاف النقاش ؟ من يوافق يرفع يده .

موافقون

ويوقف النقاش . والى يوم السبت الساعة العاشرة . هنالك اعلان عن

تأجيل اللجنة المالية لموعدها اخر سيعلم عنه . رئيسها .

٩ - تعيين موعدها وموضوع الجلسة القادمة

تعيين الجلسة القادمة يوم السبت القادم الساعة العاشرة صباحا .

معالي رئيس المجلس

الجميع

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

(ورقت الجلسة )

رئيس مجلس النواب  
سليمان عرار

امين عام مجلس الامه  
هاني خير

هكذا من آخر عمل